ومن یتوکل علی اللہ فھو حسبہ

الحمد للہ الباری علی طبع الحاشیتین علی شرح الکافیۃ للملا جامی عفی عنہ

ملا جمال

و

ملا عبد الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین العظیم آبادی ادامہ اللہ ذوالایادی

فی المطبع العلوی باہتمام علی بخش خان بالکنوی

۱۱۰۳۹۶

حاشیہ جمال

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ المرفوع شانہ المنصوب برہانہ المجزوم الآخر خلافہ نائلی فی الدنیا مزیدہ وعلی الآل والاصحاب
فعلیہم عن حامل عذاب اللہ وناصب سخطہ خیر اللہ تعالی عنہم جمیعین مانع مراسم الدین والبعد فیقول العبد المفتقر الی اللہ
القدیر العبد المنکسر البال **جمال بن نصیر** ان شرح الکافیۃ للمولی نور الدین عبد الرحمن الجامی قدس سرہ السامی لما کان
غیب جامع لفوائد النحو جامعا بل کلہا وکان قابلا لان یستخرج عنہ فوائد اللآلی والغواصون قد استخرجوا من بحارہ امالیہ الفائدۃ لم
حاجۃ الی الغیر الا انی قد تتبعت مواقع اقدامہم الفوائد فوجدت شیئا من البقیۃ وجمعتہ تذکرۃ تبصرۃ للاصحاب وتبصرۃ لاولی الالباب و
ولی التوفیق والیہ المرجع والمآب وقد کان تاریخ الفراغ من الہجرۃ النبویۃ صلی اللہ تعالی وسلم علی صاحبہا الف سنۃ وتسعۃ عشر سنۃ ۱۰۱۹
ان اللہ قدس سرہ مع بین التسمیۃ والحمد فقال بسم اللہ الرحمن الرحیم اہ اقتدا بالکتاب العزیز وعملا بما علیہ العلماء واتباعا للحدیثین الاتیین الا ان
الحدیثین یقتضی ایتان کل منہما علی حدۃ اذ ترتب الابتریۃ والاقطعیۃ علی ترک التسمیۃ والحمد یوذن بامکان الفکاک کل منہما عن الآخر وہو
بعدم حصول احدہما فی الآخر فمعنی الحمد وان یوجد فی التسمیۃ الا ان ذلک لیس بمعتبر عند الشارع والا لم یکن لحدیث الحمد فائدۃ لعدم
الفکاک المحمد ح عن التسمیۃ الا ان یقال الفائدۃ حینئذ اظہار انہ لا بد من قصد المتکلم فیہ ذلک والا لم یکن معتبرا والمکان موجودا ہذا والتعارض
بینہما مدفوع بحمل الابتدائی احدہما علی الحقیقی وفی الآخر علی الاضافی او بحمل الابتدا علی العرفی المتدالی عین الشروع فی المقصود او بحمل اہ
علی القلبی والآخر علی اللسانی والکتبی وقیل البدایۃ فی الحدیثین بمعنی التقدیم قال فی المغرب بدأ بالشیء اذا قدمہ فمعنی الحدیثین کل امر
بال لم یقدم علیہ اسم اللہ فہو اجوا بتر وکل امر ذی بال لم یقدم علیہ الحمد لہ فہو اجزم فلا وجہ لتوہم التعارض بینہما اذ من الظاہر ان لا استحقاق
تقدیم شیئین او اشیاء علی امر واحد کست الباء المکان حتما القطع لکونہما من الحروف المفردۃ الملزومۃ الحرفیۃ والجر وکسر لام الامر والاضافۃ مع ان
لیستا ملزومتین للحرفیۃ والجر لسلا یلتبسا بلام الابتداء وفتح واو القسم وتاء مع کونہما ملزومین لہ لان لزوم الجر لہما لیس لنفسہما بل لنیابتہما
عن الباء وفتح کاف التشبیہ الواو والمحافظۃ علی ما ہو الاصل وفقد الباعث لعدم لزوم الحرفیۃ فی الاول وعدم لزوم الجر فی الثانی کذا قیل وتتبع
باجعل التسمیۃ مبدأ لفیقدر فی الابتداء والقراءۃ والاکل مثلا بسم اللہ ابتداء او اقرأ او آکل والباء للاستعانۃ ولمعنی ابتداء او اقرأ او آکل شیئا مستعینا

بسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك في مفاعيل الافعال لا ايقاع الافعال عليه ومنه ظهران الباء في حديث الابتداء بالاستعانة
فقط فمتى توهم التعارض اذا البتداء به على ذلك التقدير الامر الشرع فيه التبرك بسبب الحدوث التسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان تقديم
العامل افادة للحصر ورد اعلى المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فينوخرون افعالهم من ذكر ما اتخذوه معبودا فقيما استثنا
التقديم فيجب على الموحد ان يقتصد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله اهم الاشياء عند المؤمن ونصب عينه
واعترض باقرأ باسم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره
في حواشي المطول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما توهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير
بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة الله لاذكره قدس سره
في حواشي شرح المفتاح من ان اسم الله تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب تاخيره
عن الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقدير ها متعلقة باقرأ الثاني واعترض
بعض البصريين بانه يازم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سموه اذ لا تاكيد ههنا بل امرا ولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة
مقيدة ونظيره قوله تعالى الذي خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا لا يسمى احد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم على قول ان الباء
متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ولو سلم ان المفصل الموصوف عن صفته بمعمول
صفته جائز باتفاق كمرت برجل عمرو اضاربه فكذا في التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
انا نعلم انه ليحزنني قولهم وبين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا فالاولى ان يقال ان الباء
متعلقة بمحذوف هو اسم مقدم اي ابتدائي باسم الله كائن او مستقر ويشهد له تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى اقرأ باسم ربك
وقوله تعالى وقال اركبوا فيها باسم الله مجريها ومرساها وقيل الباء صلة والمعنى ابتدائي الله وقيل الباء للاستعانة
وقيل للمصاحبة اي ابتدائي مصاحبا لاسم الله تعالى وقيل للسببية اي ابتدائي بسبب ذكر اسم الله تعالى وقيل للاستعلاء اي ابتدائي
مستعليا باسم الله تعالى اي مستمدا به وقيل للقسم والمقسم به محذوف اي اقسم باسم الله ابتدائي وقيل للمقابلة اي ابتدائي
بمقابلة اسم الله تعالى ما تقول انت وقيل زائدة اي ابتدائي اسم الله وقيل الباء بدل من اللام اي ابتدائي لاسم الله
وقيل بدل من في اي ابتدائي في اسم الله وقيل بدل من على اي ابتدائي على اسم الله وقيل بدل من من اي ابتدائي من اسم الله
وقيل بدل من عن اي ابتدائي عن اسم الله وقيل بدل من الى اي ابتدائي الى اسم الله وقيل بدل من عند اي ابتدائي عند اسم الله
وقيل بدل من عند اي ابتدائي عند اسم الله وقيل بدل من عند اي ابتدائي عند

اسماء الله تعالى كثيرة فلو قال بادئا لتوهم ان الاستعانة والتبرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط للكثرة الاستعمال بخلاف اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود والمستحق للعبادة الجامع لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان والزوال الخالق للبريات المالك للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود والمستحق للمعبودية فيكون كليا انحصر في فرد وفيه نظر لانه لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيد اللتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فانا نراد بالآلهة في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة قيل والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وحده لتطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول لبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته لما افاد نحو قولنا تعالى وهو اصدق في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله تعالى صلى ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات يفيد معنى صحيحا على المواضعة باشتقاقه لمعنى الاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس كما ان سماء خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بنية لها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياس او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حج في كلمة واحدة قال القهستاني في شرح الكيدانى واصل الجلالة الآلة وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة الرحيم المفيض للكمال المعنوي الخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والعطاف فيقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى تقطع وقطع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلما جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها قوله الحمد لوليه اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند المعتزلة فلان متعلق الحمد اما صفته تعالى ذاتية كانت او فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت لعدم الاعتداد بمحامد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لاعتبار بالكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سبب بعيد جعل كالعدم وتقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد يقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفة تقديم الخبر يحصل من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الجزء الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل متعلقا بالمكان تناولا للاختياري وغيره ليصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض منع صحة المدح على ما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فمقيد بوجه فافهم المجموع وقيل بلولا يدل على الافعال الجميلة بذاتها قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا له تعالى مع انها هي الكمال الحقيقي الجزئي ان يحمد عليها ذا يكوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان يمنع استلزام الاختياري على الاطلاق للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلما هو ستودن وهو عام وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن رضاته والاجتناب عن ضديهما وبينهما عموم وخصوص من وجه بين الشكر بهذا المعنى مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا جعلت النسبة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم يقيد كما ذهب اليه المتقدمين قال السيد سند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي انما هو بحسب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب المحل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا المحل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي يقيد بكونه فعلا واحدا من الثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المبني عن التعظيم بسبب انعامه وهذا المفهوم لا يصدق على صرف الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل المبني من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة وكان في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن التمثيل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الجميل لا بحسب الوجود الا ان يقال الاستاد من الوصف هو الوصف باللسان فجعل بحسب المادة وردا اخلافي وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بهذا المعنى فيما ذكر وفيه

ان التبادر من الفعل ايضا هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يجعل واخلافي وضعه ويجعل الفعل المذكور عاما يشمله وفعل القلب والنسبة بين الحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بالواصل الى الشاكر ولان فعل اللسان او القلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر في تحصيل الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهية مايدل على صفة الكمال لا القول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ابدا كما بان الخلق بجزء من انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهو الكل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود بجلية الا وذاته باعتبار صفة او فعلا ذليس في العالم الا صفته او فعله وهو ايضا اكمل فرد للحمد مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا اختيار اكمل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد بكون المصدر مجهولا كونه محمودا لانا نقول يأباه لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء ليس على ما ينبغي فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدا الذي جزءه ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع قيل ان الاسمية التي جزءها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيد للثبوت مع ان الجزء ظرف والجملة اما خبرا وانشاء وعلى التقديرين يكون حمدا قوله لو ليه لم يقل لسر اختيار الاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة كانت لا الذات البحت لا ان علته ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به الكلم الطيب الشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو قطع محوق من كل بركة هكذا ذكره القسطلاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو اشعارا بجمعه بينهما بلا تراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبرا وانشاء وافادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان حلية السجع مذموم منهي عنه فكيف يرامي قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتناء حليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنهي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء جمعه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلاء بمعنى المفعول كما قيل في الفعيل بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة ولا يجمع تكسيره الا على فعلى في الشائع وفعيل بمعنى مفعول يأبه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلاء كظرفاء واصدقاء فما قيل هو من الهمز لامن النباوة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء مع ان كان صحيح اللام جمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف

صار مثل معتزلة الاسلام كما صرح به ليس على ما ينبغي فتامل من النبوة بمعنى الرفعة او من النبا بمعنى الخبر لان الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روى عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل
كم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ بعض شريعة
سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وهذا ايضا يخالف ما روى وظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل
الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسميل على نبينا وعليه الصلوة
والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة جديدة قال اولاد ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة
والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس له شريعة جديدة وكذا
عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل آله متابعة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام مع انهما عدا
من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلوة والسلام صاحب شريعة متجددة اذ
الظاهر من الايتاء ابتداء الا انه امر متابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه
من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا
وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة بشريعة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا
بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم
اي في شريعة موسى كالشحوم والشروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان بشرعه كان ناسخا لشرع
موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على
ان لكل فريق دينا على حدة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل
وقالت النصارى لهم نحو ذلك وكفروا بموسى والتوراة وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي
فانه يختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال العلامة التفتازاني في شرح المختصر الرسول
من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسميل ويونس وغيرهم فالاولى ان
يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال ايضا وقيل بينهما تباين فالرسول من جاء بشرع مبتدأ
والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا
نبي اي اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرده تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل
ازيد من عدد الكتب اذ روي ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روي انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله
تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب حتى لا هجرة له في مقابلة الرواية وما قيل كيف يكون معه
ولا يشترط النزول عليه لا تمشي فيه وانما تمشى فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي قيل وجه التائيد ان احدهما ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بها بالكلية فاما ان يكون الرسول
اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

ثانيها ان الحديث قد دل على ان صدور الانبياء ازيد من عدد الرسل انتهى اقول لا يدفي العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع السؤال
ولو سلم فعدم القول بالمباينة تحكم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدياد عدد الانبياء لا يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة
والعموم من وجه ويرد قوله قال ولي قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان لكان لكل لم
يحج الى ذكر وازلاحاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو انظر من قوله تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول
نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه اشارة الى ان بين الرسول
والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر بمتابعته او لم يوجد يشير اليه قوله
امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه
مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه
بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان مثله حمل الاخص على الاعم والصلوة اسم
من التصلية بالف مبدلة من الواو لتفخيمها بالواو وكتابته بمعناه لغة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة تعلقة
السببية والمبينية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها
في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقديم العود بالصلوة ثم قيل الرحمة
صلوة تراشتملها على تقديم العلم ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الان ذلك ليس في معناها قلت
ان كل ذلك الى الله تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صلى عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واعتبار شريعته وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد
قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي
لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى شعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها
موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف
ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صارت شعارا
لذكر الرسل فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وبعده بيهقي تضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون
خبرا من نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم دائما كما ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون الثانية دعاء من الشرقدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشأ محمده ثم وصلى تقدير كون جملة الحمد خبرية لتقدير في المعطوف لتقول وعلى
هذا اضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفضل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة
على الآل رديفا لصلوة صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم صار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال
وعلى آله فاصلا بجملة على رد على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بكلمة حلت علي منا
والهمزة بدل من الهمزة المبدلة من الهاء لقيل اهيل لانه خص فيمن له شرف وخطر دنيوي او ديني كما قال تعم فالنقطة آل فرعون بخلاف
الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو يس الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وابل وسيل وهو جمع لذوي الفرقة والمراد هنا الموسومون من هذه الامة **قوله** واصحابه من عطف الخاص على العام تنبيها على شرف الصحابة بفضلهم بواسطة صحبته وجمع صاحب قال العلامة التفتازاني في المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب والفاضل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه وقيل بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشري والرضي فانه قال ان جمع صحب بالسكون اي اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم التصفح كما اذكره التفتازاني في شرح المختصر والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من المكلفين ومات على الاسلام **قوله** المتأدبين بآداب الذين يعمل فيهم التأديب بأدبه وتأديبه اياهم صلوة فيه فوائد لسنا نحن بصدد بيانها وقيل اتباعه كما قال صلى الله عليه وسلم ربي فاحسن تأديبي **قوله** بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه نطقا وهي تكون معربة اذا كان معربا مذكورا ويكون منصوبا على الظرفية اي وتشريع بعد الحمد والصلوة حيا متعلق بالتأليف فتقول هذه واقعة زيد للتفصيل لا للجزاء بناء على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم امام يغيره احد من النحويين وتقديرها شروطا يكون بالنظر امرا دنيا ناصبا لما قبلها او مفسرا لما صرح به الرضي كذا ذكر التفتازاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما الكثرة الاستعمال نحو دريك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فاضربه تقديرا واما قولك زيد فوجه فالفاء زائدة وقوله وقائمة فوان فاتح على كلا بين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش هذا كلامه ثم المشار اليه بهذه اما بين الاثنين او النقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات وكلاهما بعيد فيكون هذه على اصله من كون المشار اليه قريبا مبصرا وكون النقوش فوائد باعتبار الدلالة على المعاني واما المعاني المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها او الالفاظ مع المعاني او مع النقوش او النقوش مع المعاني او المركب من الثلثة على بابه فيكون مجازا بتشبيهها بمنزلة المحسوسات **قوله** فوائد جمع فائدة وهي ما استفيد من الغير وما ذكره السنوسي قدس سره يحتمل ان يكون البعض منه فوائد والبعض من خواص طبعه الانسان فوائد بالنسبة الى المستفيدين لا ان كلها فوائد بالنسبة اليه **قوله** وافية اي كافية **قوله** بكل مشكلات الكافية اي بحل ما يشكل منها في نظره قدس سره **قوله** للعلامة صفة للكافية بتقدير الكافية الكائنة للعلامة رعاية لازالة المعنى والتأنيث لا للتأنيث حتى يكون الظاهر في المشتهر التأنيث **قوله** في المشارق والمغارب اي في البلاد المشرقية والمغربية **قوله** الشيخ لقبه **قوله** ابن الحاجب كنيته **قوله** نعده الله اي ستر الله تعالى ذنوبه مقارنا بغفرانه والغفران آمرزيدن **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي جعل الله تعالى مبناه جنانه مسكنا له والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قوله** نظما اي جمعها شبه جمع الفوائد بنظم اللولو فاشتق منه صيغة الفعل **قوله** في سلك التقرير من باب ضرب اذا ادخل السلك الخيط وكذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نفع الولد وقرائنه **قوله** ضياء الدين لقب الولد **قوله** يوسف علم له **قوله** حفظه الله دعا للولد بسجاية مصدر حذف فعله قال الرضي يجب حذف الفعل قياسيا فيما اذا ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع بخلاف ذكره او اكرامكم وسمي لها سيبويه **قوله** بالفوائد الضيائية نسبة الى ضياء الدين في الفضل المضاف على ضربين مضاف الى اسم معرف متناول مسمى على جاله كابن الزبير وابن كراع ومسمة الكنى كابي مسلم وابي بكر ومضاف الى ما لا يتفصل في المعنى عن الاول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب الى الاول زبيري وكراعي ومسلمي والى الثاني عبدي وامرأي بذا كلامه واما فصل الكنى فقال ومسمة الكنى استعارا بان الثاني فيها غير مقصود به مسمى على حياله وانما تنسب الى الثاني اجراء لها مجرى الاصل **قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة تبركيه مع انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجميع غير متعين بل دائرة بين الجميع والتاليف بل المناسب ان ينسب الى التاليف وما قيل في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكروا اولويتها فيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وسايد المبتدا اى باقي **قوله** وما توفيقي الا بالله اى وما كوني موفقا حاصلا باستعانة شئ من الاشياء الا باستعانة الله ثم وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اى يحسبني وكافي و نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف فعلي على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة هذا العطف والامر بين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدا البقرية ذكره سابقا اى وهو نعم الوكيل ومعناه ح على ما هو المشهور وهو مقول في شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبني فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وحكمه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواب مختصا بالجملة الحكية بعد القول اذ لا شك ان يحسبني قولك زيد ابوه صالح وما اخسنه وعمرو ابوه ذليل وما اجوده انتهى قال في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله لدون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر هو قلنا نعم الوكيل وقدره بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة تاويل بعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدا في المعطوف او بعطفه على الجزء المقدم ولا بعد في هذين التاويلين فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز نعم يحتمل ان تقدير المبتدا على الوجه المذكور تاويل بعيد اذ المشهور ان تقدير المخصوص بالمدح موخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكافي قوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب صلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبي وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدا بناء ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدا معتمدا على الخبر بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدا معتمدا اذ المبتدا هنا هو حسبنا دون اسم الله ثم كما زعم حيث قال او بعطفه على الجزء المقدم انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انما هو مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا يصح قوله ان تقدير المبتدا قريب وانما عدم ذكر المبتدا في المعطوف عليه نحو وجوده في الآية ثم كيف والمبتدا في الآية اسم الله وحسبنا خبرا لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة لكونه بمعنى الفعل صرح به الرضي وبالجملة ان محل البعد بمالة المشهور فكلا التقديرين بعيد ان وان محل بعدم وجدان القرينة على المحذوف فليس شيئ منهما بعيداً اما وهو حسبي ونعم الوكيل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوكيل فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا جرم كازعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاول في المعطوف عليه مقدما على الخبر دون الثاني لا يتفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذي بصيرة وعلى تقدير الخصوص موخرا كما هو المشهور لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم الوكيل فيكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار في حيز المنع ثم انه قد رد على الشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر وانت تعلم ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول الرد الثاني انما يتم ان لو كان عطف الانشاء على الخبر جائزا بلا نزاع كعطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل متوسطة تعرض على جمل آخر متوسطة لغرض فالمقصود بالعطف الجمع وشرط المناسبة بين مجموع القضيتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها فليس تمام والرد الاول مردودا بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلنا الى الانشاء قل قيل قوله لم يعبد الله قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه منبأ عن التعظيم ومنظرا من صفات الكمال فكلما يكون منظرا يتحقق فيه الحمد اورد التسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد ايضا قلت المراد القصد بوجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اول اصلا فضلا من ان يجعله جزءا على تحليل المذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد البتر عن غير ان يجعله جزءا من الكتاب او تقول مقصوده انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بنا على ما يفهم من ظاهر لفظ الحديث فتعلق الجار على ترك كل منهما على حالة بشيء بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست جزءا اصلا واما ذكرت في اوائل المتون للتبرك والتيمن فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء منها اعلم ان القيد قد يكون لتحديد المنفي وح يتوجه النفي الى القيد خاصة وهيهنا اصل الفعل ثبتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع ذلك خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم الجهلون كان نفيا للاتيان وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيد النفي منوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يثبت بعد ذلك بالآخرة فيتجاوز الى بيان انه اعتبر القيد او لا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد الاثبت اصلا وح لا حاجة الى البيان كما يخفى فيه وتعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال ما تركت المبالغة في الاقتضاء تقريبا ولو لم يا ول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتضاء لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصح ان يكون قيدا للنفي حتى يتصور توجه النفي اليه قوله نحو ليس ان كتابه اي بالقياس في الخيال لانه في الواقع كذلك قوله جواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وله في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

اتفاقا بخلاف الحمد فانه قد اختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل فما قيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يصد به هما لنفسه بتحليل ان كتا
من حيث انه كتاب يبدأ ككتب السلف والخلف في نفسه عظيم الشان ذو بال فراعى المحدثين غاية البسملة المشتملة على الحمد ولم يبدأ بالحمد استقلال
كما بدأ السلف به فنفيه كبت لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث في هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فغير مسموعة
كيف وقول الشيخ ان اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه عامر بشمول الحمد المشتمل عليه التسمية لا عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة
السلف فيه فليس بسديد اذ الكلام ليس في المتابعة مطلقا بل في المتابعة الخاصة وبجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه وانكان
من وجيه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف نفهم به لكن ان سلمنا ان التحميد وانكان عبادة في
نفسه الا انه من حيث يبتدأ به او غيره ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه بتحميد له كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة والا
من حيث انه غصب وهو انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السؤال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشارح قدس سره ولو سلم فالمراد من كون
الامر ذا بال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما اعترف به هذا الفاضل
ايضا وانكان ليس ذا بال بالتحميل فكيف لا يكون ابتداءه به عبادة وكيف يكون تحقيرا وبل هذا الا تعاقت وان جعل مورد السؤال ترك متابعة
السلف اوجعل ذكر السؤال والجواب تقريبا وانكان ذكر الفاء في عنه فالجواب ليس على ما ينبغي لما عرفت ولان كونه غير ذي بال على الاول
ممكن وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما اعترف به هذا الفاضل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو
ان الخطاب ان كان به هذا دل كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزأ ولا لان النبي
صلعم قرأ ما نزلت ولم يبدأ بالحمد سرا ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الخطاب رجم بالغيب لا دليل
عليه ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة تخيرا برأة اذ لو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا في تجريد القرآن
عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية
فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد ليس
حمدا الا مشتملا على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله
وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا قوله
لئلا يلزم خلو المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احدهما انما هو لحصول المقصود لا للخصوص ولا يقدح
في ذلك حصوله من غيره ايضا فلا تغفل ان تخيرا يشائع الاستواء في تحصيل المقصود قوله لكون افراده غير كزيد وعمرو مثلا جزء من جاء
زيد وذهب عمرو قوله ومفهوما اي الكلمة الجزئية على الاستخدام جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا مفهوما جزء من مفهوم
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلي قوله مشتقان من الكلم قال الرضي بالاشتقاق بعيد واشار
اليه الشهيد قدس سره بقوله لعل وجه ذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق وليس معنى الكلم بكسر اللام واحدا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر انما يعتبر في الصغير الاكبر
وهو ليس منهما اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل والمعتبر في الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب كمكنى وناك والمتباينة في الاكثر المناسبة في الحروف اما بحسب المخرج كالتاء والثاء فان الباء والميم شفويتان واما بحسب الصفة كالراء والراء فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وحاشية الفاضل الباهري عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا رد لفظ الى آخر توافقه في جوهر الاصول ومناسبته في المعنى وهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار في الاصغر ايضا قلنا لابل المناسبة اتم من الموافقة فالمراد من المناسبة في المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد في معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما في الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد البين فاستعرفه **قوله** لتاثيرها تعا وفيه ان ما هو معنا هما بين بموثر وما هو موثر ليس معنا هما بل معنى معنا هما اللهم الا ان يصير معنى معنا هما كالجرح يعني ان معنا هما يشبه معنى الكلم وهو الجرح في التاثير فكما ان الجرح موثر في النفس كك معنا هما يوثر فيها تاثيرا منقبضا به او تنبسط خالفت شبيه فيطلق التاثير بقرينة ان التناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب بطلق الحاصل بين المعنيين باي وجه كان الا انه اشار بقوله وقد جبر الى ان بعض المعاني قد يبلغ في التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا بليغ من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل ان الكتفي بطلق التاثير يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد جبر يدل على انه اراد التاثير باعدات الالم وكذا ما قيل في وجه البعد لان التاثير المناسب هاهنا يشبه بالجرح تاثير لصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة تمس الغرض **قوله** بدليل قوله تم وجه دليل انه لو كان جمعا لكان جمع جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع الكثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان جمعا لكان يجوز عود الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضي في مباحث الجمع **قوله** حيث لا يتم الا على التاسع فعلى هذا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممكن وجائز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضي في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد **قوله** والكلم الطيب اما بعض الكلم كما سيجيء ان يكون معناه ان البعض المقدر في نظم الآية وان يكون الكلم اما بعض الكلم واياما كان ان كان معنا المتقدمة من دليل الخصم يدفع بان الظاهر اذا ذكره الخصم كان عليه تعيين ما لم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف يدر وعليه ان ترك النظر واوقع فلا فائدة للعدول من دليل حتى يتم وما قيل اذا الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلا بد من احتبار حذف المضاف وتقدير البعض فموضعة للمضاف المحذوف ليس بتمام لانا ان اردنا ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير فلعل الآية المكرمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اردنا الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضروري ليفيد صعود بعض الطيب فحينئذ لا يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يقال يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد فالاجابة بان تكلف خارج عما هو حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مبتنيا عليه الدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكجرات انه كيف نعى عليه مجاهرة في غاية الظهور فتامل **قوله** تعالى في حواشيه واما ما قيل فان الصاعد في محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو طيب لكلمة التوحيد لا غير فان اريد عدم الكل فمكابرة وان اريد عدم الكل فمصادرة **قوله** تعالى في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه

اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد به بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في بامث التاويل والتشبيه لم ذكر وما الحاجة اليها اذ المقصود يتم بدونها اللهم ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل ارادة كان تذكير الجزء في تلك الآية صارف عن انطباق ذلك القريب فيها يعني الفاعل وكل فصيل يعني الفاعل لاستوى المذكر والمونث فيه بل يذكر ويونث ههنا ليس كذلك لاجرم اولى الرحمة بالاحسان لكن تذكير الوصف صار فا هناك اذ السائل قاستدل بتذكيره على نفي الجنسية او على العجيب خلاف الظاهر اجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا على ما بدله دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب لم فليس بتمام كما لا يخفى والتشبيه المذكور رايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح على التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يطلق على معنى الجمع فلا بطل فيما مضى الجنسية لم يونث لغة انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجنسية باللام بالكلية مم كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجنسية في الجنس ووزان المفرد في تناول الجنسية والجنسية في حمل الجنس لا في وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد قطعا كان او منفيا مما قرره الائمة ويشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجنسية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعم ربنا واجعلنا مسلمين لك وتوسم ذلك فالملائكة ممنوعة تكيف وقد قال الصدر تعم وعلم آدم الاسماء كلها والجمع هم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انما تمنع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة تبعت الجمع نحو الرجل الطوال المحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات منه معنى الجنسية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل لبعيد عن مظان الاستعمال هذا اذ ليس من اداب اللغة ان يقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيفيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من ويدان اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح مع ذلك فيه خلاف وايم الله فصحيح والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يراد بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلمة وهو المراد على تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبهذا ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بما يراد الامكان الى ضعفه اما او فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد الفرد الشخصي وليس كذلك بل اريد به ما يعم على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لامتناع الحمل الان يراد به الامتناع فتوجيه العصام ان لقال اريد بالكلمة المعنى اللغوي وهو المتكلم به قليلا كان او كثيرا صحيحا كان او موضوعا ليصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة
اكان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فاذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فاذكره الشارح قدس سره اولى
مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلمة والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت قطعا علما بديهيا انه حرف او صوت كما بديهيا في المحقق فلا حاجة الى
التلفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل
في الذهن وما قيل انه لا وجود له في الذهن ايضا لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي فضعيف
انه منقوض بالكليات الفرضية اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان بعض الاشياء معدوم وقولنا
اجتماع النقيضين يمتنع ولا بد عند ذلك من حصول صور تها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور الموضوع قبل الحكم وهذا هو الوجود
الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي والقضية الجزئية كون المفهوم ما لغير الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك انهما امران اعتباريان
لا وجود لهما في الخارج بل في الذهن نعم الوجود الذهني اشبه قوم ونفاه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي على الاطلاق
كما زعم هذا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اعتبر فيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل كيف والكيف من الموجودات الخارجية
على ما هو فوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة والامتة في محله قضاء اوليا وهو اعتباري لا وجود له في الخارج
اصلا وظاهر ايضا ان ما ذكره قدس سره لا ينفي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او حرفا فما قيل انه تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي يكون واجبا او غيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله اذا رجع الضمير الى الصوت فلا كلام
فيه وانما الكلام في انه ليس في نفسه صوتا او حرفا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض فمما لا اظن ان يخفى ثم ان يتصور
الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ادري من اي مقولة هو فما قيل قوله
باستعارة لفظ المنفصل لما لكونه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو وانت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت
لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع وتعاكل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير متلفظ متصل واذا صار متلفظا
صار منفصلا فلا اختلاف بكونه متصلا مرة منفصلا اخرى باختلاف صفته فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت
لزم ان يكون هو وانت محذوفا في مثل اضرب اذ لا معنى بالمحذوف سوى ما ترك التلفظ به مع كونه مرادا وقد تقرر اصلي ان الفاعل
فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه بالمرة سد شئ مسده غير صحيح هذا ما ذكره بعض الافاضل قوله في بعض الاحيان قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي مع التقريب والتوقع ايضا وفي المضارع يكون في الاغلب مع
التقليل وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح انتهى فقد اتضح ايضا مجرد التحقيق
فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد تستعار فتستعمل للتحقيق ايضا ليس على ما ينبغي قوله لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجز
قصد الوحدة بما بيان لفظ حيث قال في الايضاح ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كعنبة صح فاسد لان اقله حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا منتهى اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى والتاء

في الكلمة الوحدة النوعية لا الفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التاء كما ذكر بعض الفضلاء فان قلت نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشرح قدس سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف تقول بالدخول وهو يخالف ما ذكره المصنف في مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره وقد رد عليه فيه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء له يدل عليه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لانه اسم ونحو ضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصى مركب بهذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يقابله من اللفظ المفرد واللفظ المفرد بما فسره المصنف في مختصره حتى لا يكون ما ذكره آنفا مخالفا لما ذكره في المختصر قلت لعل ذلك لما انه يلزم ان يكون نحو اضرب واخلافي الكلية بل قالوا وقالوا وعلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في الورود فكيف الترجيح لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المصنف بارادة الاجزاء التي هي الفاظ مستقلة قلت مع كون ذلك الجواب تحكما لا يشفي العليل على ما صرح به ذلك البعض لكن الجواب عاد وعلى المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفصل والا بالقوة وقيل لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والعالم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيما لم يقصد فيها بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف كلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فنقاط الوحدة عنده الافراد وبخلاف صاحب المفصل فانه يجعل نقاط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فيعد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي هذا كلامه قوله وصح الا اي وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلمة لكن التالي باطل لصحة قصد الوحدة في الكلمة بل لارادة الوحدة فالملزوم مثله اما بيان اللازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة في نحو ابعلي لم يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار المعنى بالاصح قصدها في الكلمة لمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما كما قال به القائل عند قوله والا لم فيها للجنس التحقيق ان انما ليس لوحدة جنس اشار اليه الامام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في نحو انما افراد الله حتى لا يصح جعل كلمتين مما عز وجل افراد الله المعبود والالتفات المساواة بين المحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتبار مع صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد وجب ان يقصد في المحدود ايضا لانه ترك التأني لفظا لعدم الاحتياج لصدق اللفظ بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ واللفظة وهو في حيز المنع فعلى ما ذكره تعريف المصرح مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل في تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى له بل مناقض لما ذكره فتأمل قوله لعدم الاستحقاق الفرق بين العبد والحر انما يجب بثلث شرائط احدها ان يكون الجزء مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون ما هو فيه المذكر والمؤنث كرجيع وثالثها ان يكون راء ناصرة المبتدأ فلا يونث في نحو هند حسن وجها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة بمعنى الملفوظ فالتسمية موجودة قلت قال الرضي الاان اصله مصدر فيعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجال صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا تثنى ولا يجمع ولا يونث ويجوز اعتبار الحالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدل وامرأة عدل وامرأتان عدل فلا يحق من الصفات الا ما رضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ اقصر ليس لترجيح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان اللفظ اخصر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيارا يهما شائعا على السوية تعقل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اى تخصيص اللفظ
بالمعنى فرق عليه بان الباء للمقصور عليه واخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفى العامى فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذى
اى بمنلا يتجاوزه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة
والاختصاص واخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفى فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ
آخر فى الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف او معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض
على التقديرين او يقال مثلا لفظ زيد مقصور على الذات الشخصية بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافى ان يراد
بغير الذات الشخصية باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات الشخصية مقصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين
وهو لا ينافى ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح من ان وضع لفظ متشاركا
اشتراك لفظ تخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصص هذا هو
تخصيص اللفظ بالمعنى اى تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح فى انه لا يجوز ان يكون الباء فى تخصيص اللفظ بالمعنى
داخلة على المقصور عليه بل الباء فيه داخلة على المقصور وجوبا فكيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا الدليل
لا يشاح العلامة على نفى هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به واتما حمله على ذلك شبهة الذهب لا ان الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى
ينافى وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثانى لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافى وقوع المشترك كذلك الحمل على الثانى ينافى
وقوع الترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثانى فان قلت يرتفع المنافاة بحمل القصر على الاضافى فى الثانى قلت كذلك
يرتفع المنافاة فى الاول بالحمل عليه فلا وجه لتفضيل احدهما على الآخر باعتبار ان الباء فى الاول داخل على المقصور عليه وفى الثانى
على المقصور لان القصر ليس بملحوظ فى الثانى يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز الافراد كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثباته له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا تخصك بالعبادة معناه تميزك وتفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة
عليه تم وان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين فيجاب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى يسر كل التفهيم
الفهم كلما اطلق او احسن فيقتضى الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما فتامل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ بشئ لينظر تعلق المعنى بقوله
وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا يظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثانى مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق
قوله المعنى به ظاهر اذ ثانى مفعولى التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثانى باللام
باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لصح تفسير الوضع المعدى باللام تخصيص شئ بشئ واللازم
باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثانى باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير تخصيص شئ بشئ واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية
التخصيص والاختصاص فى اللغة بالباء الا فى عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ بشئ والمخصص له ولم يقولوا المخصص به فنظر التعلق

بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ ايضا فليس بوجه وان كان من وجيه لانه ان اراد انه في عبارة المصنفين تجئ بالباء واللام نحو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجئ في عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ثم كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء في عبارة بالباء ايضا في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المخصص غيره مثلا في نقلنا عنه فقوله او لم يقل لو المخصص به في حيز المنع وقوله فيظر التعلق بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ لا معنى له فتامل **قوله والحقة الحرف** بلا ضميمة غير صحيح اي لا يصح الحاق الحرف المستعمل في معناه بلا ضميمة اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يبق حرفا بل يصير اسما نحو الحاق من بلا ضميمة غير صحيح فانه يصح بلا ضميمة بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فاندفع ما قيل فيه نظر لانه اذا قيل الحاق من بدون الضميمة غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم منه معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف **قوله ولا يعود** اي حينئذ متى الحق الشئ الحاقا صحيحا او يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم منه الشئ الثاني بسبب تخصيصه على ما مر الا ما استثنى فانه مجاز غير داخل في تعريف الحق بمعنى منه بواسطة القرينة لا بسبب التخصيص والتعيين فتدبر به العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين الدلالة على معنى بنفسه فوجد القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا دال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فلا يرد ما قيل

يرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلاقا باب اللسان في محاوراتهم يفهم منه المعنى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة من ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هذا المعنى الاخص للوضع وانكان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا الفاضل عن اصل السوال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف وهو معناه الآلي المخصوص المتعلق بشئ مخصوص المتعلق بمبادئه والآلة والآلي الاجمالي هي مستقل لو سلم فنقول منها ليس لكونها دالة تمامية عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فسبق الذهن منه اليه دونه هكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة تهم المعنى من اللفظ لا تهم المراد هكذا قال الفاضل البهري في شرح الاصول نعم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع فكذا المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضى الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضى واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضى وبذلك تتضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز وفيظر ان المشترك بدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلا لكن ذكر في موضع آخر منها ان من مسلم الدلالة تكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني لمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن ضرورة
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية
لان ماذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الغربق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح الشمسية واعترض لبعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازي اذا كان
اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في نحو رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز في المفرد ثم كيف والتامل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من
ان تكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير وايضا القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرمي مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قيل بهذا التجويز من كونها حقيقة
او مجازا والمجاز انما يكون في المجموع المركب وهو ليس كذلك اذ المجاز انما هو في المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا
في غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما القرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثاني
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له
لا يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه
بل بقرينة وكذا لو فسر تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه يفهم منه بواسطة
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انضمام المعنى والدلالة عليه بحالها على ما مر وعلى هذا فالعلم
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيدا بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يحتاج
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه المجازي بل لا بد من قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي وهو الا على خلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي حينئذ
على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص يفهم منه لامتناع الانفكاك ويستلزم تصوره
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالته عليه بنفسه فما قال بعض الافاضل في شرح الوضعية
لا يخرج بتعيينه بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالته عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا
ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها تتوقف على القرينة واما ان
يكون نفسه بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شيء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند الجمهور

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق ويلفظ الوضع المأخوذ في تعريف الكلمة تعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس المجاز موضوعا شخصيا ولا نوعيا يكون سبب الفهم المعنى المجازي بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكره في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكره السيد في حواشي المطول وكلام العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بهيئته كذا موضوعا لمعنى كذا بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه امثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفرد من مذكور ما لحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غيرها في آخر رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك مثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعتبار ما تحاول اكثر الحقايق من هذا القبيل كالتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وسائر الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيأت وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال صلية بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه عنه قبل القرينة كما هو شانه مجازا فالوضع عند الاطلاق يراد تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز بقبيل الوضع الشخصي القسم الاول من النوعي هذا كلامه فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال وقيل لخرق الحلق وقيل هذا الابدال اعتباطي وقيل هذا الوجه مبني على ان يقرأ معنى بكسر النون هكذا قال بعض العقلاء قوله مبني على تجريده عنه والا لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فان قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن المعنى كذلك لا يتصور استناد وضع الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يتعرض له الشارح قدس سره قلنا احاله على المقايسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا ليس مقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريده مدخل في ذلك واحال على المقايسة ما ليس له دخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يترك بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله مع صحة اللفظ والمعنى قوله مخرج به المهملات لم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على وجه يذكر الدال بالعقل بل التفتازاني بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود نوع الامتياز فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعد ما فعله الفاضل الهندي ليس على ما ينبغي قوله وبقيت اي وبخلاف وضع لبعض خصص اللفظ اذ حروف الهجا خصصت وعينت فوض التركيب بقوله المعنى هكذا في الحواشي المفيدة فتوهم تفرد الشارح بجعل قوله المعنى قيدا مخرجا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التجريد لانه لا يعرف كل ناظر فاضل بل قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا مبينا للواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود لهذا السؤال مع تفسير المعنى بقوله المعنى بالقصد بشيء فان كلمة ما عام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله بعض الالفاظ اي الالفاظ المركبة بقرينة ان المقصود من السؤال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

اللام فيه للصداى الملغى ما يتعلق به القصد للمعهود المذكور اى القصد من شئ فيؤل الى ما يقصد من شئ والا فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى الذى هو عاما لكونه عاما من المعنى قوله فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول وقد تقدم دفعه اورده بعده والا فمنشاه قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات وانما خص السوال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ فعمم الالفاظ فى السوال الاول واكده بقوله المفردة رضا لارادة الالفاظ من الكلمات اجرا لهذا السوال على طريقة السوال السابق الذى يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معانى كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مسامحة قوله منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة قوله والكان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك المخصوصيات وقتا واحدا كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن لمع غيره ولفظ هذا لكل شئ مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام قوله لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن نحو زيد وانكان غنيا الا يخيل دالا ولكن ليسا بجزء من بل هما الاستدراك ولكنهما واتعان موقع الجزء والجزء ركيب باعتضيه المقام فيقدر فى المثال المذكور زيد وانكان غنيا لا غنا عنده وانكان عنده غنا ولم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر فى الكتاب فان الوضع غنيا وانكان عاما لا ينفع الجيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اى فى مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجى الى الالفاظ مخصوصة او مركبة قوله مفهوم كلى هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فالضمائر والموصولات واسما الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجى موضوعة للمفهوم كلى كما يستفاد فى جزئيات كهذا ذكر السيد السند قدس سره فى حواشى شرح التخليص والمعتمد ما ذهب اليه المتقدمون قوله بالاولى جزء لفظ على جزئه خص بالذكر لان الكلام فى المعنى الذى وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما يتوهم فى خبر المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره فى حواشى المتوسط الدوال الاربع مشاركة للكلمة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزء من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضى الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخل من اختلال فى خبر المنع كيف وقد صرح الرضى بان اح وال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب فى الايضاح بانا نوسمنا لفظ ديز من دراى الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاتها فهى لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه تفكر ان ما ذكره هذا القائل من تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا فى خبر المنع قوله وفيه انه يوهم لانه يوصف بما هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم فتامل قوله فان الوصف المعنى اى المعنى الذى يدل عليه اللفظ وصفا قوله انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره فى حواشى الرضى وربما يتوهم ان مفردا فى عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ احترز عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح فی شرحه بخلافه انتهی ولکن ان بقیة المحذور فی الالتباس هو انعکاس المقصد لذهاب الذهن الی خلافه وهذه لیس کذلک لانه ان اراد باللبس بین ان یکون صفته له وبین ان یکون حالا من ضمیر وضع فلیس کذلک کما لا یخفی وان اراد بین ان یکون صفته وحالا من یصلح له فهو ایضا لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ لا بقیة لیس هذا من قبیل الالتباس لانه انما یکون اذا کان احد الامرین اصلا والآخر خلاف الاصل بان تقدیم النعت المفرد ان لم یکن واجبا علی الجملة عند الکل فلا اقل ان یکون اولی ولا شک ان ترک الاولی خلاف الاصل والثانی علی الاصل ثم لو اعتبر ادل الامرین کونه صفته والثانی کونه حالا من معنی لکان کلاهما خلاف الاصل لکون الحال عن النکرة خلاف الاصل صرح به الفاضل الهندی فی حواشیه علی ان ذلک منقوض بما ذکره الرضی فی اول بحث المفعول به من قوله وکذا یجب تاخیره عنه لو اشتبه المنصوب لغیره بسبب التقدیم کما فی ضرب موسی عیسی اذ لو قلت فیه عیسی ضرب موسی لظن ان المقدم مبتدا حیث حکم بوجوب التاخیر مع ان الوجهین خلاف الاصل اذ المفعولیة توجب تقدیم المفعول والابتدائیة کون الجزء فان قلت لعل ذلک لان الرضی لا یری کون الجزء جملة خلاف الاصل حیث منع کون الاصل فی الجزء الافراد قلت لا یلزم من المنع کونه مرضیا له ولو سلم فمنقوض بتجویزه الامرین فی امرأ ونفسه حیث قال الواو بمعنی مع او للعطف مع ان الاصل الواو وللعطف صرح به فی بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ایضا فی حواشیه بجواز الامرین فیه فتدبر ان ما قیل فی جواب النقض بجواز الوجهین فی نحو جئت انا وزید مع ان الاصل الواو ان یکون للعطف دون المفعول معه من ان المحل علی الوجهین مع کون احدهما اولی انما یتم اذا لم یکن عند قصد احدهما قرینة تدل علی التعیین والا فحاصله ان الاصل عند تحمل کل منهما جائز وقوة النصب یدل علی کونه المفعول معه دون العطف والرفع یدل علی کونه للعطف دون المفعول معه لیس علی ما ینبغی بداهة انتهی بتغییر بان یقال بجواز الامرین فی امرأ ونفسه مع القول بان عمرو فی نحو ضربت زیدا وعمرو امعطوف اتفاقا لا المفعول معه علی ما صرح به الرضی فتامل قوله والآخر مفعول فان قلت الاغلب فیما اذا وصفت النکرة بمفرد وظاهر اوجملة تقدیم المفرد علی احد الباقیین کقوله لقد سمعت ذا ذکر مبارک انزلناه وان لم یکن واجبا خلافا لبعضهم بدلیل قوله تعالی وهذا کتاب انزلناه مبارک فالنکتة فی ترک الاغلب ههنا کون الذکر علی وفق الوجود او تکثیر الاحتمالات قوله وان لم یساعده رسم الخط ای لیس مساعدا رسم الخط ضروریا لاختلاف اولان الالف انما یکتب فی المنصوصات لا فی المحتملات قوله علی انه فی حال من المتکلم فی وضع ان قلت لو کان حالا منه لکان بعینه بحیث قال الرضی اذا قلت لقیت زیدا راکبا فانک بهذا ترید ان یعلم منه صاحب الحال جاز ان تجعلها لا قامت به من الفاعل والمفعول به وان لم یکن وکان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو عن المفعول قلنا المحذور فی اللبس انعکاس المقصود وتغیر المعنی وهذه لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ ظاهر علی ان الزمخشری جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم یقل بوجوب التقدیم حیث قال فی المفصل تولک ضربت زیدا قائما تجعله حالا من ایهما شئت والیه یشیر لفظ المصنف ایضا قوله او من المعنی قال النحاة الحال عن النکرة لا یجوز الا اذا کانت النکرة مختصة بوصف او اضافة او مبنیة عند ما بنفسها او عمومها بنفسها او بوقوعها فی سیاق النفی او النهی او معناه او واقعة فی حیز الاستفهام او قبل الا نحو ما فی الدار الا راکب عندنا خلافا للاخفش والمبرد وابن درستویه واکثر البصریین خلافا لما ذکره الشارح قدس سره وقد قالوا ایضا لا یتقدم الحال علی صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سیبویه واکثر البصریین خلافا لما ذکره الشارح مطلقا علی ما هو الظاهر وکانوا لا یجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا کان معرفة او مختصا فاذ ذکره الشارح لیس علی ما ینبغی والا فاذ ذکره للاخ عن شئ قوله لکنه مقارن له

بحسب الزمان ان اراد به ان زمان الوضع والتصاف اعني بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان التصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسياق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه ايضا تجوز لكن يحتاط به ما اورد على قوله وهذا القدر كاف من انه لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت بالحال **قوله** تخرج به عن حد الكلمة قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب خروجه عالم يجعل للجموع اعراب واحد بل اعطى لكل منها ما يستحقه من الاعراب والبناء مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج نحو لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للجموع اعراب واحد بجعل الثاني محلا له او اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و بصري **قوله** وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل والالف امثالها اي امثال قائمة ولما كان امثالها وامثال بصري متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصري يجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير صرف لظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كالام كلمة ورجل كلمتان عد كلمة واحدة لشدة الامتزاج فريه بلا مرية فتدبر وان ايراد الفضلاء واحدا بعد واحد على الله قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضي وعلى قوله هذا في نحو بصري وقائمة وجمل وحمراء ظاهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء المستحق اصلا واما المصنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي الثنية والجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فالاعراب المركب بل الجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو الجزء الثاني الذي يستحقه المجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد **قوله** واعرب باعراب واحد بجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا فلا يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا صفة فيكون المعنى انه اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين فجعله مضافا اليه لا يدفع ما يرد **قوله** مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري الاعراب على جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة الآية والنسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كيوان ناطق **قوله** بالفرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية متعلقة وعلى هذا يكون من حيث اللفظ مفردا وان كان مضافا مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا **قوله** لو كان الامر بالعكس بان يكون قائمة وبصري وامثالها واخلاق حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجة عنه **قوله** لكان انسب لانه حينئذ يكون اللفظ داخلا في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان على سبيل المكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل المكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا **قوله** ولو لم يجر اي مثل قائمة وبصري **قوله** بتركه اي بترك قيد الافراد بان يقيد اللفظة الدالة على معنى بالوضع **قوله** لكان انسب بدخول ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا قالوا وقلت على ما صرح به الرضي والسيد السند قدس سره في حواشيه **قوله** لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهو ما يصير بالوضع لانه نسبة بين الشيئين يصير بها الانتقال من احدهما الى الآخر متحققة ليستلزم تحققها هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس متحقق في حروف الهجاء والا لينعدم منها عرض التركيب متى اطلقت او احست واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون دالة على ايضا بل لمعنى الاحداث والتقدير بمعنى قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بقاؤها داخلة في الوضع هو بقاؤها في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت و لو لمعنى آخر للمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا وبنفسه والمبني تخصيص شيء بشيء بحيث آه **قوله** بعد ذكر الوضع لحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه غير مراد فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء الخ . **قوله** عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة وما قيل في الجواب عنه وكيف ان يقال كان الوضع يتناول حروف الهجاء لك ان تقول يتناول الدلالة على ما مر منها قدس سره حروف الهجاء ايضا لان الشيء الآخر يتناول المعنى والغرض معا ففيه بحث على ما عرفت **قوله** لفظ دون ما اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ **قوله** من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا هذا كلامه حاصله ان المسموع من المشاهد لا يحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس مركبا في نفي دلالة اللفظ كما لا يخفى فاميل في بعض الحواشي لم يظهر دلالة اولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالجميع ليس على ما ينبغي **قوله** او ان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع **قوله** كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة تفتاح الرجل احا اذا تاوه وانما بفتح الهمزة والحاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي شرح المطالع ان بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحزن انتهى **قوله** لا بد من ان يكون الوضع بحيث يخرج عن الكلية الدال على المعنى المراد بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا معنا بالافراد على ما مر و لو سلم فالالتزام مجرد في التعريفات و لو سلم فالمراد بذكرها عدم انفكاك الوضع عنها من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل بجواز ان يذكر لتفيد الدلالة التزاما فيستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم بعد التعريف ازيد من ان يكون في التعريف زيادة الانكشاف وتعيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيد ومخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام متفاوتة و لا فهم من قوله اسم وفعل وحرف الحصر او السكوت في معرض البيان بيان قال وحصره منها فيكون الدليل على موجود الانحصار وتعلق اللام به **قوله** لا ظرف فيه معنى الشرطية فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ملك والتعارف فيه ترك الفا على ما صرح به السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفا **قوله** والوضع يستلزم الدلالة وضع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة **قوله** فهي اما جملة اسمية مقرونة بالفا جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال الحسن اذ لولا ان الكلمة صفتها مبتدأ وان مدلول خبره فيلزم حصر الصفة في الدلالة وعدم صلاحية انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا بالعلام او مضافا بالاضافة التي تفيد الحصر اقتضى حصر المسند اليه في المسند صح بعض الاماضل الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل انه استقاط الكلمة من المصنف عليه التقدير متعلق مع ان في تقدير مجرورا محضا على ان يكون مبتدأ خبره ان تاتي عنه قوله والا ويكون المعنى في نفس الكلمة دلالة على الفاضل الهندي حيث فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد قوله ان تدل عليه بنفسها اه فان قلت هو صفة الكلمة تكليف بغير به ما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او كونه مدلولا صلاحية بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء ان قلت ليس الابتداء والانتهاء مطلقان ولا الخاصان المتصوران اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران بتبعاد وسيلة لمعرفة حال شئ آخر على ما سيجئ فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت عادتهم على تفسير معاني الحروف باشمال ما ذكر فيقال معنى من هو ابتداء الغاية فيعبر عن الابتدائيات الخصوصة المتصورة بتبعا بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولا زم لما تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا قابل اسماء لان الحرفية والاسمية انما هي باعتبار المعنى بل مستلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق قوله في الفصل عنها اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن بامدا لازمنة في الواقع فينبغي ان يكون فعلا قوله من السمو عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف قولهم لان اصله الاشتقاق وهو سمي يسمي واسما وسمي يوسم هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل عليه قوله قهوا وهينا اليسم فعل الجزات واقام الصلوة واتيا الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المغايرة للحرف عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا للفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمامها المغاير الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار اللام المشترك فيما ذكره ليس بمتوقف المعرف عليه بل لانه ذكر في التقسيم فالمعرف للثلثة هو المأخوذ من التقسيم من اعتبار المغاير الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة مشترك اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو الحاصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم للكل واحد واحد يعني المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق للجرد والمميز وكذا دفعه بان هذا بناء على رأي متاخري منطقيين خاتم يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام مما يميزه عن الآخر فحد الفعل اتيانه بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم يتم بانضمام عدم الاقتران بها فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لانا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه توهم منه انه يكفي في الفصل مجرد الدلالة اتم يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد آه يعني عند ارباب العربية قوله الا المعرف الجامع المانع لما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وصدور المدوح قال الرضي
الدر في الاصل ما يدراى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم من المطرة كناية من فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تم قصدا
للتعجب منه لان الله تم منشى العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تم ويضعفون اليه فمعنى صدوره ما اعجب فعله **قوله** حيث
اشار الى حدود ها التي حضرها الفطن ثم نبه عليها التنبيه المتوسط ثم صرح بها اليعقوبي **قوله** هو المجموع او جعل المتضمن بالكسر كالكليتين والدال
على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر اذ المتضمن بسبب الاسناد لا يكون
بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل المتضمن بالكسر مجموع الكليتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكليتين فان
قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المفعول لا اللفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لغاية الدال
فلا يرد عليه ان جعله جزء منه سهو سواء اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه ويمكن فيه ما يجعل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل البنية التاليفية عامة صورية للكلام يلزم ان
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الا يختص به بل يعمه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وبالجملة لا مجال لتوهم الاكتفاء
لوجعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لوجعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال
السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد حينئذ يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام
من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يدل بتضمنه كلمة واحدة من الاجزاء المتغايرة وفيه بعد انتهى واثبت خبيرا بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور
النحاة من ان الباء التي يبعض مع لا يكون الظرف مستقرا فيكون الباء حينئذ ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد
واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا مانع من كونها للغو افلا ورود ولا وجه لتخريجه على الاسناد وفيه ايضا بحث لان الدال ولعل قوله
قيل اشارة اليه فظهر ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول
مبني على جعل البنية جزء للكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس
على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوعها موقعها نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية
ملحوظة تبعا فهي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه اذا به فيها انما هو المضاف
او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا
فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية لوقوعها موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ
آخرا نتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به بحيث لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب
زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظران بين المضروب ويقدر ما الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** الغير الكلامية عطف
على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير المتوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان
يكون المضاف اليه ضدا واحدا يعرف لغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال بمعنى النكرة كالحمار واللئيم وان
غير امعرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة
من تعريف غير بالام مع كونه مضافا والمكان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم

جعلوه لمبنى المنار كذا ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح ومن ذلك قول الله قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين ومحل بدون عروض حالة له بها يصير من جملة المركب حتى يشكل عليه قدس سره بقائه فى التعريف كما زعم الشيبانى ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملته كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على نحو ضرب زيد قائم كما قيل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا المالة نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله وحيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لا بد فى الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع فى الجملة التى وقعت جزأ على مذهب السيد السند لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضرورى على ان المقصود ادخال الاشياء الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون التقسيم ولا مساس له بغيره فافهم ولا يذهب عليك ان الاشياء المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما محل بحث قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح اعلم ان الجزء فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزء فى زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف فى مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الجزء الوصف على الجزء الاول لان الجزء الثانى لا اعراب فى نفسه انتهى وذكر فى حواشيه ومن زعم ان الجزء الصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذى هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك فى زيد عرف فيحكم بان الجزء فى زيد عرف مفرد وهو الفعل وحده وبان الصفة فى نحو جاءنى رجل عرف ابوه هى الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده مسكة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره كذلك فتدبر

ما فى بعض الحواشى فى كون الجزء فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الجزء عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الجزء ليس على ما ينبغى

قوله فى حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام اذ به يتم المسند الى زيد الا ترى انه لو قلت قام زيد وادعيت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك لم يرتبط بزيد قطعا

قوله اعنى قائما الاب يشير الى ان الركن فى المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد فى قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة وانت بان الله خارجا صرح به الشريف قدس سره فى حواشى شرح الشمسية وهو كذلك فالجزء قائما مقيدا بل قائما المضاف الى الاب فان قلت اشكال فان قلت قد بين فى مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل الصفوى اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا نصب او جر بالاضافة فضميرها مستتر فاذا قايم المضاف الى الاب اليه ضمير راجع الى زيد فوضع الضمير مركب فليس قايم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات فى حكمها وهو مقصوده قلت ان التعليل بان قايم فى زيد قايم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخلو عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال ان فى قايم فى زيد قايم الاب ضمير زيد هذا ما سنح فى الخاطر الفاتر ثم وجدت فى الزمخشرى بعد برهة من الزمان ما يويده فاوردته فى الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب

لكونها فى اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه او لا نحو زيد خليط الشتمتين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له فى ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود وفرس غلام الخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر ظاهرا لانه لا معنى للسبب الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يحمل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قلت ليس تدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثوب كذا فلم تعلت معنى كونه صاحب ثوب مفهوم من كون ثوبه سببا لزيد لامن صفة السبب قلت انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اى هو كريم هذا كلامه وهو صريح فى ان اضمار الضمير فى الصفة انما هو اذا لم تدل صفة السبب على صفة المسبب والم يخطر بالبال ان اشكال الحافظ التاشكندى مسبب عن غفلته عما ذكره الرضى ويدل عليه ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين فى حواشى تفسير القاضى على جواب العلامة الثانى فى التفتازانى عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير فى بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لما من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد فى قولنا زيد اسود والبقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغى لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لامن صفة السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له مالم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه يلزم من كون بديع صفة لسببه هو كون السموات مخلوقا كون الله تعالى خالقا لها فتدبر ان قياس زيد اسود والبقر جليه قياس مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظاهر وصرح به الرضى حيث قال فى مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المحمول ثم نصب المحمول او جره اذا كان يحمل لصاحبها المتقدم ووصف بالصاحبية مرفوعا منصوبا مجرورا كما قلنا فى الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابوه ولا قائم ابى العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لا كان لعدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبة فى نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للذى عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب فى نحو جاءنى رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذى يدل على ان هذا امر معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قايم نظير الكلام الذى ركب من كلمتين بينهما اسناد والية اشير بكلام الشافية قدس سره اذ لولا ذلك لكان قايم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الخبر والوصف عندهم قال الشريف قدس سره فى شرح المفتاح ولشبهه بالحالى وصيرورته بهذا الشبه فى حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض بعض الفضلا على قول العلامة التفتازانى فى المطول حيث اعرب فى نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ظاهر هذا الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فمنقوض بالاسنادى فانه مركب من كلمتين فالوجه حذف الاعراب او البين ساقط قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح والذى يدل على ان عارف مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر فى مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجارى على عارف هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراءه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى استحقه

لايكون مبنيا وليس بمعارف وحده استحقاق الاعراب الذى يجرى عليه حتى يقع لا يليه من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع
معربا كما فى يضرب فى زيد يضرب فان المضارع لما اعراب فى نفسه واذا وقع مع فاعله جزء الجملة كان المجموع اعراب آخره على حسب
اعراب الموصوف دون الاعراب الاول واما معارف فانه يتغير اعرابه الجارى عليه بحسب دواخل المبتدأ بحسب اعراب موصوفه فدخل
على انه الاعراب الذى استحقه المجموع بكونه جزءا وصفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجرى
اعرابه المحلى على احد اجزائه تلك المجموع واذا كان معربا يجرى اعرابه المجموع على احد اجزاءه اذا كان الجزء الاخير مشتملا على اعرابا واضمير استترا
وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى فى ابراء الاعراب المحلى للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ فلنا قد قال السيد السند
قدس سره فى حواشى شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى فى جملة سبيته مع اعرابها الذى استحقه على الجزء
الاول اعنى فاه وليس كذلك فان ذلك الاجزاء انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار معنى مشتملا على ضمير ان يلاحظ هناك مضمونات
هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل فيكون مفردا لا جملة بهذا اللفظ فان قلت شكل نحو جاءنى الضارب حيث
اجرى على الضارب الاعراب الذى يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبنى قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة وان قامت
الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف فاجرى الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره وفى حواشى شرح المفتاح
فاجرا الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل فى جاءنى الرجل فلا يكون من قبيل اجراء الاعراب المعنى على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ فلنا
عن هذه شبهة فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل فى نحو زيد قائم ابوه قد وقع جزءا فالمجموع معرب وفوع الا انه اجرى اعراب المجموع
على قائم شغل جزئه الاخير باعرابه فاحكم قائم وحده اهو معرب ام مبنى قلت بل هو معرب لانه لما جعل المركب كلمة واحدة معربة لا فقدت
صار الكلمة الواحدة المعربة قائما شغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائما الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون
قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف فى المعربية اليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح به انما
فى المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو حصيل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم و
يضاف ان يقول مبنيا قائم فى زيد قائم لعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** وحيث كانت كلمتان وضع لما ذكره الرضى كان
على الصواب ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث فى عبارته استعمال
ما كما ان لفظ حين يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله ودخل فى التعريف
بمنزلة الجزاء والمعنى ان يقع حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو فى الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل فى التعريف ما ذكر وقت
كون الكلمتين اعم وحيث يجيئ للزمان الصريح به فى المتن **قوله** فانه اى المسند اليه فى التركيبين المذكورين **قوله** فى حد ذاته اللفظة الاولى
ضرورى فى نفسه فان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ذهب اليه المحقق وان الباء التى بمعنى مع لا يكون الا
ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التاويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون
الباء ظرفا لتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسنادين كلمتين فلا يحتاج الى التاويل بالنظر الى التعريف لكنه
ضرورى لان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ويزيد معلوب زيد فى التعريف

To: www.al-mostafa.com

انما يحتاج الى التعميم كلمتين لجملة قولا بالاسناد وعلى ما حملناه عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه يتضمن كلمتين هو مقلوب وزيد مع الاسناد ونحو انما يحتاج الى التعميم لا وخال مثل سبق سهل ليس بصحيح على الاطلاق وايضا الاحتياج الى التعميم لا وخال مثل سبق سهل منتف حتى على طريقة ثم ان التاويل بهذا اللفظ مستهجن فيما كثر فيه اذ لا يصح ان يقال سبق وزيد زيد بها اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ ودل معنا كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ بهذا اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة لوضع العلامات لانفسها وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال يحكم عليها لا يخلو عن مدخلية لان قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد اجوف والرجل صحيح اذا حكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسامع انما وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فالمعنى بما دل بهذا اللفظ فالحق بقاء على اصله حيث لا تاويل فيه ولا محذور ولا يأباه ل وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب فظهر ان ما قيل ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن بسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المعرف قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ليس على ما ينبغي فتامل **قوله اعلم ان** كلام المصنف صريح ظاهرا فيما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه للكلمتين تركيبه منهما كما صرح به الرضي قوله نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام حيث يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة فيتعدد كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا باس به ولا يتصور مثله على طريق المفصل تحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم منه وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة لانه يلزم على طريقة تعدد الكلام الواحد باعتبار المسلمين والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا تخص بواحد من طرفي المصنف والمفصل وكون خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرو انما في دائرة مجموع ما ذكر والاتفاق على ان خبر المبتدا جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدول الى هم عدولا عن عبارة تعريفه كما قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** نعم صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب المفصل صريحا فيما ذكرته لان الكلام انحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدا المعرف باللام يكون مقصورا في المجرد المتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غير وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فوجب التاويل بالكلية فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه مما كان الاسناد بين كلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان

قولنا هذا الشئ مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذان لاخير وان قولنا زيد ابوه قائم فى قوة الكلمتين دون ضربت زيدا
قائما بجوهره وفى كلا المقامين بحث **قوله** ذهبا الى تراوف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما
الى الاخرى وسيجى الجملة والثانى هو تركيب الكلمتين او ما يجرى مجراهما بحيث يفيد السامع دسيما كلاما وجملة **قوله** على الجملة الخبرية قيدبها
بلان الانشائية تقع جزاء دون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره فى حاشيته المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون
اما مفردا او جملة خبرية حيث يا ول نحو زيدا ضربه زيد مقول فى حقه ان يضرب او ينبغى ان يضرب وكذا اذا وقعت صفة فيقدر ماده قابلة لاجراء
الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقعت جزاء او وصفا لا انشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل **قوله** وفى بعض الحواشى
اى حواشى الفاضل الهندى واعترض عليه بعض الفضلاء بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على
اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلح على اشتراط والبعض على عدم الاشتراط فاختيار ضانتا فعلم بوجود قرينة
قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذى هو الحقيقة ومثله لا يجوز فى غير الحد فتامل
اقول انتهى ويمكن ان يقال انه مشهور بشهرة كون الكلام اخص من الجملة وان الاسناد من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع
بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد واصلى مقصود لذاته **قوله** الا فى ضمن اثنين اى لا تحقق العام الا فى ضمن خاص حصل
من جنس واحد او من جنسين ولا يلزم منه تحققه فى ضمن جميع الافراد وقيل فى معنى من ان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا
آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ابقاؤها على معناها **قوله** لان التركيب الثنائى الذى لابد منه فى كل كلام ليكون احد جزئيه مسندا والآخر
مسندا اليه والعالم متصور كونهما فيما عدا الاثنين المذكورين انحصر الكلام مطلقا فيهما فظهر ان ما قيل حصر التركيب الثنائى فى ستة والظا
ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فيهما فتامل منه **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفا حيث فسره بالنكرة قلنا اى كلمة ولت قلت بل جعله موصولة وفسره بالنكرة
اشعارا بانه بعد الذهنى لان المراد اى كلمة كانت فالتعيين وكما يجئ المعرف باللام بعد الذهنى كذلك الموصول يجئ له قال العلامة
التفتازانى فاقلا عن الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توجيه فيه لما هو كقوله وقد اشرف على الهلاك يعنى فصح ان يقع النكرة اعنى جزء التعريف
وضعفه الرضى وانما قال التذكير مبنى على لفظ الموصول اذ لو بنى على المراد منه وهو الكلية كما قال به الشرح لانثر الفعل والسند الى ضمير
ولو لفظيا يجب تانيثه **قوله** باعتباره فى نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى اشار الى
انه متعلق باعتباره وهو اما متعلق بمبنى نظرا الى الاصل اى دل على ما يقصد لسببية كونه معتبرا فى ذاته اى لاجل ذاته لا بما يعرضه او متعلق
لدل اى دل على معنى معتبر فى ذاته **قوله** على معنى فى غيره اى لسبب كونه معتبرا فى غيره اى لاجل غيره لا لذاته **قوله** وهو محصول لما ذكره
بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذى ذكره الشارح وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح
المفصل حيث قال الضمير فى دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح يعنى عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده اولا فظهر ان ما قيل
كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه ليس على
ما ينبغى **قوله** قائما بذاته ليس تابعا لوجوده شيئا آخر كالجوهر **قوله** قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض
التابعين وجوده لوجود المحل والاقرب بالضم البسيط ما ذكره قدس سره فى حواشى شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى

مدركا تسامحت البصيرة وانت اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا اجلاء المرآة ح آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تعد بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة بتبعها غير ملتفت اليها فاحفظ ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة للابصار الغير فتقف على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة **قوله** شلا منصوب على المصدر او الحال والتصور منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره ولك بعد ملاحظة هذا الوجه ان يقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتد أسيري البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فلاعتبار ان احدهما ان يلاحظ العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا انه يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتد أسيري البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجهة آلة تعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتد المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح شيئا منهما بل يتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بجعل آلة لملاحظة وسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزمه تعلق تستلقه وهو امنه الابتداء لما انه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة **قوله** في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء الاصلي ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا بالاصل الذات لا غيرها **قوله** في نفس الكلية الدالة عليه فمعنى كون المعنى في نفسه الكلمة انه معتبر بالاصل ذاته لا لغيره ومعنى كونه في غيره معتبرا بالاصل غيره هذا آلة له فغيره **قوله** لفظ اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر به الفاظ تزيينا للفظ نحو كانه بحر اشطه مخذرف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء خاصة عن جملة معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة ويكون الابتداء متوجها اليه تبعا لانه آلة تعرف حالها من كونها مبتدأ او مبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة **قوله** المتعلقة من حيث انها حالات واما الابتداء المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد نحو مفهوم مستقل يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتد أسيري البصرة **قوله** لعدم مسبوقيتها يشعر بان ارجاع الضمير الى ما يباعث المسبوقية فاذا التقى فالظاهر هو الارجاع الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق **قوله** مثل فوق ودون موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية لا بالنسبة تقييدية اليها فليس في مفهومها ما لا تحصل الا بذكر متعلقة بل هو مستقل بالمتعقل والتزام الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واي وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة ظرفية في ذاتها المفهومة منه بحيث الاعراض المالان الغرض من وضعه اما استعماله فيما مضافا الى متعلق مخصوص فلذا الغرض لزم ذكره لا تفهيم اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه ولا ان تفهيم بدون ذكر المتعلق بطل لان كل رجل مفهومه ملحوظا بدا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا لمعنى هو آلة

لملاحظة تغيره ابد الكيف يكون بسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل نسبة بينه وبين المضيف اليه بعد تحصيل المفهوم
المركب للاضافي بجعل المجموع ملحوظا بالتبع للملاحظة الافراد وفيه مافيه قوله لانا نفرض من ضمنها اى الاضافة الى متعلقات محضوصة
قوله باعتبار معناه المتضمن للتباعد من الطلاق اعنى هو الطابق وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه
لعدم استقلال معناه المطابق فيصير قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابق ثم اشكل
بان معنى المطابق للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بنا على مذهب من يقول بخروج النسبة
عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وبذا لم يخرج عنه مستقل مفهوم من لفظه عند الاطلاق لكن
الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما كان حينئذ ما يستعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في انسب
الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا لما الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانه حينئذ يكون الموضوع الذي توجه
اليه النسبة مفهوما ما عند اطلاقه فيرتبط به نسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل والتزام
حمله على شئ فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حينئذ مدلوله الذي
هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معناها ضمنيا لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها
ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة
المعتبرة في مفهوم التامة بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولها ليفهم منه النسب بين امرين
خارجيين عن مفهوم التامة ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل والا على معنى في نفسه يابى الحدث ظاهر على قول من يقول بدلالة
الافعال الناقصة على الحدث دائما على قول من لم يقل به اشكل بقاء ان يفهم من سماع ضرب بدون ان يفهم الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا
يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام
يحتاجان الى فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم اولا وحينئذ عدم وجوده بدون المطابقة انما يتصور بما بدونها
كتصور الجزء بدون الكل والذي للازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال نعم يشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك فهما ودلالة بل التضمن عندهم هو فهم الحدث
في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم
قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزئه في ضمنه بوساطة القرينة يدرك ذلك ليس المراد ان
هو الجزء المفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لنا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل واردته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون
الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعني ارتداد من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة
المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل
والتضمن يوجد في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر قوله اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع
الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى نسبي الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة جر بحبيها انث باعتباره موشا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض انامله ولمعنى ان الجميع لايخ عن نقل لوجود النقل في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فانقل عنها اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمركب ليس منقولين عن شئ قوله فليس شئ منها الخ لا آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المعنى والمركب ليس لهما الا وضع نعلي والجار والمجرور كبعلبك والبيك والظرف المضاف كمانك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه يظهر ضعف ماقيل ان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان عد النجاة اياها اسما للامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لاتتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه قال ومن خواصه جر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها بالقصر كما قيل والا لافاد ان دخول اللام مابعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله وليس التبعيضية على ان ماذكره بعض منافاتهم بين هذا وبين ما ذكرناه في ان يكون ايتانه بسبب آخر كصحة الحكم حتى يفهم منه انه لو لم يات بين لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه غير صحيح لان اقل جمع الكثرة عشرة قوله وخاصة اسم ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ في الشئ بحيث لا يوجد في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اومعناه مايوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان الباء غير داخل على المقصور وانما كان المتعارف في الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه يختص من جزئه السلبي ان اراد به ان يختص تضمن جزئين ايجابي وسلبي فقوله مايختص به جزء ايجابي فقط لانه لما فسر جزئه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره جزء يختص عن جزئه السلبي والمجموع تعريف خاصة فلا عبار عليه وان اراد ان قوله لا يوجد في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص وعليه ماقيل ان الكثير الشايع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيدان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره مايوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ماذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على مايختص ومعرفة مايختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا يقصد بتحصيل صورة غير حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام يغني غناء الاضافة على ما هو مذهب البصرية اوعوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفية قوله لعدم شهرته اولان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الله قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في لغة حميري ولغة من على ابدال الميم من لام التعريف قوله اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة اختصاصهما بالكلمة وصيرورتها كجزئها ومنها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فتخطيها العامل الضعيف واما نحو ان الافضل فلجعلهم لاخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وغيره فان الفاصل بين العامل والمعمول

لم يغيره عما قبله ولا ما بعده عد كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون
دليل التعريف مثلا انتهى فتامل **قوله** يزيد همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء
بالساكن فانها بحرف ثبت في الابتداء ويسقط في الوصل لكفاية دليل الحركة المطلوبة معها الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انتهائه اى اداة
التعريف ال بحالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتبيين معنى مستقل ولو تبيين جزء كيفي تعيينه للكل فلا ينتقض باللام
الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه لتبيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اى دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان
كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما مم كيف وقال العلامة التفتازاني في مذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا
ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذهن ومتصرفاته زائدة لاداء التعريف على ما صرح به الرضي في
بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء
من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكل سائر الخواص اى باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع
وقال الصحاح في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب المغايث انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كذا ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله**
الخمس بالتذكير لتأنيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية فهذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهبت
اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصنف من تقدير حرف الجر فيها على ما هو عبارة
المتن وصرح به المصنف في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** لان لا يخالف الاصل بالتاء يثبت للكوكبة مسندا الى ضمير المؤنث والتذكير ايضا وجه وكذا قوله
بان تخص او يزيد عليه **قوله** اعني الفعل تفسير للاول **قال** الا اسناء واليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه
الزمخشري الاستاذ ابادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك الافظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع شيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لا غبار عليه
ولا يلزم منه وضع العلمات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في فعلة وزن طلبه للعلمية والتانيث من اصطلاحهم
وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ عالما لنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث
الاصطلاح لان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ عالا ان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يعول عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر
واراده اللفظ من العلمات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاجمال لغة لا يأبى في الوضع اصطلاحا
نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه صحيح ان يطلق ويراد نفسه
وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن لا يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على
انه يطلق ويراد نفسه وانما اللازم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينه فكذا فلا شك ان قصده
في هذه الحال الى تعيين ضرب لمعناه لكن وقع منه الطلاقه واراده نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه غير
ولم يوجد مثله في العلمات اكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول المختص

بالاسم والثانی یصیح للمتکلم الثالث والجملة ایضا فضربه ضرب فی ضرب فعل ماض باق علی الفعلیة والاخبار عنه بحسب لفظه لانیابة وکذا من فی من حرف جر وقال الشریف قدس سره الحکم یکون من وضرب اذا اردت بهما لفظا هذین لیس بصحیح لان ما الالفاظ علی انفسها ان سلمت فلیست بالوضع قطعا بشهة فضلا فی الالفاظ المهملة کقولک جیش صهل وهو هوی وضع المهملات للدلالة علی انفسها فلا یقدم علیه من له مسکة فی مباحث الالفاظ والتحقیق ان الالفاظ لا یتصف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة فی انفسها بل بالقیاس الی ما وضعت هی بازائها من المعانی فاذا اردت ان تحکم علی لفظ بما ثبت له فی نفسه وتلفظت به واجریت علیه الحکم وقلت مثلا ضرب مرکب من ثلثة احرف لم یکن هناک ضرب والاعلی شئ هو المحکوم علیه بالترکیب بل هو نفسه محکوم علیه بذلک وقد اضمرت فی ذهن السامع بان تلفظ به وکلک اذا حکمت علی لفظ بما ثبت له بالقیاس الی ما وضع بازائه انه فعل ماض لیس کونه موضوعا لمعناه فلیس هناک دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ متساویة الاقدام فی جواز الحکم علیها انفسها سواء حکم علیها بما ثبت لها فی انفسها او بما ثبت لها بالقیاس الی غیرها هذا ثم المذکور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمیة لازمة للمبتدأ فاما ان یقع لازمة له اذا استعمل فی معناه وان لم یستعمل فلا فذاک فعول الخبر المبتدأ هو الاسم مخصوص او یاول والتاویل لیس ببعید وکذا الموصوف بالمعرفة فاما ان یقع حضرة فی الذهن معینا والتعیین بالاداة من غیرها مالم تعدد وافرادا او یاول وهو المرضی للشریف قدس سره والحق القول بانه علم قوله والمراد به کون الشئ مسندا الیه وقع لمدخل مشهور وهو ان الاسناد القائم بالاسم لا یحتمل ان یوجد فی غیره فالحکم علیه بانه من خواصه یکون لغوا وحاصل الدفع لان الشئ قد یکون له اعتبارات مختلفة یکون الحکم علیه بالقیاس الی البعض مفیدا دون البعض کالانسان فان الحکم علیه بالحیوانیة یکون لغوا اذا فاذ من حیث انه حیوان ناطق ومفیدا من حیث انه جسم وانت خبیر بان هذا انما یرد ان کان المراد کون الاسم مسندا الیه فی الخارج واما ان اردت صحة جعله مسندا الیه فلا قوله اختصاص لوازمها اعلم ان التخفیف بحذف التنوین ونونی التثنیة والجمع وحذف الضمیر وتعریف اللام مثلا لازم الاضافة اللفظیة والتعریف مع التخفیف والتخصص معه لازم للمعنویة فالموجود فی الفعل لیس بلازم واللازم لیس بموجود فالمراد بعدم اختصاص التخصیص بالاسم کما اورده واحد لیس علی ما ینبغی قوله لان الفعل انی لان الصانع لتقل الاسناد من بین الحرف والفعل هو الفعل علی عامر والفعل وضع آه فانت خبیر بما یسیل هذا الاتخصیص دلیلا علی انتفاء الاسناد فی الحرف فکانه دلیل علی بعض المدعی قوله لان الفعل او الجملة لکن المصرح لا یقول به بدلیل قوله المضاف الیه کل اسم نسب آو حل عنده یقع فی یوم یقع بتاویل المصدر فاذکره لیس سببا للتفسیر عاذکره عند المصرح بل عند القائلین به لا یقع لعله اراد ان الفعل او الجملة یقع مضافا الیه ظاهرا وان کان فی الحقیقة ماولة بالمصدر فصلح سببا للتفسیر عند المصرح ایضا لانا نقول لا یصلح ذلک بدلیل قوله ثم وقد یقع فانه دفع یرید بقوله لان الفعل آه انه قد یقع مضافا الیه بسبب انظ لانه یکفی فی ترجیح ما اختاره فی تفسیر عبارته وبالجملة ان المصرح وان لم یلتزم استیفا الخواص الا ان حمل الاضافة عنده علی المعنی الاعم اوفق لیوافق ما ذکره فیما بعد قوله وقد یقع هذا هو الموافق لما وجب الیه المصرح قال الرضی قیل والدلیل علی ان المضاف الیه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعریف نحو اتیتک یوم قدم زید الحار او البارد وامانا فلا اتضمن صحة هذا المثال ومحی مثله فی کلامهم وانظر ان المضاف الیه لفظا فی نحو یوم قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک اتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها وامافی الحقیقة فالمصدر هو المضاف الیه للزمان فی الجملتین قوله فان مرت مضاف علی ما هو ظاهر قول المصرح المضاف الیه کل اسم نسب الیه شئ بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم
فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به المجرور باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في
مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر في المثل والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح
به الزمخشري وغيره فررت ماول بالمرور **قال معرب** قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الابانة او ازالة الغموض
وهو جعل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها دالا على المعاني كما في قولهم
باعتبار ان الاعراب تحقق فيه للابانة والقياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب تحقق فيه يشير الى ان الاعراب
بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف
او بما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز نظيره ان الاعراب فاعل التحقق والجور الى المعنى فيضعف معرب خلاف الفاعل
متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كالمحيي اسم المفعول منه
لا يجيء للظرف ايضا واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في غير المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه فلان اسم الفاعل
غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام **قوله** الذي هو قسم من الاسم اشارة الى ان تعريف المقسم المعهود المذكور
سابقا **قوله** اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفه الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد بمبني الاصل ولان المبني والمركب
هو المجموع **قوله** اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب للمبني الاصل وان لم يكن مشابها اذ المشابهة هو الاشتراك
في الكيفية **قوله** موشرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جامعا كما قيل قد تبين تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفصل
وسبب بنائه مناسبة لم يكن هو بعض معناه نحو ان او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كاكثر الاسماء المتضمنة للاشارة او وقوعه
موقع ما شبهه كالمنادى المفرد او اضافته اليه نحو يا غلامنا **قوله** هو الاصل في البناء بان كل ما يضعف عن حمل الاصل على المعنى
الى بعيد للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا لان من وجه يكون الاضافة لامية او لاجلية ولو سلم فكثير سنا بانية بحسب اصل **قوله**
وهو الاعمى وكذا الجملة من حيث هي حيث بحسب السببية قدس سره في حواشي التوضيح **قوله** واللام لغير اللام قيد به ليخرج المقرون باللام لان
اللام مجلب عن التاء حقيقة في المقرون باللام والمصنع المعهود صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وقال السيد السند قدس
سره في ترجمة الشريفية لفظ امرر اصطلاح بخيان اطلاق كرده ميشود بر اسم غايب خواه معلوم خواه مجهول وبر اسم حاضر خواه معلوم
خواه مجهول فانه فرع ما قيل الحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر اصطلاحا هو بغير اللام
قوله اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله وهي مرتبة من كلام السيد السند **قوله** وليس النزاع الذي بين احد وصاحب الكشاف في الا
المعدودة العارية عن المشابهة **قوله** من قولك اعربت الكلمة اذا اديت الاعراب عليها **قوله** لا يحصل الا باجزاء الاعراب وبعد الاجزاء
لا يصح النزاع في كونها معربة **قوله** فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا **قوله** مجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يقتضيه
اي يستحق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا للمبني الاصل لا الحصول بالفعل **قوله** واعتبر المصنف في كون الكلمة معربة اصطلاحا
مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا للمبني الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فاحصل الاستحقاق بالفعل باذكر بصيغة الاستقبال واما وجود الاعراب بالفعل فقط فخارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على الذهبين يدل عليه ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فعل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب لفظا في جميع الاسماء قوله ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا يقال لمن قال جاءني زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة التي لم يجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لما مر فيها من الاجراء لفظا على ما هو الظاهر من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ الظاهر من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وسوار واستعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا وهو انما يليق اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كالقاض وعصا على ما توهم بعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المعرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكانه اراد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اراد بسلب الاعراب بحسب الظاهر ليس على ما ينبغي قوله من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته بتوقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا حللت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فانما تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستقراء او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور ان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم فان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات الخوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور قوله لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال او اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدا يقتضي الحصر على الجزم انه ليس كذلك ومن الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك فلو قيل ان يعرف باحوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد قوله اي من جملة احكام المعرب اشارة الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق قوله واثاره المترتبة عليه منها اشعار بان اضافة الحكم للمفسر بالاثر واثر الشيء ما حصل من الشيء والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني قوله من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال يختلف آخره اي آخر المعرب خرج باختلاف آخر من الاستغراقية في نحو جاءني رجل منه وراية رجلا منه ومررت برجل منه قوله حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرف كتنوين

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس المقصد الى عدد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يتكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة النكرة تخلص في الاثبات كما اذا حلف ليركبن الخيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستقيم عنه كلمة من نحو جاءني زيد من زيد ورايت زيدا من زيد ومررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكاية للاعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخر متوهما ومناوهنى باختلاف العوامل الداخلة على المستغنم عنه كجاءني زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج المخرج لما عرفت وانه الحاق الحروف الثلثة في آخر من انما يكون اذا كان المستغنم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الا ابتداء المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاءني رجل آه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التميز من نسبة الى الفاعل فاعل كما انه عن نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي اصل آخره المفروض

قوله قد اختلف العوامل فيه فان الفعل يقتضي النصب والباء الجر الا ان الحمل غير قابل فالانفاق انما جاء من قبل العامل لا من قبل المعمول على ما هو الظاهر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في غير محله ثم هو فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لا من انه اذا لم يكن للقصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جميع واقل الجمع اثنان فافهم **قوله** اختلاف جماعة من العوامل واراد ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقولنا اي هذا ينتقض بقولنا المضموم من المتقشين المذكورين وهو كل من يتغلى الثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك المتقشين فيهما على ما اشتهر به قول الشارح ثنى او جمعوا والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله مثل قولنا فانه قيل وقولنا معطوف على قولنا فهو تقدير للمثل ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله ثنى او جمعوا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصلح الا ان يكون ثنى او جمعوا عاليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله ثنى او جمعوا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من ايتان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل ما اضيف اليه المثل لا اوخال ما يجانسه في التعريف فتامل **قوله** فان قلت لا يتحقق الخلاف ان هذا السوال غير وارد اذ لا منشأ له الا ان يقع منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف ليس بشئ اذ لا وجه للجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عاملا ابتداء وفي اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بالكلام آخر فلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا يجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسببا قابلا للتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض مع كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسببا قابلا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب يتحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخران قلت تحقيق فيهما

اختلاف العاملين لا العوامل قلت للمراد اختلاف نحو العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا راضا الان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل اللبيبي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله مبنيا سبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه رافعا والا فلا لكن ظرفا مستقرا نحو ما كان فيها احد ولم يكن مشتبها بالمفعول نحو هذا وليت وانما العامل معنى الفعل الالهي الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد اي المشار اليه في الدار زيد او في المفعول معه نحو سيكب وزيدا درهما وكذا المفعول المطلق بمعنى فيه معنى الفعل نحو ضربت لازيدا اي خوف الضارب اي خوف العامل في مثل له على الف درهم عرفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار اي العامل معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع هكذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف علة ساكن تشبه الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة عنه قدس سره من قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يستدل اخراجها الى السببية التقريبية المفهومة من الباء الجارة والبقاء الموصولة تعاضدهما انتهى هذا وانت خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو البقيت يدل على ترجيح التخصيص بل على تعيينه لان كلمة لو للامتناع وجعلها بمعنى ان ايضا لا يدفع ترجيح التخصيص لو ذكر كلمة اذا الدالة على ترجيح الابقاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيل ناه فالاولى التخصيص والا فالاولى الالغاء واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع فيتعين في الاعتبار ثم الحاشية المنقولة ايرادها على عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضى على ما هو الظاهر من الجمع والمتن ومن قوله لكنه انما لو كان المعنى على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضى لما كان الاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير لو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لتمحيته عامل على حرف واحد قوله هذا المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه ما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شئ عند الاطلاق المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة لها على شئ وفيه بحث لانه وان خرج باذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التعريف ما هو فرد له وهو الحروف الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر من مقارنته الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل اللاهري في شرح الاصول الحركات الاعرابية موضوعة لمعاني مقدرة على الاسم لكن لما وضعا شخصيا بل نوعيا علم بالاستقراء على هذا يكون كلمة ما حرفا لا للاستدلال على معنى في غيرها وقد يجيب عن هذا السؤال بان الباء للآلة فلا يرد العامل والمقتضي اما خروج العامل فلان الفاء جعلته بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آلة التاثير سبب يلي والمقتضي ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار للمصرح بناء على مسلكهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الاستعانة وهو معنى الآلة اكثر منه في الموجد واعترض بعضهم على قول الشارح قدس سره فان المتبادر من السبب التقريب بان المتبادر من لفظ السبب السبب القريب لا من كلمة الباء قول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة الكلام من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بلا السببية وما هيك بحجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلاث والحروف الثلث لان المراد بسبب التعقيب الغير التام الا ان كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد **قوله** وحين يراد شرط وقوله لا يريد العامل والمقتضي جزاء قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال **لما قوله** بما الموصولة النكرة اشعارا بانه للعهد الذهني **قوله** من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب **قوله** معرب على اختيار المصرح قال صاحب اللباب والاحوف بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المصنف لانه ليس بمبني الاصل **قوله** خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بترجيح الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة فضيه انه حين الاضافة ليس بمعرب فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكما ان حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع خارجة عن التعريف بقوله تختلف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس معربا حين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المعرى ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم سببا لعدم التركيب فلم تختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم كما قيل فمفسد وه واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورايت غلامي فيستبدل حركة المعرب بحركة اخرى فضيه ان العتاد من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل لسبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب كسرة غلامي ليست كذلك **قوله** اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل حامل الجر بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عندهم المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به بعض حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج بالجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان حمل من قبيل ارتضعت هذه المراة هذا الشاب فتقييد الجميع **قوله** كانه اراد بهذا المعنى اي اراد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه تم حد الاعراب جيدا ومتعاضدين قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معطوف على ام ان وجيزا فوني قوة لا ان اللام في ليدل متعلق بامر خارج **قوله** فانه بعيد علة للنفي قيل ان المصرح ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق بالمنطبق الغرض على الاصل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يتصور عيد الدلالة على المعاني بل يتصور عدم وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يتصور بها اليه يشير قول الشارح قدس سره ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني **قوله** غاية البعد اذ فاظ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف فالسبق الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا **قوله** ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه مدخلية الاختلاف ايضا في الدلالة اذ تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب علية ماخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه اكرامه كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان تغير المعاني طارية كما قال الله الرضي اكان في الكلمة معنيان او اكثر بيطا احدهما على الآخر فاكان العارضان لازما للكلمة فالاليق بالكلمة ان يطلب له اخف علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه فجعل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف يعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان تحصيل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها وبؤيده المرجوع ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق اللاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاعراب يدل على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متأخرا عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر اذ في حكم رعاية للطابق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من عربها اي الاعراب الاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بمعنى ابهم وهو الاعراب بمعنى الافهام اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** او من عربت اي هو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف معدم على الاظهر فان قلت اذا كان الجر المجموع لا كل واحد فما يستحق للرفع هو المجموع فاوجب ابراز الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لبعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجتماعية جزءا لما قبلها اجري الاعراب على الثلثة احترازا عن تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وقد علم الترجيح بلا مرجح يبقى ان عطف نصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل النسبة المجموع الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديره للخبر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا بناء على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضمة فاضل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا فلا كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي بالضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط

كونها علما بهيئة او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها اكتساب البناء انتهى قال قوله اى علامة كون الشئ فاعلا اقتصر كون الياء مصدرية لانه توجيه لاعتبار علية بخلاف جعل الياء للنسبة فانه لايخلو عن خدشة اذ يصير المعنى بهذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لايكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما باطلان ويمكن الدفع بان يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة وان كون الشئ مضافا اليه مقابل لها لا كون الشئ مضافا وانت خبير بان هذا انما يصح اذا اريد من كل واحد من كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه باحدهما ان الاضافة تطلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذاك قوله وانما اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد فى غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافى اعلم ان الرفع علم للعمدة وهى ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر عند الرضى وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما يقتضيه السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضى اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اشتمل على علم الفاعلية وهو مفعول اول والثقيل بالنصب مفعول ثان والقليل تعليل اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسبه الثقيل وهذا توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من العقول والمذكور بين الفضلاء الى الآن ان الثقيل مفعول اول والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية فى المعمول المتاخر عن العامل فانه لايجوز عندهم على ما حققه السياق فوجه بعضهم بتضمين معنى الجعل اى اعطى الثقيل محمولا للقليل والبعض بتضمين معنى العروض اى اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا بان الجعل مع الاعطاء لغو اقول وكذا العروض فتامل وبان المفعول الثانى محذوف والقليل تعليل اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثانى فى باب اعطيت لايحمل على الاول لكونه سببا ناله وعلى التوجيهين قد حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من حمل الخاصة آخذا والصاحب ماخوذا قوله ولم يبن للمضاف اليه اى يشعر بعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بفعل كما بعد ولا كثير لانه اثنان ولا يقال له كثير فى العرف والجواب انه متوسط بين غاية الثقل والخفة وقيل لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لقاء وبه الكل كثرة دون كثرة انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه باظهار حرف الجر لايكون مفعولا به فيه له لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تيرا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احواله فكثرته فوق كثرة المفاعيل والافليس بكثير قوله العامل اى عامل الاسم على ما هو الظاهر عامل الفعل هذا واعلم ان للنحويين اصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد الاستدراك المركب منه ومن العامل قوله اى معنى من المعانى اشارة الى ان اللام استعملت فى جنس المعنى من المعانى الثلثة قوله وفى رايت زيدا رايت عامل فهذا هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفعل مع الفاعل اذ لم يستند احدهما الى الآخر صارت فضلة فما معا سبب كونها فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضى وهو قريب قال

هشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي وليس بعيد لانه جعل الفصل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلا منفصلا غيره
من الاسماء فصلة قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اختلف في غلام زيد فقيل ان العامل الحرف المقدر وقيل المضاف قوله الا
حين ثنتي ولا يجوز عالا حقيقة ولا علما فخرج ما في حكم ثنتي من الاسماء الستة وغيرها وخرجوا بالقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالتنوين
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق اللف قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سببا لما به يتغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنون
بكسر الفاء وجاء بفتحها ايضا في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء وفي ثبة بعضها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس للجمع بل للتعويض عما ذهب منه
بجمع سلامة حقيقة بل عوض من اللام والالف المحذوفين نسيا فاندفع ما قيل نقص بسنين وثبين ونظائر مما لكن لا يلزم من دخولها
في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن الاعتماد بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائر ما يجعل النون معتقب
الاعراب بنيابتها على مخالفة القياس فيجري فيه الحركات والتنوين قوله ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت
فروعا للحركات في باب الاعراب قال الفنري نصبا هذا من باب عطف سيبين على عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز
عند المصرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو والخاك غلامه
بكر وانما منعوا لعاملين فان لم يكن احدهما جارا فقد ابن مالك هو متبع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منع الاخفش والا كان احدهما جارا فالكان الجار موجودا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
او عمرو والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جايز عند من ذكرنا والكان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه وفيه نظر ان ما قيل قوله والفتحة نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملها مختلف بعاطف واحد وهو
غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله وهو ياتون بالالف التاء على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقالون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المونث وتقدير المعطوف اي جمع
المونث السالم وعلى صيغته قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز به عن
المكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما المكسر
غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف
قوله فان النصب فيه تابع للجر اجرا اخوله اجرا المفعول له قوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله
مفقود قلت لعل فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
التشارك كما في الفاضل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول
امير المومنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط واستماما للبلية والمستحق للسخط ابليس
والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استمتاما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاد العدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا **قوله** هذا للفرع وهو جمع المؤنث السالم
على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب اذ الكلام حملنا عليه ولم لم يجر على طريقة اصله فى الاعراب
بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره **قوله** والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف وهذا كثير
فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذا جعل نحو مسلمات علما فمذهب الزمخشري انه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين
للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة **قوله** منقوصات وادية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لانه
بالقولهم افواه وفيه **قوله** اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ الدليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افعال
فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه تحويت وابيات
وثوب واثواب **قوله** وهو لغيف مقرون بالواو وين هكذا فى الحاشية المندية وقال الرضى لامه يا لان صيغه واو بدليل ذوات
وذوات واذ واو وباب طويت اكثر من باب انقوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه
مونثه وهو ذوات واصله ذوات كنواه لقولهم فى تثنيتها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلتا
فى المونث ذيه كطيه انتهى ولا يخ عن خدشة **قوله** لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة
قوله فاعراب هذه الاسما الستة اشيرا الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئى المذكور والمقصود
الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلا واحد ابعد واحد واقول تمكا بجمل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها
بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير يا المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتى فيها رفعا والالف المنقلب منها
نصبا وليا المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد لئلا يمنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يفيد الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الشارح ان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع خلافا بين التجريد اصلا فالمتن
ت قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو ولغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسما الستة بالواو والتقدير
عليه ان مقصوده بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فتقول الله قدس سره فاعراب
هذه الاسما الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر بها فيصح ان يقال ابوك بالصفة التى
اشتهرت وهى كونها اسما ستة ليس على ما ينبغى وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غير يا المتكلم لغوا مع
قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضى التجريد والذى يقتضى التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام **قوله** مضافة قيل تغنيه عن قوله بالواو لانه جعل حالا من المستتر فيه فيكون العبارة محولة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله انه عرض للتغير عن المركز بالتعرض وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممنوع سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدا نحو زيد قائما في الدار ومانحن فيه كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفتح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى آه يفهم منه ان المثنى والمجموع اعربا بالحركات لكنه على ما يشعر به جعل الثاني مسببا عن الاول مع ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابهما بالحروف توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد بالحركات والحروف وانكانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتساوى المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى بثبت في المفردات الاعراب بالحركات اي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال العرب بالحروف في الفرع والملحق بالستة المثنى وكلا واثنان والجمع والعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق بهذه وان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت هذه عجمي ثم ثنى لم يكن مثل ذلك في ثنايا ان وذلك لان معنى ثنايا لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية فالثنايان طرفا الجبل التثنية في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجه اقرب الى غاية الضعف سمى وجهه الله قدس سره **قوله** ولوجود اي وامكان العمل بالمشابهة فيما بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وضعوا هذه الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الفهم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح ويحتمل ان يكون قوله لوجود حرف صالح عطف على قوله لانهم لما جعلوا اضمارا ستة بالحروف على ان قوله ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشيخ غير صالح للاصلاح وهو بلوط اذ قد عرفت الاصلاح وقوله يحتمل ان يكون آه بعيد غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه عطف على قوله المشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بقاء قوله للمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في الفهم غير ظاهر لان الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك المثنى يستلزم المنكر الذي يتبعض ذكره ليستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل والفهم يستلزم ذهنا صحيح الفهم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اوآخرها فاستعيروا عن كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قيل نسيانا منه في اذن كالحركات الجلبية للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العدة ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم التثنية والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وصيرورتها حرف علة ما قبلها من جنسها للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن صيغها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من صميم الكلمة في بدل ليفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت ليفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى

ذو على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه نظر اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف
كما في المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل والمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع
ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعاني تم ولم لا يجوز ان
يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعاني لا ينافي كونهما
من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف ويأتي التصغير والف الجمع والفاعل دواو المفعول نحو جبل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات
تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا مع
بالرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهي البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعاني ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفي له ان
يقول اي محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة
بالحروف الثلث في الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات
مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اثبت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في
امرأ واسم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو والمفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام
اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واي شيء الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس
قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل
الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الجملة فلا يجعل شيء منها اعلا ما للمعاني وقال الصبان
ح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات لفظي بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة
الرفع وهو ضعيف للاصول الكثيرة باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو
ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وتشكل عليه بقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف
واحد ولا نظير له قال الرضي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا
لانفتاحها كما في ماجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه
وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا
فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما في فاما للام اوصين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب فلا يرد ضعيف
لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا امتناع كونها لك
كالحركات الاعرابية فهو ماحل المصرح كلام سيبويه **قوله** وهو كلا الفه بدل من الواو وعند سيبويه لا ابدال التأمنها في المؤنث
كما في اخت وبنت ولم يبدل الثامن الياء الا في اثنين ومن الياء عند السيرافي لسماع الامالة فيه ولا يسيلون اسما تلا شيا على غير الشذوذ
الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا ايضا فان الالف في المعارف لان وصفها للتاكيد ولا يوكد المعنوي الا المعارف

فلا يضاف خان الى النكرة خلافا للكوفيين في النكرة المختصة صرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابا كالالف في كلا والتاء تحيض للتانيث فلذا جاز توسطا بل قيل انه ليحة منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم تنقلب
بائي الوقف كما ثبت واخت وعند الجرمي وزنه فعيل قال الرضي ولم تثبت في كلاهما والحاق التا بكلا مضافا الى مونث اصح من تجريده
والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلا اتا ولا يجوز اقتفي المثنى الافي الشذ نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى
مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتا كلتاهما وكلا وكلتا
كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءا الى بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلا كما جئتما وكلتانا جئتنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم تتبع المثنى المعرب نحو
جئنا كلانا وما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك هذا كلامه ملخصا فان ما ذكره الفاضل الهندي
من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى البتة ليس على ما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه
او لم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا نائبه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف
يسقط لاوصل له في التقدير بل انما ذكر بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال الصرفيون
انتان اقيسهما وهي اتلفها ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظ والاخرى وهو
اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجه انه لما اضيف الى مثنى ضمير متصل صار كانه كلمة واحدة فقوى امر التثنية فيها
لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب
والجر ياتشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان
في الرفع فثبتت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف
القياس هذا لفظه وقال الرضي كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد آه انظر انه لا حاجة اليه كما قيل
لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله بتانيا **قوله** وانكانت مفردة او المثنى ما لحق آخره
الف ونون ولم تثبت للمفرد اثنتان **قوله** اصطلاحا اي اصطلاح النحاة اسم للجمع بالواو والنون اعم من
ان يكون واحده مذكر المسلمون او لا كقولون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او الموصوف **قوله**
اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين
اي لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية
السوداء لكن لم تثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بحجة فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فاخوتها التي جمعا
في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ثم قال وما يفيده هو ان يقال الاعداد المثنية من الاحاد حاصلة بين
تكرارها الا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في انها الواحد لها من لفظا انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة
من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات وان يعبر
وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كثير من تراكيب

المصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى الهكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** وايضا بذه الالفاظ والبيض لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر عقل او صفة يعقل وعشرة ونظائرها ليست كذلك **قوله** وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا سمع طلاقها على العشرة فاده وبناء على ما هو الاصل في جمع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في الآخر مع كون النون بعدهما قلت قال الرضي اما نون التثنية والجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرهما المجلوب قبل الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل شبث الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابهما من جعل الالف والياء للتثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرهما لك وصفا على ذلك الحروف فقط اذ ليس في توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بالاعراب **قوله** وانما جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرهما وضمنت التثنية والجمع عليهما فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** وانما جعل اعرابها الى قوله فوزعت لانخ عن حديث لانا نمنع ان الحروف المجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لتلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل وقوله ولو خص لا يقال لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ حين الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تخفيفه لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع ثم اراد وا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعلوا الف المثنى والمجموع واوا والجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي واو لي بالقيام مقام الحركات سوى الياء فجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما خلصتي النصب وتركت فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في المثنى للكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بفتحة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وفتحة الفتحة وانما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت انظر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابها بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجيد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف تخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب والظاهر ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يجعل علة لكل منهما **قوله** وكثرة التثنية لعدم تقييده ابتداء ولوجوده في جمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه تقييده اليها فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير واللفظي للمصدر قوله في الاسم المعرب الذي جعلته موصولة مع ان الكونة موصوفة لكونها قائما مقام الجزء الخ جزاء
ما فيه من حسن الموافقة للسبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضاف الذين يرجح كونه موصولة
وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها
ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في جزء المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ
والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما يميل اشتاره الى ترجيح جعل ما موصولة ترجيح التباور في غير المنع ثم اذا لم نجعله مصدرية بمنزلة كما جعله
الفاضل الهندي لما يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه قوله لتعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور
من الصلة فذهب سيبويه والاخفش جواز خلاف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والجوزة مقاطة
الصلة مع بقاء الجر فلا يلتبس بخلافه ومذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجار ان تماثلا وكذا ما تعلقا
بمعنى العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول
هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقد احد شرطي تعذر
الحذف وهو تماثل العاملين قوله اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما بتا بر ذاته لكونه مبنيا
على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كالشبه بالحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كتأبط شرا ومن زيد بالفتح
ومن زيدا بالفتح ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى النوعين
وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانا اما ان يكون بتثقل الحركة على الاخر كالضمة
اذ تثقل الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة تحسوس او تثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي في نحو
قد تثقل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومسلمو القوم ومررت
بمسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد تثقل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستثقل الاستعذار يدل عليه وقوعه في
كلامهم وقد جاء بها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من مستثقل نعدني وثقل صالحي القوم وصالحا القوم ورأيت صالحي القوم
من المتعذر على ما في بعض كتب النحو ليس على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقال كان ينبغي ان يذكر الحكي
ما فيه التقاء الساكنين وفي قبل الاشارة الى انها اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت الاقسام الاربعة وان لم يذكر
القسم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقديمي المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع
ان المراد ما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب
عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخوانه والى اللغة الاخرى فيه وهي فتى بقي الاشكال في الاعلام الحكية بهذا ما ذكره فتأمل وانظر
الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قوله للمناسبة فيها اشارة الى ان هذه الكسرة لا يكون جعلها للاعراب
ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد العاملين المؤثرين المختلفين على اثر واحد وهو تمنع قوله لتمنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال
الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة مفصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال تمنع

والرفع عليه قوله فاذهب اليه قوله استثقل ظهور الاعراب في لفظ ما انتقل الحركة الاعرابية على الآخر تقاضى اثقل حرف الاعراب كمسلمي ونحوه قوله فانه يختص بالاعراب بالحركة هذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيها جاشاذا قوله وكسر ما قبل الياء قال الرضي لما عاد ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغير ثم لم يكسر في نحو سَيِّل ومَيِّل ليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز قطعا وان قيل في جمع ابيض بيض وفي نحو من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لتصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سَيِّل كبيان ملتهب وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرا لا يليق بما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تنقلب واوا لانه ان اراد الكل فمتوهم والا فلا ما يقتضي دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الكجرات لما تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها تنقلب واوا قوله لبعض فيما عدا ما ذكر تنبيها الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذا المراد كلا المطوفين قال الرضي ما لا يكون دليل دام واو وما لمطابقة الضمير لها وتركها موكد لان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيد وعمرو اتاك او ان صدقت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد او عمرو جاني وقد علمتهما واكرمتهما وهذا ما جوهر او عرض وهما متباينان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسير من قوله والضمير في بها الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير الا لوحدة الا لوحدة ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ... اية يجب الافراد مطلقا فهو متوهم وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كما جاز التاويل الذي اشتكيه حالا مساغ لرفضه الا عن ان يكون ضروريا وان ... في بعض الحواشي قوله ما ذكر تنبيها على ما يحتاج في افراد ضميرا حداه مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلا او يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع ليس ببعيد متأمل قوله توهم ان باجتماعهما يشير الى ان المؤثر مجموع المتعلقين لا كل واحد منهما قوله واستجماع شرائط واقع لما قيل تعريف المصدر بما ... نحو ضرب وقتل ونحوهما علما وما فيه اللام او الاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلتين خصوص العلتين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر يوجد معارض لما في الاولين فخفته اسكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم شبه التأنيث ولذا لا يقلب في الوقف ها واختصاصها بجمع المؤنث يأتي تقدم اخرى او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف الشابهة مع الفعل وفيه ما يشكل لمنع هذا اذ لو كان الامر على ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي للشرط تمة ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف على ما حكم به الشارح قدس سره واذا الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك لمذهب لم يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما علته علتان من تسع غير منصرف على ما حدد المصنف لكنه ينتقض بتصرف هند وايضا رعاية التناسب في سلاسل ايضا معارض فينبغي ان يكون منصرفا على قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكاد ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف آه قوله من علل تسع قيل او من تسع علل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد حينئذ شرط حذف المضاف اليه انتهى

قوله والنون معناه ومنع التنوين الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف مقدم على النون ومسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليستلزم كون النون ايضا زائدة وسبوقاه الالف سابقا عليه في هذا الوصف قوله وقوله مبتدأ وهذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابط هنيه والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ما دل بالفرد اي وقوله مفسر بان ذكر العلل اه قوله وقال بعضهم اثنان احدهما الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كزيد وشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسرة والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وافضل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم حمل عليه بالبين بالمنقول ويعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتسميتها التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما تكلف بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عدا الالف والنون سببا لشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء بعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وانما كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شبهين احدهما ضعيف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في بابه التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة والفتها تشبه في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لما الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه صوابا بالقياس الى الثاني فظاهر لان اعتبار الحكاية لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين لما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تكرير ما في العربي والعجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعام معدول عنه خوف اللبس على عمرو وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة الحق للالحاق وانما تشبه مشابهة بالف التانيث صورة وانتفاء الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلا ولم يقبل التاء قيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد على حدة قوله ولي ايراد زينب مثالا للغرفة دون احمد وغيره بعد طلبه على مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استعماله اما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا لمذه الجهة قوله ان للكسرة فيه تقدير لخبر لا والجملة خبر المبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفردا وتفسير للمبتدأ قوله وهو الجر والتنوين ودون سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير المنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض يبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليها ذ مع الضرورة لا يتم

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف للمنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فاراد ان النقص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل فحذ فواسعه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل **قوله** لان العدل اي
كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كما ان الاسم المعدول فرع له **قوله** لانك
تقول قايم ثم قائمة يعني ان المذكر فرع المجرد والمذكر ما ليس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتبارهما فرع اعتبار المذكر
وهو المعنى بالفرعية **قوله** لانك تقول رجل تم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من النكير فاعتبار التعريف
فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف **قوله** والالف والنون فرع مازيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند
البصرية فمجموع الفي التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف
والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعدا وفرع مازيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له
قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال صاحب المفتاح في آخره
الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة تلجئه الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين وتسقط الالف فيودي
الى الايتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ
اليه تم كيف وتحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة تلجئه وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا
على المقصورة غير مستقيم **قوله** اي لا يمتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص بل الامكان العام المقيد بباب العدم
حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بباب الوجود فيشمل الوجوب **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما ان اريد الخلو عن
مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن اجتماعهما على الشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير ادخال الكسرة والتنوين للتناسب تم كيف
والتناسب معارض **قوله** انكسار يخرجه يعني بالانكسار تغيير المجيء مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص وان جاز مثله في
اصوله اجزاء آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فحول مفعولن مصاريع فصار كمفوفا والالف لم يجيء في اصوله
فخرج عن الوزن وان جاء الالف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فاوحذف التنوين
من افاعلن لم يخرج عن الوزن اذ الالف جاء في مفاعيلن الواقع في الطويل لا يخرج عن السلامة والدليل على ان الصورة العروض
والابتداء مشهور معتبر في الاول سلامة المشهور من المصراع الاول والضرب **قوله** ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر للتحقيق تقدم
ما يلوح بالفرق هاهنا المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يعتد بشتبه عليهم الكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون
بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه يحيثه بانيا وقوله فانهم يحيثون
واد اجهم يستحيد ونا طليس للاولين فيها حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفا انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال الشيخ
عبد القاهر ان في وما ادري لعلي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس التقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وامثاله لتصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه نعني عنا الفا انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفاء قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعراء فروج البيت عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه بتعدد تكراره فيه يشير بالفاء السببية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفاء صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجمع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المصرح تحقق فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس على ما ينبغى وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير لجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الآحاد العربية قال الرضى واما نحو اكالب اجمال فانها وان لم يكن لها نظير فى الآحاد الا ان كونها مبنى قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فتأمل فى عضد جمعيتها قوله وهو الفاء التأنيث من حيث هما الفاء التأنيث فالعلة فى الحقيقة هو التأنيث بالالف اى كون الاسم مؤنثا بالالف ممدودة كانت او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببيته فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التأنيث فى جمزى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى حمرا للتأنيث مع انه ليس كذلك اذ علامة التأنيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التأنيث هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب التنبيه على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة لوصلوا اليه بالهمزة المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الف حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما طفحت به الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف لونان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة المصنف قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع لما يتوهم من ظاهر لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر بمعنى المفعول لما نوقش بان العدل بمعنى الصرف والاخراج وهو صفة المتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر صريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد الاستعمال والوقوع فى كلام المحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون المضمن لا بناسب صيغة فعله على ما هو الظاهر فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصرح فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد والاولى قيام المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا لشهرة كونه بمعناه فيما بين العلماء قوله اى كونه مخرجا ان قيل يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التأويل الذى ذكره بل لا يجوز ان

الخروج لازم تكليف بالمحال بالمفعول قلنا ماذكره ليس تاويلا بل بيان لحاصل المعنى اشعارا بان العدل لابد فيه من اعتبار الاخراج **قوله** يقتضي الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه يشعر بالجبان دليل غير منع الصرف هي وجود الاصل في العدل التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار الشارح قدس سره بقوله فنفى بعض تلك الامثلة بوجد آه **وقوله** كون العادي الى تقديره **وفرضه** منع الصرف لاغير **وقوله** ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف ثم الظاهر من العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمع هم الفاعل من العبارة فعم اسم فاعل من العبارة خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر وما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغة التي كان اصلها ان يكون على تلك الصيغة من وانكان لايخ عن شئ **قوله** خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان الضرب مثلا صيغة مضارب فليس في خروج الاسم من صيغة الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول لقاعدة تقتضي ذلك فيه ان ثلث مثلا صيغة ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي وكان ثلث وصف فكذلك لكن لم يستعمل الا وصفا صرح بالسيد السند قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم انكان بمعنى صورة تعرض لموصوفه الاصول صيغة الضرب بهيئته الضارب وانكان بمعنى ما تعرض المادة في وصفه امناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست بهيئة ثلث فلان مادة ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع لثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انها صيغة تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا انها موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فشل المقام فيما مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فخارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من الحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية نسبة خروجه الى قوله ولا يبعد آه كما وقع من الحشي رح الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان ما فيه بشخصها او بقيام البدل مقامها نحو مقام و مختار خارجة بقوله ولا يبعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول يستعمل الشرح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغيرها الا قليلا ويمكن ان يقع حيث للزمان ظرف لقوله علم **قوله** ولا يبعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر ولا يخرج به كالدعامة فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اعتبره الشارح قدس سره قلنا لما انه ظ متبادر وهذا القيد ليس بمتبادر ولا ظاهر فلا يصار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة تكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خروجه عطف على وان المتبادر فحذفه واخلافي خير المتبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظ سند المنع والاصل كيف وان الظ وعلى هذا فالاولى الواو دون الفا **قوله** الى ارتكاب تلك المكلفات فان قلت ما ذكره ظ كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع المتبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظ والمتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه وانكان خفيا

في نسخة ان البعض المنفي عن احد الاولين بل عن كليهما لما كان تكلفا لكونه غير ظاهر ولما تبادر عدم الجميع تكلفا قوله لانهم نبهوا الخ المشهود ان العدل التحقيقي اعتباره يقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف اذ لو لم تجعلت الامثلة غير منصرفة للعدل بسبب آخر والله قد نفى ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب ووجدان الامثلة التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة مع انه لم يوجد فيها غير سبب واحد فالنظر في التتبع الكفاية ولاني اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الله قدس سره والكفاية اولاني معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدال على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى للتامل فيما واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس عن الخروج المحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا في صرف امثلة التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الله قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج كما يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكان لا يدل فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غير منصرف للاشعار بان جعل ماوراء غير منصرف ليس متفرعا على تنبيه العدل بل الامر بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل قوله فوجوده محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فتفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع ما قيل انت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدما ظنية قوله وفي بعضها الا دليل غير منع الصرف غير ايغاره بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجدان صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل المعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها الا دليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين منع الصرف مستبعاته لا مقابله قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري كما ظن في المشهور لانه معروض مقدر فاندفع ما قيل اذا اعتبار الاخراج اعتبر محقق لا مقدر فلا يصلح الانقسام اليه بسبب الاعتبار قوله الى رباع ومرباع في المثل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السهيلي قدس سره في حواشي المتوسط قال الصغاني في شرح مجمل ليته فيما عداه الى التسعة اولا يته فيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك وقال الرضي بعد ما نقل عن عشرة في فوق الكسائي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع فمقتضاه ان يستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة مع ان الاستعمال نحو خماسي وسباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل الهجرات قال الشيخ ابو حيان الصحيح ان المباني من مسموعان عن واحد الى عشرة وحكى المباني ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار انتهى وقد جاء سداس في قوله احاد فما قيل قولهم الصواب مجيئها الصواب مجيء عشار وشذ ليس على ما ينبغي قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فاخر اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة تدفع بالاصل ويكون التبادر من المعنى الحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر آخران آخرون واو اخرو اخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمنهم آخر فى الاصل شذ تاخرا وكان فى الاصل معنى نحو جانى زيد ورجل آخر جل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى **قوله** ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور ولا فلا يقال جانى زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى هذا كلام الرضى وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا ولكان له استعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لما لم تثبت ما هو الشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل وذكر بهذا الكلام ما قررنا انفا من ان المعدولية يعلم من عدم انصرافه ووجود الاصل من الادلة **قوله** وانما يذهبان قيل هذا الوجه ضعيف لان قائله فى تقدير الاضافة فى الكلام لانى فرضهما فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جانى الرجل والرجل الآخر جائيان رجل ورجل آخر لو فرض لتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا تصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة ذو مجى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قاصد تم فى فرض الاضافة فى الاصل مع ذلك انهم قالوا ان فى قيل اذا لم يتم المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر مشاغ الى الشراب آه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام فى الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبنى على ان الاستعمال فى الاصل هكذا وهو فى حيز المنع او يجوز ان تغير الاستعمال الذى كان فى حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ لمعنى غير انتهى اقول مقصود المعترض ان قاعدتهم من بنا لفظا واتيان التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام لا اللفظ الذى ليس له مضاف اليه مقدر فى نظم الكلام كآخر جل الاضافة فى المعدول عنه فلا يجرى القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت ادعاءه المعترض لانه ان اراد ان التنوين يوتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فيه خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضى فى بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه ركذا ما ذكره ثانيا لا ينفى ما اثبته لان انجاء معنى التفضيل لا يلزم فيه الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلى او منافيا للمعنى الثانى وليس الامر كذلك **قوله** لانها توجب التنوين قال الرضى ولمانع ان يمنع انحصر فيما ذكر من الوجوه بل ذهب الخليل فى ان واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاول ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لما يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره انتهى **قوله** وان كانت اسما قال ابو على والحق ان جمعا اسم لا صفة قال الرضى ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان جمع ايضا كذلك فجمعه اذن على جمعون شاذا فلا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع انتهى وقيل ولان يقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم عاما لا ذكر عاقل لا كونه علما مطلقا **قوله** فاصلها يعنى لو كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما وصفة فاصله ما جمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جامى او جمعاوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما فى الرضى قال المصنف وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسما بالغلبة فى التاكيد فما عنده كاسود وارقم وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل

من ائتى الصفات هو امن باب احمر حمرا دام من باب الافضل والتفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر المجبة على اجمعون وجمعه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة فاعل فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء
لا يجئ في الاغلب الاني الالوان والحلى والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى
قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعاني قرأتي من كل شئ ثم جعل لمعنى جميعه والمحى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد
على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه بعار وحقه جمعى كاخرى والجواب انه لما محى عنه معنى التفضيل جاز ان يبنى بعض الصفات
مما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على فعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر واذا جاز لك
ان تقول حسنا وحسنى وعليا مع ان مذكرها احسن وحسنى وحال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن فعل
انتهى قوله ولما بقي فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا تتبع الموصوف لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه بقي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن بقي وقوله ثم جعل لمعنى جميعه والمحى عنه وما الخ
عنه اذ الاسم لا سبب الغلبة فلا يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان الجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه
بحث لانه قد صار اسما صحيح بالمعنى فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشارح لما هو المختار
عند المصنف فاندفع ما قيل كلام الله لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر وجمع من قوله وحيث لم يستقل بواحد منهما علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخرا
آه لا يرد على الدليل نقض بورود الفاضل الهندي بالجموع الشاذة وقوله والا الجمعيات الشاذة وقع نقض لا يرد على الفاضل
الهندي على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري
ذيل التحقيقي الذي ذكره بقوله واعلم انا نعلم قوله فلا تستدرك في هذه الجملة جواب لو لكن الشارح في الجواب هو الماضي متناكان
او مضارع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية والمحشي يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله لئن لم تسلموا لتقولن شيئا
من عند الله خير وعنده خير جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صح به الرضي وبالجملة وقوع الاسمية بالفا جوابا لما دليل خير
معلوم ولعل الشارح سيد واطلع على ذلك قوله لما وجه اخير منصرفين الى قوله اعتبر فيها العدل والا فالقياس صرفها وعدم
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كشمر لتبعت قائم
وعدم قشم قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شيئ
وهو معدول وانما حكمنا على كونه معدولا وان يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارا
ح الى تقدير العدل لكل فعل علم جامع للشرطين بحمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف
الخ فالاشكال فيه بالاغلب اما اذا وجدان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين
وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاءنا ذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء فاعل

قبل العلمية مع ثبوت فعل فيه قبلها كحلم وخشع عليهن لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان جعل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه عمرو زفر كما جاءها فاعل قبل العلمية
جاء فعل فيه نحو عمر جمع عمره وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وانكان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف
فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة انه لما ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت
فاعل في نفسه ستارا لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس **قوله** من غير ذوات الرا العدل التقديري انكان
عبارة عما قد لمنع الصرف او البنا والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب حذف التقييد به ليكون ذوات
الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وانكان عبارة عما يقتضي لمنع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به
لكن ما نقل عن بعض من ضرب الخيط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف
فيها لفظة قطام سئالت قاريها عنها فقد حذفها المصنف عند قرأة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود بنا في التوجيهين
على تقدير صحته **قوله** مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبيه سيلا وكانه مولد سماعي ليندرج
في اعلام الاعيان المؤنثة في المفصل حضارا لاحد المجلسين وطارا للمكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم لبقعة مخصوصة
قوله فانها تنية وفي بعض النسخ فانها بنيتان ذا الوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيها العلمية
فيها اعتبر فيها عدا يعني ان ذوات الرا بنية في لغة اكثر بني تميم وفي هذا وجه تخصيص البنا بذوات الرا مع ان تقدير
الاعراب والبنا مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة تصدا الامالة المستحبة الموجبة للفتحة المستدعية لثقل الرا لكونه مكررا مع العلمية
كسرة والرا حي لا تصل الا بالبنا **قوله** وليس فيها شئ من الاسباب الموجبة للبنا المبنية في اول المبنيات **قوله** الاسبابان العلمية
والتانيث مثل قوله تعم لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصد منه نفي سبب جب للبنا عنها بالكلية اذ نفي ذلك
على الاطلاق واثبت امرا لا يتصور كونه موجبا للبنا اشعارا بانه ليس فيها فاندفع ما قيل لقوله يريد انه ليس فيها شئ الا السببان
ساقطا المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بنا الا السببان فضيه انهما ليسا موجبي بنا **قوله** فاعتبر فيها العدل تحصيل سبب البنا
اي تحصيل احد جزئي سبب البنا واطلق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا كلامه وسلام **قوله** كون الاسم دالا
على ذات مبهمة منه حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قولك مقام معناه مكان
فيه القيام لا شئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام فاقيل لم يقيد بغاية الابهام كما
قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالم عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة
تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصد غير منتقض بما ذكر لان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا تعين لها فقد صرحوا بذلك فقالوا
الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا
كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسما الزمان والمكان اذ المضروب
مثلا مكان فيه الضرب لا مكان لا لضرب ليس بشئ وبالجملة الذات فى الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفى
اسم المكان لما تعين نوعى فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج
المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفى احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصد فى التعريفات
شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فى التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون احد
القيدين فى الآخر وما نحن فيه كذلك صلى ان فى الثانى فائدة اخرى ولا يشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن تملأ
صح به القاضى فى تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه شئ مالا انصباب يؤيده ما ذكره
القاضى فى قوله تعالى ان افيضوا اى صبوا من الماء وما زعم انه من سائر الاشربة ليلائم الاضافة لا يتم لان الاضافة لا تشكل بها اذا كان
مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يعنى منا الاختصاص بالماء فمعناه شئ مالا سيلان
بطريق الكثرة وبوسلم فمعناه شئ ماله الكثرة واكثر ذلك الشئ فى الواقع ما لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا فى مفهوم
الفيض ولا بالتصغير لان المقصد تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف العلم نحو
الله وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانه اعتبر فى مفهومه مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ماخوذة
مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف فى الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة
الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفى تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند
قدس سره فى شرح المفتاح والمعيار فى تمييز الاسماء التى وقعت فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على
عكس الصفات فيقال مثلا الله واحد قديم ولا يقال شئ الله يقينا كتاب كريم ولا يقال شئ الكتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة
يصدق على الآله فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغى
واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدرى القائم بالغير سواء صدر عنه اولا ملاحظة الذات معه عبارة عن تعلق ذلك المعنى بتلك الذات
تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذى قام به المعنى متحدان فى الفاعل ومتغايران فى المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة
الامر القائم بالغير ويشكل نحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهومة منها بل واقعا على الذات تقول قوله الذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التى هى الحمرة قيل والذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة محايدل عليه اللفظ وان لم يكن له مدخل
فى كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام فى اى صفة كانت بل فى صفة هى سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم
وصفا نحو فى خبر المنع وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا للاحظتها مما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها
والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك قوله علم ان معناه اى معنى اربع المذكورة فى المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان
يتم موصوفة بالاربعية بدون قوله مرت بنسوة كما لا يخفى قوله موصوفة الاولى كما قيل متصفة لبعض نسوة ثبت لهن الاتصاف

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه بقوله موصوفة اذ السوة متصفة في نفس الامر
بالاربعية لانه وصفها حد سابع ان فيها اسهاما خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي بكونهن اربعا واشتهار اطلاق
الموصوف على من قام به المعنى ليعني من شانه ان يوصف سواء وصفه احد ولا لا يدفع الاولوية بل الصواب ايضا وكذا كون السبب
هو الوصف واثباته اذ الوصف العارض لا يدفعها على ما مثل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اقتضاه بعض افراده
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يصح القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند بعض دون آخر
ولا بان ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحيية والقيد بالصفة بل يجب ان يؤول الخ كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز
بقوله الاول للحية السوداء اي بقيد معنى الغلبة عنده وليس ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهرة بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائرها كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار شهرة في عبد الله فلا يحتاج لدال قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
قوله في العلم عنه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السوة فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف كخوبس
اسود او غيره كعبد مندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن
اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي ويشار بالمفرد الواحد الى الاثنين كقولك تعوان بين ذلك والى الجمع كقولك تعوا بين ذلك كان بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** اين في ذا لعدم تقدير المعمول لعلم السيرافي لقولهم صرف اذ صرفت بنسوة اربع لا يصلح له الا تجويز اشارة الفاضل الحشي
بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة جزئه كان المعترض عليه بانه فصل عن ما جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد فصل عما اضيف اليه ما هو بريء منه ذا ما وبالكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة **قال** وانت قال الرضي لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة فخرج
ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف والكان نفي الوصف باقيا فيها
قوله الاول للحية السوداء اما للحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عند المصنف ما ذكره الله قدس سره فلا يتصور منه ما يشير
اليه لفظ كلامه بل لفظ مصروف عنه تصحيحي للغلبة وتحقيقا لما فات مع ما مثل فظاهر كلام المصنفين ان الوصفية زالت في الاشارة حيث صار
اسما للحية فقط والقيد فقط ومع ذلك لم يعتبر الوصف الذي زال جهنا بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الامثلة على صحة مذهب
سيبويه مع انه لا يكون لذا مع جعل عدم استعمال المتكلم احدى وانحى وانحيل في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها
او يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المصنف متحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة
للصفة فاذا دانها للحية الشديدة من قولهم قوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان وهم ثبت ما توهموه متحققا على ما
ذكره الرضي لعدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء قدر لتعلق معرفا والكان المشهور تقدير الفعل او لتنكيره قياسا
بخزانة التميمي اذ لا يحسن جعله حالا بنا على جواز انتصابها من المبتدا وعلى تاويل الحال المقصد بيان شرط التانيث بالتا لا حال كونها

والكان العاقل واحد اجزاء الخ تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار للحدوث ولو سلم فذلك جائز عند بعض على ما مر بقي ان في جملة ظرفا مستقرا متعلقا بالتأنيث على انه مصدر ليوافق السياق ايضا جزاه الله العني واعمال المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه انحة من الفعل فلم يذكر اللفظي لاحتمال ما ذكره التوجيهين **قوله** لان الاعلام اي الاعلام العربية واما الاعجمية فربما تصرف فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسب مع عدم سماع التمام من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالصب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطا طاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف اي بالنقصان فما عايشه ض كرأجعفر صارت لازمته لا يحذف الالف الرابعة واما بالزيادة فالف الحرف الزائد لا تفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وتأنث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يخرج زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذ الكلام على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير استشعار ان العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه الا المفيدة لمعنى التأنيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين المكمن نحو هاشمي وعليه وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جريان التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون **قوله** بعد الامكان واما اذا دعت الى التصرف بالنقصان ضرورة كالتخفيف الداعي الى الترخيم فيتصرف فيها **قوله** اي كالتأنيث للفعلي الا ان اشتراط الفعلي بما يصير التاء لازمة لتحصيل سبب آخر بخلاف المعنوي فانه بتحصيل سبب آخر فقط اذ لا يتصور العروض مع التقديم **قوله** لان يعارض ثقل احد السببين فيه اهم تأنيثه وكذا في بعض الجموع التي المنتهية بمنع الجر والتنوين عن غير المنصرف لكن منشأ تهلة من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشارح قدس سره سابقا وهو الظاهر من كلام الخادمي تبصيره **قوله** فيما سياتي للتعارض الخ فاحد السببين وقول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فجوز ثقل السببين لا يدخل له في منع الصرف حتى يعارض الخفة بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة كان سكون الوسط مثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض تلاقى ساكن الوسط وضعا فيها منفيا المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا فيعارض احد السببين لا كليهما والخان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعا لآخر تقابلا بالنسبة الى اسم لبيين ذلك فيشبه الفعل ثقيل لدلالته على الحدث والزمان والمنية تثقل كل من السببين لمه دخل في منع الصرف ومعارضة الخفة ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه تعالى الى وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المجتمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثلاثي الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكر كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ملحقونه الصرف تمسكا كما وجه بعضهم بامر التأنيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما ستة جميع النحويين على منع صرفه للتأنث المقدرة وقيام تحرك الاوسط فقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جملي جملي وجبلوني ولا تقول في جمزى الا جمزى كما لا تقول في جاءني الا جاءتني وخالفهم ابن الانباري فجعل ستقر كسندي في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السماء مسمد التأ قوله بالمونث المعنوي المراد منه ما كان التأنيث فيه مقدرا لا الملفوظ بحقيقي صح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمي مذكر لا يحتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المص فان نحو نساء ورجال ثلاثية ليس بتقدير التأنيث ولا تأويله بالجماعة فصرفه اذا سمي به مذكر لا يضر المعنى يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كمعترب وليس كذلك وكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حُيَفة كما تقول في سائية وليس كذلك لانك تقول فيه حُيَيْض فصرفه بعد التسمية للمذكر لا يضر وصرف نحو رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكر اعتضادا وعدم اعتبار كونه مونثا لان قبل التسمية بالمونث كان مذكرا بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا اعتبارا له كما انه لا اعتبار للطرء المتخلل بين الدهر بل هو وجوده محض وكذا وجب صرف المونث السماعي الذي غلب استعماله مذكرا بعد تسميته المذكر به ليس الاجمل المغلوب كالعدم وحمل الغالب هو الاصل والملفوظ مذكرا اعتضادا لما غلب استعماله مونثا فانه وجه ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف ايضا وما يتساوى استعماله مذكرا ومونثا اذا سمي به المذكر جاز فيه الصرف والترك وتعجب من الرضى انه كيف قال وتاشر وطلع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركما المص بعد ما فسر المونث المعنوي بما تقدما عنه وقال ايضا فان سمي به اي بالمونث المقدر تأوله الذي عبر عنه بالمعنوي واما قيل المراد ان شرطه من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرطان الآخران فغيه انه لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى نعم يصلح جوابا عن شبهة القصر والقائل قصد الجواب عن الاول وايضا فيه اعتراف بان نحو نساء ورجال وحائض ملحق من المونث المعنوي وليس الامر كذلك كما عرفت ان المعتبر اخر جا عنه قوله لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا الخامس ايضا قايم مقام التأ لا ينفي فلك من دليل قال الرضى وما يسد مسد الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة الآن موضع التأنى كالاصلي فوق الثلاثة فتقول الحرف الاخير يعم الرابع والخامس وفي المثل اعتبار الزايد على الثلاثة وهو ايضا عام وبالجملة القول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التأ عبارة القوم ليس على الاطلاق ثم القول بان تخصيص الحرف الرابع بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد ضموما يقابل الالف الثاني في الصغر حرفا رابعا الا ترى ان في مجمرش الرا فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يكون اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير مجمر ومجيمر وفي مصباح علامونث والمكان النائب المأ وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغير على غليل مصيبح فاليا ان بمنزلة الزائدة لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وبها وجعلوا مصيبح حرفا رابعا مع كونه تصغير مصباح لا يد عوا اليه ضرورة لابد من عن وغدغة اما ولا خلان قوله لان تصغير مجمر تلك هذا احد الوجوه الثلاثة المذكورة في تصغير الخماسي والثاني ان يحذف ما شبه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس وفي الشبيه فيتقي في تصغير مجمرش وفرزدق مجيرش وفريزق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال شبيها بها هو منها وهو التا والثالث ان يبقى حروفا فتقول سفيرجل بكسر الجيم في الصورتين الخامس قائم مقام التأ اما ما نيافلان المراد من فعيل وفعيل صورة الحروف والحركات ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل يكرم في فعيل لعدم اعتداد اليائين لانها ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد على ان الالف الزايدة في مصباح كان معتدا بحيث صار به الخامس فلا ضير في لعدم اعتداد اليا المنقلب منها في المصغر قوله اي يكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر الكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع بالقياس الى مطلق التعريف فاول الشارح قدس سره كونه علما بهذا النوع وفعل الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على التصغير لتكون

في قوله يكون الراجح الى التعريف رد على من زعم انه لا يجوز حمل اليا على المصدرية لما ذكر فان قلت لم لم يقل المعرفة شرطا
علمية ليستغني عما يحتاج الى التاويل قلنا يجوز حمل اليا على النسبة ايضا وقيل ليس هذا لام ابدل عن المضاف اليه كما في قوله
التاء في الشرط العلمية قلنا الابدال عن المضاف اليه ليس منحصرا في اللام بل التنوين ايضا تبدل عن المضاف اليه اذا كان
المضاف امرا نسبيا وهو كذلك وقد قال به هذا القائل ايضا في قوله من تسع **قوله** وانما جعلت شرطا للا تصرف اذ العلمية تنافي
اللام والاضافة فاذا استعملا جاز ان لم يمنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية للجهة بين امكنت فتمنع الكسر التنوين عن تاثيره
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلاهما وابدونا فيقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع
الجر مع سائر التصرفات فيصير كالعلمية العربية **قوله** لئلا يعارض الخفة حد السببين اذ لا عجمي بمجرده كونه ثلاثيا ساكنا وسطه تشابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان بالحقيقة بخلاف كلام العرب
فاندفع ما قيل فيه بحث اذ الكلام في الالفاظ العجمية وهي ثقيلة على لسان العرب فاين الخفة حتى يزاحم احد السببين **قال**
تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة واعلم ان الزيادة على الثلثة تعتبر عند الكل واما التحرك فلا اعتبار به عند سيبويه واكثر النحاة
فنحو لك عندهم منصرف وجوبا كنوح قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في الموضوع انما اثر لقيامه مقام الساكن سد
علامة التانيث واما الجمعة فلا عامة لها حتى يسد سدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك تشابه كلام العرب
والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف ايضا بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز الصرفه وتركه صرفه مع ترجيح
الصرف فقد جوز تاثير الجمعة مع سكون الاوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس لشيء لانه لا يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من
الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه وعلى هذا قدم قوله تحرك الاوسط مع ان المناسب تقديم الزيادة اهتماما بكونه شرطا للمنع لكان
الاختلاف ولهذا ايضا قدم ما هو متفرع عليه على ما هو متفرع على الزيادة **قوله** هذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند هكذا في حواشي
الهندية وقال بعض الشارحين لما قوله وعند غيره نوح كهند ليس على ما ينبغي لان نوحا تحتم الصرف عند سيبويه واكثر النحاة وانما حكم
نوح كحكم هند عند الزمخشري هذا كلامه اقول قال الزمخشري في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم بمجرده على القياس فلا يصرفونه انتهى وهو بظاهره
يشعر بان القائل بجواز الامرين في نوح قوم من النحويين وهو قد نقل قولهم واشار الى تزييفه بقوله في اللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل وبقول قوم اشعارا بان القائلين يجعلون خلاف ان قوله وانما حكم نوح على سبيل الحصر ليس على ما ينبغي وان الاعتراض
على الحواشي ساقط وان المسئلة خلافية على ما يشير اليه كلام الشرح فما في بعض الحواشي لا يخفى ان منع صرف نوح سهو من
صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسمى فيه البعض ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان نسبة منع صرف
نوح الى قوم على ما وقع في المفصل سهو وان لم يذهب اليه احد الا ان دعوى ان تتبع المقرض تام وتتبع العلامة قاصر ودونه
خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في المشروط اذ لا يبقى بدونه عجمة حتى يصير كانه عربي
سواء كان متحرك الاوسط او زائدا على الثلثة بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى عجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط ما حيث
هو لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع المشروط فالمنع في الحقيقة متفرع

على الشرطين فاندفع ما قيل هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شتر و ابراهيم و هو غير صحيح لان علم الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلميتين و احد من الزيادة و عرك الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفى فيه الشرط الثاني بالكلية و كان يرى في الظاهر غير منصرف و كان في الحقيقة كذلك و هما متضادان بخلاف الجام فانه لين هذه المثابة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف شترفانه و ان كان الحق عند العرب الحكم بمنعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه و اكثر النحاة ليس و بما ضاحتى ينبه عليه اولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل و ليس المراد ان التخصيص للتنبيه المذكور فقط فظهر ان قوله و لهذا قدم الصرف لا عبار عليه فاندفع ما اورد عليه و احد بعد و احد من انه غير تام لان سيبويه و اكثر النحاة ذهبوا الى انصراف شتر و الحق عند عدم انصرافه **قوله** و الى صيغة التي كان اولها الى قوله اوسطا ساكن هكذا في الحواشي الهندية و قال بعض الشارحين لها و فيه بحث حيث يصير قوله بغير ها على هذا التفسير ان ما يكون الفه نحو فرازنة بعد الفه ثالثة اوسطا متحركا فيخرج بقيد صيغة منتهى الجموع و يمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالاوسط ايا المدة تشمل تفسير صيغة منتهى الجموع بالمفاعل و المفاعيل فيكون ما فيه الياء من قبيل الاول **قوله** و هي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر بصيغة منتهى الجموع يعلم منه وجه تسميته بمنزلة تفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكلمات و النقض بصحاري ايضا مندفع لشهرة كون اول الحرفين او الحرف بعد الالف فيهما مكسورا لفظا او تقديرا و الصحاري ليس كذلك و ما قيل لم يتحاش من دخول صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخول الامنع صرفه و هو غير منصرف لامحالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط **قوله** و لهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى و اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره و بيان انه اولى بذلك من غيره و ليس علة للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بمجال بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير غير صحيح **قوله** صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية جموع التكسير اي بحيث ان الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن جمعه مرة فيمتنع اخرى جمع تكسير **قوله** لانها جعلت ايس علة مستقلة لسميت لان الظاهر ان تقديم قوله بهذا الحصر و لانه ارلا قد حصل فالمناسب في المرتبة الثانية العطف بل هو علة للعلية المستفادة من قوله لهذا على ما قيل فعلى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض الصور مرتين او مرارا **قوله** فانتهى تكسيرها يشير الى ان الانتهاء متفرع على تعدد الجمعية **قال** بغير ياء منقلبة عن تا التانيث يستلزم نفي التا بطريق البرهان و كذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الها **قوله** بغير ها و يعم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من تا التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما شبيه بها فلا يرد شاشعة و فرازنة و جوارية اذ التا فيها ليست للتانيث بل في الاول عوض عن ياء النسبة لانه جمع اشعثي و في الثاني للدلالة على ان واحدها معرب بقي الكلام في ان التا الذي عوض من الياء بل يصير ها في الوقف ام لا و في اخت و بنت لا يصير ها في الوقف بعد ما صار عوضا مع انه كان في الاصل للتانيث **قوله** و لا حاجة الى اخراج نحو مدائني حاكان جمعا ثم صار علما لحقه ياء النسبة **قوله** فانه مفروض و الكلام في جمع يكون جمعيته محققة ثابتة على حالها و مثل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما و زال عنه جمعية كصحاجر و مدائن فانه علم لبلدتين جاز دخول ياء النسبة عليه و حينئذ لا يصير جمعية لاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة و ايضا باستزاج الياء

خرج عن الصفة المعتبرة هذا اذا لم يكن بالنسبة في مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسي
في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جمعا في الحال
ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما ينبغي اللا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر نحكم انه ليس في الاصل
وقد يجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه اذا كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغير ياء لان نحو فرازنة ليس بجمع بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وكان بعض الافاضل فرق بينهما بان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع التاء مفردا فلا واسطة بخلاف مدائني فانه مع الياء مفرد بدونه جمع فافهم
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التاء ليس بداخل في صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التاء
جمعا لا يفيده لانه لعل مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء
في وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمي فلا كجوارية في جمع جورب لصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزوم ما في جمع المنسوب دون الاعجمي ان الثاني في جمع
المنسوب عوض عن ياء النسبة فيلزم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست بعوض عن شئ فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
الياء فلا اذ الفتاح يكون لازمة قال الرضي في بحث المؤنث واما فرازنة وزناوتة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المدة وان
يكون للتعريف الواحد والتاء والياء في نحو جاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء قوله فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب قوله تعلم حاسبق اي من قوله لغير ياء قوله احدهما ما يكون بغير ياء وثانيهما ما يكون بها ثبتت الاجمال المقتضي
للتفصيل فيكون اما التفصيل وفيه رد على الفاضل الهندي حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف قوله فايا ما كان بغير ياء اشارة الى التفصيل
المجمل وتقدير لا بد منه في التفصيل من تعدد واما قوله وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا ثاني قسمي الاجمال الذي ذكره
وكان المناسب للسياق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فنصرف قوله هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
ان يكون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فنظر منه ان السبب هو الجمعية فتشاءمنه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل شاع هذا البيان في الشروح حتى صار مجملا علميا وانا ليس تقدير السوال لو كان ناشيا ما سبق وبير
ذلك قوله يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان
منصرف مسند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف و
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضبع ظني انه حال عن المبتدا
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفي به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل ما ينتفي به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بر فضا او للرد على سعيد بن
الاخفش حيث قال يصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستقال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الاعلى قول من يجوز الحال عن المبتدأ ومن منع قوله غير منصرف لعدم تقييده منع صرفه لكونه منقولا من الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف
لذلك بعد التنكير اية على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى بعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب اشهر
صرح به الفاضل الحضرمي في كتابه المسمى بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول لعيذا المقدر فليس بموجه كما لا يخفى والخان بين
وجهه **قوله** والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى **قوله** لانه علم لجنس الضبع آه الضبع والضبعان كما قال المعترض صرح به الشارح
ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل
الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره
وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة عنه قدس سره المكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع
وهو فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما للضبع لا
على كون الضبع علما في اللغة هذا افاضلان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع يشمل الذكر والانثى وعبارة الله قدس سره
يصلح للعمل على هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة **قوله** وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قوله عرب كما
عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا **قوله** مثله الايري الى قوله بعد الا انه
اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** فقد قيل قال سيبويه وسمعنا بعض العرب يسمي به اسما اعجميا مفردا عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو تماثيل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم **قوله** بانه على **قوله** غير منصرف للموازنة من غير سبب اذ لا سبب
فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن بسبب عاشر
والشارح قدس سره بان الحمل من قبيل الجمع حملا وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي وعدم
النظير عنده بسبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبر بانى في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على
هذا الوزن **قوله** وقيل والقائل المبرد **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء
في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاذ لك في الاعلام كدائن بنى مدينة معينة اذ امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
دون الفرضي **قال** فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على مصابيح بانه يوازن
مفردا وهو سراويل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو اعجمي بانه تامل ورد بتقدير
الجمع فيه صرف اول لم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع **قوله** فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب
وشرحه **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليائي الآخر تثقل عليها الفتحة والكسرة مثلا
فحذفها وبنى الاحوال على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتج اليه من خلافه وذا الكلمة ح في حكم التمام اذ لا كثر حكم الكل فاندفع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جواري نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن ما يعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها صافيتا خر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل تبعا لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الضمة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا نفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على ما في الرضي وغيره قوله عوض من اليا المحذوفة او من حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فاعلت الضمة الثقيل ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا او تبعة بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال البرد والتنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جاء بتعويض التنوين من الحركة لتخف الثقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه بالياء مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فاقيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض من حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس لشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انها اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انها بالالف اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشهى كما في جوار لانها بالالف اخف منها بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فافي الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند البرد القائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية تقديم الاعلال من البرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في البرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو البرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فافي حواشي المتوسط والشرح تشكل قوله وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمر وقوله فلو تطرق اليها التغيير بجعلها مع با على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد الخان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص با فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية بجواز كونها معربة تقديرا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان عجز الاخير من تابط شرا شغولا بالاعراب المحلي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزاء الكلية ظاهرا فلا يلاحظ جانب
كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة عربية لكان اولى لانطباقه على القسمين
ووجه الاحتراز على تقدير الاعراب ما عرفت آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح مبنية لكن الرضي صرح بخلافه
تاركا عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها عن عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية رضي
بحكاية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في اللغة او مبنية وعلى هذا يتوجه الاحتراز نظرا قوله كان على المصرح ان علم انها بنيان
عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسؤال **قوله** كانه التقى اي بكلمة الشك
لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
ما هو المتبادر منه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور ايضا بعد تعينا لان
بناء الاصوات وان كان مذكورا ايضا بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون **قوله** والاعراب الثاني مخصوصا بالبعض وان يكون
معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والا على عمومه **قال** الالف والنون العدو وان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما ذكر
سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرط
العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سايد الاسباب فان الشرط منها تخصصه فلا احتياج
فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة اذ فعلانة وفعلى يختصان بفعلان فيلحق
منه زيادتا فلا احتياج ايضا اليهما قلنا يحتاج اليهما دفعا لتوهم الاطلاق من الشرط الاول قبل الوصول الى الثاني **قوله**
اما كونها مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قال النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية
والزيادة خلافا لهشام والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمنهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا
قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا ستة وانما اشترطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه لا يقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان ينوعوا صرف عثمان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان بايا نهما سالما عن علة الاستقلال
فلا يجدي ان مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه **قوله** واما مشابهتها لالفي التانيث
هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالفي التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البعض لما عرفت
من دلالة كلام المغني عليه ولان الرضي قال والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد وفرع ما يزيد علميته بنتي والاول
اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجيء بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
وهو ان الالف والنون انما يوثران مشابهتهما الف التانيث المحدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا ولفوات
هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفيده فواتها نحو تساوي الصدرين فرنا فسكران من سكران
كحمراء وكون الزايدين نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صفة
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان نعتي غير حاصلة في حمران وعثمان
وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة زائدي حمرا حائطوفي الزائد الاول في الموضعين الفاذا اجتمع الوجهان في نعمان وعثمان مع الصرف فالاصل
على هذا هو الاستماع من تا التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب المفتاح معترضا على قول اللباب وهذان الاخيران
يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا في الف اذ
فاما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت وجهية من هذه
الجهة لكن ذكروا الوجه التقويتي مضارعتها لالفي التانيث لان فرعية توقف على اشتباه بخلاف ارطى خان فرعية يتوقف على الشبه
ليس بشئ فاندفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين يتضمن فرعيتين فبين التعليلين
تنافي بذا تم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف نقصان المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون او بها
يمتنع عن زيادة التا والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط **قوله** الزامل هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراط انتفاء
تعلقانه على القول الاول غير طائل كان وجه الرجحان ان الاول يتحقق في ذمانه ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر محض الزيادة
وبعد لحوق التانيث بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التانيث كان له معنى لو كان الزيادة منتفية
بعد الاصلي وهو هم **قوله** لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات الاصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على ان
وهو الحق فكيف يصح المذكورة علنا قديرا وبكلته مع مجرد المصاحبة صح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد
اذ ليس المقصود التعريف بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف والبعض يفيد
فائدة زائدة مقصودة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه مع خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كما آنه وكتاب **قوله**
هو بهذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة **قوله** لا الاسم الشامل للاسم والصفة بهذا المعنى هو الواسط والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع
فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس في هذا المقام واشتماله فلذا لم يحتج الى نفيه **قال** فشرط العلمية قال الفاضل المحشي
يحتمل ان يكون الفا يعني في قوله فشرطه في جواب اما المحذوفة قيل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها واما احتاج الى
تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفا لجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما
في نحو بحسبك هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفا مرارا ومضيا وما قبلها منصوبا به او مبتدا
لنحو قوله تعالى وربيك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقال زيدا فاضربت ولا زيدا فمضروبة صح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف
يقدر بتقديرها واما ثانيا فلان حصر العامل في الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان
يكون قوله فشرطه جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس تمام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المفصل شرح الواسطي
واما اذا ضعفا ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد
الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وقال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاه وقال بعضهم هو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال ردا الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم تضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء دون الذي في محل الشرط اذ هو مختص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في نحو الكتاب هو الشرط اذ المراد تضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال المص في الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا تحقيق وقوعه كقولك ميتى جاز زيد ولا تقول متى طلعت الشمس وانا بالعكس وانكانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالعامل ما نفته من العامل صرح به الرضي حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء اذا مارتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاءه مع كونه بعد حروف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في نحو وان في قولك اذا جئتني فانا مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى واذا ما مت لسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل في اذا بعد تقدير ما قلنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لما فاء الماضية في الفاء المانع على ان العامل انما يمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء واما اذا غيرت عنه فلا يمنع وقد غيرت عن الصدر لما يقع في الابتداء هذا وتعمل ما في الحواشي على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيما اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انها سبب واحد فان نظر الى انها سبب افراد وتعميم ان نظر الى ذاتيها تعين قوله انكانا نظر الى ذاتيهما كان النظر الى كونهما سببا بينة جازما واما قوله فشرطه فالاولى فيه اعتبار كونهما سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعتبار يحمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرطه ذلك لاسم احتمال بعيد مخالف السياق والسباق **قوله** تحقيقا لدوام زيادتها اذ بالدوام يصير الزيادة قوية فتؤثر العلية وانكانت وضعا ثانيا لاجمل الزيادة من صيغ الكلمة بمعنى انها صارت اصليتين بحيث يبنى كونها زائدتين بل بمعنى انها صارت كالتي من اصول الكلمة في الدوام وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول او يتبع دخول التاء ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جاء في الاسم حركات الفاء في الصفة ام بحتى مكسور الفاء مضموم الفاء ويكون مونثة بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا كعريان مونثة عريانة فيتصور عدم دخول التاء في مونثة هو فعلان بفتح الفاء لا غير ولا يعبد ان يقول فانتفاء فعلانة اشارة الى ذلك في المنهل قد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء فعلان ومونثة فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلان اذا استثنيت حبلانا وجنانا وسخنانا وسيفانا وضيفانا وصوحانا وحلانا وقشوانا ومعسانا وموتانا وندمانا وتهمن نفرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا لتلك الالباب وزد وثنين خصمانا على لغة واليمانا تم هذه الجبلان بجأ محلة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والجنبانا بدال مهملة وبيم اليوم المظلم والخمان بسين مهملة دخانا موحدة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والضيفان بضاد ومعجمة وحاء مهملة وثناة تحتية اليوم الذي لا نجم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والحلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمعسان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والزمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** او كانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس مما جوز وهذا على تقدير كون كلمة في مذكورا مع صفعة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه
بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه من قبيل ما جوز **قوله** فانتفا فعلانته فلم في ان المراد ان لا يكون مؤنث
الصفعة بالتاء الا انه يحمل المخصوص نفسه الله قدس سره وضمائره بقوله لبيان امتناع دخول تاء التانيث عليه اي على الالف والنون
او على الصفعة لانه مبني الوصف سواء كان بفتح الفاء وضمها او قيل انتفا فعلانة تفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عريان وانصراف عريانة فتفسيره بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسير للاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه
يدل على ان المراد انتفا فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون انتهى وفيه ان بعضهم الجزم في افاده انظار الى ان
فعلان بفتح الفا فتفسير الله قدس سره ليس بصريح في رده اذ الضمير في عبارته ليس متعينا للرجوع الى ما يشمله غيره والكلام
الى الالف والنون فاستلزام ذلك عدم انصراف عريان تم على ان تفسير الله قدس سره لا يفيد اذ المراد من بعض الجزم في عبارة
ايضا الالف والنون والكلام المراد نفس كلمة فيه الالف والنون والكلام المراد المذكر فاكرونه ظاهرا بل مستفادا ان انتفا فعلانة
تم على ان يشهور ان التانيث طارئ على المذكر فالاستلزام تم **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى يشير الى ان المقصود من هذا الشرط ليس
انتفا فعلانة لكن يجيء شانه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانة ايضا ينبغي ان يمنع رحمان عند هذا لان العامل بصول ما هو المقصود
وهو انتفا فعلانة الا ان يقال المقصود عنده انتفا بينا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كل ما جا مذ فعلى لم يجي مذ فعلانة في اكثر لغات
العرب لا انتفا مطلقا ربعض بني اسد يقولون في كل فعلان جا مذ فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون بكذا في الرضى
فحاني المثل ان بني اسد قاطبة يصرفون ويقولون في مؤنثه سكرانة ليس على ما ينبغي **قوله** لم في انه منصرف او غير منصرف ظاهره لا
يوافق المقصود اذ الاختلاف في احد الامرين لا في المفهوم المردد فقيل ان المعنى في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا الترديد
وقيل يعني اختلف في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الصرفة فقد اختلف فيه وان اخذ عدم الصرفة فكذلك اختلف فيه
ووقع في الخاطر الفاتر ان المعنى اختلف في رحمن في وقت تفتيشه انه منصرف او غير منصرف وعلى هذا يكون في الخط خلاف
وعلى الاولين بدل من رحمن **قال** ودون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن تجاوز
من سكران وزمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل يتحد
لكان اتفاقا في الكل فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران لانه على تقدير الاتفاق
ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف زمان **قال** ووزن الفعل قد شاع ارادة الصيغة من الوزن وهو المراد
هنا يزيده قوله كضرب وقوله او يكون في اوله زيادة لا كيفية يحدث في الحروف والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص على ما في
الحواشي السندية فاندفع ما قيل عليه ان العام انما هو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان يصدق على الخاص ويصح حمله عليه الوزن
بالنسبة الى الفعل ليس كذلك الا انه لما كان التباين من الاضافة فوزن له زيادة تتعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبة فيما ذكر كما
فسره الله قدس سره على وجه يصيبه بذكر الشرط وسفيد وعلى وجه يعلم منه كون وزن الفعل صفة للاسم على قياس سائر الاسباب المذكورة
من المقام لا تفسير للوزن فاندفع ما قيل في تفسير وزن الفعل يكون الاسم على هذين آه فظهر ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
يحدث في حروف الفعل ولا ضرورة دلا داعي الى حمله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص ويفيد الجز

حيث انه يفيد ان الشرط احد الامرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي الحاصل بالغلبة المبنية على الدليل وهو وجود زيادة الفعل وهذا التقسيم لايستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعد كما يكون بالاختصاص والغلبة يكون للمجرد الوجودية مع وجوده في غيره فيكون عد الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التقسيم قاصرا **قال** ان تخيص بالفعل يعني انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص او خال الياء على المقصور عنى الخاصة وكان الحمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله يعني الى ان التخصيص في المتن مستعمل في ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل باو خال الياء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة واشار الى موقع ما يتوجه على هذا المعنى من انه فكيف توجد في الاسم بقوله الا منقولا من فعل وفي نسخته به والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الفعل ليكون موافقا للنسخة الاولى وان كانت على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص انما في بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضر وجود هذا الوزن في الاسماء المعربة **قال** كشمر بشين معجمة فانه في الواقع علما فرس ربطه بقوله لا يوجد في الاسم الا منقولا من فعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغة فعل الماضي المعلوم والا فالماضي للمفعول معلوما ومجهولا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وانكان ثلاثيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ معلومه ليس من الخواص فما قيل يؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة **قوله** فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر بمعنى اسرف **قوله** فاي اسم لما الذاني الرضي وبعض شروح اللباب في المثل بذر بموحدة وذال معجمة اسم ما قال شاعر متى ما تلقها فردين ترجف روانفها عرفت مكانها به جرابا وملكوما وبذرا والقرابوزه كلها اسماء بمكة كذا في الصحاح وفيه ان البيت الخ استشهاد على ان اسم مأ على ان جرابا وغيره بيان لاسمائها فقوله وهذه اسماء بمكة ينافيه والخان استشهاد على ان اسم البير على ان جرابا واخواته بيان لقوله مكانها فقوله اولا اسم مأ لا ينافيه ثم فيه جرابا بجيم كغراب وملكوما كمضروب والمذبين معجمة كقفس **قوله** وعشرينا ثلثة فوقية **قوله** وخضخاض ضاد بمعجمتين **قوله** رجل في المثل قال الجوهري وهو اسم لعبوس بن مرة بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخصم وهو لم يقع **قوله** علما لموضع بالشام في المثل وفيه انه بيت المقدس **قوله** على البناء للمفعول وهو من خواص الافعال يجيء في الاسماء ودل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدؤلي وان سلم انه اسم لدويبة فهو ايضا منقول من الفعل المجهول وهو تعلم دئل فيه سرح من الدألان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس والحيوان قليلا لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تنهاكم عن قيل وقال ولقولهم ثنت وعوط طائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول علمنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدئل ودئم بمعنى الست شاذ في الجاربردي دئم للست ودئل لغة في الدئل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالفعل والمقام بالتمثيل المختص وسنذكر ان قوله ولم يذب ليس وجها ثانيا للتقييد اذ لو ذهب اليه الجمهور لاصح تمثيله ايضا في هذا المقام بل جملة ستانفة جواب لما يقال هذا الوزن المشترك غير الغالب سبب لو عند البعض ام لا **قوله** اي منع صرفه اي ضربا المعلوم الذي ليس بمختص ولا غالب **قوله** الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر فالاول اعتبر فيه العلمية فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كذا في الرضي وكثير

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية توسمي بجوضرب ودحرج سموه فانه ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو غيره من النحاة
زرمم يعني انه لا ينصرف **قوله** او يكون وصل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة تا او لا وحرج منه ما ليس
مختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وبسبب آخر نحو احمر فالجمهور قال لا وخالد ويعقوب زاعمين ان وزن افعل غالب الاسماء
والمصنف قال منكر الاول ذكره وه او يكون في اوله زيادة كزيادة موجبا بان هذه الزيادات للاطراد وزيادة تا في اول الفعل صارت
اشبه اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فنظر ان قوله غير مختص وقع نحوه وان اوضح الخلود ون الجمع واليه يشير
قوله غير قابل للتاء او التحاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المصنف على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل اعم
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المصنف على ان اختصهم شيئان
احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب وليس بحاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسادس وثاني
انه راى ان نحو احمر وحمر لا ينصرف وعندهم ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاحاج
واذهب للامن كلاهما فانه يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسمع واجم واقر وليقابله في الاسماء غير
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ادمع واعلق وادرت الظن من كلام المعاني ثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه ثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل بعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افراده من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازمه للنفي ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة تم الرضي وعليه حيث قال ويقال ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما ذكرت
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء من فعل
يفعل بفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما شيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل ملحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف انهم التفضيل يبنى مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل ما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل اي به هذا التردد مجرد بيان لمدرج الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادة فان التقديرين واحد **قوله** اي زيادة توقف تقديره للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

٧٥

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين تشكل الظرفية اذ ليس في اول احمر شلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص واما قيل على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى فضيه ان ما هو صفة يسير بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة ثم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي لاستقام ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم بالصفة تنسب الى موصوفها بمعنى كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد وما ذكره الفاضل الهندي في الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول فيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول وزن الفعل كالحاء من احمر مثلا فالشبيهة باقية بحالها الا ان يقال في المعنى على كما ذكره بعض الشارحين لما وما قيل الاول من تقديري الشارح بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصد لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بموجه والحق ان من وجهين تامل قوله من حروف اتين ولا ولا تعا على المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فمقيدة على الدخول على ما ولو سلم فالمراد اشباهها المتحدة بالنوع معا قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التقييد اللفظي واشتراط وزن الفعل مطلقا مع انه ليس كذلك فانه منع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخفى عن ارتكاب تجوز لا يقال ان غير قابل غير قابل فلان يكون حالا من زيادة لتذكيره وما قيل المصدر يذكر ويونث فمعوا فانا لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا لانا نقول التاويل نكتة ايضا عند تذكير الفعل او الجزء يدل على ذلك قول السيد السند قدس سره الغزيز في شرح المفتاح في بحث القصر فاعل ناسب مصدر ضاعت بتاويل ان يضاعت قوله لاختصاصها بالاسم مع صيرورته بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجري الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن بصيرورة الاسم بمنزلة الحرف الاخير منه فلم يخرج الاسم به عن كونه اسما والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه نائبة امتناع الغير بالامكان الذاتي فاندفع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء لا على تقدير تجردها والكلام فيه لانه لما خرج الوزن بهذه التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى التقييد لان الكلام في وزن الفعل لانا نقول قيد به ليحكم على بعين دار على لحاقه التاء في المونث بالانصراف ولو لم يقيد به لتوهم ان يجعل غير منصرف وليحلة تنصرفه قوله قياسا بالاعتبار الذي ناسب من الصرف اه قيل يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومونثه بالتاء خلاف القياس ونادرا ما القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح هذا فقط قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامراة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء في الاسماء خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المعنى في الشافية

وافعل للتعجبية غالبا وفعل لتكثير غالبا مع ان المعاني التي غير جامد ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا واقلة لا يستلزم خلاف القياس وانما الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسوده ليس منها قوله بالاعتبار الذي اي غير قابل للتأبا عتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل لاجله اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة لجبر وذلك السبب الذي شرط عدم قبول التأبا عتبار بل لابد من اعتبار وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم من تحقق الشروط والعلل في الاسماء فلا يدان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد الاخير ان قيد النفي فعدم القبول باعتبار ذات الوصف ثابت لاسوده والكان باعتبار لا باعتبار رجل باعتبار آخر فينتفي عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يتم على هذا التقدير شيكل بحواسوده لان المطلق اعني عدم القبول ينتفي فينتفي المقيد بهذا القيد والكان قيد النفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب ينتفي من اسوده وثابت ليعمل حيث يقبل التأبا عتبار ذات الوصف الذي تحرك ان يمنع لاجله فلا يرد ما قيل شيكل على هذا التقدير يحويعمل لان القبول بهذا الاعتبار ينتفي لانتفاء منع الصرف وكذا اولى في قوله تعالى لك فاولى علما للوعيد اي اشر التقريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التأبا عتبار العلمية بل باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا وعد واذ غول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم وقوله التأ لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر خوكما لو سميت بارمل وا . لمة فظاهر ما عتمدان من الصرف اوكل علم موضوع وضعا مستانفا هذا كلامه وكذا ارباع اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التأبا عتبار العلمية بل باعتبار آخر خوصين العلمية لا يقبل التأ اصلا فضلا عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فظهر ان اربعا بعد التسعة غير وارد على المصنف على تقدير عدم التقييد بقوله قياسا قوله فان لحوق التأ للتذكير اي لحوق التأني اربعة واغانا للاجل ان يميز ما ذكر فنقشا الحوق بتذكير المميز فلا يكون قياسا في التأ ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا ملحق التأ لها اذا كان المميز مذكرا وتركت اذا كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكر ابوتي بالتأ اذا كان لفظ الجمع مونثا نحو ثلثة حمامات والكان الواحد مونثا يترك والكان لفظ الجمع مذكر انحو سبع ليال هذا وما ذكره الشقدس سره في بحث اسماء العدد صريح في ان لحوق التأ لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتأ لمجاعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة وثلث وعشرة هنا لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفصل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال ان غرضه ان ما ذكر ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس بالمتامن حيث المعنى والتاويل بالجماعة وبه حليه ان التاويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز ان يا ول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واصل جمع صحة ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل لمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقع في مطلق العدد ستة ضعف ثلثة واما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه جمع عدد

فرق الاشتين فاذا اصلا المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عرض هذا العرض فما نيث العرض في لغته اولى ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اون معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار يعني رجال ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان مستعملا ما خير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما ثبت
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدود ات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف التي باكان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال واما بمن نحو ثلثة من الرجال جازاجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتا
فبقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة تكونها صفة الجمع
والجمع مونث فلو اثبتوا التا ايضا مع الجميع لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المونث لان
تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية
كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال بسوة كما زال التانيث العارض
التذكير الاصلي في رجال وانما لم يزال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا العارض ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة
لان الشيء لا ينفصل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لفظا تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التا التي
كانت في الاصل التانيث مجرد العدد ولتانيث المعدود انتهى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التا بالنظر
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم لحية اسوداء والاعداد لا يقبل التا باعتبار الوضع الهدوي بل بعد عروض الوصفية
وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تا التانيث والتا في اربعة المذكر ليس بشيء وظهر ايضا ان ما قيل ان التا في اربعة ليست طارئة
على ارفع لان اربعة للمذكر وارباعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب
الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التا فتدبر قوله اي من اجل استرط
عدم قبول التا لا يخفى ان عدم قبول التا قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد
من حيث هو فلا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان
يعتبر الاشارة المغنوية من كلمة ثم الى المجموع على سبيل عدم قبول الزيادة التا قوله امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف
اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جعل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا
جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب قوله اي
كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى
التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المذكورة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كزيد وشكير
ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر وامامع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في اخر المنكر بعد العلمية والثاني بين العدل والعلمية بدليل عمر وما اخر وجمع اذا العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل ام لفظي وبالعلمية لم تتغير اللفظ هذا كلام الرضي اقول الظاهر ان قوله وقول سيبويه اقرب اه لغوية لاعتبار سيبويه العدل في

وجمع وتصحيف لقول الاخفش والكوفيين بان صدلها اوفعلى غير مبنيين على المعنى فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل حال واخواته فانه والحق عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبنى على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا اعتبار به في غير ثنى وثلث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لانى جنبهما ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في اخر وجمع لانى ثنى وثلث بل ذكر هنا العدل فيهما عند الجرمى وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احمر النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل بطلان معنى العدد يشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله ودليل لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظى وحمايوه ذكرنا قول صاحب العباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وقال الجزولى انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفى مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين قياسا على احاد واخواته عند سيبويه غير منصرف باعتبار العدل الاصلى فان عدله باعتبار حكم فى اللفظ فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره فى مسماه فتدبر ان ما فى بعض الحواشى من ان نحو ثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلى وما له مال الشيخ الرضى تأملا ان العدل امر لفظى وهو باق ليس على ما ينبغى وان ما فى المتن شرح الوافى من قوله ذهب الى ذكره المؤلف من قوله وينصرف نحو احاد والعلمية لم اذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشئ **قوله** لا تاثير فيه اى فى منع الصرف للعلمية سماعا خلافا للجزولى فانه قال بتاثيرها سماعا **قال** اذا نكر اى جعل نكرة ولو مجازا اذا اراده غير المعين مجازا من الموضوع للمعين بمقتضى التعريف فيكفى فى الانصراف وتوقفه على الانتفاء حقيقة ثم ولو سلم فنحو ثقيف اسم عرف النحاة فلا يرد وما قيل يصير بهذا التاويل فى حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان ياول العلم بواحد اى بمعدود من الجماعة المعلومة بعنوان انها مسماة بذلك العلم وجوز هذا الاعتبار وسمى بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه ياول بلفظ واحد وتقييه بقوله من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار العلم ثم فى العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان عرف تعريف او بمعنى الذى للعهد الذهنى **قوله** عن الوصف المشتهر صاحبه بقيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد فى ذكر العلم واراده الوصف من ترجيح وصف دون وصف كالاشتهار **قوله** فان كلا واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** استثناما اى من المستثنى منه المقدر الذى بقى فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقى قليل: بان اخراج الثانى بعد اخراج الاول كما قال الرضى متثنى بقيد من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظا بعد استثنائه اى بالاجماع سببا غير سبب الذى هو شرط فيه لا العدل فخلط المستثنى من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا وانتهى وقال فى مباحث الاستثنى فى نحو ما جاءنى الا زيد لا عمرا الا خالدا عمر مستثنى من المستثنى والمقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعانى مترتبة على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج فى الاستثناء الاول قبل الثانى وفى الثانى قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثانى والثالث لانه اخراج الكل معا وقيل فلا اشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

انه كورليس منه على ان ذلك جائز اليه عند جماعة قال الرضي استثنائيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين بضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاداة حرف فلا يستثنى بها شيآن ويجوز مطلقا عند جماعة **قوله** لا يوجد شيء من الامر المذكور حتى ان الاستثناء
منه السبب الدائر صدقه بين المجموع واحد منها فقط لا ما يعينه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المتعين بواحد منها حتى يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى ان هذا التوجيه مبني في غاية الحسن لا سماجة فيه كما توهم خيران قوله لا مجموعهما وان لم يوجد مثله في كلام العرب العرباء لكن كثر في عبارة
العلامة في الكشاف فارسلناك الا نذيرا لا حفيظا هيهنا سليمه ما كان ذلك الا بنيا رعناء الا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات
لا غير صرح به العلامة التفتازاني والشريف ره في شرحها المفتاح **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب بانتفاء اهليته
فيتفي ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيها هي شرط فيه لعنوات ما يصيره واحدا من الاسباب التي اثنان منها
سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا الا قصا بالمعنى المذكور فاندفع ما قيل وفيه نظر لان الماء والسبب اما التاثير
فيه بطل بقاؤه على سببيته واحد هذا المعنى وما ذكر من ذات السبب ليم سبب ناقص بقي بهذا الوصف مع انتفاء اهليته **قال** او على
سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه بقي فيه كونه واحدا من الاسباب بيث ما فات منه ما يصيره واحدا منها وهذا هو المراد من بقاء
كونه سببا فما قيل انتفاء اهليته يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا له او لا والتحقيق التاثير بدون الاثر بينه **قوله** فلجواز ورود
الوقوية هيهات مع وزن الفعل بهذا عبارة السيد قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** وايضا قد عرفت اندفاع ما قيل ان اخر معدول
من الآخر وآخر من ففيه العدل مع وزن الفعل اذ منع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وهما وزن
الفعل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف ح ان قيل بان جعل آخر معدولا عن اخر معرف باللام كان الآخر ايضا معدولا عن المعرف
باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير مختص بجواز ان يكون اخر معدولا عن اخر منبي على ان عدف من لا يوجب
العدل لكونه غير داخل في الصيغة ولو حكما ولو قيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه بعض فالجواب كما ذكره والشارح اجاب بعض
الافاضل من ان اخر على وزن الفعل لما لم يكن على اوزان العدل المشهورة ينبغي ان يجعل شاذا لا معدولا اذ هو لا يخرج عن قاعدة
قال وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احاد ما هو في مقتضى القياس امتناع
نحو على منع الصرف **قوله** وما كان قول التلميذ الى قوله جملة معلوما مستندا الخ الظاهر الى الاسناد فان قلت كون قول التلميذ الظاهر
كونه موافقا لقاعدة ذكره المصنف وسيبويه ونكتة تجعل قول التلميذ اصلا ومستندا في الفقه الى الاسناد بعد الثبوت فلا بد ان يعلم ثبوتها
من المتن ليطلب لها مكتة قلت من اي لفظ المتن يعلم ذلك قلنا من نصب قولا صبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه
مفعول له ليكون صريحا علة ومستند المذهب سيبويه خفاء اذ الظاهر بعد التشكيك الاقتران فعلما المصرح بيان وجه نصبه صريحا وذلك في
جملة مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه صريحا وح يجب ان ينتهي الفقه الى سيبويه ليوجد شرط
نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه ح لم يوجد ذلك الشرط اذ العلة تسببية
وانت خبير بان الشرط المذكور رأي الجمهور وما عند البعض فليس بشرط وهو المراد من قول الشيخ الرضي **قوله** لان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهر اظهر وانما شيا من مجرد لفظ على ما هو الظاهر فخرج افعل التفضيل المقرون بمن عن كونه خلافا لان ظهوره من
من الفضلية فاندفع ما قيل كيف القول بمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر على ما بينه الشارح عليه

وجعل قولہ بلا خلاف قیدا للنفی علی ما قیل لا یجری فی ذلک اذ نفع التفضیل المذکور بالوفاق علی مافی الرضی وبعض شروح اللباب

قولہ فیہ دخل فیہ سکران واشار بتخ ثلث وشلث اذ حکمہ بعد التنکیر حکم احمر علی مافی حواشی السید السند قدس سرہ علی المتوسط واللباب والرضی **قولہ** وکذلک افعل التفضیل المجرد قیل وکذلک ثلث انتہی یعنی کما ان افعل التفضیل المجرد عن کلمۃ من منصرف بعد التنکیر بالاتفاق کذلک ثلث بعد التنکیر منصرف بالاتفاق وفیہ بحث اذ فیہ اختلاف بعد التنکیر مثل احمر علی ما عرفت **قولہ** لاجل اعتبار الوصفیۃ الاصلیۃ قال الرضی معنی اعتبار الوصف الاصلی بعد التنکیر انہ کالثابت مع زوالہ لکونہ اصلیا وزوال ما یفیدہ وہو العلمیۃ فصار اللفظ بحیث لو اراد مرید اثبات معنی الوصف الاصلی لجاز نظرا الی زوال المانع ولیس معنی الاعتبار انہ یرید بہ معنی الصفۃ الاصلیۃ حتی یکون معنی رب احمر رب شخص فیہ معنی الحمرۃ بل معنی رب احمر رب شخص مسمی بہذا اللفظ سواء کان اسود او ابیض او احمر **قولہ** لزمہ ان یعتبر ای یجعل الوصف الاصلی کالثابت مع زوالہ لکونہ اصلیا لان کلا الموضعین مشترکان فی عدم لزوم اجتماع المتضادین حقیقۃ وکون الوصف اصلیا زائد وحاصل الجواب ان اعتبار المتضادین وان لم یکن من قبیل اجتماع المتضادین لکنہ بمنزلتہ فاعتبارہما فی منع صرف لفظ واحد کما تم غیر مستحسن فنظر ان ما قیل الاولی ان یقول کان مظنۃ ان یلزمہ لئلا یکون ہو وقولہ فاجاب متنافرین لیس علی ما ینبغی **قولہ** فان العلم ای الشخصی اذ ہو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسی علیۃ تقدیریۃ ضرورۃ علی ان عدم الخصوص فیہ تم کیف وہو موضوع لماہیۃ شخصیۃ موجودۃ فی الذہن وہو یستلزم ذلک امتناع اطلاقہ علی الافراد الخارجیۃ تم کیف واطلاقہ علی الافراد بخصوصہا مجاز **قولہ** وہو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور ہو جعل المتضادین کالثابت معا فی منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادین فی التاثیر حتی یرد علیہ ان الوصفیۃ والعلمیۃ لیسا متضادین فی ہذا الحکم بل متوافقین ولا مانع من اعتبار المتضادین فیما یتوافقان فیہ **قولہ** فان قلت المتضادان مما ذکرنا من تقدیر الحواشی علی ما ہو فی لفظ المتن لا یرد ہذا السوال الا انہ ذکرہ زیادۃ للایضاح ودفعا للاشتباہ حتی لا یتوہم ان اعتبارہما محال **قولہ** لان الکسر یطلق علی الحرکات البنائیۃ ایضا ای کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ فیہ ان الاطلاق علی الحرکات الاعرابیۃ انما کان بطریق المجاز کما صرح بہ الفاضل المحشی فالصواب ترک التقیید وانما کان بطریق الحقیقۃ فہو یخالف ما ہو المشہور من ان الضم والفتح والکسر مختصۃ بالحرکات البنائیۃ ویخالف ایضا قولہ قدس سرہ ای بصورۃ الکسر قال الفاضل المحشی رح فی توجیہ یعنی المراد بالکسر صورۃ الکسر بطریق الاستعارۃ لان الکسر بلا تأمین الاعراب عند البصریین ویطلق علی الحرکات الاعرابیۃ مجازا فالاولی ان یقول بالکسرۃ لعدم اختصاصہا بالبناء بہذا الکلام لا یخفی مخالفتہ للمشہور لا یضر لما ان ذلک مبنی علی ما ہو المختار عندہ وہو ما ذکرہ فی اول المبنیات من ان المراد ان الحرکات والسکنات البنائیۃ لا یعبر عنہا البصریون الا بہذہ الالقاب لا ان ہذہ الالقاب لا یعبر بہا الا عنہا لانہم کثیرا یطلقونہا علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا لانہ لو کان کذلک لما اختار التاویل وایضا ما ذکرہ لا یوافق المشہور وہو ظاہر ولما ذکرہ المحقق الرضی اذ المفہوم مما ذکرہ عدم اختصاص الضم والفتح والکسر بالبناء مطلقا والرضی صرح باختصاصہا بغیر الاعرابیۃ حال الاطلاق ودعواہما علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا بالتقیید حیث قال اذا اطلق الضم والفتح والکسر فی عبارات البصریۃ فہی لا تقع الا علی حرکات غیر اعرابیۃ بنائیۃ کانت کضمۃ حیث او لا کضمۃ فاعل ومع التقیید یقع علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا تقول المصر بالضمۃ رضا والکوفیون یطلقون القاب احد النوعین فی الآخر مطلقا ولو جعل ہو اوفق لما ذکرہ المحقق بعید مخالف لما ذکرہ ۱۲ تکیف ینبغی علیہ لا یقع ما ذکرہ الرضی

في اول المبنيات يخالف ماذكره قبيل قوله والقواعد رفع ونصب وجر وهو منقلبة آنفاحيث قال بالضم والفتح والكسر لقلب مطلق الحركات سواكانت حركات لبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع اولا هذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل اذ تحرك بالضم حتى لانا نقول ليس كذلك اذ قد قيد الضم فى قوله فى زيد انه متحرك بالضم بقوله فى حال الرفع فلم يترك الانفطاء التقييد يدل على ذلك ماذكره بعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القلب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونه فى اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السابع واما الكوفيون فيذكرون القلب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما بهذا لفظ وبالجملة التاويل لا يوافق ماذكره فى المبنيات ولا قوله لان الكسر آه وهو يخالف ماذكره فى المبنيات ان حمل موافقا لما ذكره المحقق الرضى والا فما ذكره فى الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولما ذكره المحقق لانه التاويل مبنى على المشهور لانا نقول ماذكره فى المبنيات رده وتغليطه فكيف يبنى عليه فان قلت ماذكره موافق لما ذكره فى المبنيات المجهول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ماسياتى والمعنى لان الكسر كما يطلق على الحركات البنائية فقط فقط مع كون ماذكره خلاف الظ التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا فى حالة الجر وان فات لفظا ولو قيل ان المعنى كما مر يتجر لان الجر قد يكون بالفتح كما لم يقل بنكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر فى غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم تتشخص الجر ار غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم جمع بينهما لم يعد وح يظر لقوله ايضا فائدة الا ان المناسب ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض الفضلاء فى توجيه ان الكسر من القلب البنائى فكيف يتكسير غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله ايضا آبيا عنه فتامل قوله اعنى بيان لما نسبته الدخول اليها تغايب قوله اللام او الاضافة المؤثران لفظا ومعنى وسياتى الخواص ليس بهذه المثابة فاندفع ما قيل ينتقض ظاهرا بان الاسناد اليه يخرجه من خواص الاسم مع انه لا انصراف بسببه قوله ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا هكذا فى المفصل شرح الوافى وشرح اللباب قال الرضى وما دخله اللام والاضافة عافيه علتان من التسع غير منصرف على ما هو المصرح بجميعه وهو منصرف سواقالوا ان الكسر قطع التنوين او قالوا ان الكسر التنوين مقطعا وذلك لان الكسر قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التى هى التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر صيرورة الاسم غير منصرف وقولوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما لعدم اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول فى الدليلين للطرفين مناقشة فتامل ثم معنى الاطلاق فيه نظرا الى الاول والثالث سواء بقيت العلتان او لا وهو لا يخلو عن اشكال قوله وسقط التنوين اى بقى سقوطه من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين فى المحلى باللام والمضاف لاجلها لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة فى نحو حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف دون التنوين الملفوظ بها والسر فى ذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف على الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يرتفع بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية تزول باللام اذا كان التعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذى هو فى الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل توهما كما سيجيء

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسلمين بها وصافاه المصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله وهذا القول انسب الانسبية اذا القي صدر المصرح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيده به الشارح قدس سره لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف فلا اذ يقع دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر معادمة سكون الوسط لاحد السببين قوله مع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي كونه وصفا شيئا آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء وجعل مختصا بالاسم اصطلاحا كما هو الخ قلنا بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم الموصوف فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة عام وفي الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا كحمزة وطلحة فلا اعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اي بانانه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانانها الذكر من الحيوان فتدبر قوله الدال عليه المرفوعات دلالة بالجمع على المفرد قوله اي المرفوع قد بقي جميع في بيان المرجع واما ما قيل لتكميل بيان المرجع وتقدير المبتدا فقيه فتامل للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشيء من ذلك لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر المشخصات ايضا قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ما كان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء اشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال تعيينا للمراد دفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالفتحة والواو والالف وجود شيء منها معه وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا لان الوصف بدلول الرفع مدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم على علم الفاعلية دلالته لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فايدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بمدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه في الرفع فيكون من قبيل حمل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره ح قوله ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم بحيث يعد العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون العد بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفصل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا مفروض في محله فنزل الواقع بعد الواقع في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع لفظا ولا تقديرا وكذا هو لا في جاءني هو لا قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لوقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فحصل ظهور الرفع بعده بمنزلة الظهور في المبني اعلاه الجار وقضى الرفع المحلي علامة الشرطية وزيدت هو صدر رفعا المعرب رفعا المبني للمابهته الواقع في محله قوله وكيف يمنع الرفع اي يجب ان لا يمنع التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعلة عنه بان يقال المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا لا محلا فلا يكون هؤلاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ النحوي المدنية بل يجب التاويل

على وجه يشتمل تلك الاسما ليكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص بجعل المفروضات اشارة الى تقسيم من قوله واما واحد مرفوع ومنصوب ومجرور ويجعله تعريفا لما يظهر فيه الاشتمال فلا كلام فيه فاندفع ما قيل لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد باذكرناه **قوله** وهو يبحث عن احوال الفاعل اذا كان مضموما استطرادا اى التخصيص بما علا الرفع المحلي والحال ان المعرج يقول يكون المضموم المتصل بضربت مثلا فاعلا اذا بحث عن احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص تقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد وجواز ان يكون البحث عنه تعريضا بذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئية وخبركان مرفوعا محليا بمعنى آخر غير ما ذكره قيل صرح بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لا يصدق عليه ليس بشئ **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر المتعارف بعد الفراغ عن التقسيم المعرف وكون قوله ومنها البتدا آنيا عند هم **قوله** او ما شاكل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالة الاندماج فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما شاكل فلاحظة الحالة الاجمالية لا يدفع وذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما دل بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل مضمن معنى ما بين في موضعه واقتضا باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل العمل وذلك لان الغرض من الجعل الافادة وهي فيما اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل المبتدأ والخبر وخبر لا التبرئية واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدأ اشاله فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ جزء اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بها ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا والبائع عن عدسته **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يوجد منه موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا يظهر فيه الى الاصل المذكور بل اقتضى وجوبا بموجب التاخير وانما ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا ام ان محققان ظاهران فاعتمد عليه في اثبات المدعى اتول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا تم **قوله** اى اسم ما فسره به لان الكلام في الاسم ولان ابقاء على العموم متناول للفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يعمل لعموم كلمة ما يستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي الخان بعد الظرف معمول فعند ابي على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه بلا قاة اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والمصدر فذهب الشارح الخان الاول فذكر الظرف حسن والخان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل اومعنا وفيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير لكون المرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن بعلى هذا فالاولى ترك الظرف وتفسير الشبهة بما يلاقي الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسندا وحال بتقدير قد وقيل جملة حالا بتقدير قد قال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو من الاستقامة تم **قوله** لانه ما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقع هو مسندا الى المبتدا او ان يقع هو مسندا الى ذلك الضمير والمجموع مسندا الى المبتدا وكل خبر رافع

لفيه ضمير المبتدأ فهذا مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو زيد هذا كلامه وتبعه المحاشي المدنية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره وتبعه قيل بل مسند اليه ايضا والاسناد فيه مشكر كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في زيد قام امكان ما اعتبره النحاة كما هو ناظر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز وامكان عالم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لانهم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر نظروا ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فبناء على انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنده وانه كثيرا ما يقع الفعل مع ضمير المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم وهو اليه ذهب المصرح في امالية وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان المتبادر من مسند اليه الفعل هو الاسناد بلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز عنه واذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يفيد بنية بل نقول على ما ذكره الشيخ قدس سره قيد لاحد الامرين فكانه قيل بل مسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا اندفع الاشكال اقول جعل قوله وقدم قيدا لشبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيد لاحد الامرين ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مسلم والا فان اراد ونفى الاشكال نفى الاشكال في كلا الصورتين فهو مم وان اراد في صورة تشبه الفعل فقط فهو مسلم لكن بقي الاشكال في صورة الفعل **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه يصدق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة وقد مر ينبغي ان يكون فاعلا فاقتضى التقديم بالوجوب خرج **قوله** وجوب تقديم نوعا اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لانوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره ايضا مم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كان الجزئي الكريم من يكرمك خبرا في الصورتين واللازم بطل فالملزوم مثله وانما القيد لاخراج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا بل لغوا ومجردا كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ما بينه الشيخ قدس سره لا يقدح في الوجوب فاندفع ما قيل الجواب ساقط لانه تشكل بمقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينه الشيخ قدس سره **قوله** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صريح في ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانه صفة لمصدر اسند فانقيل قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسندا وصفة لمصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال وردوه بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قياسه به معمولا سندا ولم يجعل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على اسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا ان يجوز ذلك اذا كان العامل قويا وهو كما ترى **قوله** وزيد قائم ابوه قال الرضي مثله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا في ان قصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ، وقال ابواه لكان نصا وردّه الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم انتهى اقول الموجب التقديم خلو الابتداء بالتباس لفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدا كما زعمه الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فتقديما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق خاطره اليه فتحقيق المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة تحقيق سبق ذهن السامع اليه هذا كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قال الرضي في بحث اسم الفاعل عليها للفاعل والمفعول والعمل فيهما على خلاف وضعها وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم واقتضاء الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما جوز في الوجهان لامن قبيل الالتباس الآن يقال الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلاف اصل واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر جملة خلاف الاصل ثم على ما ذكره الرضي في بحث الخبر وايضا يشكل على هذا بانا قائم زيدا ذا كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين ابتدا كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم خاصا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه سهو واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي أيدينا اسم الفاعل المسند الى زيد قائم شئ مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من النساخ والصواب كما في زيد قائم هذا وبانقضاء من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدا من ان جواز الوجهين ليس الا اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من قبيل جواز وجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله كذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لم يعلم ان المقدم مبتدا مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف الاصل فتبين ان ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين جهلا والآخر على خلاف الاصل فيكون من قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف الاصل وبه يظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من جملة لوجوب تاخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين في امرأ ونفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل خير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه

قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه باشارة الى ان وقوعه بعد الفعل بمنزلة الاصل والقاعدة

قوله ان يلي الفعل المسند اليه وصف الفعل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفعل المذكور في قوله اسند اليه الفعل وهو بيان للواقع اذ وقع لما يتوهم في ضربني واكرمني زيد بما حمل الاول على قول الكوفي وهو انه كيف يقال ان زيدا ليس على الاصل مع انه يلي الفعل وقيل اشارة الى ان الفعل ليس على حقيقته بل المراد منه المسند بشبه الفعل وهو بعيد قوله اي يكون بعده من غير ان يتقدم اشارة الى ان الولي اخص من البعد قوله شيئ آخر من معمولاته اشارة الى ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شيئ من معمولات الفعل مكانه قوله لشدة احتياج الفعل اليه اذ الفعل لا يتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها ليست بهذه المثابة قوله دليل على ذلك اي على كونه كالجزء على ما اعتبر النحاة اسكان اللام الذي ثبت من العرب فيما اذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل اذ لو كان اسكانهم لان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج لما انفصل ولانتفى الاحتياج ولما اسكنوا في ضربك ايضا واللازم منتف فالملزوم مثله قال واتفق ضرب غلامه زيدا اي اتفق تركيب اتصل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهم خلافا اي يخالف قول الجمهور ومنع ذلك التركيب او بلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جني قالا يجوز ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة افتقاره للفعل كالفاعل اولم يكن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان يكون له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا للضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم لضرورة الشعر ومراد الجمهور لعدم جوازه عدم الجواز في سعة الكلام فالبيت الذي تمسكا به ليس محل النزاع ويوسم فلانا ان الضمير يرجع الى العدي ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فنظر ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس على ما توهم البعض وان غلاما ليس مبنيا على كون المفعول مثل الفاعل في الوقوع بعد الفضل بل لشدة افتقاره الفضل كالفاعل على ما قال به بعض الافاضل عن قوله غلاما فاليس متعلقا لعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى يبنافي القول بكون قوله غلاما متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله واتفق او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر وليس فيه كثير صرف للكلام عن المذكور في الكتب شاهد له اذا المذكور رفيها انما جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لشدة افتقاره الفعل للمفعول كالفاعل وتوجيه الدليل قد ذكرنا وقد ذكره بعض الافاضل وانصف وانظر الى ما قال وانظر الى من قال اذا رجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضي وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة افتقار الفعل المفعول به كافتقاره للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم والاولى تجويزا ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية ان يمنعوا تواسع في باب التنازع بما قالوا وكذا يقال بحسن اعليت وربه زيدا الان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى ويقبل نحو اعليت صاحبه الدرهم قلته ضرب غلامه زيدا هذا كلامه قلت بنحوه شاهدنا الناالحلينا قوله المتقدم ذكره صريحا في قوله فمنه الفاعل قوله وفي ضمن الاشتمال لكن رجوع الضمير ليس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وكونه فاعلا قوله اي الامر الدال اي المعنى الدال كالفعل الدال على تعيين الفاعل في اكل الكثري يحيى المراد من اللفظ المستعمل في المعنى المراد الدال على شيئ آخر كما يشهد بتتبع موارد القرائن اللفظية فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة حالية فاقيل القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لما يدل على المعنى فتدبر بحث لانه ان اراد الانفصال الحقيقي تنتقض بالمعنى الذي في اكل الكثري يحيى يكون التمثيل قرينة امكني وان اراد ما يعم الحكمي

فموح كونه خلاف الظ ولا يفيد الضبط ليستلزم عدم استقامة قوله لا مايدل على المعنى **قوله** اذ لا يبعد ان يطلق آه هذا لكن الفاعل
يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التميز وهو
ليس بموضوع له بل لازم حاصل له والاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب
ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا التا موضوع لتانيث الفاعل وقرينة على التمييز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلا
من ان التا موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه وايضا ما ذكره الشارح قدس سره في جبر كان واخواتها من قوله بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح لقرينة مشعر بان الاعراب في جبر كان واخواتها يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلايم ما ذكره
قوله او مستكنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمستكن ليس كذلك **قوله** بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لحاجة اليه لان المقصود من كون الاولى ان يلي الفعل ومن انه قد يحيل ذلك يعارض الى الوجوب انه
لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصالة لا تقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث **قوله** بشرط
توسطها بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين والبيت بظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا تقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل
لا بدون الانقلاب المقصود ولا معدا لانك اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان
والمراد ما ضرب احد الا عمرا وزيدا فمعنى المقصود مع ان مستثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز بطلقا عند الاكثرين بنصف
اداة الاستثنا اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى ولكن مستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا وانا لمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع
بعد المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف وهو لا يغير العامل في المستثنى نحو ما تبك احد الا عمرو
صاحكا فان كان مذهب المصرح يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظ فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع
مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا ومعها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سواء قصد استثنا عمرو وتقديم الا عمرو
على الفاعل بقرينة او قصد استثنا امرين وتبعه الله قدس سره ليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول
الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي بمجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو عبارة المصرح مشعر بعدم العلم بمذهب المصرح
لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصرح باطل كيف وقد قال بعض الفضلا معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المصرح حكم بمنع
تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيدا الا عمرو اطلقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيدا او بدونه صرح بذلك في الباب
حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييده كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي هذا كلامه لانا نقول
ما ذكره غير صحيح كيف وما في الكتاب ليس بصريح بما يريده حيث قال واذا اردت تقديم الفاعل على المفعول بالنفي والاستثنا فالاولى تقديم
الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انه لان التاخير ليس بخلافه فمراده اي بخلاف التاخير في ما ضرب زيدا الا عمرا لان
كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالمضمر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا وزيدا ان زيدا
مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا فالمعنى ينعكس المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان بها والمراد ما ضرب احدا الا عمرا و
زيدا اختل المعنى لان مفروضيته عمرو صارت مختصة بزيد وكان المصرح لا يجوز ذلك لان مستثنا شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا وقع بعد الاصل المتأخر بدون الا فيمكن التعليل الذي ذكره المصنف باعتبار التقديم في الصورة
الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك تجد من منع تقديم المحصور مطلقا
حمل الحصر بالا على الحصر بانما لجريه الحصر على سنن واحد هذا كلامه فتامل تجده شاهدا للاولين قوله فلتحرز عن الالتباس وكون
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الجزء الجملة خلاف الاصل كيف وهو من
قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجوابه
ثم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل قائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى للالتباس بالاهمية التي تحصل بالقصد وقد صرح هذا القائل ايضا
الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذا المقصود فيما ضرب الاخ
زيد هو الضرب الصادر من زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيدا عمرا هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق قوله مما لا عموم يقدم
به القيام اشارة الى العلة الباعثة على ترك الجواب في السوال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقديم
الجار لا يناسبه لانه يفيد التقوي بتكرر الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى دفع
تمسك المحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الجار لحفظ المناسبة بين السوال
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يحذفون رعاية المناسبة
على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضافي شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة
وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك ان قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة
هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا تضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فضية بايراد الجواب بناية فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة لم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع
منه مانع كما في قولك قد قتل من يحكيهما من ظلمات البر والبحر فان تقصد الاختصاص ة لوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من
يحيي العظام وهي رميم يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع
فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشا من ان السوال عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه
انه انما يلزم الشك في الفعل لو اخت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشا
من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو او ازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على الظاهر وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السوال تصور المسند
اليه بوجه ما ليعد الجواب لم يزد على تصور ها شيئ بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب
به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان
اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره وبقي ان قوله

وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام لا يخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولى وان لم يكن المسئول عنه بالفعل فهو ممنوع كيف وهو يستلزم كون دخوله على الاسم في قولك ءانت وما نافك بعينك غير اولى واللازم باطل فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اولى لكون الفعل المسئول عنه به فهو مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم كون جهل من قام اقام زيد امم عمرو ولا يجعل ذلك مبنيا على اللغة وتوسع القوم لانا نقول البناء عليه يستلزم ان يكون جهل من قام ازيد قام لان المجهول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم او ليس في الاناء الا عسل لاخصوصية المسند حتى يكون جملة اقام زيد ويكون نظير قولهم افي الجابية دمشك ام في الزق والا لكان اصله اقام زيد ام قعد وانه قدس سره قرر في بحث الانشاء ان كلمة من تختص لطلب التصور ليس لطلب التصديق حصلا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكرنا ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منه اما القول بعدم اختصاص كلمة من لطلب التصور او القول بكون كلمة ام المتصلة تطلب التصور حقيقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نشل على ما وقع في المطول وفي الرضي البيت للحارث بن نشل وفي الهندي قول آخر ضرار بن نشل **قوله** لبيك اللهم لبيك قال الرضي يقال كبته اي بكبت ثلاثيا بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس **قوله** بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل بخلاف المفعول لانه يلتبس الفاعل او المفعول على السامع فيسال عنه كانه لما قال لبيك سأل سائل من يكبه **قوله** متعلق بصناع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفي بتعلق الفعل كذا ذكره الرضي **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل ثم مفسر ترك الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل فيه وجوبا قياسا كالمواقع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو مازيدا الا سيرا وزيدا سيرا وغير ذلك اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شئ مقام المحذوف مالو ذكر الفعل المحذوف معه لم يصر شيئا لغوا كالاداة والتكرار في المثالين المذكورين اذ لا لغو في قولنا مازيدا الا سيرا وزيدا سيرا سيرا وايضا قوله ولو انهم صبروا ان جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا اذ لا شئ في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقع وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شئ مقامه ونوع حذف فيه الفعل ثم فسر بما لو ذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصود بالبيان فيما يكون في الثاني لا الاول وقوله لتم ولو انهم صبروا الجمل من القسم الاول لا من الثاني كما حمل النحاة منه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم فسر تفسيرا ما الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يؤدي سواه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك **قوله** ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فيما اذا دل على ثبوت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا فيكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وضربا في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون نائبا مناب الفعل الصريح المفسر ذلك بعده لو خاصة **قوله** فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك الصواب ان استجارك احد من المشركين **قوله** هذا الحذف جائز وينبغي ان يكون واجبا لوجود القرينة وقيام شئ مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لم يجب الحذف في ما زيدا الا سيرا **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه اذ القائم مقام الفعل والفاعل هو النفي وهو لا يفيد ما تفيده الجملة من النسبة التامة والاسناد المجملة

مبحث التركيب

يجب ان يبدى مواده وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكر ثم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب
الحذف في نحو ما زيدا الا سير او انما زيدا سيرا او زيدا سيرا سير العدم افادة قائم مقام الفعل بما افاده اذ القائم في الاولين الا وانما على
ما صرح به في المفصل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق في مثل زيدا سيرا سيرا
وتوالك الطريق الطريق واللازم بط لقولهم لوجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله
وايضا قال الرضي في بحث حروف الشرط في انما زيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من
شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزا قائم مقام الشرط بلا ايضاح ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل
على قوله لعدم قيام ما يودى مواده ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الجزم عدم قيام ما يودى مواده
في مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لما كان واجبا بدون ما يودى مواده بخلاف الجزا فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي
قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال والمطابقة مطلوبة فلا يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت
فانه منع ما قيل فيه انه ينبغي ان يكون الجواب عين السوال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب
المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فانه قيل وايضا في جوابا بالمتردد وحسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر مما سيجيء وان اراد ان نفس الفعلية
ليس موكدا كالاسمية فممنوع ليس لمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو ثم قوله بل العاملان في المثل المعروف من كلام البصريين
بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى
زيدا ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة وقالوا الواعمل الاول قليل لعل
وعسى زيدا خارج وليس لواضع اذ لا يقال عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان جزم لعل يتعين
بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقال خارج وای مجوز وفي حذف منصوب عسى بهذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الاشباه
والنظائر اعلى ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يحتج احدهما الا احدهما بما خلا الآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظي لفظا وغيره والمعنوي
محلا وكفى في ذلك يترجح الجار بالاختصاص واللفظي بالظهور فان الراجح تحقيق بالعمل الراجح وبحسب هذا هذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لان
معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كلا واحد من المتنازعين على سبيل البدل والجر ورفع كونه متصلا بالجار لا يصح ان
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونها مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف يتنازعان
قوله ظاهر اني الحواشي الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب اقول قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف
يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتضارب المنقول من ضارب
المتعدي الى واحد فانه لازم لما اذا كان منقولا ممن فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدي
الى اثنين حيث يقال جاذبته الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد قوله اذ هو اي الفعل الاول ليتعلقه اي كلا واحد من
المتقدم والمتوسط وابطله بلا معارض لانه اذا كان قبل ذكر الثاني فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى محل للتنازع قوله
نعم لا يتصور تنازعهما في الحذف المتصل وكذا في المجرور المتصل نحو كفى بالله وكلا نحو متعديا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوي مع اللفظي كيف وهو بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وليتم لا يصلح عمل المعنوي فيه مع وقوعه في ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيما علي ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع بعد جاءني بعد المفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب حيث قال وانما كان الاسم الموجه اليه عدم منفصل سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فاندفع ما قيل هذا منقوض بمثل ما قام احد الا هو قام قاعدا انت فان قائما وقاعدا تنازعا فيه انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية تم كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ الاسم لا يجوز عن انفصال الضمير في الصفة وانفهم المصرح بل حكي في المالية الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لتغير النظم فيتقضي به حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب البصرية ايضا نعم جوز والانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يكون ابو جعفر اتى في هذا التركيب لباعث حفظ القاعدة وان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة وان دفع ايضا ما قيل يتقضي بمخاصارب وبكرم انا فان الانفصال فيه جائز بالجواز ذهنيا ان اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي صرح به الرضي وعليه قوله انما ادب انت وطريق قطعه ايضا جائز على ان يجعل انا توكيدا للضمير المنفصل فيقدر ما ضارب هو بكرم انا ويحتج كل من الصفتين مبتدأ من قسم الثاني رافعا ظاهرا ويجري مجراه من ضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو مطرد القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله طريق قطعه آه ليس بصحيح لما عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الملغى كان هو الاول واضمرت فيه ضمير مطابقا للمتنازع فكان بدون الاضمار كذا ما ضربت الا انا ما اكرمني الا انا فيضمير الضرب منفيا من المتنازع بعد ما كان مثبتا وكان الاضمار في الملغى بالاقلية مانع ذب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع في ثانيه بمعنى الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين فخطر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا نظر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم لما مر سابقا في الضرب نيابة بعض الزيدين في قولنا ضربا واكرمت الزيدين فلا نظر كون ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ كل منهما من العامل مثل الآخر على السواء هذا كلام الرضي ويظهر ان ما ذكره صاحب المنهل من قوله اقول المنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا تقول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما اقتضى الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي **قوله** ومراد الشارح بالتنازع ما يكون يشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل فيه بحث لانه يخرج نحو ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل للقطع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول **قوله** خصصه بالاسم انظر وجهه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل المرفوع بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الظاهر

جريانه في انظ الواقع بعد الا الا ان يقع الاضمار بحيث يكون نائبا من التنازع لا يتصور في ما ضرب واكرم الا انا ويتصور في انظ حيث يمكن ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستقم مثله في كلامهم بل المستقيم ما قام وما قعد الا زيد صح به الرضي وفيه انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شيء مسده وح لا معنى للانكار على تجويز الكسائي حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح واما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفعل ايضا قد حذف الفاعل في نحو سمع بهم وابصر ايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما ضرب بن حيث حذف الفاعل وهو الواو واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب التقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشيء لانه ما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا مما كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينهم عامل في معمول بعد ما وجد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب وانما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل بيت وتوى معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الآن ليقع هذا بناء على ان هذا التركيب ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقع الا على مذهب الكسائي فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده ولا يقطع بالحذف على ما هو وابه ومذهبه عند اعمال الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا بظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انما يشترك اذا اعمل الثاني واقتضى الاول الرفع واما اذا اهمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانه لا تشريك عند اعمال الثاني واقتضاء الاول الرفع واما على مذهب غيرهما فالاحاجة اليه والتقرير احسن ما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا اذ لا يتصور اضماره مع الا ولا بد منه او ليفسد المعنى **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه تنازع في ظاهر واحد كما دل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا وقيل لان القسم في كل قسم مقيد بوحدة ونحوه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد ادخل في اليمين اقول في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية شامل لنحو ضرب وابان زيد عمرو اولا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه بعدم التشبيه اما انهما مبنيان على ذلك فلان معنى الخلاف

هذا يكون بلا فاء فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهر انه يخرج المثال الذي ذكره بقوله وفي الفاعلية والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا والتخصيص المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لما ذكره السيد قدس سره وبالجملة ان اعتبر رجوع الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما ليس قسما اثنا فلا بد من قوله مختلفين ليتعين ما هو المقصود منهما وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله مختلفين في تعيين المقصود بل ذكره ح لشيء آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد على الثاني ايضا **قوله** تخصيص بدء الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالبادي داخلة على المقصور **قال** مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يمكن ان يتعلق بالمتعلق الذي هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل **قوله** وذلك لا يتصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه بكابرة محض فلا يدفع ما قيل منع ذلك مستندا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فما بحسب الاقتضاء مختلفان **قوله** وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول من الثاني منه والثاني من الاول لكن الاشكلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب **قوله** وغير ذلك بان يعكس الاربعة الاشكلة بتقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين **قوله** لقربه اي لقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا للثاني بمعنى الغاء فلا يرد نحو ان لم تاتني اكرمك ولم يكن الثاني على خلاف وضعه واصله بخلاف نحو اعدان يستغني لآتيك تامل الرضي ولا استدلال فيه لكونه مبنيا على ان اعمال الاول في باب التنازع لان الاول والكان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالقصد الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالمقدار الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره تقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصله التصدر كالاستفهام لتاثيره هاهنا في نقلاء معنى لكن تاثير القسم في تعيين الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لكن القسم موكد للمعنى الثابت حينئذ نحو كالزاد الذي تيمم معنى الكلام بعده والشرط مورد في جزاء معنى وهو الكلام بعده فظهر ان ما قيل وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل الاقرب مرجع عند مساواة القريب والبعيد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول هو الاولى لقوته مقدما او موخرا اصول به فيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في نفسه والا فاعمالهما اذا وقعا متواليين بمعنى واحد جزافا مع ان نسبة قال انه للشاني كما في قولك ضربني بل عندنا وانت بل عند كذا مض والراي مختلف وما يوهمه ما ذكرنا جوابهم عما قيل لم اعمل الاول في قوله وتبارا بالغريب بانه ليس من باب التنازع بل مما حمل على التقديم والتاخير ورد هم الجيب بان الاول اقوى بانه غير مطرد **قوله** الا ان يكون من الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثاني وذلك لان التنازع بين لابد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب والواقع في الاستعمال يكون اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل او لعا في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال نحو يسئلونك قل الله يفتيكم

في الكلام ترجيح بلا مرجح فافهم قوله لجواز الاضمار قبل الذكر الخ في المغني فإن قلت ما تقول في زيد ضربته أليس قد تقدم الضمير على الظاهر لفظا ورتبة قلت ليس هذا من باب الاضمار قبل الذكر لأن الضمير ليس عائدا إلى زيد المذكور بعد بل إلى زيد مقدر قبل الضمير لأن الفعل لا يخلو عن فاعل ومفعول به فإذا ذكر أحدهما فلا بد من تقدير الآخر ليتم الكلام فالتقدير ضربت زيدا ضربته فزيد الثاني تأكيد للمقدر لا للمذكور اهـ قوله لأن الفاعل الخ أي لأن الفاعل كالجزء من الفعل لاتصاله به اتصالا لا يفارقه غالبا بخلاف المفعول فإنه قد يفارقه بالحذف ونحوه فلما كان الفاعل كالجزء من الفعل كان الفعل كالمتقدم عليه بخلاف المفعول فإنه متأخر عن الفعل فلذا قال الشارح إن الفاعل كالمقدم على الفعل والمفعول كالمتأخر عنه قوله لأن الفاعل الخ أي لأن الفاعل كالجزء من الفعل لاتصاله به اتصالا لا يفارقه غالبا بخلاف المفعول فإنه قد يفارقه بالحذف ونحوه فلما كان الفاعل كالجزء من الفعل كان الفعل كالمتقدم عليه بخلاف المفعول فإنه متأخر عن الفعل فلذا قال الشارح إن الفاعل كالمقدم على الفعل والمفعول كالمتأخر عنه قوله لأن الفاعل الخ أي لأن الفاعل كالجزء من الفعل لاتصاله به اتصالا لا يفارقه غالبا بخلاف المفعول فإنه قد يفارقه بالحذف ونحوه فلما كان الفاعل كالجزء من الفعل كان الفعل كالمتقدم عليه بخلاف المفعول فإنه متأخر عن الفعل فلذا قال الشارح إن الفاعل كالمقدم على الفعل والمفعول كالمتأخر عنه

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها الآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف وضمير جمع المؤنث والمذكر غير العاقل فعلت وفعلن الثاني نظرا الى لفظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة مفرد مؤنث لذلك ضمير فعلت صرح به الرضي فضمير كانت راجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور في كلام رجع الضمير المفرد والى الثنى وبان مع الفصل في رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغير ذلك الى ما علية العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وايضا يحتمل ان يكون المخالفة لوجود المعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح له لانهم قالوا رعاية الجزاء اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس له معارض

قوله لا يجوز حذف الفاعل قدم ماله وعليه **قوله وقيل** روى عنه تشريك الرافعين **قال الرضي** نقل المصرح عن الفراء اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب بعض الفاعلية جاز ان يعمل لتمكنه في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقدر جاز اي اعمال المذكور والترتب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول بتشريك الرافعين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله لو ذكر** اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو تحقيق في الفضلة تطلقا على ما عرفت **قال ان استغنى عنه اي ان جاز حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجب ذلك على قلة قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت **قال العلامة التفتازاني** في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وتقدم الحذف على قلة تفسير المراد بالاقتصار الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر **وقيل** الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله خالف المنع قال الرضي** جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما **قال الله تعالى فان كانتا اثنتين واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد بقي على المعنى المقصود بجز حسبني وحسبتها ايانا الزيدان منطلقا والخان العوالية مفردا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقد مر الكلام عليه **قوله الا اذا لاحظت المفعول فيه** ان المفعولين تقتضيان بمنع هذا الملاحظة اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا ثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكلوا حد ليس شيئا اذ قطع التنازع ح لا يكون لمجرد جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما دون الاخر اذ الحذف من الاخر كذلك بل لان الواقع بعدهما معمولا لفعل يقتضي مفعولا ثنى كما قيل بناء على ان الاضافة تفيد التعريف فلا يصح وقوع الاسم النكرة بعد المعرفة **قوله** لانه لا يصح ترتب عدم طلب قليل المال على طلبه لان الشرط يلزم وجود الجزاء لا يلزم منه استلزام الشرط للجزاء فيلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء لا انتفاء عدم ترتب المال في الخارج بانتفاء نقيضه وهو ايقاع الطلب **قوله** لان لو يجعل لما كان دالة على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط فيصير المثبت منفيا والمنفي مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** اي لم يطلب الفرد المجرد عن قيد الاتصال بالفعل وما حاصله بيان الفصل وما حاصله بيان الوصل في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر هو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة انتهى **قوله** لكن يستلزم الجواز في ذلك الباب

في الملوضع كلما اذا لاضرورة تحوجه اليه في ذلك الباب حتى يقع لجوازه فيه دون غيره قال الرضي لو اعملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول بالاجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد استدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لا تنافيه تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقال انه مبني على قول من جوز الفصل بالاجنبي فان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل فهو ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول المفعول فضلة حيث قال في بحث الافعال الناقصة واذا كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيدا ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل المثال المذكور والمجوز في باب التنازع الفصل بين العامل والمعنوي الا ان الرضي حكم بتصحيح الفصل بالاجنبي بين العامل عامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفصول فضلة نحو ضربني وضربت زيدا كان بلا تبع فحكم بالقبح مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن والكان بالقبح فشرط جواز الفصل كون المعمول المفصول فضلة ليس بسديد الا ان يفرق بتحمل ما ذكره في باب التنازع على ما اذا كان المعمول المفصول عمدة ويحمل ما ذكره في باب التنازع على ما اذا كان المعمول المفصول فضلة فتدبر

قوله ثم قوله الخ اطلب العز والمجد ثبت بعني اطلب المجد المؤثل لكونه معطوفا على كما في على ما هو الظاهر لان الاصل في الواو العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب لا دنى معيشته ولم يكتف بقليل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفاية له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل الجملة حالية ومعترضة او معطوفة على الشرطية يفوت المعنى المقصود وما قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لاوفى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والغرفر بما يتوهم ان سعيه ليس لمجرد اوفى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد المجرد ليس على ما ينبغي فقد ثبت بمقتضى قوله ما سعيي لاوفى معيشة بل ليسعى لمجد مؤثل فلا معنى للتوهم المذكور والحق ان الكفاية لمجرد المعيشة لانه كما يجيء للاستدراك يجيء للتاكيد فقد صرح به علماء الجنبي والموكد هو انتفا اشتراك ان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث الجنبي ويستلزمه قوله واما لم يفصله عن العامل لابد من بيان النكتة في ترك الفصل سواكان عادة المصنف في هذا الكتاب الفصل اولم يكن اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه كما ليس عادته الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصادر والفصل في باب المرفوعات الافيما دعاه نكتة الى ترك الفصل فصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لما ذكره الله وفصل المبتدا لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم يترك بترك النكتة اخرى لئلا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك فيما يذكر بعد المبتدا لوجود الاتصال بالمبتدا والخبر لان البعض خبر المبتدا والبعض مبتدا في الاصل فاندفع ما قيل ان وجه المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله حتى سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب الفصل وغيره قوله اي الماضي المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور بماض مجهول والمفعل بمجهول مضارع بشهادة ما يفهم في العرف بمجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد ما قيل ان المتبادر بهما فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وقيل جعل ما ذكر من باب ذكر العلم واراده الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا فاشكل هذا الخط

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل من دونه هل هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فعل يفعل علمان لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشمل بعض افراد لا يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا لجميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فلا يتبنا ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فانه الصفة من اعلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل يفعل علمين لفعل ويفعل لكان ارادة الصفة بمجانبة فلا معنى لبنا ارادة الصفة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل ونظائرهما فانه اقتصر على الثلاثي فكونه اسهل للباغي وذي الزيادة

قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها لابد من الضم اليه والرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من المسند والمسند اليه تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا ضير كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا واعجب مسندا الى ضرب ومضرب مسندا اليه ولو كان لفظ مسندا الى شيء مسندا ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا الكلام وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لانه تخصيص لدليلهم العام بلا مخصص ولو سلم يرد ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهو فيما يكون بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتعلق تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اتم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل وانت خبير بان الكلام في المفعول الذي يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان اسناد الفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو جازت هي انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فلا تعارض هو بهذا لان ذلك دليل فقوله وذلك في مرتبة الى آخره تم فلا يسلم اللازمة المتفرعة عليه فان قلت هل يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور لما لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان الدليل عام يشمل التركيب المذكور وهو ان يقال لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعيين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط هذا والشارحون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى انه هو الجزء في الاصل ولم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغير مأولة واذا كانت محكية يجوز قياسا ومما مقامه لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تقول يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول هذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله ما لا يتم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله ولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم ولم يهد لهم اهلكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد السبب المهم

هو المفعول الاول او معنى علمت زيدا عمرو افاضلا صيرت زيدا يعلم عمرو افاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت كل بالتبع للمفعول
الثاني من باب علمت ثبت ثلاث مفاعيل علمت **قوله** لان النصب نيشعر بالعلية لا تيم بدون انحصار الاشعار في النصب هو
كيف وصيغة التعليل صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغني عن خطاب اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على
اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال الصب وانما شرطا لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء
جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة مفيدة للعلية
حصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب في الاشعار ما فلا اشعار سوى النصب وقد عرفت شعرا آخر انفا **قوله** بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضربت للتاديب فانه جائز صرح به الفاضل الهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد صرح به في العباب ايضا وقال الرضي
كل مجرور ليس من خبريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلانه يجيء للسمن اذا رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة
اختلافية فاوقع في بعض الحواشي الفتق الخاوة على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد
اجاز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص وما اجاز بعضهم
من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المفهوم مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالعقد قال الرضي
وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المفهوم فيما لم ينقطر المقعود قد قعدا والخروج قد خرج بنا على قرينة التوقع اي قد تقعد المتوقع فانى لنوا
وشرحه ولا يسند الى المطلق الموكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل ولم تجد فائدة عن سيبويه
جوازه في بعض المصدر لانى صرحه كتيم وقعد وبعضهم لم يسمع لعلة المتقدمة وليس كذلك **قوله** سوانى جواز وفوعا مع الفاعل عند الاكثرين
قال الرضي ويرجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم
يطلق لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقال كلما كان داخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة بهذا الكلام
قوله لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل علمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح
به صاحب الوافي حيث قال ولا يسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع
الاقيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم ابتدا معنى اعلم زيد عمرو امنطلقا علم زيد عمرو امنطلقا **قوله** والابتدا هو فائدة
ضمير الفصل والتاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لانحصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في
اليه او العكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وقد تقرير المسند اليه اذا وحصره في المسند ولم يجيء لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره
العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل
قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثبت بل نفي افادته تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل انى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر
فانما ياتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن
عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد تبطل معنى الجمعية يفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكانه اذا يشير الى ان
ارادة ما ذكره لا يخرج عن تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدا نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية
تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة ولا قائمة لها في المعنى الا التاكيد بسر

رضي فيه دخل نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يقولوا بزيادتها صرح به الرضي اية **قوله** يكون موترا في المعنى كما كان موترا في اللفظ كما هو ظاهر من العامل وبالجملة المراد بالعامل ما يكون جامعا للتأثيرين فلا اشكال جمع التقريف بانا زيد قائم كما قيل ان ملغاة عن العمل بالكلية وزيد مبتدأ تحقيقا تأثيره في المعنى وهو التحقيق ولا يجوز ان زيدا قائم وعمر وبرفع المعطوف لان عطفه على الاسم لئلا يجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا الرجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مونث هذا الوزن لاسم مذكره وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شذوذا كما في الشافية **قوله** وما ومن اذا دخلا على صفة منصوب بفعل لا يكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وهما مفعولا به واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونها مبتدئين والصفة خبرا لهما ونحو متى راين وايان وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للزوم ظرفيتها ونحو كم ان دخل على لازم شرطان يكون مميزه ظرفا فالكيون ظرفا وان دخل على متعد شرطان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** بريء ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** وعليه اي على قول الاخفش **قوله** ونحن فاعله بناء على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا او منفصلا بلا شرط كما هو ظاهر من عبارة الاشموني سره في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو خص عمله بلا شرط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط صرح به صاحب المفصل وفي الرضي حكي يونس عن بعض العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط بما نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه فاندفع ما قيل فيه نظر لان اسم التفضيل هنا ظاهر في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلا حذف ضمير **قوله** منكم بما ذكرنا فلا يصح ان يقال خير نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين بعدم مطابقته للمفرد لان المعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على المذكور بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد بهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فخروجه لا يضر لانه ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في خير المنع **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله بما جنبي وهو غير جايز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم لازوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع منه مانع او الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه حينئذ يكون من معمولات خير فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل لقوله لكونه كالجزء او مجرد كونه معمولا لا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقصود حيث يوهم لعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مع انه جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا ويحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وجوبا لا فاعل فانت في قولك انا راغب انت عن الدنيا مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فخروجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما جنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز ذا فيجوز ان يقدر بعد انت عامل عن الدنيا وقيل قوله او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت والجواب

بانه لايجوز ذلك والالزم الفصل بينه وبين صفوله وهو ممن انتهى باجنبي وهو ولانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لان
ان اراد انه يجوز من انت بطريق الوجوب فممنوع كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فمسلم لمنع التاويل والادغال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعل اراد انه مبتدأ لعدم الرجوع على ما ذكرت قلنا مع كون كلامه بعيدا
عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام مستقلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لايكون غير باصالي للابتدائية ولا يخفى ما فيه من قوله رافعة
لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو يحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها حالا عليها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم سواه فلا يرد ما قيل ان التعريف لايدل على ذلك وقرر الايراد في بعض الحواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد خان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لاينقض التعريف بدلان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لادخل له في دفع الانتقاض بل لاساس له فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ وانما يصح
بقول المورد ان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المفيد للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مفيدا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مفيد للصفة موجها نعم انك قد عرفت ان ذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعدان عند اعمال الثاني والاول فلا يتقض به عند البصري فان قال ذه اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب وكرم عمرو بطريق التنازع رافعة فتضر ستر على طريقة الكوفي فلا يصدق التعريف عليه فالجواب المختار فيما في مثل هذه
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل مضمرا رافعة للظاهر المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه مذهبها وليست بهما
ما هما يرسان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة ظاهرا لعدم ترتب الجواز او جواز الامرين لايترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فانها تاخ خبر ليس الا
اي ليس الصفة شيئا الا الخبر فحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس بقلة نحو ما قبضت عشرة ليس الا
غير وا جاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموعا انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الناس ان
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مباحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدو يجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لايجوز فيه الا الفاعلية فخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتدا اتما خير المبتدا عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل لما هو الاصل فيلتبس قيد هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل لاضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يتكلب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لمقتضى الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة غايته في مثل اقام زيد فتت لاضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لان
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فمسلم لكن الحث باق في كل ما يجوز فيه الوجهان من غير ضرورة

وان اراد انه لا يترتب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممنوع كيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجاز الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الخبر فيها ضروريا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل السندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه ناصبا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال ان جعل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه تمثيل حينئذ تجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال الفاضل التفتازاني قاعدة جواز الامرين بقولنا اضرب انت عن التي فانه مطابق للقيد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اداة الشرط وفعله بالاجنبي هو المبتدأ وبا قائم بل فانه يصح كونه فاعلا وكونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طلع الشمس فانها تطابق المقدر تصيفا لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطالة الشمس هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن التي مقدر بعد ان ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص هم كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم هم كيف ولا يلزم من ان يقع على تقدير المبتدأ اطالة الشمس هذا ولا يخفى ان على تقدير الفاعل ايضا والاقبح في المسند الى الظرف مؤنثا حقيقيا كان او غير حقيقي التأنيث لو كان في التركيب مانع من التأنيث الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد ويجعل به متعلقا بالايقاع المتضمن للاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار يتعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء اذ الاسناد يتعلق بالمفعول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف حينئذ يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه هذا كما يصدق على قائم في زيد قائم كذلك يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لانم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرطه ولو سلم فالمراد بالسبب القريب وهو المجرد لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة والمبتدأ ليس كذلك ويمكن ان يقال لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لانه يجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** ويجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحاة وحدد في المعنى معنى الباء وحده منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الى وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان الاشتباه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث غير الى الباء قوله اي الاشتباه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه بالنظر الى المعنى فافهم صاحبي ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير من معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريف الخبر فاعلم فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الى الباء دفع الاشتباه يظهر لا يتان الباء مقام الى فائدة والا اي وان لم يقل بتلك النكتة لا حاجة اليه اي الى الباء لانه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا نكتة بل الظاهر الى هذا المعنى هو المتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام نظران ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى الباء من ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

بمعناه وهو الباء فهم الحاجة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير لغوا مختصا على ذلك التوجيه ثم قيل معنى قوله وح اى حين جعل الباء
بمعنى على لا يظهر لها فائدة اذ الضمير حينئذ مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اى وان لم يجعل الباء بمعنى
على بقي معناه ويقدر بعده الى للمبتدأ كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا ايضا
يصير وجه لبحثي موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضي ان يتعلق قوله وح بقوله ان لا شبهة
وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان الباء على التوجيه الثاني للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظهر لبعضهم فائدة وان لم تقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقال بالتغيير ولم يقل بالنكتة لحاجة اليه على النظر الى
اول لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثاني بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه بل يصير لغوا ايضا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه فاغتنم هذا التحرير فان الصواب في قوله لحاجة اليه خلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج بالقسم الثاني من المبتدأ وكذا يقيد
في يضرب زيد معنى هذا لو اكتفى الشارح قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد وكما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال
بالصريح به فلم يصح قوله الآتي ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال المقول بتاويل الجملة وان قال به الصارح الا انه لما كان قولا ملفقا
قطعي كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلعها بلا برهان قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد ويجب تقدير ما بالمفرد
لو ادعى ان الاصل في الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه اش قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك ميلا الى ما ذكره الرضي فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقع لحاجة اليه مع احد هذين
التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شيء مسندا اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لا حاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق
منصرف الى الكامل وكذا في تعريف الفاعل فافهم والاصل هو ما ذكرنا الا ان اش قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجه هناك قرينة على الصرف ولم يوجد هنا قرينة على انه لحاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصد من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله الغير المشتقة المذكورة بعد تقدير احد من
التوجيهين المذكورين لا يقع خارج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم هو انه مسند الى الفاعل الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية المسند الى شيء او ليسند اليه شيء ظاهر
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجر والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الجر لاقتضاء المبتدأ والخبر على
السواء وكذا يقتضاء من الرضي فلا يحتاج عبارة اش قدس سره على ان تجرد الجر للاسناد الى شيء عامل فيه يسمى بالابتداء فانه يتم
قال الرضي العامل في المبتدأ عند البصريين هو الابتداء ومنشره تجريد الاسم عن العوامل الاسناد وقال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الجزء ايضا نظلبه لعامل على السواء وقال الزمخشري في المفصل وكونهما مجردين للاسناد وهو معنى
لانه معنى قد تبينا وعقلناه واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** نعني الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين قال الصباح شرح الفصل والنحويين في تعيين العامل مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد اليه وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ انتهى وقال الرضي لما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء ومعروه بتجرده للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريده للاسناد عن العوامل للاسناد اليه شيء ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر اي بطلبه لما عامل السواء فصل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابي علي وقال الكسائي والفراء كلاهما يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر الذي اشتمل الضمير في الخبر الجامد ايضا انتهى وانت خبير بان ظاهر كلام الرضي يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل في المبتدأ ولم يتعرضوا لعامل الخبر بل انما تعرض له المتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وايضا نسب الى الكوفية في الايضاح انهم قائلون باحد امرين والرضي قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الآن بقية طائفتهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر قد عرفت ان القائل بهذا سيبويه وابو علي وقيل كالزمخشري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي لما عرفت من تصريح الرضي بان الزمخشري والجزولي قالا بان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كلاهما رفعا وذهب اليه الكسائي وافرا **قوله** والخبر حال من احواله فيجب ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدأ وصفة فان دل عليه فيها والا اول بما يدل عليه **قوله** في داره زيد في المغني والخلاف في تعيين الابتدائي نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد موخرا لفظا ورتبة هذا كلامه والا وان جوز في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا مانع اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في المغني فان قلت في داره قيام زيد لم يجز فيها الكوفيون البتة على الفاعلية فلا قيد فيها واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ قبل ما اضيف اليه المبتدأ والمتحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لتقولهم في الكفاية ورجح ايت وقوله لمساعة بك الغني ونحاه وان كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفي حواشيه يقبل المصرح الجواز في هذه السيالة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب المتسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد في داره عبد هند عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش وفي المنهل البصريون يجوزونها وان اوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الاخفش باجازتها انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع في الحاشيتين ليس على ما ينبغي **قوله** وانتصب صاحبها في الدار قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه زيد ينبغي ان يجوز هذه لان طالب المبتدأ الخبر كطالب الفضلة للفعول بل اشد منه لكلامه لكن الجواز حكم يامتناعه على ما يدل عليه كلام المغني حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون في ذلك ونحوه التقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند بتغيره بغير المفعول وانما وجب فيها تقديم الخبر والمفعول بذلك كلامه **قوله** مثل قوله مما تخصص فيه المبتدأ بالصفة لفظا نحو اجل مسمى عنده ورجل صالح جاءني او تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه او معنى نحو كم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة منشأ من المميز فمعنى نحو كم رجل ضربته

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلة في ماهية مدلول كم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يتم انه لا يكفي في التخصيص كالناطق بل لابد من مخصص تخصيص الجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لابد فيه من صفة تحصل منه التخصيص بالقياس الى الجموع نحو انسان هندي جاء واما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لابد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اتفاقا هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعي و لا خفاء في كونه معنى للابتداء بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جالكونه مخصصا بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة الابتداء بجيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشيء وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحة على صحة فظهر ان ما قيل التخصيص الفردي بالصفة صحح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصفة للابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه نظير من عموم مرة تحيز من جزءه لاحتمال خروج الدقوعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سليم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل اي المقتضي لرفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص المثبت للمفهوم في ذاته ولم يتعهد منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لتقليل الاشتراك والمبتدأ في قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقل بشيء اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح به التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اراد من المفهوم في قوله اذ المفهوم نفسه مفهوم الحيوان فمسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل وانما المبتدأ في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

١٠٥

لا اشتراك له مم كيف ولم يخرج منه فرد صلا حتى يتم انه ثابت للعموم في نفسه على ان قوله لعلهم الآه يشير الى ضعف الفرق وعدم صحته
او كلمة اللهم ليستعمل بنما فاقتصادا استئنافا او تاد مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله فيثبت عدم الفرق بين الصورتين فيكون التخصيص
في كل منهما مقصودا رفعا للاشتراك مع انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت لم يوصف اقول ما حاصل السوال ان العبد لو لم
يوصف لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء لو سلم فان ذا
يبين عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتداء لوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل كافر
في النار قلنا وجود العموم على ذلك التقدير مم كيف وليس فيه شئ مما يدل على العموم بل ليس فيه على ذلك التقدير شئ مما يوجب
التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في النار في حيز منع قلنا اضطرابا قال ان قلت آه ثم انظر ان قوله قلنا الصفة جاءت لتحقيق
المعنى لا للتصحيح بل ثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في النار فتدبر قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم لان ام المتصلة مبنية
لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين وهذا العلم كما يحصل للمتكلم يحصل للمخاطب ايضا بعد العلم بوضع الالية باشارة الشارح القديس
سره بقوله فيسأل المخاطب عن تعيينه اذ سوال التعيين عنه وطلب جوابه فرع العلم بكون احدهما في الدار وبقوله مقطوعا منتفيا تخصيص
بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يتيقنها المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها واما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف وتميزه بها كان لتعريفه قيل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قيل فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لا يعلم كون احدهما
في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور في المثال المذكور ما ذكره غاجر بانه
في نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة ولا من انتقاء جميع وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا التخصيص
منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح ودفعه بان المخصص في كوكب عظيم النفس الساعة هو الصفة مع جواز
كوكب النفس الساعة ليس لوجه لان جواز كوكب النفس عند القائلين بالتخصيص تم وعند غيرهم غير مفيد ولانه مقبول للاعتراض مع
انه غير مقبول نعم لو قرر الايراد على ما قرره الرضي حيث قال ولو كان المجوز للتنكير في المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار
لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة لعدم انتظام الدالة على حصول المجوز عند المتكلم وعدم شئ آخر
يخصص به المبتدا لكان موجها لكن يكون المناقشة في قوله وعدم شئ آخر بما في بعض شروح اللباب من ان المجوز لذلك قد يوجد
في سياق الاستفهام لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة والمعنى ان يكون ممن قال به لاتجه لو كان المعترض قائلا به لا قائل بالتخصيص
المذكور في ارجل في الدار ام امراة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشئ واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به لا قائل
في شرح منظومة ابن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام وهل للدار وعليه صاحب المغني بانه ليس كما قال وفيه انه يحتمل
ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاويل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغيرها يحتاج الى التاويل لا انه غير مسوغ اصلا
وبالجملة ان قال المصرح بالتخصيص لوجه من الوجوه في الامثلة المذكورة يكن توجيه كلامه في شرح المنظومة والا فالامر عليه مشكل
وقد وقع المبتدا نكرة مع مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام الفصحاء فكيف يخص التسويغ بالهمزة المعادلة بام فالتسويغ
لوقوع المبتدا نكرة بمطلق الاستفهام ما كانت المبتدا النكرة اسم استفهام نحو ما لك جميلك حاليان مرسلها وهي الساعة او واقعة
بعد حرف اي حرف كان نحو هالة مع الدر وهل خالق غير الله وجه التسويغ اما التاويل بالمعرفة كما عرفت او العموم كما اذا كان

حرف الاستفهام للانكار ان حرف الانكار يعني النفي فيقع النكرة في سياقه تعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسما الاستفهام صرح بني المغني اللانه لا تعم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار لان لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلابد من التخصيص بل هو انشائي يجوز فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشا قوله اي من بالامر ان اي اي من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية اي رجل وامرأة تخصيص كلواحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحدهما لا يمنع منه فانه مع ما قيل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحدهما على التعيين فكيف تخصيص كلواحد بها قوله فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهره ان ضمير جعل خبره لكلواحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وامكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد وللشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في تواريك قائم زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل ام حاصل عندك وفي ذلك المقدر استتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قائم فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قائم وعمرو لم يجز اسناد قائم اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جملة خبر العاطف هذا كقولنا زيد قائم وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قائم خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قائم اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جملة خبر الزيد فقط مسلم كما ان على تقدير جملة خبر العاطف غير مسلم كيف ولا دليل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قائم وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه على الامر المعلوم ان المذكور في الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان ثمة المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما بخلاف المضمر بالتأويل المذكور لما تقول يجوز ذلك نية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند الخبري قولنا فما فرعين كيف واريت جوده وقد كان البر والبحر ميسر حاضر فوزع مبتدأ وخبره محذوف والجملة تعطف على وقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا للمبتدأ في نية التاخير وفي المغني وقد جوز وافي انت اعلم وزيد بكون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبره محذوفا انتهى قوله متعلقات اي النكرة تقطع الاحتمالات اذا الحكوم عليه حينئذ كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا خلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او تقليله لكن ارادة هذا المعنى مما يخالف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الى الاصل في النكرات فالمراد من قوله اعم خصصت اذا تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص اصلا الى حد التعيين والتشخيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالاولى ان يقال اذا بتخصيص بتقليل الاحتمال او بتعيين قوله لشبهه اي يشبه المبتدأ المذكور في موضع الصدر كان قولهم ما احسن زيدا فانا بالفاعل قوله او لتضمنه اي المبتدأ المذكور في موضع الصدر كان قولهم ما احسن زيدا فانا بالاخير يتعلق في مقام الحصر والمقصد ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله كان كذلك واذا كان مستفادا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اخيرا فانا بستة على ان يكون شبيه بدلا من الضمير في اخيرا ثم قدم لتفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كما ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج في القول بالتقديم والتاخير الى تقديم المسند

على الخبر المشتق يفيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موضوعا لا يفيد فيه التخصيص حقيقة فالوجه ان يقيد تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** ويختص بالفاعل قيل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه صريح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقيل ذكره تخصص بكونه معينا واو قابلا لكونه محكوما عليه بفعل مسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان الاسناد وبينما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لا يحصل عند ذكر الفعل وكونه محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكرانه قد يخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه باكتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما تاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** اذا قلت قام علم منه تشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مترتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والاخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد وبينما فمن قال يجب عليه ان يذكر التخصيص يحصل بعد الحكم فيقع بعد معرفة او معرفة لا يكون الا بعد التخصيص فلم يتصور معنى كلام السيد قدس سره **قوله** قد يكون خبرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فتشر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهرا انه لا يكون مهرا له لان المهر صوت الكلب عندنا وهو انشاء وعجزه عما يوذيه قال في الصحاح هو صوته دون بناصره من غلة صبره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بتفيئه نعم لو اريد كونها شرا وخيرا في الجملة جاز ذلك لاشتمالها بحسب الاضافة الى ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه يظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يهر اذا رأى المهيب فقط وانه يراه خيرا يعني **قوله** لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعد ما صرح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدا وترتب على ذكر المجرور في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به او هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدا واعتبار الاسناد وبينما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل حصوله فاندفع ما قيل **قوله** فتخصص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل ينبغي ان يجوز ذا جيب بان النحاة شرطوا تقديم الخبر الظرف لاطلاقها وذلك انما لانهم اضعوا في الظروف ما لا يتيسر في غيرها او لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدا على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد وهو في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدا هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدا فهو غير تام لانه يحتمل ان يلتبس بشئ آخر اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف خبرا بل مسندا والفعل مرتفعا بالرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شئ من قسمي المبتدا الاول هو موظ ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة نظا فكيف يكون مبتدا نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدا عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة تكرير العامل كما في قائم تخلف بارد وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لانه لا بد للصفة من ضمير يعود فيه اذا لم يكن لها في النظ فاعل او تصيير التقدير هكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر فيه ولا خفاء في ركاكته على ان عدم كون الفاعل في النظم كيف ولا امر في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي النحاة

والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الجزء في بعض حواشيه قوله فانه يتعين جزء فيه بحث بوجهين ان يكون مبتدأ مقدرا كائن في الدار مثلا قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه ونابت عنه وايضا التباسه بالحال تم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل او ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه يمتنع عند الجمهور يمتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو يمتنع على انه ان قدر جزء المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذا لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من تسمى المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه هم وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المنصل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا تتعين لما جاز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الظرف الذي ظرف او جار ومجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دارنا فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه ايضا لما ذكره يعتذرون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص او التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص يرد عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصفة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا ولما قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذا صله سلمت سلاما اي متيت تحية قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدرا بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية اليق خبرها فعلية لافيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام لم تسلم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولا عن الفعلية قوله اي سلام من جملي اشار به الى انه ليس معرفة بتعدد الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بتخصيص وجوز عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المحضة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاجز من اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فاضبط بهذا تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فاعلم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد حقا لغوا ولو لم يكن رجل من الرجال قائما في الدار جاز ولك ان

قوله رجل قائم في الدار وكذا القول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدأ نكرة محضة هلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة بجوز عنده مخ شجرة تسجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد وفي الاخبار بها فائدة بخلاف مخرج رجل بات ومخ خرجت فاذا اسد ورجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا يكون الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل وان كان غرضهم من بيان التخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطا تسهيلا على المبتدئ يجوز امثال الامثلة المذكورة واللازم مبطل فالملزوم مثله فالتفصيل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين اللا ان النحاة لما رأوا ان المبتدى لا تتفي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عن الفائدة لكيون على بصيرة مما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب المغني لم يقول المتقدمون في ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ورد المتأخرون انه ليس كلها واحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لا صور مندرجة تحت كلامه ثم عد مواطن الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة وانكان المبتدأ نكرة محضة كلام من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فلو قيل في داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في داره فلا فائدة في الاخبار بذلك وعلى هذا فلا منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** في توجيهاتها اي توجيهات التخصيصات اي يحتاج في توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج في توجيه التخصيص في ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش في تصحيح للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة في توجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف للتخصيص عن المصطلح واما توجيه شر هر ذا ناب فلانه في تخصيصه بالتخصص به الفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا موخر وكونه في الاصل موخرا لا يجدي نفعا واما توجيه في الدار رجل فالتكلف فادح اذ المعنى ليس على ذلك وعليه فيستلزم جواز في داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يعد تكلفا وما كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب **قوله** لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قام لعدم المخاطب بحصول القيام لرجل ما في العالم **قوله** وبهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولجعل الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة في كلامهم نحو شجرة تسجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد او رجل على الباب ونحو فريق في الجنة وفريق في السعير ولا نزيد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى للالتزام اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم بجعله مختصا بالمفرد حقيقة مفهوم كيف والخبر في نحو العسل حبس ليس بمفرد حقيقة وان اراد ان بجعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه مم كيف وقد قال الشارح قدس سره في تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار بمدلول امثالها مركبات في حكم الكلمة المفردة اهـ في قائم الاب **قال** سن عائد خبرا وليس مستقلا باسمها والا لتنون على ما ذهب اليه الاخفش نعم وذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم الفاعل في المغني كاللام في نعم الرجل زيد قال الشارح في بحث افعال المدح والذم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير متعين ثم قال ولم يجيء هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا بالابهام المدح اولا ثم فسروه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد بها الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الله قدس سره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كالجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع فثنى اذ لا يكون زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام فيشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي وابن عصفور الى كون اللام للاستغراق الجنس وكون الاستغراق له والضمير بمنزلة العائد وعليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى وان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم يرد جميع الرجال بذا المقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا الوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسما الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتدائية الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلابد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وهما لم يقدر بذا انفاصل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان بذا الشبهة لا يعارض الامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى المعنى الانشائي جعل الضمير منهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غيروا وانما الكلام في ما قوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل بان يكون الرجل زيد المذكور مضمرا عائدا اليه فاستغل بتاره تضمير اوتاره تظاهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصرح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جاز الى المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى اقول يجوز ان يقال ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة للايضاح الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والا ورد عليه قولنا قد انفرد بذا الباب نواصح فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن خبرا بارزا سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فيحصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا ناورا كما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع ليس المخصوص بالفاضل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا آه بان المراد هو الجنس اذ لا احتياج فالابهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بالمخصوص ايضا وما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه تثنى اولا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

مبالغة بناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس ايضا انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اما في نعم الرجل زيد من عموم الجنس وشموله في المعنى والخاص من روابط الجملة بما هي خبر عند عموم مثل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما المصير عنها فلما صرحوا به ويلزم ان يجوز زيد مات الناس وعمرو كل الناس موتون وخالد الرجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد او الجنس واما البيت فالرابطة فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا او المراد انه لا صبر عنها لانه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتأخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تأخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل وانما يمتنع ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بعينه الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجهه وقال الرضي انما بعد ذلك الاصل وهو كونها فعليين مستقلين بما عليها كلاما صار مع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجوه قطيفة فصار معنى نعم الرجل زيد رجل جيد لانه تقرير بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا بالخبر مبتدأ اذ لو كان خبر مقدم لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر بانيا عليه لوجب ان يكون فيها عائدا اليه ثم البطل للاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلناه عنه فقط فلم يبق اذن بعد بطلان الثلثة الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا اعتبار عليه فلم تحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد دخل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير هو ان ليس المقام من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا نثيبه اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل اري الموت لا يسبق الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر وهو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يفيد كون اللام للعهد الخارجي ايضا فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول الاستدلال في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور انما دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعلى ذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه والالزم ربط فاقد الملزوم شئ لانه يجب التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وهو ليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في قول المصرح اذا كان الخبر فعلا اي فعل مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس لعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم اعتبار العائد حيث قال ضم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في زيد قام او مقدرا كما في البر الكر بستين وهو ان التقوى لا يكون بدون اسناد والفعل الى ضمير المبتدأ او السببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي الربط وهو معنى العائد هذا ان تم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او التقوى وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان مستغناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست معنى تعلق بالخبر عنه كما في السببي او ثبت له كما في الفعلي بل هي نفس الخبر عنه ولا معنى لربط النفس بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وقس بن الحاج السلمي تكون المبتدأ موصولا او موصوفا فالاشارة اشارة البعيد فتمتنع زيد قام هذا لما قلتين وزيد قام ذلك لان واحدة عليتي الآية الثالثة والسابع العطف بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة واما الواو للجمع في المفردات لافي الجمل بدليل جواز هذا ان قائم وقاعد دون هذا ان يقوم ويقعد والثامن شرطية تشتمل على ضمير مدلول على جواز بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع الى الثانية من الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تع واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل ماواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ ولا حصول للربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمر هو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كائنة من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في البدل منه ان يصح المسئلة قوله اذا كان ضميرا فيتأتى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ ايضا جزء من المبتدأ الاول لان جزئية تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ والثاني نكرة فالجار والمجرور صفته نحو البسمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار والعامل فيه الجار اي الكر كائنا بستين كائنا منه وسمعا في غير ذلك في المجرور نحو قوله ثم ومن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فثوب نسيت وثوب ابرا وبالصفة محلا انا مار بدا انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين والمرزوع لا يحذف لكنه نادر قوله فالاكثر من النحاة وسيبويه البصريون الوجه ان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكره يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفة كوفيان وبعض بصريان يرونه كثيرا باسم فاعل هست وجمهور بصريان برينند كه قليل هست بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل قد يقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل فان ضمير واكثرهم الى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعد ما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بالعامل المتضمن والمصرح في المفصل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون هكذا في الحواشي الهندية

وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت آنفا وفي المغني زعم الكوفيون وبناظاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم استدلوا فقال انباظاهرا وخروف الناصب للمبتدأ وزعما انه يرفع الجزاذا كان ضميرا نحو زيدا ضربوك وضميره اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مختلفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى وقال الرضي استصحاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ليعنون الجر لا كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو نحو ازيد اصاحبهم ارتفع ارتفاعه وما كان مخالفا بحيث لا يطلق اسم الجر على المبتدأ حقيقة في نحو زيد عندك ان زيدا عند مخالفة في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الجر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بها الجر قوله على انه قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه قوله اي ما قال بجملة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو جواب عما في الحواشي الشنشورية من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير بمعنى الغرض والباء للالصاق اي غرض ملتصقا بالجملة وجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت الفعل بالفعل اي الحقت هذا الفعل بذلك وجعلته مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي تهافي الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب البيانيين حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظران ما في بعض شروح الحواشي من قوله معنى مقدر بجملة اجعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لانافيهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف وجر الفعل بالضمير ليس بجملة تبين على ما ينبغي قوله بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير بل الضمير قد انتقل الى الظرف وان الظرف وان كان نائب ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما لا يخص منه مفعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف والاعليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل فقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يعين ولا يجوز عند الجمهور ان يقدر هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده وقال ابن الجني يجوز ذلك واستشهد له باما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده بمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي قوله وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامه عام محذوف وجوبا كذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون الا في اربعة مواضع وفيما عدا يكون لغوا بالقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود الا انه لا يخفى عن بكال ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس كما لو جب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده مع الآن واصله كان ذلك مع واسمع الآن وكذا في نحو كيف انت صحت نية صرح به الرضي ولو عمل على الاغلب لمثل لفي الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه لا يقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني ايضا حيث قال فان قدرتها فعلى او اسم فاعل او موصوف او موصول او صاحب جار او حال فعلى المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه بتقدير اجر اعنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل

عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا لفقد ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فمن الفضل المحذوف او الظرف او المجرور نيابتها عن المستقر وقرنها من الفعل لاقتضاء هما خلاف انتهى الا ان يقال الرضي لا يقول بتقدير العام في المثال المذكور بل بتقدير الخاص وفيه انه حينئذ لا بد من بيان قرينة وقائم مقامه اذ الوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد غيره فلا بد من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقر مفعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا من تقديره لانه امر يتعلم بخو زيد على الفرس وسمي مستقرا لتعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يحتاج بعدم الاسم وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه لو كان كقولك كان سواد في عينك الى آخره لجمع ويعطف عليه نحو ان الا بانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ما لنا لا نرى فيما ذا ذهب وهذه الدلائل تم لو لم يجز التاكيد لمحذوف ولم يجز العطف عليه ونصب الحال عنه والكل ممنوع كيف وقد قال سيبويه وسمعنا الخليل يقول مررت بزيد واما اخوه افضلهما انه يجوز رفع افضلهما بتقدير هو صاحبي افضلهما في المعنى ان سيبويه سمع السائل الجاهل عن نحو مررت بزيد واما اخوه افضلهما كيف يتلفظ بالتاكيد والجواب بانه يرفع بتقدير هو صاحبي افضلهما ينصب بتقدير اعني افضلهما فافهمها على ذلك جماعة هذا الكلام جاء الحال عن المحذوف كقوله تعالى قادرين اي بل نجمعها قادرين وجاء العطف على محذوف كقولهم نعم وعلامة اي نعم قال اقام زيد ايضا اجمع في البيت الاول ليس لضمائي كونه تاكيدا للضمير المستتر في الظرف كيف ويجوز ان يكون تاكيدا لفوادي محمولا على محله صرح السيد وكذا رحمة الله في البيت الثاني ليس لضمائه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والجواز بنية التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد وفصل قلت لعل ذلك لان الظروف جامدة لا يلائمها الفصل في تركيبه فلم يطلب الفاصل مثل طلبه فكانه ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه يلزم من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل بمثل ورود وه في النظم كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه بمعنى الفعل بتقدير مثل زيدا في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل المقدر فيه والكائن جملة لكن لا من حيث هو بل نظرا الى ذاته بل من حيث انه بمعنى الفعل قوله لا بد له من متعلق قال الرضي في ان الجار بهما صل الصفة ان الجار هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المعنى الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار التقدير اذ لا معنى لقولك زيد في الدار الا بعد ربط شيء آخر فالجار بهما متعلق اذ الظرف في الحقيقة موجود زيد وحصوله او ضيائه او نحو ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث ان الظرف لا بد له من ظرف والظرف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى ان آخر قوله لكن الاستفهام قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره ما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع مبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على قبوله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يصدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لا يجيء بعده من الكلام فيتشوش

لذلك فتنبه **قوله** فان معناه ابدا ابوك ام ذاك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضى كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجوز عنده بمعرفة من نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة معلقة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين جزاء مقدما ان هذا كلامه مظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة متخصة فى الموضعين كلام صريح فى عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو قولك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فذلك عند الجمهور وامّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجه ان الاصل عدم التقديم والتاخير هذا كلامه كما يرى صريح فى ان النكرة المتضمنة على المعرفة وان كان له مسوغ الابتداء فهو عنده أعنى المعرفة خبر سواء كان متضمنة للاستفهام او لا وسواء كان اسم التفضيل او لا ثم قال يشهد للابتدائية النكرة فى قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا يدخل فى الخبر فى الايجاب انتهى لا يقال كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا الى المعرفة لانا نقول قال الرضى قال الزمخشرى حسبك وشرعك كفيك ونهيك انما يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته انتهى **قوله** حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب الخ فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقديم حفظا للصدارة **قوله** وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ **قوله** وذهب بعض النحاة الى ان يقول وذهب الجمهور **قال** متساويين فى التعريف فى المعنى كما صرح به بناء لا يخفى ان اعرف المعارف عند الاكثرين بالضم ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا يكتسب التعريف منه فيكون بمثابة على ما علله سيبويه واختاره ابن مالك على هذا متساويا تقيدا بل الجزء اعرف الا ان يقال مبنى على مذهب البيانيين وتعريف المضاف عندهم اقص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا فى الرتبة بل مرتبة بعد رتبة المضاف اليه **قوله** والقرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنو ابنائنا فكانه اشارة الى ما قال به الرضى من ان قوله وكانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق **قوله** رفعا للاشتباه فى المعنى هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف او كان هو المعدوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان علما وجعل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانى والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اضافة باحدهما دون الاخرى جاز ان يكون احدهما وصفى شيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات به وهو كالطالب بحسب عمك ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث تجهل اضافة الذات وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او نفيه عنها ويجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافته بانه اخوه وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخاه ولا يعرفه على التعيين وارت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان لا على الاطلاق ولم يعرف اضافة زيد بانه المنطلق المعهود وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان ارت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا بلغك ايها المخاطبون انا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت عن هو فقيل زيد التائب محل نظر هذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن تعيينه بقوله من هو فتقضي تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقتضي السؤال ايضا ذلك لان من هو اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة المعادلة وكون زيد متلافي عبارة السؤال مبتدأ للايذان بان المجهول والسؤل الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف ومعناه تقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلمة عندها لها تقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة نظرا لما ذكره السيد السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه فح يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبره مقدما عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب زيد لكن جعل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمزل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله واذا بلغك ايها المخاطبون على تقدير ان يعهد لان المعهود فيه وقع محكوما به فلذا بواسطة هذا الامر الذي بين امره لا ترتكب مخالفة القاعدة المقررة عندهم على انه يحتمل ان يكون المقصود ايراد التنظير للامثال قوله اي نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابو طاهر لان الاطلاق كزيد قام فاعل في جميع الامثلة فعل للمبتدأ قائم به لا بغيره ويجب تقديم المبتدأ في جميع هذه المسئلة بمقتضى هذه القاعدة بتخصيص الفعل بكونه مسندا الى ضمير المبتدأ كما فعل الرضي او بكونه مفردا صورة كما فعل الفاضل السندي ليس على ما ينبغي لانه يخرج حينئذ عن الامثلة نحو زيد قام ابو طاهر مع انه من افراد القاعدة الا ان يقال جاز المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه والعمل ما في الكتاب على مذهب سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن العامل والالتباس محذور تمنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مغتفر بسبق الذهن الى ما هو غير مقصود لخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كون مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مغتفر بسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ ولا يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المقصد يشتمل على خلافي الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون البدل منه في حكم التنحية واشتمل على خلاف الاصل بالنسبة كان اصل سبق الذهن اليه وهو من قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس ممتنع مطلقا عنده ومن لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزء مفردا لكلمة الاستفهام نحو من زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه جزء المبتدأ لانه حرف كحرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر ما بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسما الشرط والاستفهام

ان اسما الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفرد افهم يمنع من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسما الاستفهام وليس مقصوده ما قيل الوجب تصدر الخبر فتحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظ قوله مثل اين زيد ومتى القتال كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة لاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الامر فنظر ان ما ذكره السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة من قوله وامثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام تداخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار ام في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشا خبرا للمبتدا وليس المعنى زيد حصل في الدار ام في السوق ليس بتمام اذ الظاهر ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولو لا هذا لوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لما انها في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله تاخيره اي الخبر وهو اين ابوه عن زيد قوله صدارة ما له اي شئ ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ما له صدر الكلام اي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة وبهذا اندفع ما قيل الضمير في تصدره في حميته يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشئ على نفسه اذ الظاهر الصريح ما ذكرناه قوله بتقديره اذ الصحيح تقديم الخبر على المبتدا لاذاته قوله من حيث انه مبتدا اذ تقديم الخبر صحيح لوقوعه مبتدا لاذاته قوله يمنع معها تقديمه اذا الخبر في مثل التمرة مشلما زيد مجموع المار والمجرور على ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع مرتب الاجزاء واذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشئ على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان تبعية الخبر بالكل نحو في التمرة مشلما او تبعية المضاف اليه نحو غلام رجل مثله وقرين كل رجل صنفه او تبعية العامل نحو على من المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن قال اوارد تعلق المعمول بالعامل بشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادته خروج على التمرة مشلما زيد وكذا ما قيل انما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الجر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا نحو مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الجر ليس على ما ينبغي قوله غلامه ونحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدا متوكل خبره وفيه ضمير يرجع الى متعلق الجر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا بتبعية يمنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدا باقيا في مركزه هذا وقد اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدا اجنبي عن الجر واجاب الفاضل الهندي في قوله تعم وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

مفعول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك الموضع كالعدم لان لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدا في قوله وبالآخرة هم يوقنون ايضا غير مستقر في مركزه لما صدر به من النفي ولا يفيد الحصر الآتية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيد ثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى المبتدا فيه بالفصل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفصل مزاحم فيجوز انا لو جاوز الاجنبي مركزه ووقع في خلاله فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان قوله لا يفيد الحصر الآتية التقديم والتاخير تحكم كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان ضميرا ومظهرا مثبتا ومنفيا نحو انه يبسط الرزق وانه ليستغرب ونحو امثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا مزال حتى شيئ آخر وليس للمبتدا في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل موخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعل مبتدا انما هو لقصد الضمير من التبعية لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه عالم لا يقول به احد على انه لو قيل بذلك لا يكون الفصل حينئذ بالاجنبي والحاصل انه ان قيل بالنسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لا نسلم ان جواز الاول واستناع الثاني مبني على ما ذكر بل لا يجوز ان يكون جواز الاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو بين جزء من الخبر وبين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة الكحل تيم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان لا يجوز ايضا لانه هو معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لا نا نقول قد قال صاحب العباب والفالي لا يجوز كانت زيدا التي تاخذ على ان يكون التي اسم كانت لان زيدا حينئذ هو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه ومما يويد ما ذكرنا قول صاحب العباب والفالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز زيدا منه بالسنة لانه ليس فيه فصل باجنبي بين العامل ومعموله وزاد الفالي فان كان غير عامل في التي صلة انه اسم لم يجز عندهما نحو كيف اعتبرت زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها ولم يعتبروه فاصلا بين كانت وخبر ما في الوجه الاول مع ارتضاء ترتيبه فيها وكيف يصح تفضيلهما للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا تفضيلهما على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولهما في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى ينظر كون الاول جايزا دون الثاني به الا ان يقال ان زيدا في الوجه الاول وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا الى المعنى فافترقا ويقال في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث الافعال الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف والمكان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

قوله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف اليه نحو عمرو اكان زيد ضاربا هذا الكلام وهو يشعر بعدم جواز الفصل بين كان وخبره اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول بكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدم جواز الفصل بين الفعل والفاعل اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوي ومعموله بان يكون المعمول فضلة لكن جواز اعمال الاول عند البصريين وابكا غير مختار صريح في جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة تلهم في باب التنازع لتجيئهم الى ذلك حتى يقتصر على مورد الضرورة ان يقال الجواز مع الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب البعض والجواز على التفصيل مذهب آخرين ثم قال المعترض ثم انظ امتناع على العبد متوكل الماضية من الفصل بالاجنبي وانه ممتنع وان كان المعمول ظرفا كما سيجئ في مسئلة الكحل انه لم يجوز وارفع احسن على انه خبر الكحل لئلا يلزم الفصل بالاجنبي بين احسن ومعموله وهو منه بالكحل وهو اجنبي مع ان المعمول ظرف او جاره ولكن يحذف الجار اي متوكل على العبد بجعل المذكور تفسير المحذوف هذا لفظه اقول وفيه بحث اما اولا فلانا لا نسلم ان الفصل بالاجنبي كيف وقد قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح المفتاح في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني ما نصه ان عمرة لك في قوله كم نعمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت علي عشاري ٭ مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما لو قيل عمرا اليوم الجمعة او ضربا شديدا ضرب اوزيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب واما ثانيا فلانه لا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبي بين العامل الضعيف ومعموله كاسم التفضيل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في مسئلة الكحل لو رفع احسن على انه خبر الكحل للزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو نديما كان عمرو ضاربا هذا الكلام فظهر ان دعوى الانفصال والانحصار في الامتناع او الجواز على التقدير ليس بشئ فالاظهر ان يقال اما في الآية مبني على مذهب الجواز للملا يحتاج الى التكلف الذي ذكره الفاضل السندي مع انه ليس بتمام والتقدير الذي قال به المعترض قوله كائن في جانب المبتدا اشارة الى ان لفظ الكائن مصروف عن الظرفية واذا كان المبتدا ظرف للضمير مع انه ليس لك قوله الماثل بالمفرد لكون ان المفتوحة مصدرية بالجملة الاسمية كما ان للجملة الفعلية فيما قبل الاسمية بالمصدرية جزءا مضافا الى الاسم الكائن الخبر مشتقا او بمعنى الحصول او يكون مطلق معنى نحو بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد او بلغني ان زيدا اخوك اي بلغني اخوة زيد لك او بلغني ان هذا زيدي بلغني كونه زيدا قال خوف لبس ان المفتوحة وفيه ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح في شرح التسهيل ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قال مثل عندي انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان المفتوحة مع اسمها وخبرها الحاصل بالمفرد مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون المقدم متعلقا بخبر ان او خبرا بعد خبر لما مفتوحة كان او مكسورة لان الاولى موصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه والثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في حيزه وبهذا اندفع ما يقع ان بعد ما تعين كونها مفتوحة بعده كلوا واما ما قال وقد يتعين الخبر قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع تحقيق التقريب فقط وقد يدخل ايضا على المضارع فيتضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل وقد يستعمل التحقيق مجردا من معنى التقليل ويستعمل للتكثير في موضع التوجع هذا كلامه وصرح به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد فقده للتحقيق مع التقليل فما قيل لفظ قد للتحقيق ليس على ما ينبغي ما قيل في رده ومن قال

للتعليل التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي او المجازي من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** من غير اعتبار الخبر عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بمتعدد وفي الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك جاءني عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فاسنادهما في الحقيقة خبر واحد اذ الثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من المطلقين فالخبران يتضمنان معنى واحدا بتأويل غير خفي **قوله** فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التأويل كيف وتحتمل ان يكون المقصد اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو ممنوع كيف والمراد الجامع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كما هو ظاهر فنظر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو جاءني عالم وجاهل فانه يحسن العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يفيد الشارح قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح بأولوية ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** وجواز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والمبتدأ المتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك لان الاول ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثاني فنقول يكون الاول ملزوما والثاني لازما كما صرح به في بحث كلما الجازمة تارة احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصوله معنى فلا يرد نقض قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط لبعض الفاءات قائل وذهب اليه جمهور الفاءات ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا للحكم بانها منه تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامر المشعر به قوله فيصح انما هو في مبتدأ نظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد اذ تقييد الجواز بما ذكر دأيا ته في مقابلة بما التي للتفصيل الجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندي صرح بان جواز الامرين انما هو قصد سببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبر اذا قصد السببية او اللازمة والا فلا فتقييد صحة دخول الفاء بقصد سببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد بعدم القصد وما ابقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعدا ما وجوبا وتدخل جوازا في مبتدأ مذكور آه وهو شيئان احدهما

الاسم او موصول اما بفعل او ظرف والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف اشتى فاتيان الجواز في مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيها صلا وقال ايضا كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده مناسع التقدير وصرح به الفاضل السندي ايضا حيث قال الفاء في خبر المبتدأ الذي بعدها وفي جزمن وصرف الشرط اما الاول فظاهر ان اما حرف الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري فيه احكام اشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجواز وحذفها عند في مظانها وجعل الى مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في جزمه الفاء هذا كلامه نعم ذهب البعض الى ان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به في المفصل والية يشير ظاهر عبارة الوافي وتاويل الفاضل السندي قول المصرح بقوله لاستلزامه الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارة الشافيين بصواب وكذا الجواز فيما ذكره لما عرفت ولان الدخول في المشبه بما انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل في المشبه بدون القصد قوله واما اذا فقصد لانه اذا كان اذا اسما فالاسم مذكور بعدها واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وعلى ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود او تقديرا كما قيل في قوله تعم واما ان كان من المقربين ان التقدير اما المتوفى ان كان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجزاء الذي قصد الدلالة في ابتدائه على ذلك المعنى في اللفظ على ان الرضي جوز وقوع الفعل بعدها حيث قال قد يقع كلمة اشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام الشرط كقوله تعم فانا ان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان تجتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان تجتني فاكرمك قوله فيجب دخول الفاء جواب اما استغنى به عن جواب اذا وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا مثلم يجز انا يزيد يقيم لانه لما وجب حذف شرطها فقد تعلم فيه صح ان يعمل في الجزاء الذي هو بعد مستغنا عن الشرط قوله اما الاسم تقدير كلمة اما تصويرا لما هو المراد من كلمة اوه وهو التقسيم والانفصال بحقيق لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه قوله الموصول بفعل لفظا او تقديرا نحو الزانية والزاني او صلة الالف واللام فعل في صورة اسم قال الرضي والاغلب الاعم في الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة قوله اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذي وقع صلة وفيه ضير على ما هو المشهور والخان لا يخ عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفي جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاعل والمفعول ما لم يعتبر على نحو فعلي او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد اوظرفا ما ولا يدل صلة قوله واما اشتراط ان يكون صلة فعلا او ظرفا ولا بالفعل ثم الجملة الظرفية ليس ما وله بالفعلية على الاطلاق بل عرفا في المثل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد في الدار عمرو فان الاصح في مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفي المفصل اورد مثال الشرطية والظرفية بكان تعطيه شكرك وخالد في الدار ومعلوم ان في الدار في المثال المذكور ليس ما ولا بالفعل البتة بل على الاصح فظرف ان ما تيل وفي قوله او ظرفية ما وله بجملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية اي الجملة الظرفية ما وله بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا لا في هذا الموضع فقط واما الاول بالجملة الفعلية بالاتفاق ودون سائر الحال هو الظرف ليس على ما ينبغي فتامل قوله ان تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة فيما بعد ايضا ما وله

بالفعل بالاتفاق فى المغنى لاخلاف فى تعين الفعل فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يسم الصلة ان صفة ان نحو جاء الذى فى الدار تتقيد به مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى احسن بالرفع لتقدذاك وهذا انتهى وكذا يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء يجوز فى رجل يأتينى رجل يأتينى فله درهم ويمتنع فى نحو رجل صالح فله درهم هذا كلامه فى الرضى المتعلق فى الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم فعل لاغير قال او النكرة الموصوفة بوصف عام وهو الذى لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما فى اسماء الشرط نحو رجل يأتينى فله درهم ورجل عنده حرم فسعيد ورجل ليسعى فى نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان ماخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم فيعم الحكم بعموم علة قوله اى باحدهما لما كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو موضوعة الى ما يقصده المتكلم من افراد وتثنية وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل يأتينى او فى الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيهه بانه على حذف المضاف قوله وفى حكمها الاسم المضاف اليهما اى الاسم الذى اضيف الى تلك النكرة الموصوفة فى حكم تلك النكرة فى جواز دخول الفاء فى الجزاء الجزاء اى اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره فى شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل انتهى قوله ومثل كل رجل يأتينى قال شارح اللباب فى تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة مثل نحو رجل عنده حرم فسعيد ورجل ليسعى فى نجاته فلن يخيب هذا كلامه قوله فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان المراد عبارة عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال المتعلم التفصيل لسلامته مع اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم انما جار يا فى كل مضاف الى النكرة المذكورة فتخصيص كل ليس على ما ينبغى الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليس بمستقيم قوله كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم ان جاز غلام رجل يأتينى فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فانه يتناول كل ليس له كثير تلف والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضى وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير النكرة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدأ والاخفش تجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدا فى المغنى كون الفاء زائدة فى الكلام لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها فى الخبر مطلقا وعلى ما خوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله ع وقائله خولان فانكح فتاتهم ٭ وقوله ع انت فانظر لاى ذاك نصيره ٭ وحمل عليه الزجاج هذا فليذد وقوله وانهى نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى انتهى وتاول النافون قوله خولان فانكح على ان التقدير بهذه خولان وقوله فانت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف لفظ الاول وحده فبرز ضميره فصار فانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر محذوف وما بينهما معترض او هذا منصوب لمحذوف تفسيره فليذوقوه تقديره واياى فارهبون وعلى هذا فحميم بتقدير هو حميم هذا كلامه قال ولعل ولميت من الحروف المشبهة لا مطلقا فانه بالاتفاق ولا ورد لقوله فان قيل باب كان اه فلا وجه لعدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السؤال على ظاهر اللفظ كما فعل الفاضل الهندى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار بالكان لانعقاد الربط عند اهل العربية بين طرفى الجزاء والشرط قيد له كما حققه العلامة التفتازانى

فكم من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون جزاء وقد يكون امتناعه وان كان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند قدس سره فكم منها جزاء على الاطلاق قوله قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع ان المجموعة قوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان لانه دخل لشرط ما فكان القياس ان لا يدخل بينهما سمناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال اللعم اتبا عا لعبد القاهر ان هذا الطلق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو البقاء ان المجموعة قول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله لانها لا تخرج الكلام عن الجزئية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب آخر قوله ويويده قوله ثم لم يقل بدليل قوله ثم لا احتمال حذف الجزء وعلى الغاء على التقليل او الزيادة وفيه بحث اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الغاء على الزيادة عن جانبه لانه لا يجوز زيادة الفاء اصلا نعم امكان الملحق الاخفش يمكن الجواب عن جانبه بحمل الغاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله تويدا للمنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال ويدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الجزء ما سبق الا ان يقال جعله مويدا نظرا الى الاحتمال وامكان بيداء دليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال بعده وكونه خلاف الاصل فلا يقدح في التمسك قوله فاوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالها من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لا راي انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراءها مجرى المكسورة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال الفاضل الهندي ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بدليل الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب عنه بعض افاضل السند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة نحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يفيد به اقول وفيه بحث اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز بدليل عليه قول المصنف وجوبا فيما التزم في موضعه غيره وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص الموصوف يكون مبتدأ حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما من زيد حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلته او صفته وايضا قال ولو عرض ما يوجب التبيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يفتقر به وقد ذهب اليه كثير من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيء آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو مختار ابن عصفور وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه منسوي بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي عز النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله فكانه قيل له ماشانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا كلامه اقول وفيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل آه فاول صحيح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل بقوله من هو طالب التعيين فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فعلى هذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو محجة فاطمة فنحاة فنحاة على هو الذي ذهب اليه واما قوله اذا قال عبد الله فغير دار على النحاة او مقصود منه ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ ونعم الرجل خبره فلذا قال ماشانه سائلا عن حاله وصفته وحكم عليه فالسوال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدا وحكمه فالسوال الثاني لا ينافي ما فهموا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السوالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ان يصير آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدا بلا سد شيء مسده ومع ان كليهما كان من الكلام بل المبتدا اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدا بلا سد شيء مسده ومع تحكم محض كيف وقولهم شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر متعارف عارف عام ولذا قال الرضي آنفا زيد قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر قوله اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت هما الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون تابعا ليس بمخصص ويجوز في الاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعني ضمته وزعمته قوله قطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق قوله او غير ذلك كالترحم نحو مررت بهم المسكين والتشنيع نحو مررت بزيد الفاسق حتى قال الرضي ولم تتعين النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بدليل ولكن قال خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فما يراد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشيء اذ لا يجوز حذف ما غير واردا لانه ان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فهو ممنوع كيف وقد يكون الزايد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي ومتعرفة زائدة لازمة وان اراد البعض فهو مسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك اذ هي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند ربهان وابي الفتح اعني حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا والسببية المحضة كفاءة الجواب عند ابي اسحاق انتهى وما يوهمه ما ذكرناه في حواشي المغني على قوله لا يحسن استعمالها ليس مما يدعوى زيادتها ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما قوله فان تقديره خبران قوله خرجت الى قوله غير سادا مسده فيفيد ان تقدير الخبر وتقدير التركيب على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان غير مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير سادا مسده هو الذي يجب الصحيح وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة غير صحيح لكن يشكل ان الضمير المجرور في قوله كما نص عليه النحاة راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في الكتاب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا خبرا صحيح وقع في الكتاب وشرحه هكذا وعن بعضهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدا وليست اذا بالاضافة كما يقع خرجت فثم السبع او فيها المكان السبع وانما

اذا لمفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح
ان الخبر محذوف اى خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا تستعمل بالجرية لانها موضوعة لنسبة منسوبة الى نسبة فتفتقر الى جملة تبين بها مضمونها
والمكان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبنى على المذهب الصحيح فهو والمكان منصوب صاحبه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن المقصود
مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبنى على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذا ظرف زمان عند الزجاج
ويحمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكره في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى ففي
ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اى ففاجاة وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخرج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجاة كذا في الرضي واجاب الفاضل الهندي بان فاجاة
منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عامله فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى
اذا دعاكم دعوة من الارض اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف بهذا الا غيره واما ابو حيان فهم الخبر المذكور في نحو خرجت
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وهو عند الاخفش
ومن معه نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان للاعيان بعد ها وفيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فارفع
على الجرية وانصب به والنصب على الحالية والجر اذا ان قيل بانها مكان والاخفش محمد زعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع
قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بذا مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فقدم يحيى بن خالد على الجميع فقال سيبويه والكسائي لفضل لذلك يوما
فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت
فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما واتما
رئيسا بلد يكما من يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر فهمت
فاحضروا فحضروا فقال الكسائي فاستكان سيبويه وامر ليحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب
وان سيبويه قال يحيى لهم ان ينطقوا بذلك فان لسنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا مع القول
بانه قال العرب فكانت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو ايانا على ما صرح به في المغني وايضا
قال الكسائي بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا في كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم موافقة العرب للكسائي على ما نقله
الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو ايانا ولا يجوز الا ايانا وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبالجملة الخان السؤال عنهم
عن نفس الجواز فهم يجوزون من تتمة الرشوة والخان عن جواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب فوافقته للكسائي لا يخلو عن
شيء فالرفع هو الصحيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل نحاة جوز عن القياس كما يجزم بلن والنصب بلم والجر بمذ ولذا لم
ينقل سيبويه الى ذلك رفني الجواز قال صاحب المغني قد ذكر في توجيه النصب امورا احدها ان اذا ظرف بنية معنى وجدت ورأيت فجاز له
ان ينصب المفعول وهو سبع ذلك خلاف تجربة من الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيح وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولا ضايتاتج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان يجيب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استتر في مكان ضمير الرفع وهو لا يتأتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيدا القائم بالنصب فتبين ان قوله على انه نعت مقطوع او حال على زيادة اللام وليس مما يقاس ومن جوز تعريف الحال زعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله مبتدأ على ان الظرف بعدها ان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين والثاني ان يجعل الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو ليسا وزيدا واذا هو شبههما ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يتبع يستقيم ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الجار المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مستقيما ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب قال ثعلب استبارا للكوفيين انما هو عمارة واذا كو جدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هوايا وزيد نظرا لان الفصل والعماد يجوز حذفا وللاخفش بالكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسئلة قال الرضي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ اسما ظاهرا او اسم الفضيل وفي الايتان به مع خبر بانظر **قوله** اي في تركيب التزم عائد الموصوف في الجملة محذوف اي التزم فيه كقوله تصدقوا فتصدقوا عليه بالتجهز نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وقيل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي اماليا بن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الها اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهذا مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغني **قال** وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا في المغني زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرد انه لا رابطة بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه قيل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قولك حديثوا احمد بالاسلام لاستست الكتب على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكره في المغني ثم التفصيل المذكور في الشرح ذهب اليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك في التسهيل وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم لاكرمتك وصلتا مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال وامالولا قولك حديثوا احمد فلعله عمار وي بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجري ان من كره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ومن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المغني في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا ولسين يحميد لاحتمال تقديره يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقديره يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بقبول الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعد لا الا ان خبرا في المعنى هذا كلامه **قوله** ولذا استشعر بالعلماء يذري ما ول عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اي القول بوجوب الحذف اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اي مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا على ما عرفت **قوله** وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك لان الظن هنا انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء

وجواب القسم الاكثر في الاغلب قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما تقيم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمتن وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره الشارح قدس سره فان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان سم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما تقع عليه فهو في الغالب لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم كما ذكره ثم الرضي وغيره مثل للمضاف اليها نحو تضاربا خائفين وهو بظاهره غير مستقيم اذ معناه كونهم مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضارب مصدرا بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد قوله وبعده حال مفردا او جملة معلقة خلافا للفراء ونحو علمي بزيد كان فاضلا والتقدير علمي بزيد حاصل اذا كان كان فاضلا ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يقل كان فاضلا خبر العلمي فقلنا لا يجوز ذلك على ما ذكره ابو علي لان الضمير في كان ان عاد الى علمي لزم ان يكون للعلم فاضلا وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او جملة اسمية يجب معها الواو عند غير الكسائي كقوله اصلح اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت هنا بلا واو علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو ولو قوعها موقع خبر المبتدأ قوله مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر لبعض ما يضاف اليه يكون مصدرا حكما وتاويلا فظهر ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب قوله واخطب ما يكون الامير قائما حال الرضي يجوز رفع الحال السادسد مجرى فعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد وسيبويه والاولى جوازه لانه جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فاجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو الا كثر شربي العسل وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير ايضا سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة مرفوعا يوم الجمعة هذا كلامه قوله واذا كان قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد اضافة المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكر في شرح اللباب وقال الصرح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون ايا ما قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان فعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الجزاء دون نفس اذا المقدرين غير مستغرق لانها هي المجزية فظهر ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما وانما يجوز على تقدير رفعه على الجزية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كاسم الفاعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة وبواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم يشكل بضربي زيدا قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقال المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظن قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال يعني ان اذا ظرفية مضمنة معنى الشرط لما مر في محله فظرفيتها تقتضي ان الحال يجب ان يكون مقيدا بما يصلح ان يكون شرطا ومعنى الشرط قوله فيكون الحال قائما مقام الجزء مع وجود القرينة الدالة على تعيين الجزء الذي هو الخبر وهو الاخبار عن المبتدأ بالضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم تثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظرف كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما نفي معنى ان الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا كلام الرضي وردّ الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابته عن خبر المبتدأ لم تثبت والمحذوف قيل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها الذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المضمنة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان لمجرد حمل قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة فلم يسمع مع كثرة الاكذا فلو كان خبر الكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاضطرار الى الاستدلال على كون كان تامة لانا ناقصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به ايضا ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصد قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزاحم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى قوله اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول قوله اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال عن الفاعل والا لوجب اذا كانت قوله اولى اذ ليس فيه شئ من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا يظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين ما لابس بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لا يسد مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ انما يكون المبتدأ على تقديرهم حاصل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقديرهم البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب نوعا قائم على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه قوله المقصد عمومه اي الذي تقصد عمومه عند البصرية والكوفية قوله بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في انظ لاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح قوله مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقديرا الاخفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا بهذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك

عندهم متنع اذ هو تقدير ان الموصوله مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصله وايقاء البعض الا ان يتيا اذا قامت قرينة قويه دالة
عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هنا كلا ملابسة
حكم ملاول به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ اسم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ الذي كونها ممكن وحسن ذلك قوله
وذهب بعضهم هو ابن درستويه وابن يابشاذ قال الرضي وهذا المذهب ايضا بطلانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما قوله اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما اي مثلا لان القائل به قال تقديرها اولا وقوله وعطف عليه شيئ بالواو التي بمعنى مع في شرح اللباب شرطه
ان يكون المعطوف نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران بحيث كل على وجزاوه واما شرطنا ان يكون المعطوف نصا في
قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لما جيب حذف الجزء كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وانتم والساعة في قرن فان المعطوف ة لا يدل
على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الله قدس سره لا يشتمل ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته
معطوف على الضمير المستكن في الجار فيكون المعطوف من تمة الجزء فيقوم مقامه وهذا هو الوجيه فان خلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو
غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط اما حذفه مع حذف التاكيد فلا نم انه غير معهود وكذا ذكر بعض فضلاء العصر على ان حذف المؤكد
مع بقاء التاكيد جائز اليه عند سيبويه والخليل حيث قالا في مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجز
الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة الثاني في المحقق التفتازاني قدس سره
ضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصد الى الاخبار بتقارنهما قوله اي كل رجل مقرون مع صيغته اشارة الى ان للمبتدأ
جزاء للمعطوف جزاء محذوفة اي كل رجل مقرون مع صيغته وصيغته مقرونة به فقوله مع صيغته تقدير لمتعلق الجار لانه معطوف والواو
بمعنى مع وانما قدر ذلك ليكون المعطوف به الجزء فيقوم مقام الجزء بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وصيغته مقرونان فان نيابة المعطوف
لا تخ عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الجزء اجيب بانه سد مسد الجزء من حيث الجزء الاول وان لا يسد مسده من حيث
انه جزء ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محله بعد المعطوف فلا ينوب المعطوف منابه اذ الغالب
ان يكون بعد الخبر وليس شئ آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الجزء المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الجزء قوله ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون اي محله
بعد المنوب عنه قوله لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على تقدير الله قدس سره انه كيف يجب حذف
خبر المعطوف بلا سد شئ مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف جزه انتهى ولا يخفى
انه ليس شئ مما حمل كلام الله قدس سره على الوجه الوجيه فظ قوله وعطف عليه شئ اوكذا فظ قوله وانتم المعطوف افانظانه اشارة
اليه آب عنه قوله يكون متشابه قال الرضي متعين للقسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الجزء المحذوف قوله اي لعمرك بقاءك مثلي
في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن والله لافعلن كذا بان المحذوف الجزء وجوزا بن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم
يلتزموا فيما يجب فيه حذف الجزء لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسم لي انتهى قوله على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به قولك زيدا خوك ولا عمل للوصف قال الرضي وهذا مذهب البصريين اولى لان
اقتضاء ما الجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح ودليل البصريين انه

شئ اقتضى تثنيتين اقتضاء واحدا لكان حاملا كحمله المتعدي وحجة المفصلين ان زيدا كان حاملا فانا اخوك لاقتضا لحاياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في اخوك باق بعينه كما في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يوجب ان لا ينصب زيدا بان وقد انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدي اي لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا هكذا في الرضي وهو صريح في ان وجه عملها هو المشابهة بالفعل المتعدي لفظا ومعنى واقتضاءها الجزئين وجه المشابهة المعنوية بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للعقود لانها لما شابهت اه على ما مر آنفا يشعر بالاستقلال فتامل قوله اي مثل الفعل المتعدي فنزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المبتدا خبر واحد من هذه الستة ايا كان فالمراد من خبران واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لما يوات اثر الاحداث اثر قوله لفظا او معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول المسند ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فالواو الفاصلة بمعنى الواو الواصلة تفيد انه يحدث فيها اثنان في اللفظ واثران في المعنى فلا يرد على التعريف الذي بعد ان المكفوفة بادلا الذي بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوي لكنه لم يوجد اثر لفظي قوله لدخول اما دخل على جملة يقوم ابوه اذا المرفوع بان هو الجملة لا يقوم وحده وكذا الثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا مفهوم يقوم وحده قوله ويلزم منه حال تقديره حاليلزم منه قوله لاستدراك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز بقوله المسند الى اسماء هذه الحروف عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقدمين من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع عينا قيد لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه اذ الجزء اسم الفاعل مع فاعله على ما حققت في محله الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم يلزم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند يشعر بان ارادة الاسم المسند ليس بضروري وفيه بحث لان كون الكلام في مرفوعات الاسم الخان موجبا للتقدير فكان التقدير ضروري في خبر المبتدا كما قال به الله قدس سره وكذا توجب موجب التقدير في الموضعين والا فليس بضروري في شئ منهما وبالجملة القول بوجوب التقدير في احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول في الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استواء ما في التقدير وعدمه تحكم بحت قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل سبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الله قدس سره في بحث الكلام يدل على كون التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقتل وان يقتل زيد امر به ولا يجوز ان يقتل ان زيدا امر به اقول وفيه بحث اذ قد وقع الامر خبرا ان في قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضي عند قوله وليست ولعل ما نعان وصرح به في بحث الحروف بان ليت ولعل ما نعان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا في جزء معنى الطلب سواء كان ذلك الجزء مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كونهما اخبارا مفردا متضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا اري مناسا وقوعها خبرا لما كان في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لامرحبا بكم وان زيدا هل ضربت واضرب زيدا ولكن عمرو الا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا

وان من ایاك لبطلان صدارة این ومن ان لم یقدما علی ان وبطلان صدارة ان ان قد ما علیه ان قلت کل ما یغیر معنی الکلام ویوثر فی مضمونه فرتبة الصدر کحرف النفی وحرف التنبیه والاستفهام والتشبیه والتخصیص والعرض وغیر ذلك وان المکسورة یرکد معنی الجملة فتحفظ والتاکید تقریر الثابت لا تغییر المعنی قلنا مع ذلك کان حرف ابتدأ فلذلك وجب تصدرها کاللام صرح به الرضی قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدلیل جار فیما المجازیة مع ان عملها لیس فرعا لعمل لیس قلنا لان المعنی ما ومعنی لیس شیء واحد وکان ترتیب معمولها کترتیب معمولی لیس تطبیقا للفظ بالمعنی بخلاف ان فانه لیس لمعنی الفعل المتعدی علی السواء بل معناه یشبه معنا ها من وجه وکذا لفظها لفظه هذا کلام الرضی قوله فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة فکما یجوز تقدیم خبر المبتدأ اذا کان المبتدأ معرفة نحو زید قائم حیث یجوز قائم زید کذلك فی خبر ان اذا کان ظرفا قوله وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة فکما یجب تقدیم خبر المبتدأ عند تنکیر المبتدأ للتخصیص کذلك یجب عند تنکیر الاسم لیتخصص قال العلامة التفتازانی فی المطول نقلا عن الشیخ عبد القاهر قدس سره العزیز ومن خصائص ان تنبیه النکرة کان یصلح مبتدأ کقولك ان شواء ونشوه وجنب الفلا یزل الامنون قالا یعلم ان فی هذا الترکیب نکرة وغیره ظرف وهو من لذة العیش فی المصراع الثانی فلو کان التقدیم عند ذلك واجبا لوجب فیه ایضا ولا یخفی ان هذا یرد علی القائلین بالتخصیص دون القائلین بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها فی عشرة والبیت واحد منها وهو العطف بشرط کون المعطوف او المعطوف علیه مما یسوغ الابتداء به قال لا الکائنة قدر المتعلق صرفا عاریة لجزالة المعنی اذ جزالة المعنی یقتضی الصفتیة والصفتیة یقتضی تقدیر المعوف والکان المشهور تقدیر الفعل او اسما منکرا ثم الظاهر انه لم یقصد فیه الحدوث فاللام حرف تعریف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز عند بعض صرح به السید السند قدس سره العزیز فی اول شرح المفتاح علی ما مر قوله ای لنفی صفته ای اتجزه اذ نفی الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غیر معقول فلا فی نحو قولك لا رجل موجود اولا والذات لنفی الوجود عن الرجل والکان یستلزم نفی الرجل نفسه واجیب الغالب هو نفی صفة الجنس فاندفع ما قیل لو حمل قوله لنفی الجنس علی معنی نفی صفة الجنس لم یتم التسویة فیما هو لنفی الوجود ولو حمل علی نفی الجنس لم یتم فی ما هو لنفی صفة الجنس فلا بد فی التسویة من ملاحظة حال بعض الافراد وح یصح حمل العبارة علی الظاهر ولا حاجة الی الصرف عنه قوله فلا یرد نحو لا یضرب فی الرجل لا یضرب الوجه اذ اثر الضغط وهو الرفع لم یورث لانه لا یضرب فقط بل فی مجموع الفعل والفاعل وکذا اثر المعنوی اذ لا ینفی عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وکونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا فی المثال المذکور عند الاخفش والاکثرین وامالسیبویه فقال ارتفاع خبرها عند افرادهما نحو لا رجل قائم بما کان مرفوعا به قبل دخولها لابها ولا خلاف بین البصریین فی ارتفاعه بها اذا کان اسمها عاملا صرح به فی المغنی واما الکوفیون فیقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لابها وکذا خبر ان کما عرفت فالمراد من جمیع النحاة فی قول الرضی وارتفاع خبرها ان لم یکن اسمها مبنیا عند جمیع النحاة والکان اسمها مبنیا نحو لا رجل ظریف قال سیبویه ارتفاعه بکونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصریون اعلم ان خبر لا لا یتقدم علی اسمها ولو کان ظرفا او مجرورا صرح به فی المغنی قال لا غلام رجل ظریف قال الرضی والظاهر فی لا التبرئیة الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنکر بعدها لان النکرة فی سیاق غیر الموجب للعموم علی السواء کانت مع لا اولیس او غیرها من حروف النفی او النهی او الاستفهام ویحتمل ان یکون لنفی الاستغراق مع القرینة نحو لا رجل فی الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او افتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني من رجل ظ في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان بهذا كلامه وكلام المغني ايضا صريح في ان معمول لا التبرئية نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئية وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه تحقق حينئذ عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت المنفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فنص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان بناء كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة منفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئية المضاف او المضارع له لضافي الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني ينظر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم قوله لاحتمال حذف الجار قال المصرح ليس تمثيل الخاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في لفظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ليستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم لك لان جرا لا يحذف كثيرا ظريف في لا رجل في الصفة اظهر بذا ما ذكره الرضي قوله لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المصرح وابن برهان بل الواجب عندهما نصبه فالمثال المذكور لا يحتمل غير ما مثل له عند المصرح وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا وقول على ما هو الظاهر بيان وجه لعدم تجويز المصرح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المصنف بناء على احد وجهاته معرب تابع للفظة المحل على ان لا مع ما في حيزها في محل نصب على الابتدائية حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتدائية باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل او تنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظاهر ان لم نقل عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر والا تجويز الرفع فغير ظاهر لانه اما بناء على ان لا بهذه مشبهة بان فلا يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال وانما يضر لو كان ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره المصنف في شرح المفصل وانما ثبت مذهب المجازيين اذا كان المغني مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمعنى وقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا وان كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي قوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب ورفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الوصف بعد الخبر وانما قوله ومثالا يضا فظاهر بهذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا فتنبه تامل قال وبنو تميم لا يشبهونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يجيزونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبرا للا التبرية وانما ذلك عندهم وجود الدليل وانما نحو لا احد اخير من الله وقولك جئتك لا من غير قرينة لا يفعل كذا فانها ثبات الخبر فيه اجماع وذلك ان تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يحصل نفس الخبر عنده عند تميم في باب لا التبرية لاقيام اي موجود ولا اقية لا رجل ويراد قيام انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج اليه اصلا قوله يقولون اي بنو تميم قوله معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لا انتفى يريد ان اسم لا لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى منابه يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة اذا كان للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يلحق بها من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا قوله وعلى التقديرين يحملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله المشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا تخفيف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ما يحكى لهجين الابعيد وسمع لُئِسَ بضم اللام فيكون على هذه اللغة كيعور وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتا وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة هذا كلام المغني قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المغني من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان بليس ومعلوم ان التشبيه بليس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا العمل الا النكرة في المغني خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما يؤول النابغة ٥ وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراضيا قوله شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود وقال الرماني والظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس لشذوذها ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ولا ليس في المغني ذكر خبرها قليلا حتى ان الزجاج لم يلتفت به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله قوله لا يتغير فلا شئ على الارض باقيا قوله ولا وزر مما تعني الله واقيا قوله لان ليس تنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان حمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به قوله فيقتضي اي يسبب نقصان المشابهة يقتصر عملها على مورد سموع وهو النكرة وانكان ذلك في الشعر فقط قوله ولا يجوز ان يكون لتنفي الجنس لانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون لا في البيت لتنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكرير لا في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار ولا عمرا رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه تنفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستعرح فظهر انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة لم تكرر للضرورة هذا كلامه في المنصوبات وذكره هناك انها لا تعمل عمل ليس لشذوذها ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ولا ليس وهي في نحو لا براح ولا مستعرح لا التبرية ويشترك النكرة انتهى فتامل قوله اعلم ان المراد بهذا وان مر ذكره في صدر المرفوعات الا انه اعاده ليتكرر وتتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات قوله او حكما كالحال والتمييز والمستثنى وغير ذلك قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين اصلة في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتمييز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فيقع الحال هو مفعول مع قيد مفهوم منه اذا لمجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وقيد المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فمتى جعل المفعول معه والمفعول له فضلة في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال قرينين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا لكان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال لكذا دون المفعول معه والمفعول له اذ ضرب فعل بلا صاحبه ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل بحث والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فقد شبهت بالفضلات كاسم ان وسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان الحال وانكان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعين فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول علة الفعل والثاني مصاحب احواله في الفعل فكان نسبته اياهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه انكان باعتبار انه مصاحب لمعموله من غير اعتبار شيء آخر نحو قام وانكان باعتبار انه يكون لسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا يشكل بالتمييز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه يقع ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق حده على الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله الفتحة** التي يكون في محلها اي لم يعتبر قياما مقام شيء آخر فلا يرد نحو مررت باحمد **قوله** بالكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني الزيدان **قوله** سمي بهاي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي اغا سماه النحاة بذلك الاسم لما انهم وجدوا انه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعولة هنا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فانه يشكل **قوله** هنا لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضرب زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا لا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود ليس بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فما ذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وهنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق العلية او تعلق الزمانية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا تقييد بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فليس تقييدا وعلى هذا لا يتجه ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكروه في وجه التسمية المفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون موثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به آه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المفهوم لا يصدق عليه المحدود لا ينفي على المتبادر لا يصح قرينة والاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد قوله والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ممنوع قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اي ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او ليس على ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قالت
اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
ودرونه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني فان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشيء بل الشيء الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل للمفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني
ليس داخلا في التعريف لان المفعول المطلق شيء فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت فح يخرج عن التعريف ضربا
في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل للمفعول بمدلوله الذي هو الحدث قلت يكفي مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال وهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجرى صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه بدلان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق النوعي والعددي نحو جلست
جلسة او جلستين فانه قد اجري فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على نعت
الدال قلت لما كان المقدم الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدا نه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له ولما جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة هو صوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا سمي الفعل فعلا لتضمنه لفعل اللغوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان هذه التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجوده شائعا في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب نائما وانما
اسما الان مضى التعريف حين ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني فان المراد من كلمة ما حدث وهو ليس بحدث وليس مدلول المطابقي ايضا حدثا وانت خبير بان قول المصرح
يخرج ضربت الثاني اذا لم يصح اذا لم يفسر كلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد من هذا يعني
هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه اذ المفعول المطلق هو الاثر والمصدر يطلق على كل منهما صرح
به الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول
المطلق اثر ذلك الفعل وعلى هذا يندفع ما يقال انكان المراد بكون المفعول المطلق مفعولا لفاعل الفعل انه مفعوله باعتبار كون
الحدث والفعل مفعولا لاتحاد المفعول المطلق يرد عليه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول فكيف يكون احد المنسبين ذا ان
اراد انه مفعوله باعتبار الايقاع وهو قوعه حتى يكون قولنا ضربت ضربا بمنزلة اوقعت الضرب يرد عليه انه يلزم ان يكون المفعول
المطلق مفعولا بدلا مفعولا مطلقا لانه ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت لا الايقاع
فيكون بايقاع وبكذا الى غير النهاية وهذا وان كان له وقع بانقطاع التسلسل في الامور الاعتبارية ويكون ايقاع الايقاع بعين
الايقاع لكن الاول ليس له وقع بهذا ويرد على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث انه يلزم ح ان لا يكون كون الفعل
بمعنى الاسم وشاملا حينئذ اشتمال الكل على الجزء صحيحا لان الفعل مشتمل على الحدث والتاثير لا على الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق
قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى لفظ الفعل وكثيرا من مصنفي المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ولكن
الامر وهو بالمعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة ايجادها في ذات المتوقع والمحدث وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد
يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو بالمعنى الحاصل من المصدر الاول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم
الفعل المتقدم وانه يلزم ان لا يكون قول الشارح فيما سياتي والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة الفعل الفاعلي فان المفعول المطلق
يتم فعله صحيحا وانه يلزم ان لا يصح عمل المفعول المطلق لان العمل للمصدر بمعنى الحدث والتاثير بمعنى الحاصل بالمصدر الا ان يقال
ان اطلاق المصدر على الحاصل بالمصدر للمسامحة وعدم الفرق بين الاثر والموثر تسوح في هذه المواضع ايضا قوله واما نفيه معنى الفعل
فانه عطف على قوله مقدرا فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل وقد عطف على قوله مذكورا حقيقة يعني الفعل
المذكور كقبيل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر وفيه ترك العطف من القريب الى البعيد بلا ضرورة قوله نحو الضرب
واقع على زيد فانه وان كان حاصله فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لا لفظا ولا تقديرا بل المقصد في العبارة انه ما حاصله فاعل
فعل مذكور وانه من اثر المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد في العبارة انه ما حاصله فاعل فعل
مذكور واثر مترتب عليه فالضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصودا من حيث انه اثر مترتب على فعل وان كان في الواقع كذلك
بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل المذكور فاتحاد الضرب
في التركيبين لا يوجب كونه معمولا للفعل كيف والاعتباران متغايران وان اريد بالاتحاد في التركيبين الاتحاد بالذات والاعتبار
فهو باطل الفساد فظهر ان ما قيل ان قلت الفعل مذكور كما في ضربت قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وح يرد ان يقال بعني
الضرب الذي ضربته اللهم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له وح يرد الضرب واقع على زيد لان عامله في التركيب الذي
هو فيه يتحقق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتفت اليه كيف والتغاير

الاعتبارى معتبر عند النحاة كما فى كرمت كراهتى وايضا يلزم ان يكون زيد فى زيد قام فاعلا لانه حما اسند اليه الفعل المعروف
مقدما عليه فى قام زيد بعين ما ذكره **قوله** بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير بنائه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
كلمة ما كافى الرضى ليس على ما ينبغى **قوله** ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وهذا الكلام صريح فى ان المفعول المطلق اعم
للحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر
صرح بالشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبنى على عدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان متضمنا
للحدث فكانه متضمن للاثر وبهذا حصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان نباتا مطاوع واثر للانبات
الذى يتضمن انبت فكانه يتضمن له فان قيل ليس الجلسة والجلسة كلواحد منهما مفعول مطلق مع ان الفعل لا يشتمل على النوع والجنس
واجيب بان المقصود الاولى من المصدر هو الحدث لانه الذى يقصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما كان الفعل مشتملا على المقصد الاولى فكانه مشتمل على العموم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا فى قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مضمونه قلت هو اشارة معنى المصدر فمعنى ضربت انواعا ضربت ضربا تنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا تختلفا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اى ضربت ضربا ما وكذا ضربة الفاء اى الفا من الضرب او ضربا ما
وكذا ضربة سوطا اى ضربة ضربة سوط واما نحو ضربة انواعا من الضرب تبين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربة اى ضرب وضربة
اشد ضرب وقد مت خبر مقدم تبين كونه مصدرا بالاضافة لان اباء الفعل لبعض ما يضاف اليه فان قلت قوله او اسما فيه معنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفى صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر عند العمل ما ول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر اشتمال الكل على الجزء **قوله** لكنه ليس مما يشتمل عليه
معنى الفعل اى ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا يدل على ذلك قول الشارح
قدس سره فى بحث المفعول له زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار **قوله** وكذلك خرج به مثل كراهتى
كراهتى جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال ويبطل هذا الى نحو كرمت كراهتى واحببت محبتى وابغضت بغضى على ان المنصوبات
مفعول بها **قال** للتاكيد اى لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضى وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل **قوله** ان لم يكن فى مضمونه زيادة على ما يفهم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادته النوع والعدد ولا يجوز ادخاله فى النوع لعدم دلالته
على زيادة هى النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشيخ الرضى ويعنى بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما من الوضع نحو ركض القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى
عملا صالحا ونحو ضربة ضرب الامير اى ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بلفظ من نحو ضربة
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اى ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين
اى مختلفين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اى الضرب الشديد او الصعب او غير ذلك

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد اولا وسواء كان العدد معلوما من اللفظ نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلثمائة ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة او نسوطة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد بافرادها وضربت سوطين واسواطا بصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه يقدره اي المصدر بما يلفظ فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل فانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اي سماعيا او مسموعا قوله والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد قوله فانه لم يوجد في كلامهم آه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا شيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المشار اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا يعلم ضابطه كلي باعتبار القاعدة فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا وجوب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة قوله بان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابيطالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والمفهم قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه وتيسير بيانه ونوالي فضله وامتنانه جزاء يكون تحمة تقضاه ولشكره اداء قوله بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان الحذف واجبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها بينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقيا لك اللهم سقيا ورعيا لك الله رعيا وجدعا لك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعلا ومفعولا بحرف جر نحو بوسالك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بقولهم ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابطة ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا البيان النوع احترازا عن قوله تعالى ومكروا ومكرنا بهم وسعى لها سعيها واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصد بها من يطلبه ويجوز ان يكون جردت جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

مبحث المفعول المطلق

او بجرف الجر يعين الفاعل او المفعول ولا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا ان سماعا والا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا
يقول سقاك الله سقيا في جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا انتهى **قوله** موضع ما وقع تقديره مضاف لكلمة ما وقوله
اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلي التفسير ولئلا يتكرر قوله وقع الا ان لم يورد لئلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة
مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق ثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله شبتا فائدة وكون
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا يقتضي ذلك اذ كون المفرد شبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بل بنقض **قوله**
بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفي بمعنى نفي والمراد دخول كلا المعطوف
لاحد هما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر
العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته فقدر بقوله نفي صفة علمة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير
صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كلا واحد منهما كما فعله الفاضل السندي يصح بلا استقام بلا ارتكاب التقدير
الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكلا احد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد
كلا الامرين على ما صرح به الرضي نظرا ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل السندي بان الضمير العائد
الى المعطوف باو لزم توحده فلا يجوز ان يقال زيد او عمرو جاءا فعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا من اسم لا يصلح ان يكون خبرا
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصد من هذا القيد تحصيل احد شرطي
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ الاسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار
المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الصنفين مع السادسد مسد الفعل في الاول الا الاستثنائية وفي الثانية التكرار
او المصدر الاول بكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يودي مودى الفعل
مقامه يشكل بالصنف الاخير لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا مع انه ليس ما قام مقام الفعل مودي ما موداه ويشكل ايضا
في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد يشكل بالقول
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المحذوف
لعدم قيام ما يودي مودا ه في مقامه كما لمفسر فيلزم في الكلام ستدراك على ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لانه اي المفعول المطلق
اي الذي يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا في ما سيري الا سير شديد يصدق عليه انه
اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل
في هذا او امثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفي فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

الاسير شديدا اذا لحدث يصح خبرا للحدث بخلاف ما انت الا اسير فان الحدث لا يصح خبرا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانما وصف السير بقوله شديدا اذ الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوله خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه كخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه والا فالمقصد كون النفي داخلا على داخل المبتدأ اذ الاسم بعد الداخل يكون طالبا للخبر البتة فدخول النفي على اسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه حينئذ لا يكون من هذا القبيل قوله لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف حينئذ فانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر مفعولا مطلقا جائزا حذف عامله نحو ما زيد سيرا وقد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جاموصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد بالم يفده الاول ويلزم ان يكون معه الصفة لكان تاكيدا لا غير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل يجب حينئذ ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا فتدبر حتى لا ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو تم كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير واما المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاحتراز المذكور والدافع ما ذكرناه قوله اي في موضع الجر عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يحمل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطرده بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع بين كل قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله فاما منا بعد واما فداء واما وجب حذف العامل في هذه القاعدة لان النصب قرينة والجملة المتقدمة للكمال مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناب المحذوف بعد المحذوف بل ما له مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر واما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا شبهة مسدده لا لان قائما لا تقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او خبره فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر فتقول الرضي وقال البصريون الخبر محذوف اي كائن رجل وضربته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ليس مسند فكيف حذف وجوبا واما قضاء ذلك لان الخبر ثنى فحمد بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ ليس مسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف سادمسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر قوله لان تشبيه بامر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة والخان يجب انط المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو تحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

تعيين المحذوف اذا لم يكن له دال على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل
الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واهتز به من نحو زيد صوت صوت حسن
ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة
قلت نالتعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة ذلك فالقصد
المذكور خارج بقوله مفعول مطلق **قال** عملا جاء اي امرا عارضا والاصل الحدث غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر
على الحدث فيقوم ما يدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم
بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمنع من
مال وجاه وتنعم **قوله** اي ليصوت صوت حمار اي ليصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اي صوت
صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر لمعنى تصويت لا انه اسم اقيم مقام المصدر كما
زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل لسواه اي لا احتمال لسواه حيث
عرف الشرع والا فالقارئ اخبارا يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امر ايغازه اي لا يؤكد المفعول المطلق امرا يغايره **قوله** ولو بالاضافة
اي ولو كان ذلك الغير الذي يؤكده المفعول المطلق غير اله بلا اعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يؤكد نفسه لا
ما يغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي
تاتي في الضابطة الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاضافة رجوع المغايرة الاعتبارية على الاطلاق اللا ان
يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة و
يؤيده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل
هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الآخر
في معنى لفظ محتملا لذلك المعنى ونقيضه لنفس غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيستغنى لتوكيدا
لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون بجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه
وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقديره لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت
هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس
بمقصود في هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله كهذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل
متكلما لو جعل حقا مصدر حق فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا نظير
وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة النائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة
المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة النائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة الموكد لغيره اما
صحح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا
لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية ويظهر معناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت قوله تحمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب بمقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل بمقابله قوله انه تاكيد لاجل غيره ليندفع بهذا قال المصنف الا ان اعترض عليه الرضي بان ما قال المصنف ليس شيئ لانه في مقابلة التاكيد لنفسه ينبغي ان يكون الغير مؤكدا كما للنفس اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وتتقرر وبهذا ذلك تاكيد لغيره فحسن التقابل اما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تاكيد الس لغيره قال حتى اي على صفة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية اولم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير وافية به لان ان المستعملة مع ربط الوصل يكون جزاءه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون تحقيق الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا به التكثير مضافا الى الفاعل او المفعول لا البيان النوع فلو لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت مرتين اي ضربتين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما يقتضيه عبارة المصرح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله بسنة الله ووعد الله وضاربيك ودوالبيك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله تعالى بكراهم او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب بسجان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك او بين مفعوله بحرف جر نحو عتم الك اي جرحالك وجدحالك هذا كلامه وهو شاهد بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل لما حذف اما لقصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث او لقصد نحو لك واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر بها فلما بين صار بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك قوله تكلف لان المثال لما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون اتمامها مجعولة تمام تكلف محض وقوله في صدر الكتاب واعلم ان يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالاشتهار جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكته عليه وان لا يفارق الا ان يقال المثال يحصل بمثلة واحدة وبمثلة اخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اتيان بما يقع المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه القاعدة فلما تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة قوله واتيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقول باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيدا الا سيرا ولا حاجة الى اعتبار قيام الاسم مقام الفعل وكذا في نحو شدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يرضى باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد المحذوف الا ان يقال القائم مقامه التكرار وهو لا توجد فيما ذكر قوله بحذف الزوائد وفيه ان الرد الى الثلاثي يحصل بحذف الزيد

الهمزة والالف لا بحذف الزوائد الا ان يقع عدد النون البعض من الزوائد التي تحصيل الردالى التلاتى بحذفها تقليبا كما يشير اليه قوله قضاها بتيك من غير تعرض لحذف النون وان قيل صدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة يقال اريد بالجمع ما فوق الواحد لا يقال هو من اصطلاحات ارباب المعقول لانا نقول هو من اطلاقات الادباء ايضا قال الرضى ومما يشتبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنية تقول اعتديت ولا اعتداء العراب واهتديت لا اهتداء القطا اى ولا اعتديت اعتداء العراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناؤه عنه قال المفعول به الضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال احدهم وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم قال المعم انما سمى بذلك اذ وقع الفعل به او تعلق به يعنى ان المفعول به بتفسير الوقوع او الوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما هو بسبب هذا المفعول لان وجود الفعل بسبب وجود الحال اذ الوقوع مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمى هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذى وقع لتفسير الوقوع الذى هو تفسير هذا المفعول صلته الباء قوله اكتفاء بما سبق او اجراء لصفته المدلول المطابقى على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمنى لا المطابقى فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله تعلقه بداى تعلق فعل الفاعل اى تعلق فعل فعله الفاعل وصدر به على ما هو الظاهر من السياق لان تعلق الفعل مطلقا والا لانتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق باذكرنا كالايرد الفاعل لايرد اشتراك زيد وعمرو لان بينهما واشتراكهما لا يعد الامرين كلا بينا لانه يقتضى تعدد الفاعل فالاسناد انما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا الحاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرينة على ان المراد من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به مخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغى لان الفارق فى مخرج يشير الى ان خروج كلواحد بسبب عن الارادة مع ان المستثنى يشكل بالمفعول الثانى والثالث الا ان يقال الاولية اضافية بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثانى والثالث اولين بالنسبة اليهما وما قيل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر فى المعنى بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بعامل فى التمييز بعامل بين به وفى المستثنى بما اخرج منه ليس شيئا اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه وذا ان تعلق الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل فى معنى الحال بيان لحاصل المعنى لانه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى النفى تعلقه عنها على الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنى منه لا ينافى تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل فى التمييز تعلق بما بين بابه وان اراد بيان التمييز والمستثنى تعلق بالمنتصب عنه والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل فى صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندى رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما فى نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءنى القوم الا زيدا فلا شك فى تعلقها بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر ينبغي ان يجعل التمييز اليه تركت لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة ان التمييز بعد احتراز من به ما ما شاكلها فلان التعلق المستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال في خروجه حتى يتكلف بما ذكره **قوله** فانهم يقولون في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقتضي ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقتضي فهاهنا صورة فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع باللاوقوع بالمثالين المذكورين والا لم يكن دليلا وهو ظاهر بل المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقتضي ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقتضي ان الفعل واقع والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقتضي ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت مشكل على ان القول بالمرادفة انما يصح ان لو كان الباء في مررت به مغيرا ومصير اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الائمة ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل ملتبس به ولا يجدان يرادفه بلا واسطة الحروف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء وفي ذهبت بزيد وامثاله ما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان من حيث الخط واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس واسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ان كان اصطلاح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما يشترط قول الرضي وشرط المصدر وقوع الفعل تعلقه بالا يتعدى الا بفعلي تفسيره وينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقتضي انها مفعول بها للمكر بواسطة حروف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يطلق على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء فيما لم يتغير فيه دال على ان الاصطلاح على انه لا يطلق الا ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون الى قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس به ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج بالخ اي بقوله وقع عليه فعل الفاعل **قوله** فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه كذا يقال في المفعول المطلق ايضا ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول لفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان بهما والاخراج الى المقدم اولى بل كلاهما يفهم من وصل ما بقوله وقع عليه قوله والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يفهم او المفعول المطلق يخرج بما يفهم **قوله** من مغايرة اي مغايرة المفعول به **قوله** فان المفعول المطلق يعين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع الفعل مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لما اكتفى مفهوم المفعول المطلق مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم جعل مفهوم المصدر كانه متحد مع مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار اصلا قلت جعل متحدا مسامحة واعتبارا للاتحاد كما مر في الوتر **قال** مثل زيد في ضرب زيد فانه والمكان في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب الفاعل واسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم على حدة **قوله** لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا وان عمرا مفعول به قصد به وقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر الى الفاعل فالت المصدر وان كان بحسب اللفظ مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبارا للاسناد واعلم ان يكون بحسب اللفظ وبحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل يرد مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمرو مفعولا به وهو باطل تم الدليل وان المفعول به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد ووقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياس على زيد ضرب قياس مع الفارق **قوله** العامل فيه لاحاجة اليه **قوله** لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالاظهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل ليصح محله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل لشيء اليه ما ذكر صاحب المغني في اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ههنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج نحو صه رمه على قول من يأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم نفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر نفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى ما يعود اليه ولا يلزم في فصلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الام **قوله** بمثل فيه تقدير ما وحق تقديره ان يدخل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح به الخفاجي في حواشيه على المطول وقيل وفيما علقه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورهبة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد فتراه للشتوي ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول بان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد وانا ضربي لعمرو ذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بموهن لنا الا ترى ان مثل بقوله تعالى الرؤيا لك واتبعك الا ذلون لا احتمال ان يكون اللام التقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام في قوله تعالى لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي **قوله** في باب الاخبار ضابطا كليا مفهوما يصدق عليه بالقوة ومع معطوفة فالمكر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شاتك والجح ونفسك وما لعينا والعامل فيها التزم ونحوه **قوله** والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او ذم او ترحم من متابعة موصوفها في الاعراب اظهارا للغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الوصف

لتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يعلمه المتكلم والغالب فيه التعريف انما يحصل بالقطع اظهارا للمدح او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره ثم القرينة في باب الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح والذم اليه يدل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون الفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا قوله انتهوا خيرا لكم قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا او قيد ثنايت في هذه المواضع انك ميت في الاول عن شيء ثم ثبت بعده بما لا يبتغي عنه بل هو ما يوصم بانه يجب ان يتعجب بايت او اقصد وبايقيد بذا المعنى وليس قولهم امرا ما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه وادرد الزمخشري في ذلك وادرد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا بانما رناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والا فالكثرة بمقاربة المعنى هذا كلامه وبينا فظهر ان قوله انما لم يذكر سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم على ما ينبغي قوله بل المشهور مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب لا يخفى انه ليس لباب الاول من الابواب المذكورة مبحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب لجرد التنبيه منزلا المنادى حكم من غير دليل وفيه ان يا استعمل في كلام العرب فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله فان يكون النية مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثم قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من او عوض النداء لما جاز تهم حذفهما بذا كلام المغني وفي ضربي زيدا قائما يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب الجر فالحال نائب مناب الجر لان نائب النائب نائب لا ان يقال حذف النائب انما يتبع اذا كان المنوب مما يحذف كالفاعل فانه لا يحذف فلذا ما ينوب مناب بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء العصر قوله قال ابو علي آه قال الشيخ الرضي منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت اداة النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من اداتها لكونها على حرف واحد لكنه من اداتها ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لم يجز في غيرها للاترى الى ما التزم وضع الضمير فيه لا يكون نائب الفعل لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء بمعنى المتكلم استتر فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر وتفجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع اوتوجعت وقيل لو كان اسم فعل تم الكلام باداة النداء ليفيد المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل بكلاما كالجملة التفسيرية والشرطية وفي المنادى كذلك اذ النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احد بها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيما قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس ودابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله ليسوا الغالبات اذا تعيني

هذا هو الصحيح وفي البسيط الاجماع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه انتهى قوله لفقدها اى لفقد كلواحدة من الامور الثلثة لان كلواحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا الا ان محله ثلثة كلواحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور والمعنى وبيني المنادى على ما يرفع به اى على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يجه ما قيل ان المرفوع يكون بالنون ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح على الضمة او الالف آه قوله غير ملابس لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للمنادى نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيئي واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون عاملا اولا واما قيد المعطوف بان يكون مع المعطوف عليه يسما شيئي واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم احتياجه الى الثاني فيقع يا رجل وامرأة وما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا آتيا غدا من ذات عرق فكل هذا مضاف للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان تبنيه وان لا تبنيه فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريف ويا ثلثة وثلثين ظرفا او تقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان تجوز نحو يا حليما لا يعجل القدر من وادرأ والجذوي المدراستة لكنه كره وصف الشيئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير امكان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظريف فظهر ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا البتة لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصيح وقوعهما صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا نيمان فان قيل المعلم اذا ثني لزمه الالف واللام حيرا لما فانه من التبيين قلت يا اليضا جابرله فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدة قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه تضيف الى الاستغاثة لوجوده في المنادى وقت الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عنه سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربني لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكرني اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلته ما لم يحذف فان قلت وكما عرف النداء عوض من فعل النداء خلف انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس يلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء فى نحو يا لزيد والتعجب فى نحو يا للدواهى وقال المبرد واختاره ابن خروف
ان هذه اللام زائدة بدليل صحة استغاثا قوله او خلت على المستغاث آه ودفع بانه جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فلا اختير اللام
من بينها قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخولها ضعفت مشابهته
لوجود المعارض مع كون البناء عارضا فالاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله
على غير المتصرف فانه لا يجعله متصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليها ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا
لانه اصالة من وجه لابد له من زيادة قوة بالام والاضافة قوله واجيب بان مثل عبد امرأة من تتمة القاعدة يعنى ليس المراد
من ما سوى المعرفة والمتناة جميع ما سواهما بل المراد ما سوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال
من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذا المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها
تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فهم اهل المصدر ذكرهما والثانى قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
بل عن الثانى وهو واضح الا ان بقية القائل قصد الجواب عن الثانى لا عن كليهما لكن اراد القائل قوله فى مقابلة قول الشارح الدال على انه
جواب عن كليهما يدل دلالة ظاهرة على انه جواب عنهما قوله ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضى وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
تكلف ولا معنى للاستغاثة هنا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضى اذ الجواب المذكور فى الشرح تكلف قوله لحضرى ليكون حاضرا مستيقظا
عالما بان المتكلم فى صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو بمنأى ليس من شان الابطال المتصورين وقوله ليصير بصورته وهيئته التى يظهر
منهما سبب الغربة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة فى ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل فيه انه ابى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء فى حضور المهدو والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه قوله فيقتضى آه
يبلغ نهاية قال واللام فيه اى حين بنى المنادى على الفتح لالتقاء الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على
ما عرف من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معه اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان
قوله فبين اثرياهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغى قال لفظا او تقديرا قيد النصب بما سوى المعرفة والمتناة
باللام او الالف ولما ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شمل يا منفصى ويا غيرا لبصرى فانها ما سوا هما مع انها مبنية
فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله الا كان معربا قبل دخول حرف النداء قوله مثل يا طالعا جبلا جاز ان يتعرف بالقصد فيقال
يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يتعرف فيقال يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضى واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه على التقدير
الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا صيرورته بعد حذف الموصوف
منادى مضارعا وتيرد عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثانى يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره
يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعرف الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى منعوت بغير فكيف
يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف فى الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى يجب الحظ وكذا جعله مضارعا ايضا
بعد جعل طالعا منادى عارض فى جبلا غير مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لما عند ذكره يبقى انه قد نقل بعض الشارحين للحواشى
السنية عن الشيخ الرضى انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض

ثم لما صح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر لان الاول اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلا يستقيم ما قيل انه مستند على الموصول المقدر باعتبار انه في تقدير قولنا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذه التقدير
هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضي في بحث الموصول بالشيء بعد عدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النجاة بقولهم بتقدير الموصوف فيما مثاله لان جمهور النحاة ليسوا ما يكين بتقدير
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها في الستة نحو لهم
به زيد واجاب الماني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما اذا تكثر بالزمه محذوران
احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهر على احد الامور المخمسة وعملهما من غير اعتماد مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبي
هذا غير مذهبهم الثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تم منهم ظا
لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم
كان لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تم ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جالي بني اقيس وايضا الجار يكفيه
رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا صاحبا يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال دون رجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به انتهى كلامه وتعلم منه انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير الماني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي المقيس
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن
القرينة في المنادى قوية وهو ممنوع كيف وقد صرح بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفي بعلة اذا قوي
المقتضي للتقدير كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لان انضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة
قوية فالاعراض ساقط اذ الحذف حينئذ يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهي غير منحصرة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملك
العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق ممنوع بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا واما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان كون يا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضي في بحث الوصف ان الموصوف قد يحذف كثيرا ان علم ويوصف بظرف او جملة كقوله تم وعندهم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي
هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور انما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف ببعض ما تعلقه
من المجرور بمن او في فان لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر وانما كثر بالشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما استعمل
عليه قبله بان يكون كما نحن بصدد ذكره هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى في علة الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا نفاء لعدم الاعتماد
كما قالوا في ليت بك يزيدان ضاربا عامل في الخصوصية وان لم يعتمد على شيء ساقط قوله مقولا بغير معين اشارة الى ان الجار يتعلق
بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما مقيد له جلادا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة
في وقت كونه مقولا لغير معين والتقييد بشيء بانه في وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

يقع القيد نعتا او قيد لنصبه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يورد مثالا لنصب المنادى حال كون نصبه قيدا فى وقت كونه مقولا لغير معين او
وقت كونه مقولا للمعين لا يكون منصوبا والحاصل انه اشار الشارح بقوله وهذا توقيت لنصب رجلا الى تقييد المعنى ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا لتقييد رجلا فافهم قيل يعنى ان نصب رجلا موقت بوقت مقولية لغير معين لا لتقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين
وللمعين حتى يتقيد باحدهما لان المعين لوجوه وامكان من وجهين قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة فقط لمحله ولذا تعمل بالتبعية ما يجر
بمجرور ولا يجوز النصب حملا على المحل نظرا لاعراب المتبوع وجميع التوابع سواء فى ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لا لمحله الا المعطوف المجرد عن اللام فلما صرح بالرضى واجاز يا بسيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع
ما لا يجوز فى المتبوع بناء ما ذكره فى هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضى فى بحث البدل ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا ولما كان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخانا ويا اخانا زيد اجمعين والثانى نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
والرفع على تقدير بنائهما ايضا بان يكونا تابعين للفظ المنادى فيكونا فى محل النصب او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتى حكمها ليس على ما ينبغى قوله ليدخل فيه المضاف آه متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية فى المفرد على التعميم فظاهر واما توقف دخول الشبيه بالمضاف فى المفرد على التعميم ح انه ليس بمضاف فلا حاجة فى دخوله
فيه الى التعميم فلا نه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقى بالذى لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه مضاف اقتضى ذلك ان الذى
يشبه بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتى جار فيه بالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة ان تفسير المفرد الحقيقى بما
فسره الشارح صحيح جعل المشبه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فالاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولما لم يجر الحكم الآتى جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع بالكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد وعلى هذا لا يرد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعى التفصيل بل
التقييد قوله فى التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضى قال فى هذا المبحث واجاز يا بسيبويه يا زيدا وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة او بين ما هو فى حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال فى بحث البدل جاز نحو يا زيد
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله انطاد المقدر لم يقل او الحملى لان الكلام فى المنادى الذى كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح وبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصد بالبيان توابع المنادى
المبنى على ما يرفع به وهو المبنى بواسطة حرف النداء لا توابع المبنى مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبنى على ما يرفع به والحاصل يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضى
فيشبه المعرب فما قيل قوله انطاد المقدر قاصر لانه لا يشتمل المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل رفع ومحل نصب ليس على ما
لا يخفى اذا هو قعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة فى وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف باللاضافة اللفظية فان فيها جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبرت جهة الاضافة وشبهها فاوقعا منادين فلما يلزم بناء المضاف والشبيه
وجهة الافراد اذا وقعا منادين اما جهة الافراد فى المضاف فظاهر واما جهة فى المضاف باللاضافة اللفظية فلان المجرور فى الاصل مفرد غير منصوب فكذلك المجرور
ليس بمجرد التقدير المقدر كالمنطوق فمن تقدير الانفصال فيهما فقيل يجب على ان ذلك ليس بمجرى فى صورة المضاف باللاضافة اللفظية والمضارع بالمضاف

ت ان النصب ليس بواجب فيها قوله فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان بدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما متساويين صدقا والايشير قول الشارح في بحث البدل يعني يتحدان ذاتا لان تحد مفهوما ليكونا مترادفين قال الشيخ الرضي وفي جعل ابي علي زيدي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو بضم الثاني يدل على انه تاكيد لفظي للاول موصوف اجري بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تم بالناصية ناصية كاذبة قوله اي اذا اريد نداؤه انما قال لان اللفظ يقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجود نداء المعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال قيل مثلا قيد بذلك يا ايها الرجل منصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام قال لانا نرى تابع معرب قال الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب لا محل له اذ لو قال انه لا يحل على محله وجرى فواعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظرف كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه يشكل بما تقدم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولا يقال ان الاسم معطوف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وحده ان يتكلب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل المتقدم عن جواز العطف على محل اسم ان بان التنوين في معرب للوحدة والمعنى لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد واعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل السند فيه تامل لان تابع المنادى المجرور لا تتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار تعدد والاعراب ولانم ان صفة المبهم معرب واحد ليف وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لما محالة واجاب الشارح بتقدير لفظ المنادى حيث قال لانها توابع المنادى معرب وتوابع منادى معرب لا تتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا خير تمام مما سبق وجه وقد رجح بعض فضلاء الهند حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في توابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا اذا تعذر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيد او كان المقدر اقوى من الظاهر بان يكون المقدر حركة اعراب والظاهر حركة بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي بالنظر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض باسم التفضيل اجاز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع استوائهما في المقدر والظاهر لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعذر ايضا ويمكن ان يجاب بان كلامه ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئة فباعتبار انه فرع ان اخذت حكمها ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور لكان مذهب سيبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه والكان باتفاقهم فالفرق بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا زيد وعمرو من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني مشكل ويمكن ان يقال الفرق بان النصب في المجرور باسم الفاعل والصفات والمصدر جائز الاظهار بقطع الاضافة وكذا اظهار الرفع المقدر في اسم ان جائز الاظهار اذا كف بما

انما يزيد قائم واظماره في اسم لا التبرية صحيح ايضا بالعاية عن العلل واما النصب في المنادى فلا يجوز اظماره اصلا فالحاصل ان الحركة اما مقدرة
ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونه كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من التصحيح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان
لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور
ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم ولا جالس من امرأة ان تسقط الباء فتنصب من غير رفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرو خلافا لابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز مررت زيدا وانما يجوز الاظهار في الصور المذكورة بتغيير الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى كما يجوز النصب
في المنادى بحذف يا وايتان او حوا وانا دى مقامه قوله يا الله وقد يحذف يا ويعوض منه الميم في آخره فيقال اللهم اغفر لنا تبركا باسمه
وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير قال القاضي في تفسير قوله تعالى قل اللهم مالك الملك فخفف بحذف حرف النداء وتعلقات الفعل وهمزة اي
بحذف همزة الفعل على ما هو القياس وهمزة امنا همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من امن يامن لا همزة وصل حتى يسقط للدرج للتخفيف
فانه ما قيل في انتفاء ترك قوله وهمزة لان الهمزة تسقط في الدرج للتخفيف وعلل الحذف على ما الحذف من الكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي
ما وجه حذف الفعل ليس لوجه لانك تقول اللهم لا تؤهم بخير قوله وتم الثاني تاكيد لفعلي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين لاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل ولم
يتنون لعدم الصرافة لكونه علما موثنا بناء على القبيلة او لكونه علما وتعافي الشيء يقتضي عدم الصرافة فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال ازاء ركتاب ان التنوين حذف لمتابعة الموكد على ما اعتبره النحاة وجعل الاسم بانيا على احد الامرين من
اركتاب تاويل او مذهب برده مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد
بعد المضاف اليه لئلا يستلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تميز صار كان الثاني
هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي
قوله او مضاف الى حدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى حدى المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله ثم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد ش المضاف اعني حدى الذي اضيف اليه ثم الثاني فكان بمنابة
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس مختصا بكل وبعض وذا وذاوان وان حذف المضاف
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها قوله او مكسورة لمناسبة الياء
اي لمناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ما قيل الياء لما يناسب الكسر الوارد عليها بل بنائها وانما يناسب الكسر قبلها قوله
اي للضرورة شعرية يشعر بان قوله ضرورة مفعول له وحامله قوله واقع فان قلت فان قلت لا يتعدد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام
قلت بعد حاول اي حاكم بوقوعه للزم ضرورة قوله ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخرا جزأ
المنادى نظرا الى المعنى العلمي امكان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاد زيدا والى المعنى الاضافي ان
لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف الترديد في كون المركب الاضافي علما

غير علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا نكرة شروط عدمية للترخيم وكونه علما شروط آخر وليس يلزم من ايراد احد شروط الشيء ذكر الشروط الآخر العدمي وهو ظاهر فتدبر وقوله لا يكون المنادى مضافا شرط للترخيم وكونه علما شرط آخر ولا يلزم ان يكون المعنى على ايهم فمن رتبه قول الله نظرا الى المعنى لجواز ان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد فلا جاز عليه وأما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم فليس بموجه اذ هما من وجهين قوله نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثاني ليس آخر اجزاء المنادى فلا يكون علما فكيف يليس آخر اجزائه بما عتبار جزيان الاعراب على آخر الاول قوله كاسماء علم امرأة قوله من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قياسا غير قياسي ورجح مذهب سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا في احد وعشرين واحدا فلم تثبت في الصفات اسما لمبنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه قال اذ قد اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين ليس لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو تفسيره ليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا القسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول بعض الفضلاء في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الله قدس سره اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط انما يفيد عن امتناعه وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المعلل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء اجزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة قابل صريح فانه يتعلق بالجميع ولا يبعد ان يقيد ذكر قوله في كلا القسمين وقوله في جميع هذه الصور فيما سبق ليس تقييد الجزاء بالشرط بل ذكر قيدين اهمل بالمفصل ويقرب من اما قيل ذكر قوله الاخيران فلان الترخيم لا يكون الا في الاخير فكانه قال والكاف في آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اي بحذف الحرفين الاخيرين داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المصرح والكاف مركبا حذف الاسم الاخير وليس بعادة للشرط حتى يلزم ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاءك زيد اكرمته اي زيدا الجائي ليس بموجه والكاف من وجيه بل ليس لمعنى قوله غير ذلك اذكر اشارة الى بان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجميع مبني على تاويل المتعدد بالمذكور قوله اي فيحذف حرف واحد انما لقيل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر في المعنى يرجحه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف وأما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفا وحذف مع لحذف الفعل والقاعدة الذي عند عدم المرجح صرح به صاحب المغني ايضا حيث قال لبد ما نقلنا عنه مستدلا اللهم ان يعتمد الاول برواية اخرى الا ان المناسب لحذفا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء وآب عن تقدير الماضي اذا الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح وأما الماضي الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط فيه فهنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تم انكان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد هنا مقدر صرح به في المغني وقال الفاضل في تفسير قوله تم فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي ان ضربت بها فقد انفجرت لا يقال مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجح مع المعارض لانا نقول مجيء الفاء في الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فانما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء لكون ضربتني فريدا ضربته صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض قوله وهو اي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر لموافقة مقابله وهو قوله وقد يجعل سما بارا سه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل سما بارا سه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة قياسية ينبغي الا ان الترخيم لما كان لعلة قياسية معارضة قرينية من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف للترخيم كالواجب **قوله** فلا جرم اى لا محالة اى لا حول عن القلب بل يجب وجوبا **قوله** قلبت ياء اذ لم يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** ممتازا من المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تضمين معنى التمييز والافراد والاصل في الاختصاص وانكان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال هو ادخال الباء على المقصور تضمين التخصيص معنى التمييز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التمييز شهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بالحكمة نص آخر اى لا يكون القياس عليه منفردا بالحكمة بسبب نص آخر دال على الاختصاص به نحو خص زيدا بالذكر اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة الفتاوى حتى انه يصلح بهذا وكذا وفي الكشاف اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في قولهم ما زيد الا قائم اى تخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر اليه اوهام كثيرا وفي شرح المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو المستعمل العربي العام اما على الاستعمال الشايع العربي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير شارك للموصوف آخر في موصوفية فيكون الباء في المقصور انتهى ومنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور بانا جعل المخصوص مجازا عن التمييز والافراد وتضمنا للتمييز لابد وانه فاذكره الشارح من العلامة قدس سره لا ورد عليه كيف وما ذكره اشد بعدا مما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص المخصوص ان يستعمل باء ادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شئ بآخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا قال تعالى فصصت فلانا بالذكر وخصصك بالعبادة واختص برحمته من يشاء وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول في قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره الى آخره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد فانقيل يجب ان تتعلق قوله بوا بالاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة لاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فنقول وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلة دخول على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمر ضميرا صلا والمضمر قيدا وقد يكون بجعل المضمر اصلا والمضمر فيه قيدا وليقة يز المندوب عن المنادى مخصصا بواو وهو الاكثر والاقيس هكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر المندوب به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور كالمنبوذ ونحوه من المعارف وان لم يكن علما وكان التفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه الشخص عليه يشتهر به وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انى لاحد شك فاطر السموات بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانه لايجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لايجوز الفصل بينهما الا الظرف ضرورة وفيه انه لااعتبار لهذه القاعدة في قرأة ابن عامر في تزيين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة بالتواتر من النبي صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بالمفعول المضاف واليه القرأة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام الفرد اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك القاعدة تخالف ماثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس تتفق عليها جميع النحاة فكيف تنسب بواسطة تلك القاعدة المختلف فيها القرأة المتواترة الى الشذوذ وقالوا قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وليس بصواب في شرح الالفية زعم كثير من النحويين انه لافصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله الفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقرأة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقولك علمت اليوم هل انتم تاركوني صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والرابع الباقية تختص بالشعر احديها الفصل بالا ويعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بمفعول المضاف الرابعة الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل والكثير في المضاف مصدرا جازان يضاف نظرا وتنوينا الى فاعله مفعولا بمفعوله قوله لقيام قرينة دالة على كلتا الحذوفة وتعيينها قوله سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا قوله لان نداء لم يكثر كثرة نداء العلم الكان وجه الحذف منحصرا فيه بل يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لايلزم عدم الحذف في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لايستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لايسبق الذهن الى كونه منادى الا ان يقال يمكن ان لايطلع على القرينة للغفلة او نحوها قوله لانه كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول في ان نداء لم يكثر الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس او هي حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف ما يعرف بها حتى لايلتبس بقاء على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان ياءه ليس حرف تعريف لتعرفه قبل النداء لانه في الاصل موضوع لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف وظاهر فلا خلاف عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا يحتاج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا قوله من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه قوله العلم فاعل بقي قوله ولفظا اي عطف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظا اي قوله امرأة امرأ القيس وكان مغركا اي ينوض النساء يقتل رجل مغرك بالتشديد اي ينفض النساء او يتهمانه نساؤه لما عن سبب تقريبهن له فقالت كذا فقتل الصدر خير العجز سوى الاراقة جبلي الاضافة قوله على نائم هو سلمك بن سلكة مخضرم قال لقد تخوق فقال له سلمك الليل طويل وانت مقرواي انت تمس

من ان اعتنا لك فتيم استغنى لك فى الامر ثم ضغط سليك فضغط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى **قوله** استغنوا نوبا الضب هو لما
متعلق بقوله ثم ضم لا يهتدون وهو احوط ولا زائدة اى ضم لا يهتدون لان يسجدوا والدليل من السبيل اى تصدهم عن السجود او بدل من اعمالهم
ولا غير زائدة اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا **قوله** اى مفعول اذ قوله الاسم خبر لقوله الخالث والمراد به المضاف الثانى
قوله واضافتها الى التفسيرية بيانية فيه بحث مبسوط فى بحث الاضافة تقدم الشرح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه بعد كونه جنسا
مرجحا اصلا للمضاف وهو ليس كذلك **قوله** احترز عن الجمع للمفوت ووصف التفسير عن المفسر وان لم يلزم العبث فى بعض المواضع فلا ينتقض بمثل
جاء رجل اى زيد وبعد لم يندفع ما قيل الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا للزوم نقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر
لان العبث انما يلزم فى زيد اضربته وزيد امررت به وانا فى زيد اضربت غلامه فلو قيل انت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابسته زيد اجبته عليه فلا بد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **قوله** كل اسم اى مفعول به
او خال كلمة كل فى التعريف لا يناسب الا انه اوقعه ليشير بالالف الى صريحا وكذا قوله اى مفعول مقيد بقوله به لان كون به للوضع
فالتامن لمواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضى تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر واذا المتبادر من العمل
فى امثال هذا المقام انه عينه لانه اعم منه فالحمل على عموم المفعول فى قوله الثالث حمل على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن
اليه اصلا **قال** او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول والمصدر اذا المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل
وان موصول حرفى لا يتقدم عليه ما فى حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يصدق عليه لو لا عامله فى الضمير لنصب المتقدم
ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا فى المفتاح ثم انه لا بد بشبه الفعل مما يتقدم
عليه ما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت مجوس عليه **قال** مشتمل صفة لاحد الامرين المفهوم من الظرف او
قيل او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعنى او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكما ان التنازع يقطع بجعل المذكور
معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف فى الآخر كذلك يجعل **قوله** مشتمل صفة القوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور
صفة بقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصرى والكوفى وليس فيه ايجاب للمخالفة بل هو متابعة للمخالف مذهبه
كما هو مذهب الكوفى وبه ظهر ان ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المخالف مذهبه ليس
على ما ينبغى **قوله** ذلك الفعل او شبهه تكمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين
قال عنه متعلق بقوله مشتمل على تضمين معنى الاعراض والفراغ يؤيده قول الشارح قدس سره فارغا عن العمل فيه قيل اولان
الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشارح قدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى اشارة الى التضمين والباء حينئذ
فى بغيره سببية والمعنى بموضا من العمل فى ذلك الاسم بسبب العمل فى ضميره ما قيل ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار
الثانى به ليس على ما ينبغى **قال** او متعلق ضميره والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتمل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او
موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت
عمرا وزيدا ضربت رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا واخاه الذى يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط

عبد الغفور ١٢

ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا كما مر بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مرتين بل الشرط انتصابه وانتصاب متعلقه
لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من ملكه ومررت بمن ملكه الضمير فرفع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ما له الصدر كان المكسورة وليت ولعل وكم وحرف الاستفهام نحو زيدا انك ضربته
وعمرو ليتك ضربته وبكر زيدا كم ضربته ضربته وزيدا هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله او فيما
ليس بمجرد الاشتغال بالضمير ما نعا من العمل بل توسط ما له الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف
المصدري قوله بحيث لو سلط المجرد رفع ذلك الاشتغال نصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا شيء آخر فاذا رفع
ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا من العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال
ارتفع اعتبار عمل ما نعا من العامل المقدر فاقتضى قوله المجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل
العامل المقدر في زيدا مانع ايضا مع عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبة قال الشيخ
الرضي ليس قوله او مناسبة في اكثر النسخ وانما انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المعلم لم يعرض لما في الشرح والحق انه لا بد
منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يستدعي
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا فتسلط عليه بل
قصدت الى انى آذيت بضرب غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او ما يلازمه
قلت لقائل ان يقول ان كون التسليط بعين الفعل وحمل الانعام على المتابعة واجب مطلقا وفي التعريف يكون محلما عليه واجبا
بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لما يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عن ضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فاذا خاض الفعل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر فيه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذا عرض ضربت عن العمل
في زيد ليس بمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب ابا والمعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا
ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فعلوه في الزبر وبالجملة ان معنى
قوله مشتغل عن ضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق فلو لم يشتغل لعمل فيه
فالمانع هو الاشتغال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو المنفي لا الاعم من المنفي والمنوي والا خرج نحو زيدا ضربت
غلامه وعمرا ضربت عبده حامية المانع السبب المنوي ايضا لان الاشتغال بالمتعلق فقط من الباب مع انهم عدوه منه علما بان
لا يكون فيه مانع لفظي ودخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فعلوه في الزبر دلالة بقوله لو سلط عليه سلط عليه ومع المعنى خرج كل شيء
فعلوه وبقي داخلا المثالان نحو جاءني الذي ضربت غلامه فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه
والا لم يحتج اليه فتامل قوله قدس سره لو سلط المجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ المانع من تقدير المناسب
في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر غير وطيء انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه
انتهى وهو زيادة التوضيح وكمال الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي بما يناسب اي فعل يناسب الفعل المذكور بالتركيب فاي بسبب كون

مراد فا للفعل المذكور نحو مررت بزيد وهو جاوزت فانه مرادف لمررت به اذا لمعقل بزيادة صيغة
الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وانكان كثيرا ما يقع الفعل مع ضميره المتصل به فعل كما صرح به العلامة التفتازاني
في بحث الاسانيد المشتهر من المطول فلا مساهلة في قول الشارح قدس سره اي مايناسبه بالترادف كما قيل فيه مساهلة لان الترادف
انما يكون في المفردات نعم يلزم المساهلة ظاهرا في قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت واما
فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لهما لا لمجموع مررت بالباء وما جره لان مررت وحده بمعنى جاوزت
الا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مساهلة وان الترادف في المفردات فليس بوجه وانكان من وجه فتامل قال
اوالملزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كما هنت في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازم
للضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه
فيقدر فيه اكرمت قوله خرج بكر زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشرط ليس كلمة با بل المفعول فيصير معنى قوله كل اسم
كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من ظاهر التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان قوله ولا يتصور الا تقدير تسليط اه
اي بلا ارتكاب تقدير اويجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت غلامه اي ضربت زيدا
اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد
تجوز اقوله والاحسن في ترتيبها ح تاخير ليكون امثلة الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينها بامثال الاشتغال
بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المص اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدر ما على نحو زيدا حبست عليه لان فيه تقدير المناسب
بالالزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير بالفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل
المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب بالالزوم قوله فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم
بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره في اول
بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل يتلبس به
وصرح العلامة التفتازاني في شرح المفتاح بانه لا بد في المتعدي الذي يجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في
ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كاية متعد الى الظرف وغيره ولكن لا باعتبار المتعدي
الذي نحن فيه ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب الفنا
والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما عدكونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لاقتضاء
الفعل والتعدية الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدى
معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته
فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية والتعدية لا يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرور الجار والمجرور بالفعل بجعله متعديا مقابلا للازم للزم ان يكون قمت على زيد مرادفا لاقمت زيدا والالازم ربط الملزوم بمثله

وبالجملة المقول باعتماد مضموم الفصلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا مشكل قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته الخ ان اريد ان بقية فان الاصل فيه ضربت زيدا اذا المفسر انما تأتى به بعد الحذف ارفع الابهام الناشئ من الحذف لانه كان مذكورا مع ان المفسر ثم حذف اذ لا فائدة فى ذكره معه قوله فى فان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره فى الحاشية اى فى مواضع تبين فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع المقصد من هذا التفسير اخذا بالقبل انه اذا وجب الرفع فى موضع كيف يكون ذلك الموضع من فان الاضمار على شريطة التفسير قوله لصحة رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله لصحة وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد صحيح لا موجب ولهذا المحتمل من قبيل وجوب الرفع قوله عند عدم قرينة خلافه يستفاد من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يراد انتفاء ذات القرينة الصحيحة والا لم يكن الرفع مختارا بل واجبا والغرض لا يتصور انتفاء ذات المصحح فى صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة قولهم عند وجوداقوى وقوله ويستوى الامران وفى صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفى وصف الترجيح لوجود المعارض المساوى والليس فى صورة الاستواء مجرد انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة مالبس بمصحح فيتناول قرينة توجب النصب او توجب مساواته للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا كما قيل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بوجه وان كان من وجه اما على الاول فلانه ان اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممكن والمنتفى وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير موجود فمسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام فى ذات القرينة وهى موجودة واما على الثانى فلانه لا يصدق فيما ان فيه عدم انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى المصحح وفى صورة الاستواء ليس لك قوله اى قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم انتفاء ليس بمقصود انتفائه وهو القرينة المصححة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الا انه يرد عليه ان قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب او توجب مساواته للرفع يصدق عليهما انه ليس فيما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع لما لم يجامع قرينة اختيار النصب لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى تم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما فى زيد ضربته واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا للقوة قرينة اختيار الرفع والتنبيه على هذا احتمال اوعند وجوداقوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح استدراك قوله وعند وجوداقوى واما الاعتراض عليه بانه لما يوجد قرينة اختيار النصب فى وجوب الرفع ففى غاية الفساد اذ لا بد فى اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثانى انتفاء قرينة اختيار النصب والثانى وان صدق فى وجوب الرفع لكن الاول ليس متحقق فيه قوله لسلامته عن الحذف الذى هو خلاف الاصل اعترض بانه وان سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة جزاء وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا لمنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر **قوله** وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم **قوله** المفاجات في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الحق لان اذا المفاجئة لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها بخلاف وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجاة فمنهى في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شئ كما يقع اما لكن الفراء قالوا انها اذا جامعت حرفا حافظت على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى او من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو وفيها قالوا انظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم ان يقولوا خالفنا اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعا نحو زيد في الدار واذا عمرو ضربته وامامع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور بذا كلامه وهو شاهد لعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله وامامع عدم السماع آه تمانيل على قول الله قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية اذا المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب غير مسموع من غير شاهد من السماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي فاذا هو هي لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير ومتعقه الرضي ة هو بان النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا هو شئ قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بمذ صرح به صاحب المغني **قوله** ولا يقدر معمولها اي لا يجب تقديره معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا يناني ما سيجئ انه يجوز حذف فعل اذا اذا قامت عليه قرينة **قوله** واذا قال حرف الاستفهام اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل او بعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام لا يدل على المذكور بل الامر بالعكس لما ذكر الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام وذلك الاسم واما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر المعلوم من المقام واختيار لما هو مخالف لاسلوب الكلام بل اختيار لما هو غير معلوم اصلا من المقام فتامل والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام حتى السكاكي في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص الفعل كادوات التخصيص وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ضربته ومتى عمرا واتيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه الا الان بهذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر واما في الكلام فلا يليها الا صريح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع في الكلام ان زيدا تلقاه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لا صالتها في الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على اسم وله يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيدا

ضربته وحتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت وضربته الا اضطرار افعلى ما ذكره الله الفاضل يجب ان يقيد بعد همزة الاستفهام في ذكر الحرف ليشعر باختيار النصب بعد ها في الستة مع انه ليس كذلك فانه يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في الستة الا على فصل وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءاها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تعدد فعلها مضمر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فغير ذلك وجب وذكر الهمزة اذا الحرف يشعر باختيار النصب في الستة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان اختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا مع قال وبعد اذا الشرطية هي مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال حالات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزءاها انسان اتفاقا واما اذا كسمت بما نحو حيثما هي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة خلافا للشاعر في الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ها بذا الكلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلتا ان لا صالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا مذنب وان مزيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون امرا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد وهب ان زيدا لقيت او لقيتموه قد يكون مضمرا على الشذوذ ونحو قوله ضعيف شيئي عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك يزيد وانما ضعف بمجيء المضارع لفصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله قوله وفي بعض الامر والنهي بعد حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم لم يجوزوه وحذف الصفة واقاما الصفة اليه على ما عرابه وهو قليل ايضا فالاولى تقدير قيل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد باختيار النصب في وقت الامر الان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يتم ان حذف الزمان من المصدر كثير والحاجة الى التقدير بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم قوله والا فلا اي وان لم ينصب الاسم المذكور فلا يقبح الفصل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه يبتدأ وما بعده جزءه واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر يقال بالا زيدا اقتلته تقديرا بلا قتل زيد قتلته فغير ظاهر لان الظاهر والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن صرح به الشيخ الرضي قال عند خوف لبس المفسر بصفته انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لغا كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود هو الاصل تجويزا لوجهين يفوت المقام اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

قيد بهم اللبس اذ المقصد يبقى على ما هو الاصل في الفظ اذا دار بين كونه خبرا فتصا فالحمل على الخبر اولى لما فيه من الفائدة التامة بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب لضرره لاشتباه المقصد بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لترجيح لاحدهما على الآخر بنظر ما قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين للالتباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو انما قائم زيد من قبيل جعل المقصد تساوي الاحتمالين فيدخل من قبيل الالتباس والازم باطل فالملزوم مثله مع ان هذا القائل قد قرر صورة جواز الوجهين والالتباس على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المقصد والا دخل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة كما يهدي ان اللفظ اذا دار امره المقصد منها انه اذا ترك سهم مرفوع وذكر بعده شيئ يحتمل الخبرية والوصفية فالحمل على الخبر اولى اذ يصير الكلام تاما لا يحتاج الى شيئ آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام حينئذ يبقى ناقصا لان المبتدا لا يتم بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر فالحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الخبر اولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الخبر وعلى هذا لا يرد ما قيل ان هذا يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قولك خبرا على كونه متعلقا بخلقنا ولانه يفيد فائدة تامة على انه كلا يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد فانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم ورود الاول فظاهر لان كل شيئ اذا جعل مبتدأ وخلقناه خبره يصير الكلام تاما مع ان المعنى الرجحان كون قولك خبرا على كونه متعلقا بخلقنا حتى ترجح الصفية وقوله لانه يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة لما ذكره واما عدم ورود الثاني فنفي عن البيان واما عدم ورود الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان تمت على تقدير الرفع تحقيق اللبس فليكن مختارا للنصب لان الاختيار مبني على جواز الطرف الآخر فغاية ما يفيد الالتباس لظهور المقصد ليس بشئ فتامل وكذا ما قيل اي ضمان يخاف من اللبس وعدم قصد رفعه كما في لبس الضمير بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا لهم اعلم ان المقصد باجتهادهم فيرفع درجاتهم فلا يختار النصب ليس بشئ لان من وجه بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس فلا يكون رفع اللبس بقرينة لكن النصب اجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذا امكن رفع اللبس بقرينة يتحقق في كل موضع قوله لانه بينة اي بين خبرها هو مفسر مخصوص ظاهر وقد نبه بوصف التفسير فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشئ على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عده الشيخ الرضي الا انه ليس متعينا لارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود ايضا على ما هو عرف القرآن فان الشئ فيه جاء بالمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود ايضا نحو قد خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لما قصده المصنف قوله اذا الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة هنا لوجه غير مفصول هنا اذ الناصب هو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من صميم جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي اسنادا غير الخبر نظرا ان تضايفهما هو الموجب

لا غير وانما في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ لضابط انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه والا فهو كثيرا ما يتأتى للفعل مع غير المبتدأ
بخلاف هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المتن علامة ما يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى
الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل جزء رفع ضمير المبتدأ نحو زيد قام ان زيدا هو مسند الى المبتدأ وان قام هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل جزء رفع غير ضمير المبتدأ نحو ضرب مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل جزء غير رافع لشيء كالجار مع فهو وحده مسند
الى المبتدأ انتهى كلامه فظهر ان ما قيل هنا اذا جعل الجملة جزءا اما اذا جعل الفعل وحده جزءا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ
كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي
ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم
قال واما على ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا
اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار تأمل
كلامه وهو لا يخفى عن مناقشته اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في آخر بل يوجد في كليهما على السواء
وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم
عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه
كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف
على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع
مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فظهر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون
اولى قوله قلنا هنا باعتبار المنتهى مثل ما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع
بالنظر الى بسيطها والنصب بالنظر الى فضليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وتهذا يحصل
المناسبة ولا يحتاج ح الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان
ذهل عنه الجمهور ودعى على كثير من المحول خانه قال وذلك للبعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير ح ان السلامة من الحذف مرجحة
الى الرفع مع انها غير معارض بالاعتبار الا ان يتم اذا كانت القرينة على الحذف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يستقيم على احد كان
الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول
في بحث فصل ليك يزيد على صيغة المجهول على خلافه قال بعد عرف الشرط وله يذكر اسلما الشرط وانما كان نصب الاسم المحذوف واجبا بعد ما
الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت قوله فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل اشتغل عنه بضميره ثم كيف
تقدير الشتغل سمة مبني مشتغل عنه بضميره وان يكون الفعل او شبهه فارغا من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال بالسبب الاخير وهو لا يصدق على ذهب على سبيعة
المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير الاخير بل بسبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل المجهول قد يعمل
ايضا قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان ما بعد الفعل ممكنا ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصب الاول بان عمل الفعل وشبهه فيما
تقدم لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فتدبر

ايذانٌ ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره نسيا يلابسه الذهاب به فبيان الكلام ليس في المفسر بل في المفسر لوجهان يقال يلابس زيدا الذهاب به واذا تغير ضمير الاسم المحدود اومتعلقه نائب عنه كان حامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره اومتعلقه في الرفع وينصب فيقدر في ان زيدا ذهب به او ذهب به اذ ذهب بغلامه رافعا وايقدر في ان زيدا ضربته تاصبا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الآتي ان احدهما واقع من استحقاق المقدر مقام الضمير من استحق كه المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولاشك ان زيدا في زيد ذهب به على تقدير النصب ليس ضميره نائبا عنه والا ذهب به نائب عن يلابس **قوله** لان كل شئ في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصد من الآية الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما والعلم الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يترك من مفعولهم شئ من قطمير والتقدير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الاجتناب عن المعاصي والمقصد من الآية هو هذا الامر وبه اندفع ما قيل ان اراده نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نسلم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** دخل هذا الفاء وهو الفاء الشرطية غير المغيرة عن موضعها كما ههنا بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قولك نصبح بحمد ربك او مغيرة عن الموقع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو ربك فكبر وانما بعته ربك فحدث **قوله** مستقلان ليس الثاني منهما مفسر الاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شرائط التفسير فلا يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلان لدفع ما يتجه في القلب من ان زيدا ضربته جملتان وكذا زيد اضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه ان على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما وهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير والنظم فيما يتلى عليكم واشباهه انما يؤتى به اذا لم يكن المؤدى مستفادا بل يجئ بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره وههنا ليس كذلك **قوله** واختيار النصب بناء على الاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه يلزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا ليس بثابت لاتفاق القراء على الرفع فيلزم المحال لكن ذكر بعض الفضلاء ان العلامة الثاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي ولما فاصل وقد اطبق القراء على جمع تبرك التاء وايقاله لو جه تصور المنع الهباقهم

على غير المختار بعد ان يكون نفيا على الاحد م الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانما منع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز عند عدم الوقوع ثم لو قوعه في الشمس والقمر انتهى واقول ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز على غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف يجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المؤنث مرجح به الرضى ليقال زيد وهند ضاربان زيدا وهندا ان ضاربون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين ذا لمختار مرجوحا قوله وجب حذف ناصب المفعول به فيها حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه والقرينة هنا النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير يدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المفعول المنصوب اذ لا شئ غيره فلو لم يقل باقامة مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي واليه قد قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة تلبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت ينبغي ان يجب الحذف في قولك زيدا في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود الشرط ولا يلزم من وجودهما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس قوله اي اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه قوله على صيغة المجهول عطف على حذاء وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفعي عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المنذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بوجه لان او تة متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو ولو كان منفصلة جازت الملفقة بين ما بعدها وما قبلها يصير المعنى انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تعالى منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن اطاعة الآثم على طمأنة او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يتم فعلى كاويه في لفظ نظر قوله نعم اي نعم آه لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذا نظرت تجد مقام الضمير لكتته فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الم جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قسما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يؤتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ على استدراك آه عنه قائل قوله لتحذيرهما منهما لان الحاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك مع تحذيره الى المخاطب لتحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الا زيد عن نفسك اذ لا يتصور تحذير المحذوف من المخاطب قوله لانه حينئذ اي حين اذ تقديت زيدا من الاسد لان الاتقاء لازم فيكون معنى قولنا اتقيت زيدا ايجب علي ان ازيد فيكون زيد منصوبا بالمذكور والا يلزم ان يكون زيد منصوبا بالمحذوف والا يلزم ان يكون زيد مرفوعا بالمذكور وهو باطل لان معناه يجب علي ان ازيد ازجير وليس معناه ذلك فلا يصح تقديرا اتق قوله مثل نفسك نفسك فانما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود و حاضر و مستيقظ باش از و لتكاسلك بالاغترار والالقاء في المهاوي فانها حدوك مع تعيين تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يوذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ الغرض حينئذ محذور والاسد محذور منه وانما قيل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذور منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذورة بالمآل فاذا نظر بالمآل صح هذا المعنى فلا يصح توجيها كلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقديرا تق ان نظر الى المآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح قدس سره يجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير يجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب وايضا ايقاع النفس الشخص في الضرر عبارة ان ايقاعها في الغرق والغيبوبة والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذنا شاملة من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها قال قال ايا ك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من ايا ك من ان تحذف دونه لتقدير العاطف في ايا ك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن اه في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل تقدير من لا تقدر العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وما علم من قوله تقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخ عن مناقشة او قال الشيخ الرضي قال البوعلي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت دعني ابرد اكبك سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله احدث قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المفصل قال ابن هشام وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو تولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا ما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في ايا ك من الاسد ولا في ايا ك والاسد حتى يكون قوله الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما ان السوال مع ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى او الامتناع عدم قول ايا ك الاسد في ايا ك من الاسد والسوال مع ان امتناع ايا ك الاسد اذا كان اصله ايا ك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله ايا ك والاسد غير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اذا كان من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه دافع مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يعمل فيهما ان قلت العامل في المعطوف والمعطوف عليه باد يفرد تكليف يصح قولنا فيهما قلت ليس الا فرد واحد على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما يجب المطابقة سواء أراد كليهما اذا أراد ان الزمان والمكان لا يخلو عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل سواء فيه قوله من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة محفوظا متصورا بعنوان انه ظرف للفعل والا فضاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه مثله الحقيقي لا يبدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا له هو لا يقتضي
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه
لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم
الجمعة فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت
يوم الجمعة والمكان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحدة شخصية بالمحلين وهو محال فيلزم
تعاوده الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا بعد تبلا شي قوله الا لزيادة تصوير المعرف للاحتراز فخرج ما خرج بالمذكور
بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازيا بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المهم في التعريفات كشف الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات بالصحيح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ
هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج لغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه لا يرد
على هذا اخراج المحترز الى الحيثية بجعل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من
قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم
وبهذا ما لا يعاب واما اغناء المقدم عن المتاخر فالكلام غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا وقع ما مزيد تحقيق المقام في
بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يقال ان قيد الحيثية المعتبر بعد قوله مذكور ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف
كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود قال المولى الحسن في حواشيه
ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بغير فائدة تهاني اخراج الذوات ليلزم استدراك المجرد بقوله لا موجودة
ولا معدومة بناء على ان المعدوم القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود
لان القيام به معتبر في مفهوم الحال والمكان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة بهذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز
عن غير المجرد واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري الضرورة يقدر بقدرها
فيجعل قيدا محترزا جليا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالمعدم التزاما لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالمعدم
بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح
غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل قال الزمان والمكان لما كان ضميرا كان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى الظروف على ما زعمه
الشارح قد جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل ايجاب ان يكون في الجملة ضمير الى المبتدأ وهو ليس كذلك فتم البعض ان الشارح جعل ضمير راجعا الى
المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد للمبين وقال البعض لا بل
اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان لكلام
الشرح لا لكلام المتن وفي كلام المتن والمكان يحمل المتذكير لرعاية الجزء الان كلام الشرح لا يحتمله والا ما قال برجوع الضمير الى المكان

فاعلم قوله وظروف المكان الخ كان ذكر الضمير وان كان المرجع مجملا رعاية الخبر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان وهو المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير الخ كان راجعا الى المكان خلافا لجمع حيث قالوا انه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاستدلال ان الاضافة لما كانت بيانية كان رجع الى المبتدا ليس بواجب والحكم من وجهه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكير الخبر او تانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فتامل كلمة فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمونث فيمكن ان يقال تذكيره هو في قوله المرفوعات هو مع رجوعه الى المونث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كذلك كما فيما نحن فيه فان تذكيرها ليس بحسب الوضع بل تذكيرها مبني على تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الظروف المكانية اذ تانيث الجمع تاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يؤول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبهذا ظهر ان ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى ان يقال ان تانيثها ليس على ما ينبغي قوله ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي ان يتوهم من هذا الاطلاق ان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد وقال ابن الحاجب ان المكان وان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي ينتصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وانما كان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق كما اشتق منه اسم المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وادبت ماواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربما يتسمح بوضع بكر هذا الكلام ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب بما اشتق منه وما رادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او ما رادفه فليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بما رادفه اذا المقصود ليس مرادفا للموضع الا ان يقال لم يرد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلعك في قولك صليت خلعك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا ما لم يكن مفعولا به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يتطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود الفعل فممنوع كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل فلنا كون تصور ماهية الدخول موقوفا على الدار لا يجدي والزمان والمكان من لوازم وجود الفعل وايضا لو توقف تصور الدخول على المدخل للزم توقف الخروج على المخرج اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فيلزم ان ينصب الخروج المخرج على انه مفعول به كنصب الدخول الدار وهو باطل قوله ودخلت الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما او متعديا بنفسه لا اصطلاحا اي سواء

كان بنفسه او بحرف الجر فلا يتصور ذلك الانكار من القوم في دخلت في البلد والبيت كما لم الرضي والناصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فاشل قوله ان كل فعل ينسب آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص تجري في جميع الافعال بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع يصح النسبة الى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم ان نسبة الى الدار ليست نسبة الوقوع و تقائل ان يقال عدم الصحة ثم كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص قد خلت البلد يعني دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار او باعتبار الدخول في جزء دخل فيه قيل ولا شك ان الاول مفيد والكلام الثاني غير مفيد على ان المذكور تقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة تكون القائل داخلا في البلد لا لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كليته او صح ان يقعد جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى يتعرض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح والذي ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار ليس بوارد اذ المقصد ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول الا لا يجري فيه اصلا قال ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل وعلى هذا لا يرد ما يجتبي التأديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر وكون تأديبا في ضربته تأديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه كون التأديب باعثا لان ذكر التأديب ليس لان هذه الحيثية وتأديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولو لا الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد ما يجتبي التأديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قد شيرازي ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معلل فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور بذكور معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد ح فما قيل بعد تخصيص العمل بالنصب في كلامه يرد عليه بعد اجتبي التأديب الذي ضربت لاجله بل اجتبي التأديب ايضا لا يصدق على التأديب انه فعل لاجله فعل مذكور معه العمل فيه في تركيب ضربت زيدا التأديب ليس على ما ينبغي لان التأديب مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر في احدها ليس له في الآخر مذكور فضلا عن ان يكون مورد اصحيل فيه النصب وفي الثاني والمكان الآخر مذكور اللهم ليس مذكورا لان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه فاضل لاجله فضل مورد صحيل فيه النصب وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخر فنظرا لما ذكرنا وفائدة اظهر الحق ان ما ذكره الشارح والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولي الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا عمل في المفعول له قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل دالحرف واسطة في ذلك وجعله بمنزلة الهمزة والتضعيف ليس بشئ فتامل **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انكانا مغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التاديب والضرب بسبب الاحداث ويسببه واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشارح فلا اشكال الا ان ليقال ماهية الضرب والتاديب واحدة وتختلفان باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب ومسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو النسبة مالى تحصيل مجهول لمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وباعتبار الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبهذا اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بالمحلين او لا قائمة بالمحلين الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بالمحلين مختلفين وهو محال والثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء مبدا المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والاورد هذا الاعتراض وشبهه الترتب ايضا ذريعة علة فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب هو التاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر بل الشئ الذي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل اي في الزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر بعد مضي الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اي هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمترتب عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل كسبب انظ العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه بين الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم يجعل علة بحسب لفظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة اقتضت للعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشئ علة كونه قابلا للنصب وبهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكفيه انتفاع ضربته تاديبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه مبهما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا متعلق بخلاف اي خلافا ظاهرا قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخلاف الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقديرين للاشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل بهذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقدير يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهب سيبويه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك للرآمي من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا لما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربته تاديبا ان العامل للمفعول له اذا مضمونه متحد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بعد حذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة والثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا نتيجة قعوده عين الاجبان وكذا قولك جئتك اصلا حالي لك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح والعامل تقدير في مثله قعودي جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعودي جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا من غير لفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشيخ بقولك جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته تاديبا وقعدت قعودي جبن على ان تصحيح المثال الخاص لا يستلزم تصحيح ما يخرج اذ المقدار من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب مجمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشئ لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشئ مؤديا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب ليس مرادا بل المراد ان الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء المتخالفين معنى هذا يجب حمل التاديب في ضربته تاديبا على معنى يغاير معنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا احتملت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهب سيبويه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل بل يكون معناها واحدا فالاتحاد اما يكون المراد بالضرب التاديب كما قرره الرضي فالمعنى ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضربته تاديبا على حذف المضاف ليس بموجه والكلام من وجهين فتامل حتى يظهر لك ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المعربان بمعنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ما يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان يتفق في المعنى المتقدمان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول لاشارة الى ان النصب مصدر بني للمفعول لا الفاعل او تقديرا

شرط انتصاب المفعول له شرط جعله منصوبا قوله وخص اللام بالذكر الخ تعرض لوجه تخصيص اللام ولم يتعرض لوجه تخصيص في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لا نهاية لها فتعرض للوجه بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد نعم يحتاج بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لالحاق الباء لقلته بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام ودون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء اينما من وصل المفعول فيه تحولت بالسببية اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط لتشارك في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الادل والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط بستامه البليه والمستحق للسخط البيس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون مستحقا حالا من المفعول لانه يستحقا ما ذن يكون حالا من الفاعل وكذا اذا جعل للعدة ولا اعطف حال الفاعل على المفعول انتهى قوله ولا يجوز ان يكون الخ دفع لما يقال كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قوله وسقاه الله قال الشيخ الرضي قال الملخص واما شرط الجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين لصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان تكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين ودليل عليها قوله اعتذر عن نصبه اي عن كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المتصرف من الظروف لما لم يستعمل الا ظرفا فبتقدير في اذ في مجرورة بمن وقد يجر بتى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم قصر نهايتها واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المتصرفة بل على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وجئتك من عندك وجئت من لدنك وفي بعض كتب النحو الغير المتصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ملازم النصب نحو مرنا ذات مرة وثقتة بعيدات بين وبكرا وسحرا وضحى وصباحا وعشية وعتمة ومساء واذا اردت سحر البعينه وضحى يومك وعشاه عشية وعتمة ليلتك ومساء يومك قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير عندي فانه لا يدخل عليه الا من نحو جئته دون ويربا يجر بعني قال ومنه مع قد جاء وخول من عليها في قولهم كان معها فانتزعه من معاده منه ظران قول الشافي الاكثر ليس بسديد اما على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر اذ الغير المتصرف على طريقه هو المستعمل ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس لغير المتصرف حالة غير نصبه على الظرفية ولو على سبيل القلة حتى يعتد به واما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المتصرف حتى ليقة غالب حالة النصب وقد جر فيعتد التقييد وليس الكلام في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا الجر به من كثيرا حتى يقة للاكثر حكم الكل قوله جريا اي جعله جاريا على ما اي نصب هو اي لازم النصب كائنا على ذلك النصب وح يصح ان يكون قوله جريا مفعولا له لقوله وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه قوله ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب نوعا او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثله في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه ظهر ان المراد بالزوم في قول الشلوبين بين اللزوم وظرفية الغلبة قوله وقيل الوجه ان يجعل المفعول منه من قبيل وقد تقطع بينهم

والنزول هي من قبيل اسناد الفعل المحول الى مصدر فاعله لولا حليه ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم النصب وان ابقى على النصب في اللفظ كما هو الواقع في استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايضا غير ثابت في استعمال العرب لعدم الفائدة فيه قوله سواء كان ذلك المحول فاعلا كجرى زيد حتى الأخيرة او مفعولا كخلقك وزيادة درهم القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجبوا به امتناع المثال المذكور هو ان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل المطرح يقتضي امتناع النصب على المفعول معه في كل ما قيل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نحو يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى وان كان مضافا اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا انه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة في العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقيد بعدم الجواز اذا كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز اذا كان مفعولا من حيث المعنى فظهر بطلان تمثيل الشيخ نحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض نحو امر أو نفسه وقولهم راسك الى وشاتك واليوم حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي قولنا فاجمعوا امركم وشركاكم الاولى انتصاب شركاكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضافة وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الا الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام في المغني واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاكم بالنصب فمحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفعولا على مفعول بتقدير مضاف اي وامر شركاكم وجملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاكم بوصل الهمزة وموجب التقديرين ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذي جمع مالا وحده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتفى الاتفاق بالكلية وان كان النصب باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف قوله او مكان واحد ظاهر العبارة يدل على ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو ليس كيت الناقة وفصيلها اذ ضعها اذ فلا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها في زمان واحد في مكانين لا رضعا الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان لا يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المتفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان التردد لمنع الخلو دون الجمع قوله اي وجد لا يظهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعد فان قلت المذكور على تقدير الجزئية تحتاج الى التاويل

بلفظيا او ملفوظا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس تاويلا على انه لا حاجة الى التاويل لان

اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله والخان بمعنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الجزئية تحتاج الى التاويل

ولذا قال اي امرا معنويا فقوله اي لفظيا مما لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان الموافق للسباق والسياق جعله ناقصة

قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد

بالفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يتمنع فسر الجواز بالامكان الخاص

لئلا يقتضي سبق المثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه يقتضي حينئذ بالمثال المذكور اذ الامكان العام

المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف

مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله

وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اهم قوله جاز ان قدر في بحث

الترجيح المضارع وجعل المذكور خاصة وجعل المذكور مبتدأ والمقدر خبره تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الامرين في

صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الندرة

باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرر

في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه بالمعنى

الاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع فمعنى ذلك الكلام

المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او

من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظا بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في

وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه

وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تثبت الذات الماخوذة مع صفة العاملية بل نفس الذات في وقت العاملية واندفع ايضا ما قيل

ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل بين هيئة صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار

قال الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اخبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند

اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله فيدخل فيه الحال لا يظهر وجه تقييد المفعول به

ان يثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم اللهم ان يقال الوجه

ضم النشر وان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيغير المعنى من حيث هو فاعل او من

حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم تثبت وقوع

الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلا زوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا فمعنى قوله

من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا لدخول ما وقع

استثناء منقطع بمعنى لكن للحاجة الى التتميم واستدلال ما وقع حالا من المضاف اليه قوله فان مفعولية زيد بناء على انه حال
من الماء فالمناسب ان يوخذ من ذا اشير ويكون المعمول هو زيدا وتنبيه على ان اعتبار عامل الحال لغير المعنى المقصود بالاخبار
عالما بتيقنه وذلك بجعل ذا مفعولا لمعنى زيد مثلا بمفعولية زيدا فقوله ليس اعتبار تنظير هذا الكلام اذا اعتبار لفظ
الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر واعتبار تو
ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه تغيير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وتغيير اعتبار الاعراب
فما قال شارح اللباب نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن للعامل فيه معنى التنبيه
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية
ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره
قدس سره خلاف المتبادر وايضا ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد
عامل في زيد على تقدير كونه خبر الهو وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر بتغير ذلك عند اعتباره
مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك وايضا رابعا فلان عبارته لا تخ عن خدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه
الكاف راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له والكاف راجعا الى الحال
يكون له معنى صحيحا الا ان الواجب ان يقول فيها اذ الحال هو مفعول سماعي قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الا ولا يلزم
على الثاني لان المعنى المقصد بالاخبار يمكن تغييره بالثاني بتغيير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا والكاف منسوبين
الى المتكلم الا ان اعتبار احدهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصد بالاخبار يتوقف على
اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فظهر الفرق بين ان يكون شيء مفعولا
لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصد منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا
لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا لفظا بل مرفوعا ولا يتفاوت في ذلك كون الالفاظ
او التنبيه منسوبين الى المتكلم او الى ما يشار اليه الشارح قدس سره بقوله ولا اشكال انتهى الى آخره فما قيل هو جواب سوال وهو
ان يقال ان معنى ها وذا اشير جانبه فكيف يقال انه ليس منطوقا قابل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وتقديره ان الاشارة والتنبيه المنسوبين
الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين ليس بموجه والكاف من وجيه بل لا معنى له اصلا قوله وهو من تركيبيا ي وهو ما خوذ من تركيب الفعل
وصيغته مشتق من جوهر وهو على هذا لا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر الرضوحات من شبه الفعل حيث فسر شبه
بما يشتبه في الفعل وقال انما قال ذلك لتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واصل التفضيل والظرف

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يتضمن لفظ الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى اليه على طريقة الا ان يجعل النحوي عاما يشمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يتضمن لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يتضمن تقديره وذلك انما ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فقابله بمعنى الفعل للفعل يشبههما ظاهر باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا بهما لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس لك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فاعل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان فعل فعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وبهذا صح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا لا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انه ليس بموجه والكان من وجه بل لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره مثل ما ذكر من معنى الفعل في الصور المذكورة تسريح بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه لم يسمع عملها في الحال قوله والتمني عالم تجئ قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فانها ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحين بل العامل هو الجار المقدر لكون مضمونه هو التقييد انتهى وتقييدي في تحويلت ابني فقير راجح هو الخبر اي فقير للان رجوع الابن لما كان امرا مستبعدا بحيث لا طماعية في وقوعه بل صار بمنزلة المحال الذي يتمنى وقوعه فهو تمناه والطيب وقوعه على سبيل طلب الحج والكان مقارنا بصفة لا تطلب لا تتمنى وقوعا على المعنى ليست اي راجح وهو فقير اي الطالب رجوعه والكان على صفة الفقر فالتقييد التمني بالحال خلاف التقييد بها بدون التاويل اذ ليس المعنى على ان تمنيت ابني وهو فقير حينئذ تمنيت ابني والكان فقيرا بل هما ظاهران كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المنتقلة لا في الموكدة والدعوى عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والموكدة قليل فكانه ملحق بالعدم قوله يحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السياق والسياق ايضا قال ابو البقاء الاولى ان يعطف على قوله في خبر الاستفهام فيصير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا ولبس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله او بعد الا وبين قوله او معدا عليه الحال تنازعا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا كان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها او في ضمير راجع الى الحال واللام بمعنى في فلا اضافة او عوض عن الاضافة اليه فلا حاجة الى تقدير عايد الى النكرة في تصحيح وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر الاستفهام فهو ظرف لغو للفعل ثم قيل على قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ره وما لاختصاره ما قال وفيه

بحث اذ وجب القول بهم كيف وقوله تقضا للنفي نفي عنه ولو سلم فطلب الاختصار لايكون سببا للوقوع في التعسف وقيل
اي ما يكون الحال واقعا بعد الانتقضا للنفي عطفا على يكون ذو الحال نكرة موصوفة وفيه انه لا يصح سنه كون ذي الحال نكرة
مع ان الكلام مسوق لتحقيق ذي الحال كونها مفيدة غناء المعرفة بعمومها وقوعها في حيز النفي ودعى هذا فلا حاجة لذكره صيرورة
بل الاولى ان يجعل وقوعها في حيز النفي والنهي دليلا استغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او
شبهه ونهي او استفهام لانه يصير النكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وانما امكن
تنكيره لان الانقطع بامتداده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لجواز ان يعد الصفة لما قبلها ورد عليه
بعضهم بان منع الاولى كان معنى لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله تقضا للنفي وانما من قال لامنع لجواز وقوع الصفة بعد الاستثناء
فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان
تقرير قوله لكان معنى يصح بهذا الكلية ليس بصحيح ينتج انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو عند القائلين بقطع الامر بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ وبنظر فائدة قوله تقضا للنفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة الخ ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو مع كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة الغير النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب المغني واما ما بالمكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية بالعنان الواو والا ولم يرد الزمخشري وابو البقاء احدا
منهما فاما ان اراد به انه لا يكون كذلك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد بالجزم الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو ظاهر من كلامه وتشيع
على الجواز تشبيها بليس اذا عدل كون المسئلة اختلافية ليس على ما ينبغي قوله فيجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله يصرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبرا كما قال ابو السعود في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن
في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس بشرط وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا لا يحتمل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والمحل المعنوي الذي
اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مر تفع بما ذكره الشيخ قدس سره والمحل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب
حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في
ارادة الخاص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد
على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ماء لم يكن ذلك البعير شرب
اي شرب منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مداخلة بعضها في بعض من قبيل اراد المطلق
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعير بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متناول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه حال قيل
اي كل واحد منها قيل وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مرت به وحده وما قيل

فالاحتياج الى هذا التاويل لان المعنى والحال الواقع فى هذا التركيب متناول ليس موجودا فكان من وجه لو كان المعنى على ما ذكره كان الواجب ان يقع والحال الواقعة فيها متناولة لما تناول المستقبل غير الموت اى موتك كان يكتب تاديشه والحال موتك سماى صحيح يعنى مولانا الهدا والمشارح حواشى الصنعة فى قوله وصاحب الفصل شبهه قوله متناول بالنكرة قالا ولى ترك قوله بالنكرة لان المعرفة ليس داخلا بالنكرة على الاطلاق بل على قيد نعم هو متناول بما يقول بان الحال فى الاستثناء تعرف قوله مصادر لافعال لان الاصل فى العمل للفعل فتقديره اولى عند الاحتياج ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال فى المعنى خبر لذيها والاصل فى الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه والافراد اليه واشار من قال مصادر لافعال او لصفات فلا يرد عليه ما قيل ثم اعلم ان الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح قدس سره حيث قال لافعال محذوفة فسرى بينها قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقتضى من التقديم تحصيل التخصيص وهو حاصل هكذا قال الفاضل وهو صريح فى ان الوجه فى التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد فى تخصيصه وليس بسبب مستقل والا لوجب القول بالتقديم فى الاستثناء المذكور لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفى صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب فى النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو يشعر بان رفع اللبس سبب مستقل قال صاحب العباب اعلم ان الشرط فى جواز تنكيره حصول الفائدة ومن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط فى الاكثر الا فى صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط فى غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين واذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان فى هذين الصورتين رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلما بالجملة ذو الحال النكرة اذا وقعت فى الصور التى ذكرها الشارح قدس سره لم يقل النحاة بتقديم الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تم وكلوا احمار زنكم ان جاءكم فاسق بنبا اى وكلوا اما حال لكم وعاب حمار زنكم اسم فاعل حالا مشغول كلوا وحامال منه تقدمت عليه لا يخ من مناقشة لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذى الحال فيه ان هذا انما هو اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة بالاضافة او صفة او غير ذلك فلا وفى الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة وهو قوله تم عليها فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضى فيما بعد فى قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا من ضميره فى جزاء او منه اذا الصفة او صفته وقال فى بيدها انه حال من الهاء فى به او من جزاء وان دون تخصيصه بالصفة خان علمت لعلمك اذا نه نكرة وصفة تنكير ذى الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس رد الما قاله النحاة قلنا فكيف جوز كون يحكم به ذوا عدل منكم فى قوله تم فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة او تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم به لان يقال انه بيان للواقع لانه قد مت تنكير ذيها وان تقدمها فى الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة تقيد به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا يجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل فى هذه الصورة الا ان التخصيص ليس كما صار يجب ان تقدم الحال لاجل حصوله اذ لا معنى للقول بالتقديم لتخصيص فى صورة وعدم القول به فى اخرى مع استوائهما فى انتفاء التخصيص بدون التقديم لا يقال لعل

الى القيد المذكور لان هذه الصورة يخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لانكرة واحد والمجموع
ليس بمعرفة ولانكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لايجوز ان يكون الصاحب
المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كلواحد منهما والاسم لايجوز خلوه من التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما
ليس باسم فلايجوز ان يكون ذا الحال اذ الفاعل والمفعول لابد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ماقيل الحال
المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة بمجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولانكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا
حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بدع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا
ليس على مايقتضي اذ لاضرورة في جعل الصاحب فيما لم تكن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل ويظهر وجه بدع على مازعمه وهو ان الصاحب
قد يكون شيئا لايكون معرفة ولانكرة واني محذور في جعل الصاحب كلواحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة
الاصل التي ينبغي عليه الوجه البديع الذي زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لايجوز ارتكابه الا لضرورة وعدم اليه **قوله**
تخصيص النكرة بتقديمها اذ لايتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذي الحال فاعلا او مفعولا واعتباره مبتدأ او الخبر
خبر المبتدأ مع الاول بل يتأتى فيه فلابد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر في الابتداء تقديم الجار الظرف
لا مطلقا فكيف يتخصص بتقديم الحال التي ليست بظرف اللهم ان يقال عدم اعتبار غير الظرف في المبتدأ لانه ليس متعينا للخبرية وتعينه
بقضاء الاحتمال بالفعل والتخصيص انما يطلب بالفعل باعتبار ما هو بمنزلته فيكفي فيه التخصيص بتقديم
ما هو ظرف معنى ومنزلته ولايلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الحقيقة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير في جائني راكبا رجل كائن مجيئه وقت
الركوب وبه اندفع ماقيل فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لاينفع في تصحيح
الابتداء لانقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الجار الظرف لانا نقول لايصح الاخبار عن الحقيقة بظرف الزمان **قوله** ولما يلتبس
بالصفة ظاهر عبارته بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت مافيه **قوله** عرو اللباب اعلى
اللباب معطوفا بالنظر الى الدليل الثاني واما بالنظر الى الاول فتقدم للتخصيص ولامنع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد
قال ولاتتقدم على صيغة المونث لان قاعدة ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعي والمسند الى ضمير المونث مطلقا يجب
تانيثه **قوله** ممتنعا اعدا اي في تركيب جاز التركيب المذكور اي لاتتقدم على العامل المعنوي في تركيب ما الاني تركيب هو زيدا قائما
كعمرو قاعدا فانها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوي فيه وهو معنى التشبيه مستفاد
من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلي الحال التي تعلقت باحد الحدثين
صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث المشبه به او الاخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث المشبه به
والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حال من العامل المعنوي اي ان الحال لاتتقدم على العامل
المعنوي حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثاني يكون حالا من ضمير ولاتتقدم الراجح الى الحال اي لاتتقدم الحال
حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوي **قوله** فلايجوز قائما زيد في الدار وذلك لتقدم الحال على حامله الذي
ضعف باعتبار الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفصل وعلى صاحبه وعلى ماصاحبه نائب عنه اي المبتدأ **قوله** اوجبه الاحتمال

الثانی وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمیر قوله ولا تتقدم ای ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کونها متلبسة بخلاف الظرف فانه تتقدم علی العامل المعنوی الذی هو الظرف والجار والمجرور ولا تتقدم علی غیرهما من التنبیه والتشبیه وغیرهما انتهی قاصر به الشیخ الرضی فان قلت اذا کانت الحال ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه علی عامله الذی هو ظرف او جار ومجرور وسمی ذلک البرالکبریتین ای الکبریته بستین فمنه حال والعامل فیه بستین وعلی هذا فالحال مثل الظرف فی ان کلا منهما تتقدم علی عامله الذی هو الظرف او الجار والمجرور ولا تتقدم غیرهما فما معنی بیان المخالفة قلت بیان المخالفة عند من لم یجوز تقدیم الحال الظرف والجار علی عامله المعنوی الذی هو الظرف او الجار کما یشیر الیه تخصیص التجویز بابن برهان ومنشأ ان قول الاشمونی ان الظرف تتقدم علی العامل المعنوی والحال لا تتقدم علیه لا یخلو عن خدشة لان ذلک علی تقدیر ان فاعل یکون الظرف والجار والمجرور داخلا فی العامل المعنوی الذی غیر الظرف والجار والمجرور لک الظرف لا تتقدم علی ذلک العامل فلا یصح ذلک التقدیر قوله لا غیر ای لیس المراد غیر الاحتمال الثانی وهو الاحتمال الاول وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوی لان المناسب علی التقدیر الثانی استثناء الظرف من العامل لا بیان المخالفة والمخالفة لا یصح ان یقال لا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کون العامل متلبسا بخلاف العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف وحاصل هذا ان الحال لا تتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف اذا المعنوی انما کان ظرفا تتقدم علیه الحال بشرط تقدیم المبتدأ علی الحال عند الاخفش او ثبت بطلان یکون الحال الیوم ظرفا او جارا ومجرورا علی ما ذهب الیه ابن برهان واما سیبویه فلا یجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی مطلقا سواء کان ظرفا او غیره فالمخالفة بین سیبویه والاخفش انما هو علی تقدیر کون الظرف عاملا معنویا علی تقدیر کونه خارجا عنه کما یومئ کلام المصنف قدس سره قوله والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف لان حقه التاخیر فکذا حکم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقدیم علی الفعل لان حق المسند الیه ان یتقدم علی المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا تقض بجواز زکبا جاء زید قوله لعل الفرق الی قوله لیس مجرورا عبارة الرضی بعینه وفیه اشارة الی عدم تمام الفرق المذکور وذلک لان الحرف المعدی الذی هو من تمام الفعل وبعض حروفه کالهمزة والتضعیف انما هو البارز فی بعض المواضع کالمثال المذکور فی الشرح دون مررت بزید ودون باقی الحروف الجارة نعم باقی الحروف تجعل التقدیر بالمعنی الاعم وهی بذلک الاعتبار لیست کالهمزة وبعض حروف الفعل وایضا هو منقوض بالاضافة اللفظیة فانها فی تقدیر الانفصال فالمجرور بحسب الحقیقة لیس مجرورا ایضا فینبغی ان یقدم فیما مع انه تمنع بالاتفاق قوله والکل تکلف ویسهل ما یقال ان الاول تکلف فلان تاء مبالغة غیر معلوم الوقوع حتی انکر بها البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال لکن الرضی صرح بجواز دخول تاء المبالغة فی فاعل حیث قال الرابع ان یدخل للتوکید الصفة التی علی فعال وفاعل او مفعال او فعول لکنسابة ذوقیة ومطرابة وفروقة فهذه تفید مبالغة فی الوصف کما یفیدها ما هو کیا والنسبة کما فی احمری واما کونه تعسفا فلان المقصد من الآیة الکریمة وما ارسلناک الا الی جمیع الناس وهو یفوت علی التقدیر الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما کون الثانی والثالث تکلفا فلاحتیاجهما الی التقدیر والوجه المحتاج الی التقدیر تکلف بالقیاس الی الوجه الذی لا یحتاج الیه واما کونها تعسفا فلما صرح به الرضی من انه قد یلزم بعض الاسماء الحالیة کحاله وقابلته ولا تضافان ویقع کافة فی کلام المتاخرین مضافة وقد خطئوا فیه قال ابن هشام فی المغنی وتجویز الزمخشری الوجهین یعنی الحال من الفاعل والحال من المفعول فی ادخلوا فی السلم کافة وهم لان کافة

مخصصة بين العقيل وتوهم في قوله وما ارسلناك الا كافة للناس انه قد يكافة لتاء المصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى الضمير فيلزم العقيل باخراجه عما التزم فيه من الحالية وتوهم في خطبة المفصل انه قال بكافة الاباب اشد حاشا لله اخراجا اياه عن ذهب اليه وهذا اي اخراجه من العقيل واستعانه في غير محله اوجا آخر متعسف الوجهين ايضا يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وايضا للوجه الثالث وجا آخر وهو ان مجيء المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جا على فاعل كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل

قوله اسم الاشارة اي العامل في يسر اسمي للفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل والمشار اليه بقوله اي اشير اليه في الرضي قال الجوهري واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون العامل التفضيل عاملا للمتعلق في المثل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل قولك تمرة نخلي يسر للطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور اسم الفاعل انتهى ملخصا هذا قول الله قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال هم التفضيل في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب او لا فينبغي ان يقول باعماله في هذا يسر الطيب منه رطبا وليس المراد انه يصح عند العرب حتى يقع هذا المثال مصنوع لا يوثق به قال جزية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالجزية ولم يقيد وقوعها خبرا للمبتدا بها لان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالجزية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدا لا يقوا بالجزية لان عدم وقوع الحال جملة انشائية معلل بعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدا بالجزية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة حالا ايضا فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول واما لانه اشار في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبر المبتدا وفي الثاني الى مذهب من لم يجوز به اندفع ما قيل على قول الله والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ لا يخفى ان الجملة الانشائية لا يصح الجزية ولا الى الحالية بلا تاويل ومعه يصح لها فلا فرق فاوجد الاطلاق في الجزء التقييد في الحال قوله والانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ لان المبتدا ذكر ليست اليه حال من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره والحكم حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه معقولا في حقه واستحقاقا ان يقع فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او معقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ويفعل به مبالغة تقول حينئذ تولك اضرب زيدا لانك بهذا امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك وتمس عليه بنحو قوله تعالى انتم لها واردون اي معقول في شانكم هذا الدعا اي تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعا فقد قصدت الدعا عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه وامثل اين زيد وتمثل المثال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدا كيف المعنى زيد احصل في الدار او في السوق للاتري انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدا حقيقة ولولا هذا لا وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو الاتري انك اذا قلت زيدا اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بنفس

التي بين زيد وخبره للمقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هذا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ
حقيقة وليس داخلا على الجر للمقدر والا ما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز
ان يكون كفاية الصدارة على جملة الجر مشروطا بكون الجر جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الجر جملة صورة
فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ الخر اين زيد رعاية لصورته وعدم الالتفات الى معناه فانه
في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارته كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس
مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال وقد
حض بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كائنة فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا
عنه واما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانها في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الجر المقدر فقد تم الغرض من قوله قدس سره وامثل اين زيد و
متى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره جر اكثيرا في الكلام
والتاويل بتقدير القول عما لا ضرورة اليه بل يابا ه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيتعين بجعل المخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الجر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود
انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار
عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الجر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا
لا يجدي فنعا بد ان يكون المسند اليه هو المنشئ والطالب ويمكن ان يقال انه قليل فيحمل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فلا يدفي
وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في نحو
زيد اضربه وانتم لا مرحبا بكم ولا رأي ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الجر بل على المبتدأ او ربطه وليلا وقد عرفت ان الدليل
غير تام قوله لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظاهر واما القوة فلان الاسمية تدل على الثبوت والدوام تابى
عن وقوعها حالا الخ وجها على ما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرابط والقوة
فيه تقتضي زيادة الربط قوله لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق
الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس ببال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي الكاف الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ خبرا وفي

زيد يده على راسه وكلمة فوه الى فى او ظرف نحو قوله خرجت معى البازى على يده او خلا لكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون
الرابطى اما كل الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادهما والواو وحدها والضمير فى آخر الجملة كقوله
يصيف الهنا الاء خامرة فلا شك فى ضعفه وقلته **قوله** الى الحال التى انت فيها يعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم
قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكر لما دخل على الماضى
الواقع حالا المتقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرة وقد امرت صحابة موسى بعد اباءة التسع اذ لا يتصور
التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة يحصل التقارن على ما قال بسيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض **قوله**
تجوز المفصول متعلق بقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولا له تجوز بنبى على
التاويل وهو ان الافعال الواقعة فيه والحال اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقبالتها واستقباليتها بالنسبة الى زمان التكلم
لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المتكلم بمنزلة زمان التكلم **قوله** حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يعنى انه مضى قريبا منه لا شك
فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على
المجئ لكنه قاربه وداناه فيفيد مناقشة ويفيد هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة بعامله وما ضى مضى قبله قطعا فلا مع ان قد تدخل على
كلا القسمين **قوله** وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد اه كذا فى شرح اللباب فمافى المفصل شرح الوافى وجيب قد ولو تقديرا فى
ثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى **قال** ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى
المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالكثير بالتعبير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا
فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا اكرمنى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى و
مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلامه الرضى **قوله**
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله
من المجرور بمن او فى وقد ليس كذلك الا ان يقال انه سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره
بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص
مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وغيره بعد ان الحصر من صفة المجيئين بكذا فى المغنى **قوله** المبرد
جملة دعائية مثل خلت ايديهم فى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان يحصر صدورهم عن قتال قومهم
وقال صاحب المغنى ودلك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيقوه ان يقاتلوا احدا البتة انتهى
وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة يقتضى
الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا المنع عن جعل حصرت جملة دعائية او الاستئناف

عن التعلق ليس بحر والجمع بل بالجمع على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لا بما قبله ولا بما بعده **قوله وقيل** بدل
استعمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة لمخصوص وقوله وفيه بعده والقيد الاول وقوله وما بينهما اي ما بين قوم وحصرت وانت
خبير بانه ليس بينهما شيء على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا وجعل قوله او جاؤكم صفة لقوم وقوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا
صفة لقوم او لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما يتأتى للواصلين
الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين صلا لا الواصلين الى اي قوم كان هذا وفي جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرور مذكور بعد اخر
وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المعنى **قوله** في بعض احوال الموكدة انما تحتاج اليه
اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد جملة اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة موكدة لعاملها نحو وتعثى
مدبرا وموكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو آمن من في الارض كلهم جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال
السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله انه موكد اللفظة الله لانه يفهم منه كونه قائما بالقسط وكذا
عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يوكد الضمير الراجع الى القرآن اذ يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل الموكدة تختصة بما يكون
بعد جملة اسمية جامدا معرفا فلا **قوله** اي تحققت ابوته لك ردا لما ذكره الرضي لا معنى لقولك تيقنت الاب ومعرفته في حال كونها على
وان اراد ان المعنى اصله عطوفا فهو مفعول ثان للحال وحاصل الرد انه ليس المراد بتيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من
حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوته لكن طلب **قوله** اي موكدة التاكيد لازم لمحال الموكدة لانها هي التي لا تنتقل
من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفة يدل عليها الصاحب
فلا تنتقل عنها وبتقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب يجيء لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وضرب للاستدلال على مضمونه
كقولك تاسبد الله اكلا كما يأكل العبيد ونحو هو المسكين معروفا مع ان الضرب الثاني ليس موكدا فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار
المتحقق في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الجملة والتاكيد ثانيا
وبالعرض لان الثاني ليس بموكد فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الجملة وان يكون للاستدلال عليه
فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من
صفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تارة يلمحا جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فجيء بالحال وانت السببين كمررت
بالدار قائما مكانها وبرجل قائم ظالم وقال ابن عمرو هي ما تؤله بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كما في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فان رسولا اي كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيكون الارسال مدلول الجملة وهو ارسال الله لان كونه
مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو
الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيكون مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى قولك فيكون لك فيكون لبيع لتاكيد مضمون الجملة
وليس لضمان تاكيد الجزء كما يكون لضمان تاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوي فما قيل فحينئذ يكون المراد بالارسال ايضا معناه
الشرعي فيكون ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بوجيه وان كان من وجيه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية ان
اراد ان الحال في الآية الكريمة وان كانت موكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فغير بحث لان قائما بالقسط

يوكد ليفهم من لفظ المبدل منه كونه قائما بالقسط فهو مؤكد لمفهوم لفظة اله لا لمفهوم الجملة كما قلنا عن السيد قدس سره وان اراد انه يؤكد جزء الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسميته بل يجب ان تحترز عنه بما يحترز به عن قوله تعم وارسلنا للناس رسولا قوله فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالبدل بل لبيان البدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان جاء اجمال وتفصيل بل في بدل البعض ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيها ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم واياد معين فقوله فهو ليس يرفع الابهام اي البدل ليس يقصد منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم واياد معين وبما ذكرنا ظهر ان منع قوله بل هو ترك مبهم واياد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسيرا بعد الابهام غير واقع موقعه قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض مار رضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي ما لم يقيد المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد بان عشرون مثلا موضوع لشيء معدود وبهذا العدد اي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كما قالوا لعروضه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد وايضا التمييز في عندي عشرون درهما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في الخاطر حينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم شائع لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم انفق انه من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند الاستعمال لاجل الاشتراك العارض فشتان هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض بريء حايد ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الخ انه ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان او هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشيء اذ المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع الحقيقي لتقيد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقال ارادة المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له اي في الحقيقي المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا لو وضع انه كان موضوعا لمعين معلوم جنسه ثم نسي الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانظر ان الابهام فيه
وضعي قد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما ذا رأيت واليد سدا مسدا ومثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت يعلم مما ذكره الشارح
بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره هيهنا قلت ما ذكره منقوض
بما ذكر في باب الوصف لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس
انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت كونه
لا بالوضع تم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشيرا الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا
ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن
لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فنظر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل قوله في شرح قولك ابو حفص ثم بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الخاص الا انه
في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العاملات الطير فان الطير عطف بيان
لقوله العاملات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العاملات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله
لا في الذات اي لا يرفعان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع
يجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب
اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره
الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس بناء على القول بعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشيائه اذ طيب مجرد الذات
لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري
ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقديرا لما يقتضيه المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يجب عليه انه لا يناسب
في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيدا على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يكون جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقع
كفى شيء منسوب الى زيد هو رجل وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهيدا وعلل الكفاية انما يكون باعتبار
صفته من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة شبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى
حقيقي له والمفرد في هذا المقام والمكان مقابلان الحقيقة النسبة اذ المعنى بالمفردان ذا يقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لما كان مقابلا للنسبة ولا يرد عليه هذا اصلا
مثلما زيدا امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلما زيدا مفرد بالمعنى المذكور والمكان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قوله الا ترى ان الشارح
قدس سره مقابلة تا في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي
سواء كان الذات المذكور مفردا او غير مقدار او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا ينقسد

هذا التفسير كثير فائدة وكانه لرفع في ضمن توهم تحقق الشيء في نفسه قوله هو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاء الكل في اطلاق الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على الجزء على كل قطرة منه قوله اي المفرد المقدار هذا هو الوجه لان السوق لبيان المفرد المقدار قوله او المعنى ان وجد يعني يجوز ان يقدر كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد وقوله ويجمع مع ان المعنى الاول موجود فيه ايضا فالمعنى انكان التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار او بنون تثنية اذا قرن التمييز بما ذكر عبارة عن ان المفرد المقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذي هو الاصل الى التامة مما لا وجه له وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثاني وانكان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول ظاهر لانه يلزم جواز الاضافة بخلاف الثاني وذلك لان تمام الاسم بها تقتضي تميز الاجواز للاضافة لانه يشبه الفعل التام بفاعله فينصب فلا يلزم ترتب جواز الاضافة عليه وتعليقه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه بنوة عنه ليس بوجه وانكان من وجه فتامل وكذا ما قيل الوجه الثاني ركيك اذ المراد من قوله جازت اضافة الاضافة ح جازت اضافة الملتبس بالتنوين في غير المنع بل المراد اضافة المفرد المقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافته التمييز اليه قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر ان يعين النسبة ايهاما بحسب تعيين الطرف وابهامه فالطرف انكان معلوما بالشخص يكون النسبة معلوما بالشخص اذ تشخيصها هو تشخيص الطرف وانكان معلوما بوجه يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فلما ان الطرف مبهم في عندك رطل بحسب الشخص لذلك النسبة مبهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه فالتمييز في طاب رطل بغداد بالكيل يرتفع الابهام عن النسبة من وجه لذلك يرتفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف مبهم فيه من حيث الجنس لذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول فيه برفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق في حيز المنع قال ثم انكان اسما يصح الى قوله والا صح المتعلقة قيل في هذه العبارة شيء مشهور وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لان يكون المتعلقة واجاب الشارح قدس سره بتقييد مقدما يكون التمييز لم يكن رفعا فيما انتصب عنه وكذلك قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت خبير بان شمول قوله اسما يصح جعله لما انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب الوجود والا فالضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالفة والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز منتصبا عنه اولم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز المنتصب عنه وان يكون متعلقة الا انه لما قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقرير الشارح اتحاد الشرط والجزاء فشبهة الانتقاض وانكانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذي يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى انكان اسما يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون له والمتعلقة فلا فائدة في العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس سره ثم المنفي في الشرطية الثانية ما كان مقابلا في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز منتصبا عنه والمتعلقة

لان الصحة فيما كانت محمولة على الامكان العام المتيقن بجانب الوجود والجانب الموافق فيها جعله المنتصب عنه وهو كان اعم من ان يكون ضروريا او غير ضروري فيفيد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا اما كان نصافي المنتصب عنه فبقي محيرة جواز الامرين وهو المنفي في الشرطية الثانية فبقي ما كان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها ايضا اتحاد الشرط والجزاء وقوله ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه اسما يصح جعله المنتصب عنه ابرازا مع ضمير لم يكن فان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو ثبت في الاول والمثبت في الاول كون التمييز اسما يصح جعله للمنتصب عنه بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله للمنتصب عنه المتيد بالقيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاختيار قلت لامزية له على الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطيتين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين جميعا قد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلقه فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا وريق ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص وانما لزم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه اما ان اراد بانه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وانكان خلاف الظاهر مما هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشقدس سره فالتقريب غير تام وان اراد بانه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما ومتعديا وليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وانكان تاما لكن هذا الادعاء ليس على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف وايضا قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وايضا هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة اتحاد القاعدة المشهورة معتقد هذا الادعاء رباط وانكان هذا الادعاء حقا فقاعدتهم المشهورة باطلة فالدليل اعم والقاعدة ايضا اعم والكل ايضا مستلزم عدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى وليس بفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشقدس سره والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل بم كيف وشتان في قولهم شراهر ذا ناب فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو استلاء الاناء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة برضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يرجع ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاتى ما نع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه قوله على قاعدتهم وهي ان التمييز وفيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكر فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا معنى بالنسبة بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو تفجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل تفجرنا عيون الارض ونحو استلاء الاناء ماء ورتع زيد تجارة كان في الاصل رتع زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التمييز في رتع تجارة وشبهها ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال اراد وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لاجاز يا لكن لانم انه ليس بمفعول بمعنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى ايضا لقولهم ان التمييز لا يتقدم على العامل لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او بعد جملة متعديا او بعد جملة لازما اذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بالقاعدة المشهورة وتكلفهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل نحو كسرت الزجاج لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعة قال هو المزج قيل اخراج المستثنى عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول لان التناول باق بعد الاستثناء قطعا بالضرورة فيكون مجازا من المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تناوله الصدر عن الورود في الحكم بالاداة واخواتها والمجاز غير مستعمل في الحد والتعريف المذكور راجع بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله الى اشارة الى ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا فضيلة له فيه لا عدم الجواز فاذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجواب عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الاوساط مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد جزئياته فان قلت جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير متعد فكيف يعمل فيه قلت هو متعد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي في تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء وتكمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح منهم من يحمل حرف الجر واحدا ما يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اي بالقوم فقط فلا يكون الصدر متناولا للمستثنى فلا يكون الا للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متناولا فيكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمه وخبره محذوف والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا وتامل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول بها وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبرها انما هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبارا قامتها مقام الاصارت بمعنى الا وصار ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى التعميم لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب وعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرغ سواء كان متصلا او منقطعا فمعنى ما لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما رأوا بالمعنى لكن قالوا انها انما نصبته بنفسها تشبيها لكن الاصارة وخبرها في الاغلب بحذف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا عوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل تفهيم سنان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليكن

لان العامل فى الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وجيزه محذوف فالتقييد بالمتصل واجب اذ البيان فى الاستثناء المنقطع تم
من التعلق المذكور فى قوله لانه شئ يتعلق بالفعل تعلقا معنويا فى المتصل هو انه جئ بما نسب اليه الفعل وفى المنقطع انه لم يرفع توهم
المخاطب دخول ما بعد الا فى حكم ما قبلها ولو حمل ما ذكره على مذهب المتاخرين من كون المراد بالتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا
بالمتصل ويلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يكفى اعتباره فى جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر ما يضم من بقية الجزائى المبتدا
فيعتبر فى نحو قولك الزيدون الا اخاك اصحابك ان الزيدين ينسبون الى انهم اصحابك لا اخاك ولو سلم انه ليس فى الجملة معنى الفعل
بقيد قوله الفعل او معناه وبهذا القيد ان امكن وح جاز ان ينصب المستثنى الجملة التى ليس فيها معنى الفعل اذ الجملة ليست بالقصر
مشابهة للفعل التام كلما بالغا علة من المفرد الذى تم بالتنوين فينصب التمييز ولا سماع تقوم بها بالة الاستثناء قوله فلا يتصور فيه
اى فى المنقطع شئ من البدل لان الصدر ليس تمنا ولا له فلا يكون متحد امعه ولا جزء فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس بحيث يمكن
الفصل عند ذكر المستثنى منه نظرا لذكر المستثنى المنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله الا بدل الغلط فانه متصور ظاهرا لانتفاء العلاقات
الثلاث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا واليه اشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله اى بدل الغلط
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو او غفلة بل هو صادر عن رؤية وظنانه كالمستثنى
المنقطع وانما الصادر بطريق السهو والغفلة هو المبدل منه فالمذكور فى معرض انتفاء كونه بدل غلط ليس بوجه الا ان يقال المعنى بدل
الغلط لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا سهوا وغفلة حقيقة او
بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه ساهيا غافلا مع انه ليس كذلك بل يتعمد لذكره نفسا ومبالغة وهو فصيح قوله والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والظنانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الرؤية لا يمنع بدل الغلط اذ هو ايضا صادر
عن الرؤية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الرؤية بخلاف المبدل منه فى بدل الغلط فالوجه ان يقال المستثنى منه فى المنقطع
صادر عن الرؤية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو غلط هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يصدر بسبب ذكر
المستثنى منه بطريق الرؤية قوله او الى البعض مطلق دفع لما ذكره الرضى من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المنقطع
من قولك جاءنى القوم فلانا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوه عنه مجاوزة الكل
انتهى ووجه الدفع ان المراد اتى بعض كان لا بعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه يستلزم مجاوزة الكل
وخلوه فان قلت اذا كان البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزة نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له بل المراد به غيره يلزم
التخصيص قيل ذكر المستثنى وهو ايضا بط اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثانى ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى
كيف والفضل فى قولك جاءنى القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح بالرضى فارجع
غير عدا الى غير زيدا اشارة الى ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال بالرضى زبدة الكلام ان دخول المستثنى
فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى جاءنى القوم الا زيدا لانه بتقدير قولك
القوم الخارج منهم زيد جاءوا لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة وكون
عدا وخلا ناظرين بفعل نسبا الى المستثنى منه لا ينافى كونهما جزئين من المنسوب اليه كما ان الاجزاء منه وذلك لان ذلك لبيان اصل الوضع

والجوهرية انما هو بعد اقامتها مقام الاوصير وتهابعناه كما قيل في فعل التعجب فالآن صار ما بعني الا وصار ما بعدها منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متاخرين عنها وما قيل ان المنسوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعلة من الملحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهرا لاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم والنفر جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه انفا القوم الخارج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام القوم اسم للاثنين العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال انه حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالاكما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانما يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاءني القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهر فقد رفيه وفي اخواته طرد اللباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف يجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيد امعهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد اللباب ويكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسئلة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر هكذا في الحواشي المشهدية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قد رايتها في بعض ما ذكره بخلافي جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم نحويا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يرد هذا القول سيبويه ولا المبرد هذا لفظه فظهر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المعنى وزعم الحرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة خان قالوا ذلك بالقياس فاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخلو عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى ما لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه يجوز النصب واختيار البدل يناسبه على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غير بما من الادوات كما ان الحال يناسبه ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصد بالنسبة ولا يشعر بمعنى البدل في غير الا ليس بموجه والكلام من وجهين

فان قلت القصد بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بد لا يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل في حكم التبعية فعل الشيخ قدس سره اختار الحالية لهذا قيل القصد بالبيان بقوله ويجوز ان يكون مستثنى وقع بعد الا لا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتبعية جاز في الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة فتوهم حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيهما كلا او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منها ولا يجاء جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال ويجب اظهار قد وقد تنفي الضمير وما ذكره الرضي ظاهر في انه ان لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو والاظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءني زيد وخرج عمرو يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لما حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلا حكم على الاطلاق بعدم جواز علم ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الاداة سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا بالعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جر الفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما يقتضيه بالباء الصيرورة متعديا فظهر انه لا مدخل لكلمة الا في نصبية المستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك والقول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قول ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فتدبر ايضا ليس على ما ينبغي قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال ثبت على ما قال الشارح من اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفي الشيء يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لورود وعلى نفي دائم واذا انتفى دائما دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي كان للنفي المورد حكمة بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حالة فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه هو زال بدليل على ثبوت النفي وتحققه في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فوجد يدل على الاثبات في الجملة فيدخل عليه دخول النفي عليه فيكون نفيا ثباتا واثباتا بلا اضاءة انما الخفاء فيما اذا دخل النفي على الصريح فانه لا بد من بيان وجه يجعل النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات ولم يترك على اصله كالوارد على بذا فالوجه ان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات دائما قوله قيل انما وصفه بالدائم لئلا يلزم ان يكون لو لم يوصف يلزم استثنا الشيء من نفسه فلا ان يراد لزوم ذلك في الواقع او بادي الراي وعلى التقدير ين يرد عليه قوله ولا يخفى اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لا عبرة لبادي الراي فينبغي ان يراعى ما فيه الدقة والملاطفة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثنا الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى قوله فيجوز رفع على انه يحمول على محل احد فان قلت اذا دخل النواسخ على المبتدا والخبر غلبتها الكن يبقى حملها تقديرا اذا كان النواسخ حرفا لا تغير لفظ جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ فعلا فامتنع لا يجوز اعتبار المقدر في المثال المذكور الناسخ حرف المغير فلم

اعتبر قالب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن فيه كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار ذلك المقدر هذا ما ذكره الرضي وقال ابن هشام ان رفع وصف ابني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الجزء بل هي ملغاة والجزء المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذا لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء بهما كلها واجاب عنه الشيخ الرضي بقوله وقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الغاؤها مع التكرير ودونه ايضا على رأي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان بمشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المبني او مفردا ومضافا فالكان الوصف او مفردا هذا كلامه ومن نظير ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مندوحة لم يحمل على ذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل حمل في نحو ما زيد شيئا الا شيئا على ما في نحو ما زيد قائما او قائما بل قاعدا ولكن قاعدا فالواجب الحمل عليها جابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لغت اسم لا المبني الاول المفرد والمتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله محل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان عمل لا في الاسم هو النصب الا ان المفرد المبني لتضمنه معنى من قال الشارح المنصوب بلا التي لنفي الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبيهها ومحلا كما هو معنى حرف الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل في الاسم المبني والجزء مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والجزء المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالف الاخفش والكوفيون وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في الشهورة تبنى لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس للعاملة عمل ان لا تقتضيها ولا ملزمة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لا حد في امثال الاعمل بعيد قوله مع كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه ففير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور قوله فكانه لما اجرى كانه جواب عما قيل ان غيرا قائم مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فحق ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجرى على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجري اعراب على غير لكونه فارغا كما اجري اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واتى كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد او الا رجلا او الا احد الا كانت رجال في غير النفي للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور تم كيف وح لا يخرج منه فردا صلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وانكانت بمعنى كل جماعة منهو مستغرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا او لو سلم انه غير محصور فنقض الاستثناء

ممنوعة كيف والمستثنى يجب ان يكون جزءا من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال ليس كذلك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء قد لا يتعذر في غير المحصور اذا الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فكيف يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيدا فيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني جلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس في مثله الا ان الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشوقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا زيد سديد قوله لعدم دخول المدعى في المتيقن قوله المتيقن متعلق بقوله دخول المدعى فاذا انتفى الدخول المتيقن احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول قوله لم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع وعلى مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المصرح لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قلما واقل رجل والى ومتصرفاته قوله وفي الآية الكريمة مانع آخر هكذا في اللباب وما قال الله اشارة الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي اللازم لكن الملزوم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان ينتفي بانتفاء احد جزئيه فيجوز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المط وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله آلهة آخر تعنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا قوله والمراد بعدية المسند لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لا يقال يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها انا نقول بعد دخول كان صار الداخل اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف ولم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاني وقت يصيرا الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان بعد اسنادها الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال المراد بعدية المسند لها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لانه اسناد الجملة الى زيد فكان حاصلا قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما خير كان المبتدا عن الابتدائية غير فيه الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر بعد تقرر الاسم قوله وهو اقوى لهما لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة تقول الحذف
فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء وموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده الكان نفس عمله خيرا لا
ان له اعمالا اولى في تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو
شائع كثير ونصبه بتقدير كان وفعل آخر وحذفه ليس شائعا كثيرا مع حذف المبتدأ واليضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ
فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف وارجح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو
خبره مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة واليضا هذا الوجه مخالف للمعنى
الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسط اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط
والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع خبره الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق ليضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة
الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له قوله فعل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشيرا الى انه زيدت كلمة
ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ليضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شئ خبر واجب الحذف فالقول بوجوب
الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان يجعل للتاكيد
والعوض معا فان قلت عبارة الله قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا
بعدان المتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
بذلان الزائد هو ما يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض صحيح زيادتها هكذا قال بعض الافاضل
فكيف يصح ما ذكره الله قدس سره قلت يجوز ان يقال قوله زيدت كلمة ما ويراد بها ورد ت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان
ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه
وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قيل خلافا وحدها مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة لزيادة ما
واليضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد ويجيئ النون ليضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط
اختيارا نحو فاما تعلمون ولكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع واليضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من
اعمل ليتما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع واليضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى بكاف من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس خان قيل ينبغي ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته وكانها لم تفد شيئا لا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا يتغير بها اصل المعنى اي مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد
في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما واذ ما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء
بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في لما تضلوا
وستما تفعلوا من ايهم ما تفعلوا او كانت لازمة كلمة الشرط كاذ ما وحيثما وما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

وليست في حشيا واذ مازائدة فلعلين لم يرض لهذا نقله عن النحاة حيث قال ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا لفظيا وهو منع العامل من العمل وليست في حشيا واذ مازائدة لانها هي المحدث عنها جازمين وهي الكافة ايضا لها عن الاضافة ثم اعترض على النحاة فقال ولعجب انهم لا يعدون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في البا ورفع الاحتمال في لا التي ليزاد في العطف على المنفي او المنهي وفي من الاستغراقية انها من كون الحروف زوائد ويعدون تاثيرها تاثيرا لفظيا مالها من زيادتها والمقصد منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى فظهر ان الرضي بريء مما نسب الحشي اليه على ان قوله مالم يتعلق به غرض في الكلام ظ في عموم السلب اذ النكرة في حيز النفي ثم فاده ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا مما لم يذهب اليه احد قوله لانه اشهر قال الشيخ الرضي وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى انظر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن قوله ولا يبعد ان يقال آه وح يصح جعل مطلق اسم المفعول لانه ح كله منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك الجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله متزادفة الاحوال المتزادفة ما كان ذوها واحدا قوله ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة ان يكون الاول منها حالا من شيء والبواقي من ضمير في الحال الاولى قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين قوله بلا تنوين وان لم يكن لتعيين ما ينصب به الا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين لما قابلها للتمكن قوله والكسر احتراز من قول المازني فانه يقول بالتنوين حذرا عن مخالفة في الحركة كسر ابني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قبله واطباب على شق واحد قوله في جميع هذه الصور ليست ليس ذكره لاجل انه قيد للجواز حتى يقال انه لغو اذ الشرط ينفي عنا وجود بل ليتقرر المجمل بالمفصل قوله بحذف اللام هذان حذف اللام انما يكون قويا للتاويل بالنكرة اذا كان اللام في الحسن لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقو للتاويل فتامل قوله بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته قوله لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرا انما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة اذ بذلك الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد ممن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سهى لان هذا الوجه من حيث الصورة متحد مع الثالث وانكان مغايرا في وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة عليها كما يظهر بالتامل في هذا التركيب قوله بان يقدر لها جزء واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون الجزء الواحد المقدر معمولا للكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لها جزء واحد فان قلت المانع هو توارد المؤثرين اللفظيين لا مطلقا قلت بل المانع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين اوا حدهما لفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية قوله

فهذا اى رفع الاول ونصب الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس وفى الثانى نفى الجنس قوله والا
اى وان لم تجعلين لا عطف جملة على جملة لم يجز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا ابالسة منصوبا مرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا النفى الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول
لنفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من الشارح قدس سره وتفسير عطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيما نحن فيه يلزم توارد الموثرين المتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد قوله اى تاثيرا بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والعمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل للكلة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة قوله حيث لا يدرى ما قيد
بذلك لان المعنى لا يكون الا فى الجواب الممكن الذى لا طمع فى وقوعه قوله ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لا يعرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح قوله لكان الاتحاد اى
ثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت بمعنى لانهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فلا فاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه فى الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه والكلام
من وجيه قوله لان الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفى اليهما لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام
فيه تقييد يوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربين لا
قوله اى لحكمة الاعراب اشارة الى انه مخذوف المبتدأ لا مخذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الجزء المحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بوضع آخر شبيه او موضع آت فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله وانكان معرفة او مفصولا وجب الرفع موجد لتقدير الفعل بان يقدر يجب الرفع او يلزم
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله لحكمة الاعراب لاخير وكلا العبارتين صحيحان فى نفى البناء لا مزية لاحدهما على الآخر فى العراعة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط غلا يرد وما قيل الاولى
ان يقدر يجب الرفع ليس بموجه وانكان من وجيه قوله لكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لاحتى يجوز فى اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيوثر فى بناء المعطوف فى نحو لا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمظنة الفصل بلا الموكدة وعلى ما قررنا فلا جواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفى فى
منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس بموجه وانكان من وجيه قوله وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى لا يكاد لا المعارف فلا يوكد اسم لا لتنكره قوله ينبغى ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى بهذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك بحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحبك وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء في البدل عن المنادى والمعطوف عليه حيث قال ولو لم يكن البدل بمعنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اواصف ولم يفهم بمعناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فقلا اول يخ يا زيد اخ ويا اخا زيد فبين والثاني يا غلام بشر وبشر اعربا بالوجهين بعطف البيان عنده وبدل فحكمه حكمه ثم قلل واما التاكيد فالاول كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد وجرد عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فاقول لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو مم كيف وهو مصرح بالجواز في الشبيه به وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو مرضيه ومختاره وان كان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه يحقيق لكن لفظ من العبارة ينافي اعتراض قوله قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وكذا في الرضي قوله في نحو اب اراد نحو اب الاخ لا غير اذ اشتهر الاب مختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل قال في مثل غلامين اراد مثل غلامين كل تثنية ولا يختص حذف النون بتثنية معين ولا بمطلق التثنية بل يجري في كل تثنى ومجموع قال لم يجز تركيب لا ابا فيهما قد اثبت تركيب لا ابا ان لا ابا فيهما لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيهما وفيه انه يلزم اضافة غير الظرف وآية وذي في بذي تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ منونا ولا ابا فيهما صفة له بحذف المبتدا اي هو لا ابا فيهما قوله معا بين اسمائهم بكسر التاء في حالة النصب ولو لم يكن له حمل على النصب اسما تهم بل يجب رفعه لكن نصب فعلم ان له علا قوله وهي زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما النافية فيه دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب بصدارته كما لا انا قصته النفي قوله ونافية موكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا القائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد تشبه بهما سنبيان آخرا ان وبهما التقريب والتوقع فلم يكن بحيث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فلو هو لا التبرئة والمخبر ليس اولا لفظ آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انه في الاصل لمعنى نقض من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه قرئ لا يليت كما يعد الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل لذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فنقلت الفاتحة كما وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وهو المذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة اي للاه ولمبالغة النفي كما في علامة واما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة

ابن طراده واستدل ابو عبيدة بانه وجد با في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بالحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد للجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين الذي اتاه قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كحين انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقولون تانَ وتَنَ الثاني في عملها وفي ذلك ايضا تلثة مذاهب ايضا احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا او محذوف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية ولات اري حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له موضع متحيثة ولا يتبع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير لا اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلابد كرها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فخص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت لنفي الاحيان

قوله اي اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم لخرج الحروف الا واحدا ايضا اذ المراد باشتمال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشيء موصوفا به لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشيء موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الاخير **قال** لفظا او تقديرا كان على الشان ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون المصرح ذاكرا قسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة واليا اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه تخصيص بالكسر **قوله** وما هو شبه به اي ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصرح وما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف الجر في المضاف اليه لمشابهته للمضاف في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدرا حكما فلا ينتقض تعريف الجر بمثل غلامي غير مجرور **قوله** المشهور بينهم خان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما يجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله** اي ملفوظا كان جعل الشارح قدس سره لفظا او تقديرا جبرا لكلام المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوع كان وأخواتها وذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا احذف كان ما كثر في قوله قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين ومن اجاز القياس

وقوع المصدر حالا قياسا اذا كان المصدر من انواع الفصل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كذلك لان لفظا او تقديرا من انواع التوسط وتخرج الى اعتبار حمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو مانع في الواسطة من معنى الفعل لا يقال كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعند تنكر ذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وليس ككذلك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور قوله حال كون ذلك المقدر مرادا حالا من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو الجر قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي التام منه تحصيل صورة غير حاصلة قوله اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف المفيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صمت يوم الجمعة وتحوه تأويلا قوله اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر اللازم وارادة الملزوم وتحمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين من او النون دليل آه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا فيه لفظا للمنافاة بينهما و بين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حواج بيت الله وكم رجل على ما علية البعض لان ما ذكروه لا يقتضيه الدليل المذكور وايضا اعتباره غير معقول لان اعتباره انما كان لاجل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهي رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في غير الممنوع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لاعتباره وجه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاهم الاغلب ومثله كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكروه تخفيفا في اللفظ فتعسف بحت والكلام لامر آخر فيجب ان يبين حتى يتكلم عليه قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا الحاجة الى ان يصرف العبارة عن ظاهر المتبادر وتجعل قوله معنى في تقييد معنى مفادا له لا مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا المعنى المضاف او نوجعل مفادا يرد اللفظية فانها تفيد ايضا معنى هو الملمة للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف قال كمسارع مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه مفعولا فيه والمعنى مصارع في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شيء مما يعتمد عليه الصفة ظاهرا والقرينة على التقدير خيرا واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكرته يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انها من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مصارع في المصر وكريم في البلد فهو خير المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصر وامر خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في امر خالق السموات ولم يتم في مصارع مصر وكريم البلد اذ المضاف اليه فيهما على تقدير كونه معمولا لا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور المفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال
ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فهو بالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جاز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله
ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما ما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل واسم المفعول بمعنى
الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل له فيه اقترانه بالحال والاستقبال وقيل
في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع بسببي لا غير فيقدر زيد
ضارب بكفه ومودب حدثه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره بكره وفيه بحث لانه ان اراد انها لا يضافان الى شئ
من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب
عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص
لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلقها
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يعمل فاعلا ولا مفعولا
به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخرج عن خدشة لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين
فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الغرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون
صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا
نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي والخاتم لبعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيضية
وشرط من التبعيضية ان يصح اطلاق اسم الجملة وربما على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد
وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره
اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القيد لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى
من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها تمتنع فضلا عن ان يكون بمعنى من
قال اخراجا له بشرط ان يكون المضاف اليه آه قوله واما مساو كثيث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف
النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الفاظ حتى يكون المساواة بمعنى والمرادفة بمعنى آخر بل للمضافة لا يفيد فيها
اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فانحكام المضاف اليه
اصلا للمضاف اعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف
اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه
ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا بمعنى اللام وتنبيه انه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

المضاف انه اصل تخذ منه المضاف ويفرع منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية ثم كيف وثلثة دراهم وثلثة
دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان
يكون اصلا بوجه من الوجوه فذلك بعيد بانه في جميع المواد لا يخلو عن شيء مخصوص في المثالين المذكورين اذ ليس الدراهم فيها اصلا
للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود باعتبار مالاية المعدود واصل بالقياس الى المعدود لانه لبيان كمية لانا نقول ليس المراد بالثلثة
والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود لان الاضافة فيهما بمعنى من ومن التي تضمنها الاضافة وهي المبينية وشرط
من المبينية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لا نفس العدد
الا ان يقال ان الاضافة يعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل
من حيث انه مبين وانت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين
اصل ايضا اضافة جوده تقيقة بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويحملون نحو جودة تقيقة بالتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شيء جودة اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجودة يحتمل ان يكون من التقيقة
ومن غيرها كما كان خاتم لك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل هو
من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيها ليس
اصلا للمضاف قوله فمتروك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيد ان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره ومتفرع
عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة
للبيان تتضمن من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين
وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ ليست الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما
ذكره من القاعدة ومتفرع وقيل العلم بالقاعدة وانما العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث يقال كيف يكون
الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم الاحد ولا علم للفقه ولا شجر لمبارك وحاذ كرنا يعلم
بجعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب جعلوها
لامية ولا نظر ما دعاهم اليه قوله ولا يحتاج فيه الى ما في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها
من اعتقد انه لا يمكن اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا الاحاطة جزئيات كلي اضيف
هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والا يلزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز قوله والا اي ان لم يمتنع اظهار اللام قيل التاويل لجاز كل لاحد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو
غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل
في العبارة هكذا وليس اللام فك بل هو مجرد فرض والتكلف فاندفع البعد فلما قال البعض ان كلا الاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من
جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصير اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يحتاج في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد وتحكم ان يقال
عرفه الادباء على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم مواضعة عرفهم لما تقرر في الميزان ان

كلا فلانه حالة لكان يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الادباء ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص اذ الكل انما يكون خاصا بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بالافراد واما اذا اريد به الماهية فلا قوله من كل رجل وكذا احد بيان لقوله من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد زيد من ثلثة قوله ورد الاضافة لبعض من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكائن في الاضافة بمعنى اللام اعم في الملابسة واختصاص لقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي ليقال لها اضافة لا في ملابسة قوله قلت نعم لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة انما اعتبروا في الملابسة في الاضافة بمعنى في الرد ينبغي ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة بمعنى من وعدم اعتباره ليس للطافة ذكره الشارح انما انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث بمنزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فانه فيه غير معتبر لما ذكره الشارح قدس سره لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو مع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا فممنوع لانا نمنع كون الاول وجها ايضا مع قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما ادى فكره اليه لانا اعتبره فلا بد له من دليل فانا من وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو ممنوع لان المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتبار بكثرة الادلة قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا لتقدير يتعلق اليوم فلا يرد ما قيل ان الظاهر في اليوم ضمنا هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله لان البنية الكيفية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد السند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع قوله على معلومية المضاف اي على كونه واحدا مشخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد وليس غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه لم يزد خصوصية بزيد ما يكون اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في ضمن معين يكون المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة نفطية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف لا معنى له للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام العهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كما لو خرج في اثر السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم لبعض من جنسه بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية فكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية في قولك رأيت تمرا اعني كما مضموما بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان ممن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وكذا مررت بالرجل مثلك وبالحسن بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام لمعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف تحقيقي لا لفظي ولا يصح ايضا منه ايراد قول الرضي وليعلم ان مخالفة وضع الاضافة
قوله نكرا ي جعل ذو لك العلم نكرة بمعنى بان يصير لفظه احدا غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على ان يجعل نكرة حقيقة
بمعنى ان ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة ما وضع لشئ غير معين قوله بان يجعل مثلا اشتركا بطريق آخر قوله او المراد بالتجريد
وخلوه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود بقي ان التجرد ان كان مقتضيا لسبق الوجود
ايضا فالوجه ان يقال التجريد عبارة عن الخلو او كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو بتاويل المسافة بلا فائدة والا فالتجريد
مجاز من التجرد دخلوه على تفسيري له قوله مع تحصيل الاعلى وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في العين فضلا عن ان يتصور
فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم للمركب والعلم هو المركب غير مضر في
لزوم تعريف المعرفة لان المقصد بالذم مثلا لما تعين باللام فتعينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعتراض
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين على ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه بمنزلة الامتزاج ضد لفظ واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانما حين صارت
آه جزاء ان قوله لم يبق ميناء قوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء يحتمل ان يكون
قوله حين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها جزاء لان ميناء فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها بصيرورة اللام كاحد اجزاء
الكلمة مما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير قيل تجد عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تفضيح العلم اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تفضيح جعلها علما واما تحصيل الحاصل فممنوع لان العلمية ان لم يكن للتعيين بل لجعل التعريف اللامي لازما
فقط يلزم تفضيح العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان جعل التعريف ايضا يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب تمثالا لاثواب بدل
باعادة تركيب فتامل الا تخفيفا مطلقا قابل للتعريف والتخصيص فلما اخر فائدة العطفية في التخفيف علم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص واليه اشار بقوله لا لتعريف ولا تخصيص وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب الا انه كثير في عبارات
العلماء لهذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد احد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة
والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جوازه في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه مستوفيا ومعنى بالعرضية وايضا قال والخفة اللفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالوصفين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا اندفع ما قيل في قوله في اللفظ لانه يحتمل
وجهان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما ان يحمل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد التخفيف في اللفظ
لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير اللانفصال لان اصله عامل في محل الضاف اليه ما ارتفاعا ونصبا
فالذي هو محذوف في الحقيقة التنوين المحذوف مقدر ومنوي فيكون الاضافة في الحقيقة كالاضافة في قولك الذي في الرضي هو ذاك لان مشتاق

بالفعل توجيه لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للعمل فاذا عرفت فالعطف على محل مجرور بها
جائز عند من قال العطف على المحل لشروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم
ولا جاف من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فتح وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو اخلافا لابن جنى لانه لا يجوز على
مررت زيدا الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المتوفى بشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المجوز اى الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغنى ولا اختلاف فى وجود الشروط
الاولين فى المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب لاسم الفاعل والمفعول القوى عملهما وهو موجود والطالب
للعمل قد كانت الاضافة كلا اضافة وجود الاضافة بالفعل لا يجعله فى حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة وايضا لو كان كذلك لكان ليس فى قولك ليس زيد بقائم فى حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
فظهر ان ما ذكره صاحب المغنى وهذا ضارب زيد وعمرا والخفض بزيد وعمرا باضمار فعل او وصف منون واما العطف على المحل المخفوض
فممنوع عند من شرط المجرور محل تام لعدم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر قوله اما فى لفظ المضاف فقط وذلك فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى قوله واما فى المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا فى السببى او فى لفظ المضاف فقط من وجه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه نسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة
ومنعها ابن يعيش شاذ قوله القائم خلافا له بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف الضمير من خلافه اى ان حذف الضمير
ممكنا بدل منه اللام قال الرضى جئ باللام فى المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير فى مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اما فى الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير ان تحركا واللام ساكن
فخالفا اختص من الضمير صرح به الشيخ الرضى قوله واستثنى القائم فيه ان استثناء الضمير فى مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة ما هو صفة فى ذاته والاستثناء انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف فى نفسه سواء كانت
هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا كحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح وان لم يدل على صفة لم
يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصم خلافا لانه لا معنى للجميع انا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثوره كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضى قوله واضيف القائم اليه اى الى الغلام لكن لبعد جعله
متصوبا تشبيها بالمفعول اذا الرفع من الصفات ثبت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس ثبتا للمنصوب ولا يجوز اضافة الثبت
الى الموصوف فى الاصل اى العنوية فلا يجوز فى الفرع اى اللفظية قوله والمراد ان المشار اليه اه ويمكن ان يقال المشار
اليه هم كلوا حد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل على حدة ولا محذور فى ذلك فرع على وجود التخفيف معا انتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجود التخفيف وانتفاء التخصيص جواز اقصار بازيد والضارب يوزيد اذ لو افادت التخصيص لفقدها او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد قوله ولا شك انه لا دخل لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز اقصار بازيد والضارب يوزيد مع كيف ولو افادتا التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل ولو افادتا التخصيص فيمتنعا او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل لكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل القرينين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصنف يعني ان النفي متقدم في الذكر عبارة المتن على الاثبات فمقتضى الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فاقيل ان النفي والامكان متقدمان على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس بوجه والامكان من وجه ثم قوله الا ان المقصود في العصر الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي القصر اجزاء ان مقصودان معا اذ فيه كان الاغراض الصواب مقصودا بهم لكن رد الخطاء ايضا مقصود بهم ثم ادعاؤه بان الملائمة بسوق الكلام منحصرة في توجيه ممنوع ايضا كيف وقوله فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقيد اصل الفرع الثاني امرا واحدا واصل الاول متعددا كذلك يصح ان يقيد اصل الثاني مذكورا صريحا واصل الاول مذكورا ضمنا فليس قوله فقط ملائما لتوجيه غير ملائم لتوجيه الفاضل اللحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكرنا من انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي والوجود شرف على العدم ويمكن ان يقال النفي والاثبات مقصودان معا في العصر والفرع الاول ثبت لها بخلاف الثاني فانه ثبت الاثبات فقط والمثبت لها اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه وعلى التقديرين يلزم توقف الشيء على نفسه وانما قال شوب مصادرة اذ لم يجعل مصادرة لانطباقه عليه ولا جزاءا منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمذكور في البيان ان الجواب غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع الضارب زيدا ولم يسلم ينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فقيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجه والامكان من وجه قوله رفعه على الفاعلية وهو قبيح للخلو عن ضمير الموصوف قوله ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب توطئة للجر وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انظ النصب ما هو فاعل حقيقة لاعلى التمييز قوله

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب للغير لا للضارية عنده كالضارب بعده الا يجوز فيه الا النصب ويقبل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز العدان الضمير بعد ذي اللام مفرد اكان او مثنى او مجموعا جاز مجرورا بالاضافة **قوله** اي لمحولية لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما في باعث التاويل والاولى ان يشار الى التاويل عنيه الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني اشعارا بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار بجريانه على الطريق السابق لا كونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز بل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه فصل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى ان فحق ما قيل الانسان بشتق من النسيان **قوله** فاحمد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا هو الضارب كان فاعل الفعل المعلل اعني جاز اية الضارب **قوله** ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال العرب ضاربك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين **قوله** ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان لم يسمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان حاجزا فصل الضمير عن العامل لفصلة لم يسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه **قوله** وحصل تخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس من التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه فما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيئ من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه **قوله** من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضارب على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المحمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره **قوله** لانهما ليسا من باب واحد وهو ظاهر لكن يرد عليه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضارب على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضاربك وان لم يشاركه ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشئ لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي المقيس هو الضاربك ليس فيه شئ مما يفصل الضمير لاجله عن العوامل الا انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير عن العامل لاجله فظهر ان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام وما انه ليس فيه غيره فاظهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس بتخفيف اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجه التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتها في تخفيف المضاف اليه بالاضافة **قوله** المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فتؤول الصفة مفعول بالتسمية فاعله لتؤول المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين مبتدأ خبره ظاهر
والتانيث للمصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله معنى التعريف الوصفى وصف شئ الشئ وهذا لكنه
لايستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر واسطة حرف الجر وكذا لايستفاد من الاول فكيف
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع
اختلاف معناهما ممنوع ولم لايجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافية
لكونها فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لايقوم مقام الآخر فى الاستفادة
فلا يفيد تركيب اضافى ويرد عليه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بناء وبها بالاصل والقانون او بناء على
ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فعناية الخبر اولى قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره قوله مشعرا بعلية اى مشتملا عليه غير محتاج
الى ذكره بشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس
حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون لتنزيل الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
حيث قال يجوز عندى ان يكون اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والعزلى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الى الصفة
هذه النكتة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فتصير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه
ما اورده مولانا عصام الدين من تشنيع الشنيع قوله حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استقل بلا موصوف فاضافته
الى قطيفة التخصيص لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفته للقطيفة ولذا قال
قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال افادت الاضافة
التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادتها
التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين والمقصد من قوله اى بصير خاصا رفع توهم من
يختص على معنى بصير بتخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيهما خفاء اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين
ايضا على الموجود او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين اعنى على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم
والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ قوله كحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا تعيين الاول
للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو
جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل
عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى
من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله

يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال فتقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرزاي ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى بالاسم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل انه لا يصح العكس اصلا اينما وقع سعيد كرز فهو ممنوع وقوله لانهم ينسبون الخ ان اراد بانهم ينسبون الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لقائل ان يقول لم لا ينعكس التاويل على الدوام **قوله** فلسعيد جاءني مدلول هذا اللفظ بهذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول بواحد ممن سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاءني واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه بها كان يذكر حاتم ويراد جواد وما قيل من ان المدلول كرز والتاويل الشاني للاجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والا فاول وان كان حاتما الا ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا القسم تاويل بمدلول **قوله** لان قصد بهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل من المعرفة باضافتها الى ما ليس فيه احتمال لكونه اشهر وللقلب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا بالعكس نظرا ان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا **قوله** وخالف في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتح اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل ثم **قوله** حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي على حرف صحيح وتوهما في ابتداء الكلام كان التشبيه فانه يصح ان يقال كريد اخوك **قوله** او حكما كالبا فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداء حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض **قال** وللقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير هذيل **قوله** بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك الامر للقرط ولالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كما في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع انه ليس بمثل علموا ترك تعليل اقول واحوار واسوار وتقول ويسار وجواد وطويل وعيور للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قرد وسرر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان او لهما ساكن وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما لنا وفي يوم ما اجتمع المثلان في كلمتين واو لعاذة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المدمع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المدغم انما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** مثل مسلمين آه قيل هذه العبارة لا تخ عن خدشة لان المقصود منه انكان تمثيل التمثيل كان انطان يقال لانه اذا اضيف وانكان المقصود تقييد التمثيل فهو شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الضمة قبلها لغير ياء ان اراد ابقاء الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمي حيث لم يقل مسلميه ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو في غير اللغة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قده الاخ للكوفة ابعد عن خلاف البصر وخلافا مبنيا على السماع والسماع انما هو في الاب فقط وانما خالف في الاخ لحمله على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا على الاسلوب السابق **قوله** تقاربهما فقط لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان فعل بفتح العين وصحيحه يجمع على افعال وقد جاء جمعا عليه كاباء واخاء والحم وانكان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امرأة قاتلته صرف العبارة عما هو الظاهر والمتبادر في امثال هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكارا لان ينسب الى المخاطب انه قال هذا وعدم صحة القول في الاول **قوله** وان نقل بعضهم وهو ابن هشام وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار والمصرح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو اصح واوضح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع خوف سقوط العين لالتقاء الساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاصلية الوصفية تجمع على فواعل قلت يدل على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اي متاخرا اشارة الى دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع ظاهر انما يخرج لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وانكان بالنظر الى غير متاخرا او العابر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر فمجرد التقرير كالاية والثالث والرابع لا يرد والتابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح رح حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متاخرا وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل **قوله** ناش كلا ما تقدير يستلزم الجار وصفة لقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك فلا يكون معرفة وان قلت اذا ليس بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الخمسة بقي ان المناسب ان يقال ناشئين

لان الموصوف متعدد والمعنى كما اشار اليه الله قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب فى الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لاقيام كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغيير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا او كرر فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا فى سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور فى قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا على انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الله قدس سره وهو ناظر من كلام سيد المحققين مسند المدققين فى حواشى الرضى حيث قال رد فعلا ما ذكره الرضى فى رد ما قال المص من جملة واحدة يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدة فى الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات وان قلت تتغير الجهات بسبب تغير اسم كلواحد من الاول والثانى قلنا ان تقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تتغير اسماؤها لاجل اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع لا ندعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة الخ فمحمول بان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقة تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان تقول تتعدد جهات فى العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى وسند نظيرا نه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا واشباهه مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين بتكرار النحو المعرب عن الاعراب لان الثانى فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الله قدس سره لان المجئ المنسوب الخ انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الماوحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافى ان يتعلق الفعل بهما معا فتكون

نسبة الفعل فيها الموصوف فقط في غير المنع وكذا عطف البيان والتاكيد اذا نظان الفعل في جاءني ابو حفص عمر وفي جاءني القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما نسبة منسوب الى المتبوع فقط فلا يدله من دليل فانا من وراء المنع وكذا في جاءني زيد او عمرو وجاء زيد لا عمرو اذ الفاعل احد الامرين وهو لا يتم به دون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعمل فيهما الرفع معا قوله هيئة او حكما تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في سوى تعالى لانه لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل او الماهية وحدها او مع الجنس وهما كليتان ليستا بمعرفتين ولا مفيدتين لتشخص الافراد قوله او نحو مبتدأ وبدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بداية هيئة صفة لها بمعنى على معنى المفسر بهذا التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الخبر وهو احترازا الى المبتدأ اي منسوب اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور قوله احترازا خبر مبتدأ قوله دلالة مطابقة اشارة الى ان مطلق دلالة لا تفيد حالا فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو ذكر الدلالة بعد قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انضمام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما قيل بحمل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مفيدة فليس بموجه لان من وجيه قوله احترازا عن سائر التوابع اي باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى في متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يقيد دلالة التابع في الامثلة المذكورة ليست هيئة تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في غير المنع قال سيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالامثلة المذكورة في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصرح في بعض تصانيفه ان ما يذكر في تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل للمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى في متبوعه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجيء للقوم وانما كون القوم مشمولا للمجيء فامر لازم لا مقصود اصلي للفظ كلهم يدل على حال النسبة قصدا لا على معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وما ذكره السند قدس سره وما نقلناه عن سيد ظنه لا حاجة في الاحتراز عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر ويفيد بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة الثاني المحقق القضائي في قدس سره العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العجبني هذا العلم وظاهر ايضا مما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل في قولك اعجبني زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فلا وجه حذف قيد مطلقا وللثاني ذكر قيد غير الشمول وللثالث زيادة لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد والبدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج حينئذ بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمعترف به كذلك جعل

ذلك احتراز الدفع الوهم بناء على اشتراك الحال من النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الاشياء بقوله قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وما ذكره السيد قدس سره ثم انه رد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم هذا لا يقع نعتا نحويا مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهرا وبل متعين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيئا آخر مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض المراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه لانه خارج عن التعريف انعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل وانه يخرج بقوله لغير الشمول لبعض افراد المحدود مثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد فوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو المذكورة فليس بوارد فتدبر قوله ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه قوله انها بخصوص مواد يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة بل محققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لانتخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم بطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لها دلالة تعلم انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة بحيث يجري مكان صفة صفة اخرى وافرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا كالكونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه قوله ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رح رده انظر ان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود وهو بتقدير الجامع بقرينة السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاءني رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستقلال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز بتكميل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لان قصد الدلالة في النظم اذا المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا لان يقع نعتا قوله التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانها لا يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة وان الافادة التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا لا يرد عليه ما قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها لان هذا ايراد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكر حاد وقيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيره بل كقولك المستحيل الذي لا يعقل امتناع الحكم عليه **قوله** لانها تاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائمة بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وانما كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت جاءني رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل جاءني رجل مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يومر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصلح ان يقع نعتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمفعول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير حينئذ من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ والموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمفعول ما ول يستحق لان يومر بضربه لا بد منه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان يا ول بواحد من هذين التاويلين اظهارا لاستحقاقه ويجوز ان لا يا ول اذ مجرد مفعول لكفى في كونه نعتا وحالا من احوال المبتدأ والموصول فنظر ان مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه جزءا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقدر وجبا تاويل مفعول يستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للطريق الابلغ وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فواحق بالاعتبار حقا قال وربما الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص تلك الانشائي بالجمل الحكمية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره مجازا استعماله في مقام الامر

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل قوله بعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع خبرا او نعتا او صلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم واتحاد الخ اص لا يدل على اتحاد العام فكيف يلزم من اتحاد الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدا بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير المذكور او مقدرا اما مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجه ان المبتدا لما ابدا من الخبر فيضرف للمبتدا الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير قوله اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو جاءني رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والتشخص حاصلان في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه قياما حقيقيا بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلقة اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقه اي يدل مبناه على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل وبالجملة جعل الحسن المسند الى الغلام وصفا لرجل وصف اعتباري له هذا لو كان الوصف دال على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه ذا حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله اي بصفة اعتبارية تحصل له آه الا انه يا ول نحو مررت برجل كائن غلامه بمعنى مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور للحسن ما هو مؤول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق قوله الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير قوله لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل مسندا يعلم ان الوجه في كونه كالفعل آه مغاير لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتا في جمع المونث واعترض عليهما ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان وجها لا يقال يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر في الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحا توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكون الفعل للتثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا حرفا والفاعل مستترا وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا فى المغنى **قال** وحسن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالتا بل وجب قاعدا بالتذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدو نحو غلمانه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز الجمع اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** اجتمع فيه فاعلان فى انظاى فى ظاهر الامر وبادية من غير امعان النظر وعلى هذا لا يرد ما قيل الاولى ترك فى انظ لئلا يجيء ان جعل الاسم انظ بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون انظ اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد وما عند من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصورة ايضا **قوله** لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اى ليس فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات امائى المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا فى الغائب اذا كان مرجعه الذات او اللفظ والمكان ذلك اللفظ صفته وذلك لامعنى لاح اللفظ والمكان ان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه ليس فى لفظه اشارة البينة بخلاف الصفة فانه فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمى وذو مال مطلقا واى رجل وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كان اى رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية للذات لم لا يجوز ان يكون الضمير فى مقام رجوعه الى معنى المشتق شيء الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مصدره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الضمير عليه كقولك زيد كريم وانت هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه وافق بالعدم على هذا اولا وفى التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص به ولا من المضمر ولا مساو له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى ويجب من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذى ارتضاه الرضى واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل المرضى يعلم من قوله الآتى والموصوف اخص او مساو مع قول الشارح والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل آخر ايما الى انه يصلح دليلا تلويحيا الى ان للمناقشة عليه وجها **قوله** او الموصول الذى او له اللام نحو الذى والتى والاتى وما يساوى فى المشابهة لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلثة مقاعد بخلاف من وما واى الموصولة كذا فى الرضى **قوله** اى باب اسم الاشارة اشار الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانظ ان هذا تحمل على خصوصه ويراد من باب هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بدئى اللام اى بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او نهايته فيشمل الذى والاتى وغيرهما مما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذى يقع صفة ذى اللام وان كانت زائدة الا اذا وقعت **قوله** لانه تبين به اى لنظر بالعالم الواقع صفة لهذا فى قولك مررت بهذا العالم ان للمشار اليه بهذا الانسان لان العالم مختص بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين وكذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغى فتامل ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم لكنه موصوف **قوله** اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فضمير المقصود الذى ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله بالنسبة متعلقا به بالماضى المجهول وجعل فاعله النسبة وبالنسبة متعلقا به اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن انظ القصد بالنسبة

نسبة التابع لان التابع مقصود بالنسبة فظن ان سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع
ليس بمتأمل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد ولو ضمن الفعل وليس للاداة متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق
به القصد بسبب قصد نسبة او نسبة شيء اليه والمراد من النسبة التي كعمل التابع اعراب بواسطة المشاركة فيه مع المتبوع
وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر اذ المعطوف عليه فيه
ليس منسوبا الى شيء حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشيء بواسطة اذ المنسوب الى قوله وانواعه المجموع لا كل واحد فلا وجه
لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان
جعل المجموع خبرا لمبتدء بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد
منها بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فاراد تتمة في حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني عن جوع قال بالنسبة الاولى
في الكلام قيل اي في الكلام الذي فيه قصد لملاءمة بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا تعارض على تقدير عدم التقييد كيف وزيدي جاء زيد وعمرو
ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما يدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس للا من زيد المذكور في جاء زيد وعمرو بل هو ما ذكر قبله وهو
كذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظاهر وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق اعم
لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى التقييد قوله تخرج بقوله آه القائل الشيخ الرضي قوله واجيب بان المراد قيل هذا الجواب
غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا بالتوطئة ذكر البدل وذلك لان
المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فبدا لك لساناك الى رجل فلم تدار كته فقلت حمار وغلط لسانك
وهو ان تنسى المقصد فتذكر ما هو غلط ثم تدارك ته بذكر المقصد او غلط مدار وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو
مقتضى الشواهد كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك جاءني نجم بدر شمس كانك ان كنت متعمدا الذكر ولم
تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطئة لذكر المبدل
بل مذكور غلطا لسبق اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور قصدا للتتميم المقصد وكذا في الثالث مذكور قصدا للتوطئة البدل فظهر ان
التعريف بما قد دخل فيه غير فيه فظيع قول الشرح ولما تم الحد باذكر جمعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير
مقصود اصلا لا بتناء على سبق اللسان وفيه بحث لان ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط سواء غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه
يشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود وانما ان اراد
الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا مم كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود
وقوله لا بتناء على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا صليا لا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يرد ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجه والكان من وجيه وذلك لان عدم كون التبوع مقصودا من وجه في بل مم وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر **قوله** لها جهتان مقتضيان لان يكون المقتضي لرفع الصفة هو قائلية زيد شلا اما اقتضاء بالجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة كالشاعر والكاتب في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد والكان المقتضي المقتضي للرفع متعددا ولو سلم فالممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين المستقلين واحدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا فلا امتناع من ان يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظيين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ الكونه صفة لزيد وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة تعريف الصفة النحوي عليه فظهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد **قوله** لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف واعادة ان الصفة بهما اثنتان **قوله** وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يورد المصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قال** مع الدو لا المتصل ثم عطف عليه اشار به الى ان عطف ليس على حقيقته بل بمعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف فكيف يكون العطف مترتبا على وجود التاكيد بالمنفصل **قوله** فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما باعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه ايضا تاكيدا لما قبله فيستلزم ان يكون المعطوف موكدا لانا نقول لانم ذلك كيف وكون المعطوف عليه موكدا لم يحصل ما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد حين الموكد فهو من تتمة الموكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على الموكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف موكدا واعلم ان الاسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المفصل او بطول الكلام بالمنفصل الحق بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله نحن الاخصار تبرك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي يحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان المفصل موخرا عن المعطوف فانه والكان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض استقلاله ويفوتي بالتاكيد بالمنفصل وايضا قالوا النكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **قوله** هو الادنى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واولى اعلم ان على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني **قوله** حرفا كان او اسما احادا كان الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم انه

او ردلهذا الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احيد للعطف لانه اور دللمعنى والا يلزم اضافة البين الى المفرد مع انه ليس لك اذ البينة لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم تتشخص اير ده للعطف فلا يجوز فلا يقال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة قوله انفصاله عن الفعل تقديم المفعول والظرف والمجرور عليه لنكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل على جاره بتقديم ما ذكرنا لانفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تقدم ما خرجه من السور ولا بقولهم ضربني من غير ما جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل الحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها قوله اذ بين للاضافة الا الى المتعدد هذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يضر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة قوله مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها ولقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في القسم لا يعطوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون ح قسم السؤال لان تسئلون والمقسم به الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فابك والايام من حجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش بل عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع برأيه في كلام افصح الفصحاء شيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر لبطل اكثر استشهاداتهم هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي لا يخلو عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة قوله جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجوزا عجبني جمالك لوجود الفصل قالا ولا التشبيه بجاؤا كلهم واعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال قوله قوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل فالتقابل المتعين ويقوي قوله كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب بل بني الاصل وبالبناء كونه مناسبا ولا انفكاك له من الاحوال العارضة له من حيث نفسه قوله لتعهد عدم التعيين يحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله او محمول على نكارة الضمير بان يشار بالضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فتأمل بين جواب آخر واما الشذوذ الذي حمل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس لك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قد مر ما عليه وله قال فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه الصحيح الخالي من التقدير قوله على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا اذا هب مبتدأ

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذا رفع متعين الوجه تحمل فاعيل للاية
احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لانفي احتمال آخر فلا ينافي ابتدائيا احتمال آخر
فليس بموجه وامكان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله
ويعضب المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فالنسبة الى السببية والنسبة الى السببية تحمل ثلث احتمالات الاول
كونها لمحض السببية للعطف اليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير المستتر
اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فيصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى
فلا يستقل الجملة المعطوفة تكون مضمونها سببا من الاولى المكتفى بالضمير في احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى
كما تقول مجرا عمر زيد في جار زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيء عمر وتغيب زيد او الجملة
الجملة الخ يلزمها الضمير كجزء المبتدأ او الصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء منها والبه
اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله والذي
الذي اذا يعضب فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء
والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت يطرانه الذباب والثالث
ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فيغضب المعنى الى انضمام لفظ لسبب الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط والبه
اشار بقوله او يفهم منها وهو ايضا منصوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن صحة السوال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا او ورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يجذف بشرطان يجر باضافة صفة جيدة
له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه او يجر بحرف جر مشابه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما وهو ليس
كذلك لكن قد جاء على قلة بحذف الجر وبحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي به قوله على معمولي عاملين هذا هو الوجه
لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه الاول
فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه حرف العطف عن الغالب وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر
من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر قوله فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصورة وان لم يكن
ذلك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز
مناف للمقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل باذا يريد العطف ثم رده بان
عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال
هذا غاية ما لو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على معمولي

عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ماول بحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الاداة
فان عدم الجواز وان لم يكن متبينا على ارادة العطف لكن الحكم به يبين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة
على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان انظر بل المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم
بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء وفي هذا التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف
المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي
بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن بكذبه وما هو ان الجمهور لا
يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الاتي تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت
يفهم من تعليق قوله خلافا لسيبويه تجويز المجرور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع
هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام
ان غير الفراء على المنع وانما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف بسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا سيبويه يمنع
مطلقا والفراء يجوزه مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما اراده هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث
قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد
الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوزه اما عند من جوز فلفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله ويجره بعض الكوفيين
مطلقا فان كلامهم اطبقوا على المنع حماه ذكرنا لا ذكرناه ثم قال فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان
لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وكان احدهما جارا فانكان الجار هو خافض زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو الحجر فيقبل
والمهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وانكان الجار بعده ما خافض الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه قوله اجتمعت عنده اي عند السامع وتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير فتقدير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غير وه
ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ
التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فيغني قوله في النسبة عن قوله او الشمول
بل في شموله لافراده فلاحتمال انما هو في الشمول بعد ان تشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه قبل ان يتشخص

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه **قوله** ضرب الغفلة اى غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه **قوله** من السامع متعلق بقوله لدفع **قوله** ظنه اى ظن السامع **قوله** بتكرير اللفظ الذى ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان المتكلم غلط به لابتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت نفسك بنا على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك **قوله** نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لو لم يؤكد لبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه به الخرق **قوله** واذا عرفت هذا اى ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول لا ان كلواحد منها يقرر امر المتبوع اما فى النسبة او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذى لابد فى الخدمة فاعلم كونه مانعا ايضا يتم امر الحد فنقول الى آخره **قوله** اخرج المصرح الى **قوله** هذا حاصل ماذكره المصرح فى شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه فى حواشى الرضى **قوله** فظاهر خروجها لانها لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظاهر واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول والنكتة فى ان قال المصرح فى التاكيد فللتقرير وفى البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر فيه من الشيئية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور ادلا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع قد يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ماقيل قوله فظاهر خروجها بل الكل فى اخراج بدل الكل صحيح الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لانا نمنع هذا على ماسيجئ فى تخصيص ان اخراج بدل الكل يحتاج الى ماذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه **قوله** لكن لا فى النسبة اى لا يقرر امر متبوعه فى انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به نحو قولك عمرو فى قولك جاءنى ابو حفص عمرو لوضوح عدم توجه رفعه الاشتباه لكن لا يقرر فى ان المنسوب اليه المجئ هو ابو حفص لا غيره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على مادل عليه المتبوع وذلك لا يتاتى فى جميع عطف البيان كقولك جاءنى العالم زيد **قوله** اى مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم كون التاكيد اللفظى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو فى الغالب والا فاللفظى قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضى التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثانى معنى ظاهرا نحو جاءنى زيد زيد او مضمرا نحو جاءنى زيد هو او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن حسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث مبيث من بيث الشراى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق من حول كتع اى قام الى آخر ماذكره الشارح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ماقال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كمن يبس او خبيث خبيث انتهى قوله ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجرى فى جميع الاسماء حتى الكل
والجمع واخواته بانه لا يجرى فيهما التاكيد اللفظى وكذا الشمول على التقدير الاول اذ المقصد ان النكرة المطلق لا يختص بالاسماء
وكذا تاكيد المصطلح لانه يجرى فى كل اسم قوله ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدى فظاهر انه
عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الرى فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب
للمعنى التاكيدى لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الرى عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى
الشرب وهو مناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة مناسب
الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد قوله بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى
الثانى ومعنى لكون الاول جزء من الثانى نحو قد صغت قلوبكما اى قلبكما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقال نفساه زيد وعمرو قوله ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان ذكره انما ان ليدخل فيه الكل فهو فاسد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجمع وانما ان ليدخل
فيه الجمع فهو ايضا ليس بشئ لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل قوله بليان العوامل قليلا كلية كل بدون الاضافة بلى بالعوامل
كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظى اصلا قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ناقلا عن المصباح
ج ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لانها حالما استعملت على ضمير لان معنا ما افاده الشمول
والاحاطة فى اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة مستقلة بما ذكر بها وفى حكم المتقدم اللا نهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوى
لا يخرجها فى الصورة عما هى لفلذلك يقال ان الامر كله سرا بالرفع والنصب لا يقال الامر كله سرفكانا راد بالقلة العدم قوله على ما هو المشهور
احتراز عن القول الآخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف
اجمعين مع ذكر ما هاشئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح فى الايضاح وفى المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت ما عدا
وسمع اصبع جمع وجمع كتع وجمع بتع ومن بعضهم جاء فى القوم الكتعون قوله اى بتقصد النسبة اليه بنسبتها نسب الى المتبوع قيل وضمائرهم من لفظ المتن ان
البدل مقصود مما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك فليس الخوك فى جاءنى اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع قصد النسبة اليه من نسبة
ما نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع
فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل
منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببها النسبة الى المتبوع توطئة
لرد المقصد الاصلى تحصيل بعد التوطئة والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وان كانت ظاهرة الا ان المقصد منه النسبة الى التابع
فنفى جميع اقسام البدل نسب الشئ الى المتبوع بحسب اللفظ وبحسب الحقيقة المقصد النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان
نسبة الجمى الى اللاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة من ضم المندلى الى زيد ونسبة الى اللاخ مقصودة
من ضمه اليه قوله اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود وحال من ضمير المستتر فيه
اى البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعل ظرفا لنسب او حالا من ضمير المستتر فيه يفسد المعنى فتامل قوله ثم بدا له
يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اى غير الاول فضمير الفاعل فى بدا راجع الى الراى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة

افتقاراني في شرح المفتاح **قوله** ليست نسبته الخ اي الى احده قوله من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة الى زيد اي بالقياس الى زيد او مقصودة بقيد بالنسبة الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب بقوله اي يقصد نسبته القيامية نسبة الى المتبوع ان يقول وليس نسبة عدم القيام الى زيد مقصودا بنسبته الى احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل وليس معطوفا على الكل حتى يجيء ان الاضافة في بدل الكل بمعنى من وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال على الكل مع ان الاول مجرد عن الثاني باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** اي بدل سبب غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف على المظروف لكن هذا ليس مما يعتمد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمي بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني لتخصيصا لما اجمل في الاول ببيانه وما قيل سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وتيم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك الحسن ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظني انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك لقيسا لونك عن الشهر الحرام فقال فيه عير مفيد الا ان يكون عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر فان قلت فليجعل ما ذكره قدس سره على هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشرح عليه لان المراد المذكور في شرح ما يجري في الاشتمال يعني اشتمال الظرف على المظروف لانفي الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور متعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل دلان ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى المذكور اذ المنفي في المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل يعني اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه وايضا اشتمال البدل على المبدل منه في المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف كذا في اشتمال المبدل منه على البدل ايضا بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه انه موجود فيهما وعلى هذا فقوله غالبا احتراز عن نحو اعجبني زيد حسنه فمن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعمول عليه في التسمية ينبغي ان يحمل كلام الشارح رح حق التصور **قوله** وقال بعض المحققين يعني به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر انهم الى قوله فالفرق ظاهر عبارة السيد قدس سره في حواشي الرضي **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب في بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الى المبدل منه قال صاحب المغني السادس والسابع من الاشياء التي يحتاج الى الرابط بدل البعض والاشتمال اذا لم يربطهما الا الضمير ملفوظا به نحو ضربت زيدا وصمت كثيرهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل كل خلف عن الضمير اي ناره ولا يشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو تلك مررت بثلثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل البعض من غير ضمير انتهى اقول اللازمة في قوله لو اتبع لكان صفة كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر ففي تقدير كون زيد وعمرو بدل البعض تقدير منهم كما قال به على تقدير القطع **قوله** اجمالا

اى الى ما ليس ما الا الى ما ليس بعينه فلا يكون نحو قتل الامير سياسة وبنى الوزير وكلاوه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد
هو من المبدل منه معنا وفى المثالين يستفاد معنا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سياسة وذا بانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل
مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مقتضية لنسبة اخرى متعلق بما من متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى زيد كذلك
ايضا تامة معنى غير محتاجة الى شئ يتعلق بها فالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر او الرؤية لا يفيد الا تمام النسبة لا غير وليس اذا اوجب نسبة النظر فقد
الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة فقد هما من بدل الاشتمال ليس بسديد وجاذكرنا ظهران ما قيل فى توجيه كون المثالين
من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا و
كذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس بشئ
مما ينبغى لان ذلك لا انتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقهما بمعنى القمر والدرجة بل تعلقهما بمعنى القمر والدرجة تام صحيح مفيد بل الانتظار
انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج وقد اجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار
بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فى بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة
من صفات فقوله فيد خل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى الخلق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثالان يدخل فيه نحو
ضربت زيدا اخاه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا اخاه كذلك يخرج المثالان قوله نحو
الزيدون اعجبتهم ايا هم اعلم ان النحاة اوردوا المثال بدال المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد
لرجوع الضميرين الى شئ واحد وقد التفتوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبهو
فكذا هذا ترك الرضى هذا المثال واورد والمثال الذى اورده الشارح قدس سره الا ان قال اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك وكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فالفرق
بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون اعجبتهم ايا هم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب النحاة بان المثانى ان
ذكر مقررا فالتاكيد وان ذكر توطئة لغيره ثم بدله فذكره دون غيره مبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب
وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عند التكرار ان يكون مقررا لشئ آخر لما عند من يشترط قال صاحب المغنى
ويجوز فى البدل كون الثانى على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
يدعى الى كتابها فنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ما كسبب الجثو انتهى قوله واوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى
اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيد اللفظيا لانه يكون كقولك ضربت زيدا زيدا ثم قل
اياه على البدل على قول من لم يقل يكون البدل من جملة اخوى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخوى والا فالجملة الواقعة خبرا
عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخوى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايقاع البدل وتعين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرو اخاه انتهى قوله احترز به عن البدل فيه
ان البدل اليه يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح بالنسبة
لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله ليوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رضي الله عنه اقسم بالله مع ان قول الاعرابي استشهد بابي حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسما الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس لها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي الثاني فجر يشير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلف رض والله ما ان بها نقب ولا دبر في ظني لانه ليس بها ذلك في الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويكون الثاني دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني غناءها على اسلوب قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يجعل لمعنى صير بل بمعنى طرح وخلى فهو حال لان طرح وخلى له مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات تترك في الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى الصير مجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام بدمشق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير لان الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الحاق لفظ المبني عبارة الرضي بعينه قوله لكان تعريفا للمبني المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام على ما مر في صدر الكتاب قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب المعنى ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد المعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة قوله وقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلوما مستغنيا عما يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما بانتفائهما معا فكمسمى عشر اذا ذكر على سبيل التعداد فانه انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونها غير مناسبين لمبنى الاصل قوله لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون بسبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بنائه هو لا اغير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني في شرحي المفتاح والمكان بشبهة توارد الموثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذ المؤثر مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين خاق في قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هذه لا يضر لان المقصد بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسماء المبنية لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء للعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وسميت لاجرائها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير قول

سبحت خبرا ولا المشبهتين ليس

بناءها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا يرد ما
في قولهم وقع خير مركب من فعل وهو ما قال الشارح المحقق الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بنا على
المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق في قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه
حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت قوله ايثار التقدم ما مفهومه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة
صدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس قوله اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر
والوقف ليس القاب المبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيهه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعني بعد القاب
حركات الاواخر والسكون القاب المبني سامحه لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا لحسن غلامه قوله نحو من الرجل و
من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسور وفي الثاني مضموم وفي الثالث مساكن قوله لتصديره اي المصحبة الاصلية
فيما بعد بالاصوات للاسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها
مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال
الفاضل الهندي في جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في نعملان الصوت ليس باسم لعدم الوضع
فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ودعي لمن جعل الاصوات اسما مبنيا كالاسماء
الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها
وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق
او من الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في النفس وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شئ منها او الهجي او الذهاب او امر آخر فاقيل قول الشارح عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال والحاصل اسماء ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها
اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بموجه والحاصل من وجهين فتامل
ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف
قوله لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب
نحو لعلبك انتهى فانه يبني الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان اعرابه اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات
التي لا نسبة بينها مبنية ايضا بالكلية جزئية نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو لعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو لعلبك ليس بموجه والحاصل من وجهين قال ما وضع لمتكلم مخرج
قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد ان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت يا تميم كلكم نظرا الى اصل المناوى قبل النداء ولهذا يقبل هذا مثلا
بزيد زيد ضرب ولا يقبل زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام الرضي
فاخراج زيدا اذا اخبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للمخرج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يعني به
لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا اخبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا قوله به هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما احرجه لا بقيد الحيثية مما لا يظهر
وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بمعنى ان الاعلام
الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فلما مر للمتكلم
ظاهرا واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه
اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطبه بتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب كلفظ
انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم بما تكلم به ولا يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا
لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم
بما تكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا يصح
ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بواسطة
امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصرح لان هذا مذهب
المتاخرين والمصرح من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات للمفهوم الكلي بشرط استعمالها في
جزئياته فافي المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ويستعملان فيه قال
الغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي فان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ المراد
انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر كانه تقدم ذكره لفظا على ما مر
قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان لكك لاسكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله المنتهيين لتقدير المتعلق الى واو لها بدل من الضمير المستتر في المنتهيين
الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كلواحد من اولها وثانيها حلوة ولو قال كلاهما كان بدل
الكل من الكل قيل اشار بقوله المنتهيين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه
بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس هنا شيء وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

ذكر الى في مثله ليوجب صون الكلام عنه **قوله** هو ان قال الشيخ الرضي الضمير عند البصريين ان واصلا انا وكان انا عندهم ضمير صالح لضمير المتكلمين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة كما نت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوه الخاطبين بناء وفقية بعد ان كالاسمية في اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما اراد وا انفصالها اتوا بهما ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فاراد وا استقلالها لفظا ليصير منفصلة فجعلوا اياه امادها فالضمائر هي التي تلي اياه وما بعدها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما يلاحظ من كلام الشيخ الرضي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء في انت بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واياه عماده قال صاحب المفصل ليس نقل الاتفاق في هذا المحل يصح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا قلت المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي فتحت ولكنها كثرت بان فتحه جماعة من الثقة تحته فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ لا كثر حكم الكل **قوله** وفي ايا ي اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضي اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا لا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانتا وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا التراب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان ايا بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كاختلافها واوا وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق بايا واياه وما تصل بها والمعيد لبسهما منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى **قوله** فاكتفوا بلفظ الفعل اذا الفعل لا بد من فاعل فاذا لم يكن فاعل بارز اعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقي من الكلمة المشهورة على ما الباقي منها فقوله كما يحذف نظير يجامع ان في كل شيء يدل على شيء فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل مستتر هو المحذوف في حيز المنع **قوله** اذا لم يكن مسندا الى اللفظ المقصود من انظم التقييد في المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيما ليس لازما يعلم من ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى اللفظ الا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد **قوله** سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد احد الامرين مستدرك **قال** رضي في الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة في الاصل مصدر وفي متأنيه يجوز اعتبار الحالة الاصلية ويجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وامرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل او قوله سواء كان

مفردا او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسما فاعل والا وجب ان يقال مطلقة دون الضمير المرجع
كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة والا وجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح
قوله سواء كان اسم فاعل الملازمة الاولى ممنوعة ولسنا ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفردا الا سواء كانت الصفة فيفكك النظم والاضرب قوله الا
الثانية ممنوعة ايضا وقوله لا يصح حق قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فيحتاج الى جواز الامر
صرح به الشيخ الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب **قوله** ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله
فما اى الالف والنون يقال ولو كانتا ضميرين **قوله** لا يتغير الاول لما تغيرت اذ المتعارف فى جواب لما هو الماضى ووقوع
المضارع فى جواب لما تاويل وصل الى حد الشذوذ **قوله** فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع **قوله** او بالفصل
اى بفصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى امر تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله
للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءنى زيد وانت ومنه ما يقع
بعد الا ومعنى الا ومنه ما يلى اما نحو ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون تاليا
مفعولى علمت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك
واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا
الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول بهذا ما ذكره الشيخ اقول نحن نكون بعض ما ذكر من ذلك الباب نظر
فما او منه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجمل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب
او غائب صرح به صاحب المغنى قيل لا يحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام
اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائما انت فليس على ما ينبغى على ان هذا لا يرد على المصنف لان الصفة فى المثال
ليست عاملة فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة جزء خبره صرح به صاحب المغنى لان استتار الفاعل فى الصفة واجب عنده
بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفيين ايضا **قوله** الواقع لغرض قد متعلق بالجار والكاف يصح تعلقه بالفصل بتاويله
بزالة المعنى ولذا قدم معرفا **قوله** لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا انا فان الغرض
وهو الاهتمام بشان المفعول والكاف يحصل به الا انه ليس متعينا له لحصوله بتقديم المفعول على الفعل **قال** صفة جرت المراد
بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفة او خبرا **قوله** يعلم انه مرجعه الصواب علم **قوله** والا اى وان لم يكن مرجعه ما ذكر خلاف
الظاهر لا حاجة اليه اى الى الانفصال وبهذا ظهر ما ذكره الشيخ الرضى ان الفرق ما جرى عليه الصفة وما يؤول فى الاخراج وقوله
اى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفته ولا يرتفع
ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد يضربه هو وضاربه هو والزيدان يضربانه هما وضاربه هما ويضربانهما هما وبهذا
كلامه ووجه الرد هو ان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس
والانصراف العدول من المتصل الى المنفصل للفائدة بل صار لعوائم قال وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس مرتفع فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتنى او تضربنى

الا فی غائبة للمضارع وعن المخاطب وفی غائبة مع المثنی فلیس نحو انت هند تضربها وهند انت تضربها کما فان تضربانها والهندان انتما تضربانها کما فان اللبس حاصل وقد یرتفع بابراز الضمیر واما الصفة فاللبس حاصل فی جمیعها مع الاختلاف المذکور وقد یرتفع بابراز الضمیر نحو انا زید ضاربه انا ونحن الزیدان ضاربهما نحن والزیدون ضاربوهم نحن وتقول فی المونث انا هند ضاربتها انا فاظهار رفع اللبس بالایتان بالمنفصل فی هذه الصورة قط والایتان به عند البصریین فی صورة الصفة التسلیم یعنی اذا کان لبس وقد یرتفع بالضمیر واذا کان ولم یرتفع واذا لم یکن واما الفعل فقد اتفقوا کلهم علی انه لا یجب تاکید ضمیره اللبس ولم یلتبس لان التاکید فیه لا یرفع اللبس الا فی اربعة مواضع ستذکرها من بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاکید حاصل فیها فی کل موضع اختلف فیه من جرت علیه ومن هی له غیبة وخطابا وتکلما فان قلت ضمیر المفعول فی هذا الاختلاف لرفع اللبس نحو قولک انا زید ضاربه بالمار یعرف ان ضاربا مسند الی انا او لو کان مسندا الی زید لقلت انا زید ضاربه فلم لم یکتفوا فی رفع اللبس بهذا الضمیر قلت لما کان هذا الضمیر لم یوت به لمجرد رفع اللبس وکان حاله یجوز حذفه فحذف الالتباس علی تقدیر حذفه فی الجر ورفع اللبس ضمیر لا یجوز حذفه هذا کلام

قوله واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع فی اکثر کتب النحو انه یجب انفصال الضمیر فی الفعل عند اللبس لا یجب عند عدم اللبس بخلاف الصفة فانه یجب فیه انفصال الضمیر علی التقدیرین وقد عرفت ان الصورة التی قال الشیخ الرضی بعدم رفع اللبس فیها بالانفصال فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فیها بالانفصال قوله والا لکان ای وان لم یکن هی فاعلا بل تاکید الکان هذا امثال واضافی صورة الفصل نعرض التاکید ثم یصح جعله مثالا لکون الضمیر مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له قوله لکنه تاکید للازم لا فاعل فیکون من باب الفصل لغرض وهو التاکید قال الشیخ الرضی ومثله ای مثل الضمیر الذی فصل عن فاعله لغرض لا یتم الا بالفصل الضمیر البارز بعد الصفة اذا جرت علی غیر من هی له فانه تاکید للضمیر المستکن فیها لا فاعلها کما فی اسکن انت وزوجک وذلک لانک تقول مطرد انحو الزیدون ضاربوهم نحن والزیدان الهندان ضاربانهما وقد عرفت ضعف نحو جاءنی رجال قاعدون فلعانه وقال الزمخشری بل تقول ضاربهم نحن وضاربانهما نحن فان ثبت ذلک فهو فاعل کما قیل انتفی معنی لو کان الضمیر المنفصل فاعلا للصفة لما الحق الواو والالف فی الصفة اذ حکم الفعل فکما لم یعرد الفعل عند تثنیة الفاعل او جمعه کذلک الصفة یعرد فعلی هذا وجمع علم انه تاکید للمستکن فهو مما انفصل الضمیر فیه لغرض والغرض فیه التاکید قوله بدلیل نحو الزیدون ضاربوهم نحن متعلق بقوله تاکید لازم یعنی الضمیر البارز بعد الصفة اذا جرت علی غیر من هی له تاکید لا فاعل بدلیل وفیه انه کیف یکون ما فیه الضمیر تاکید الما نع عن جعله فاعلا ودلیل علی کون البارز تاکیدا فیما لیس فیه ما نع عن کونه فاعلا فما یکون فیه ما نع عن کونه فاعلا یکون من قبیل الفصل لغرض التاکید وما لیس فیه ما نع یکون من قبیل کون الضمیر مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له قوله للتحرز عن تقدم احد المتساویین من غیر مرجح قیل یجوز ان یرجح الاول بانه فاعل فی الاصل او فاعل بحسب المعنی کالمفعول الاول من باب اعطیت واجیب بان الترجیح بالفاعل ترجیح فی المعنی لا فی اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ انتهی واقول غیر بان هذا الترجیح معتبر عند النحاة کیف وقد قال الشیخ الرضی والانفصال فی باب علمت اولی منه فی باب اعطیت لان المفعول الاول فاعل من حیث المعنی فکان الثانی اتصل بضمیر الفاعل وفی مفعول علمت بعد رائحة المبتدا والخبر الذین فیهما الانفصال فلا معنی لترجیحه قوله حکی سیبویه عن النحاة تجویز الانفصال قال انما هی شنی فاسوة سواء یتجلیه بعرة

بحث فی تحقیق لام التعریف

فوضعوا الحرف غير موضعها قوله كما تقول ما انا كانت وهذا كقوله في عمامتي ويريد بهما ان نيابة ضمير عن ضمير مخالفة في الاعراب انما ثبتت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بشرط شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار هذا كلام المغني قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفضولا لان المتعلق للمبتدا كما قال صاحب المغني مستثنى من قولنا لا بد للحرف الجر من متعلق ستة لصور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل لمجرد الربط الثاني فعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا الثالث لولا في قول لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه بان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة فعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا الرابع رب في نحو رب رجل صالح تعيناه لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ولقيد الناصب بعد المجرور لانه قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور ومثلوا له بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار اذ الكاف فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف واتفق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الاكاك ذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يرتفع مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وحدها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييرا لحق عشر ضميرا ويرتفع مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه قوله لتقارب هما في المعنى لان معنا هما القطع والانشقاق قوله التي هي خفض الجر وهي كسرة في آخر الكلمة غير هاء ضمة او انقلاب الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والبناء فرعا له رجوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر قال ويحتمل ان يقال قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لانها في السعة كذا قال سيبويه قوله من وقد وفط قال الجوهري ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلمة لضرورة لا يجوز الا في الشعر قال صيغة مرفوع منفصل فتتبع زيدا باه الفاضل وانت اباك العالم وانا انك ايك الفاضل فجاز في البدل عنه البصريين وعلى التأكيد عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما صدقا عليه وانفراد مفهوم يهما وقد لا يمكن الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضمير المتكلم ونحوه الى اسم ويضمير ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصح على المذهبين او صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو لم المستترة فيه واما ما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس بضمير فليس مشتركا بين الجميع وانما استفدنا فوق غير المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله متوسط لا بقوله ليسبى والوجه فيه قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اى في المعرفة لانه الصل للصفة بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كانا نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغي ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس تقتضي ذلك الا انه ثبت الابين معرفتين ثانيها فات الاسم او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل قوله اذا اداة فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عندهم حرف قال الشارح الرضي والاظهر عند البصريين انه اسم مبني لاصل ولهذا قال الخليل واسيبه بالظهر لان الفاء الاسم ليس بسهل كالفاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال الكوفيون انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فمن يراها غير معمولة تشبه وان الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله نصب ما بعده وقال الفراء جر ما قبله ومحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي بين معمولي ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد بالمنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت وزيد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر لا يقال جاءني زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نر اسما تبع ما بعده في الاعراب قوله اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب بجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاعل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اي يستعمله اي العرب يستعمل ضمير الفصل بحيث اي بطريق ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده في مقام يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السعة ولكنهم هم الظالمون وان تركنا اقل بالرفع قوله وايرادي تنظر الى قوله غير معهود هذا ما ذكر في الحواشي الهندية جوابا عما قيل حشو والغرض يحصل بان يقول وتقدم الجملة قوله ولا يبعد ان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قبل قوله معنى الكلام اي معنى قوله وتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق رجح فليس بداخل في مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذي ذكره بقوله انتقض القاعدة لانه جعله مرجوحا ان لا يسبق عليه المرجح بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم من مقتضاه بهذا التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هي الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب اليه عن مقتضاه فحق ما قيل هذا وجه وجيه قوله وذلك بحسب المفهوم اعم اي وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام في بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يتصور لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فيخصص بان يقع ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والا يلزم استدراك قوله ليفيد بالجملة بعده لو كان قوله ليسبى ضمير الشان والقصة داخلا في بيان القاعدة او يخرج به ما يخرج بقوله ليفيد الجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فلا يكون مستدركا كما انت خبير بان القصة

من التقييد وفي بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والاحتراسات تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات
ما يصح به الاحتراز عن جميع التعريفات **قوله** نعلي بذا اي خبنا على قوله قدس سره وانطلان قوله ويسمى غير الشان والقصة معترضة بيان
للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة **قوله** على ما ذكرنا من قوله يقع متقدما من غير سبق مرجع **قوله** ينتقض القاعدة بقولنا لو كان هذا
القول موجودا استعلاني كلام العرب والا فلا انتقض بالعرضيات **قوله** فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكن يصح ان اراد عمدة
فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة ضعيفا فكيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة وان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق
ليس بسديد **قوله** على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف لابد له
من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه ايضا الحكم بالضعف غير سديد **قوله**
بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الجزء مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة
الدالة عليه **قوله** لان الجزء كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الجزء استقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه و
فيه ان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
الجزء فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان نوسخ المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعف صيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولك ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان نوسخ المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة
انتهى غير بان لذهبه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة بعد الفصاري والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله**
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي لكذ وان المكسورة بامر المخاطب لكرة وان فكيف يكون
المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيهة بالماضي الذي لا يسبه اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر المخاطب وهو يكون
معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلك فلتفرحوا **قوله** اي اسماء وضع كلواحد منها اشارة الى ان وضع الجموع يكون باعتبار وضع كلواحد **قوله**
اي لمعنى مشار اليه تقدير لموصوف قوله مشار اليه واشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية
فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصرح بامعناه انه ليس جميع اسماء الاشارة بقولنا وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما وجب لحله كونه عالما لان الحد وهو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء
الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب
ولا يتوقف معرفته على معرفة الحد وهو اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة الحد والذي هو العلم
حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية او معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي واعلم ان مدار السوال بان الاشارة جزء الحد وهو لا يلزم
من توقف الحد وعلى الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء الحد وايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الحد ضروريا او مكتسبة
بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء الحد وهو ان قيده مع استغنائه عن الحد وما ذكره العلامة
صرح انما تجب اذا حد الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان الحد وهو الاصطلاحي **قوله** وهي اي اسماء الاشارة ذا
قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الاماالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلام

ايضا ياء واصله فيهي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا واما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يدٍ ودمٍ ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مُرٍ وفان قلت فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كثيرة وكثر المحذوف اللام كيدٍ ودمٍ وهذٍ ونحوها وقيل اصله ذَوَيَ لان باب طويت اكثر من باب حسبت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا واما انه صيغة وانا ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حسبت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الجزا الى المبتدا والمعنى اسما الاشارة تنسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل ضمنيان ذا ليس خبرا بل الجزا المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونها لمثنى المذكر قوله اى لمثنى المونث فما قيل اى ليكون ضمير ثنتا اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس بموجه والكان من وجيه لمخالفة القولين للشارح قدس سره قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ته بمعنى نعم وهذا ان مبتدا ولساحران جزؤه وقيل ضمير الشان ته محذوف اى انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتدا على الجزء وان اللام لا يدخل في خبر المبتدا واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست لام الابتدا وانها داخلة على مبتدا محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المخففة لفظا وضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضع لتقوية الكلام لا يناسب الحذف والمسموع من حذفه شاذ والاولى في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستعملوه لورود في كلام من يعتد به تخفيف فحذف تعالى النون ولا نوذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشيا الى اصولها والتغيير اشكال دخول اللام هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لا احتياج في هذا التركيب الى هذا والف التثنية في التقدير قد يعتضد بسقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ليس بشيء **قال** تا تقلب ذال ذا تا **قال** وذي تقلب الف ذا ياء وذلك لان التا والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتي تقلب الالف ياء اى الف تا يا حال الوقف التي بالجمع بين التا والياء ولا تقول ان التا والياء علامة التانيث بل تقول تخصيص ابدالها بالمونث دون المذكر لا يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كالفي اخت وكلتا فان تا هما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه تقلب الالف اى الف تا وذا **قوله** ليا اى يا تي ويا ذي قال الشيخ الرضي وذه بقلب ياء ذي با، ويصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تا **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التي حوضت هي والهاء من الالف بها اى بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فما في بها ضمير يرجع الى الهاء وسمي بذا اسم **قال** ولا يثنى اى لا يرد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية حقيقة بسببا على الوحد بل كل واحد منها صيغة مستانفة للرفع والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى فيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في جميع

قوله يكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر

قوله يعني يدخل آه يشير الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يقتضي ان يقال بالآخر لان الظاهر بيان لمعناه الحقيقي قوله لامتناع ووقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم جلب امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد في ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قيل وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقيا بل ملفوظ حكمي بجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما الداعي ان يقوم مقامه لفظ قوله وهي اي حروف الخطاب جمعت تأنيث لتذكير ميزا وهي حروف الخطاب والحرف تذكر وتؤنث

قوله ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل اي تنزيل البعيد منزلة القريب واستعمال ما هو للقريب فيما وضع للبعيد وبالعكس سببا لعدم اتخاذ الفرق المذكور مذهبا قوله حال كون ما بين الاخرين في الحرفي الهندية حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالعلمية فيكونان قائمين معنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ذا حدثين يجوز التقديم وفيما نحن فيه كذلك على ما ذكر فيما وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تأخر عن المبتدا فيجوز عنده زيد قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فيمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متأخرة عن المبتدا قوله مشددة وتين التشديد بدل من اللام في ذلك وتانك عند المبرد كانه ادخل اللام المكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتلك فامتنع الشكلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير انك فتقلب اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع الياء كما لا يقال هذالك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من التشديد والتخفيف في القريب والبعد والنحاة فرقوا بينهما بهذا لفظ الشيخ الرضي

قوله لان بعد ان الجعيل ذلك اي لفظ ذلك في قوله مثل ذلك الجعيل اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله فالقريب وذلك البعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشارح الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارب زيد ضربا بليغا فانهى ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غالبا يجوز في هذه الصور على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وبالنهي هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والمكان غالبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى فما قيل بعده ان كلمة ذلك هنا لك مشار اليه متوسط يستحق ذلك ليس على ما ينبغي

قوله خاصة يعني ان ه الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم قولك ثمك خطأ وبنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط قوله من الافعال

الناقصة بناء على انها غير مصورة بمعنى تم جزءا تاما كما تقول كان تسعة ثم كملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قوله والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء اذا كان تاما كان مستقلا فلا يصدق عليه الا ان المراد بالجزء التام لان معنى لا تتم جزءا الا صيرته جزءا تاما وهو المتبادر من الركن ولذا قال الرضى يعنى بجزء الجملة المبتدأ والجزء الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد تكون مستقلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بالصلة وعائدها والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا فى زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم مما بالهم لم يقولوا بذلك فى الموصول والصلة قوله والمراد بالصلة معناها اللغوى ووجوب حمل الالفاظ على المتبادر فى التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والباعث قدس سره وجه قوله فى القيد على ان المراد بهما معناها اللغوى آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا انفكاك فى ان المتبادر معناها العرفى الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة فى قوله فانه لو اريد بهما معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بل يجئ من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود فى التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيدا لاجل الشرح للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشئ وفى هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوى واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوى فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضربه اضربه لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا شك ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوى فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحى لاجل وقف النقض من الشرطية قيل على قوله قدس سره وقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد بنحو الذى ليس محل ما ينبغى قال وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما القريبة وكون الموصول مبنيا لازم قوله او فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفى والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضى الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل لانه مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا كلام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد من الاسناد الاصلى والاسناد الاصلى عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو فى المعنى كالجملة الا انه فى الحقيقة ليس كذلك من حيث المعنى اسناد والفعل الى الفاعل قوله مفردا صورة اى ليس بجملة صورة فلا يكون الاسناد من حيث الصورة ليس

الى المبتدأ ولا اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** عملا مفعولا له لقوله فجعلت **قوله** بالحقيقة لان اللام فى الحقيقة اسم موصول وهو يقتضى كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة بمعنى قوله واشبه لان اللام تشبه اللام الموضوعة واللام الموضوعة انما تدخل على المفرد فلذلك يقتضى كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة **قال** رضى اى الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هولان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فغاية الخبر اولى والخبر جملة الموصولات فحكما ان تعود الضمير باعتبار الخبر لكى يرجعا يضا باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السياق **قال** يجوز حذفه فى غير صلة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فيهما وانكان منفصلا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** اذا لم يمنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو ما جاءنى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد او ليستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل **قوله** والا اذا كان فاعلا اشارة الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الجزء الفعلى يوجب قصر الجزء الفعلى على المبتدأ فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يكون فى صلة اى لا استطالة فى نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون فى الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله بطالت الصلة بالعطف عليها والعائد المجرور ايضا يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيدا ضاربه او بجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا حرف جار بلا مجرور وينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقولك النسجى لما مررنا اى تامر به متعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى ورت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما نحو مررت بزيد الذى مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافى بالقياس الى الفاعل لا حقيقى بالنسبة الى كل ما عداه فجواز الحذف مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وانكان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور فعالى ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو فى اللفظ واما فى المعنى فليس بقيد ولو سلم فالكلام انما هو فى حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو فى حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدأ والعائد المجرور فغير على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما فى المرفوع فما عرفت واما فى المجرور فكما قال الشيخ الرضى ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والجوزة استطالة الصلة فاقبل لا فائدة فى تخصيص المفعول بالذكر مع ان خبر المبتدأ يجوز حذفه ليس بموجه والكان من وجيه **قوله** اى اذا اردت ان تخبر اولا بالاجنبية لان تقدير الذى انما هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار **قال** صدرتها بيفيد كون التقدير لانا اللاخبار عنكون من الموضع الذى يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر مع انهم لم يذكروه فاما ان يقتصروا على ما يريدوا حصره من موانع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما حاصل الكلام اظهر اراده والتصدير على ما هو الاصل فى المبتدأ وجبروه بالملزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم **قوله** فى موضع الجر عنه اطلاق الجر عنه على زيد فى ضربته زيدا مجاز باعتبار ما يؤول فى الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا له فى الجملة الا فى مثل

بل فی الثانیة سواء کان المخبر عنه بالمعنی الاصطلاحی او اللغوی فاقیل ای الذات الذی اخبر عنه باستغاثته الذی المعلوم لا علی الوجه المذکور فی الجملة الاولی فالمخبر عنه بالمعنی اللغوی لا الاصطلاحی وعلی هذا فلا حاجة الی ان یقال التعبیر بالمخبر عنه باعتبار مایؤل لیس بموجه وانکان من وجیه **قال** واخرتها ای المخبر عنه عن الضمیر الظ من مقابلة واخرته لقوله صدرتها انه مقابل للتصدیر فیکون بالنسبة الی الجملة ثم الظ ان المراد بالتاخیر وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا یتخلل لا بین الموصول والصلة ولا بین الصلة والعائد فاقیل اعتبر التاخیر عن الضمیر لان الواجب التاخیر عنه لا التاخیر بالنسبة الی تصدیر الذی کما قیل الظ اعتباره مقابلا للتصدیر لانه یجوز ان یتقدم علی الضمیر وهو غیر جائز لیس بموجه وانکان من وجیه **قوله** فرجة بفتح الفاء التفصی من الهم والخروج عنه **قوله** کحل العقال بکسر العین جبل یشد به الدابة لیمنعها عن القیام **قوله** کحیا ایها الرجل قال الشیخ الرضی ولا اعرف کونها معرفة موصوفة الا فی الندبة واجاز الاخفش کونها نکرة موصوفة کمررت بای معجب لک **قوله** قیل ای یقع صفة اتفاقا قال الشارح الرضی وای یقع صفة ایضا بالاتفاق فلا اوری لم لم یذکره المصرح ثم اجاب بما ذکره الشارح قدس سره **قوله** لا یعرفه کل احد حتی یسأل عنه ثم نقلت **قوله** فابتدأ وانکان نکرة وما بعده خبره وانکان معرفة لان ذلک جاء فی الجملة الانشائیة ولم یجئ فی الخبریة الا فی الموضعین وهذا عند سیبویه وعند غیره بالعکس **قوله** فعلة بنائها کونها مشابهة لمبنی الاصل قال الشارح الرضی لا تغتر ان اف بمعنی تضجر واوه بمعنی اتوجع اذ لو کانا کذلک لاعربا لکسمها بل بهما بمعنی تضجرت وتوجعت الانشائیین وتجوز ان یقال ان اسماء الافعال بنیت لکونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقی علی ذلک الاصل کالماضی والامر او خرج عنه کالمضارع فعلی هذا لا یحتاج الی العذر المذکور انتهی **قوله** وهو انسب ان یعتبر عنه بالمضارع الحالی فیه ان تضجرت وتوجعت الانشائیین لیسا بمعنی الماضی بل ارید بهما التضجر والتوجع الحالی **قوله** بفتح التاء قال الشیخ الرضی قال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هیهة کزلزلة قلبت الیاء الاخیرة الفا لتحرکها وانفتاح ماقبلها والتاء للتانیث فالوقف علیها بالها **قوله** وبکسرها قال الشیخ الرضی اما مکسورة التاء فجمع مفتوحة التاء کمسلمات فالوقف علیها بالتاء والمضمومة التاء یحتمل الاذعان والجمع فیجوز الوقف علیها بالیاء والتاء **قوله** لا یتصرف نقصها وبدخل اللام علی بعضها والتنوین علی بعض **قوله** لشیء خبر لیس **قوله** اذا الغوثی القوای الخالص **قوله** فانفقوا علی اذهم مفعل من الرباعی لان فعال بمعنی الامر لم یات من الرباعی الا نادرا او جاء من الرباعی وهو قولهم ای صوت من التصویت وعرعار امی تلاعبوا بالعرعرة وهی لعبة الصبیان لیس بفعال بل بفعلال **قوله** الی کلهم یعنی کان المناسب مبنیان الا انه افرد بتاویل کلواحد **قوله** ان لا یخرج ذلک المعدول عن النوع الذی ذلک الشیء المعدول عنه ماخوذ منه ای من ذلک النوع بان یکون فردا منه او حاصلا منه فلا یرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تنبها لیست اسماء بل لفظا مرکبا من ثمین وخرج عن الترکیب الی الاسمیة الا ان یقال ان لا یخرج عن نوع اصلا او نوع ما التام منه اصله **قوله** عدلا للاعیان قیل حال من مفهوم مبنی فی الحجاز معرب فی تمیم ای اختلف فیه حال کونه عدلا للاعیان وانما قلنا ذلک لانه ان تعلق بکل من قوله مبنی ومعرب لزم تواردالعاملین علی معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذه الحال اللهم الا ان یقدر للآخر کما فی باب التنازع انتهی یعنی

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار غير مضر فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ماهي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وهي **قوله** قيل قائله الفاضل السندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا لحقين بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظاهر واما ما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة ودائما متعلق بالغير كموي للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس بشيء وان كون الصوت لتفهيم الغير لا ان المركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان المبنيات من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم بعضها بينها ليس بموجه والحكم من وجيه **قوله** اي المركبات المعدودة تشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات اسم مركب وجعل اسم مركب لتوفيا المحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره للجنس وجعل اللام للجنس ايضا مبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب ولعلبك الثاني فيها معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل بالمقبول كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويجر حالة مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باعتبار الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما ما قيل المراد بالمعدود من المبني احدهما من العدد وبنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الشيخ الرضي للاطلب في الحد العموم والمراد بالطلب فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل قلما احتذر عند الشيخ قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر والمتبادر ان المحدود هو الاسم المبني للاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس محتاجا اليه كما في سائر المحدود للتقدمة لانه في قسم الاسماء وصرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان لعلبك معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى والاليق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت فيها الى القوانين **قوله** لانه في الحال عما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين يسمى بشيء الى ان النسبة بينهما في الحال **قوله** وقبل التركيب هذا اولى منه قول الرضي قبل العلمية بشهر او بخمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة

هادی نسبة عطف وغیره قوله نسبة العطف الاولی نسبة العطف اوغیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله حرف عطف اوغیره قوله اب
وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لان طریق التعیین غیر متصور حتی
یقال تعیین النسبة علی وجه یخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یستفاد من کلامه لامکان تعیینه بنسبة غیر العطف
فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة الخ ص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلامه
ان نفی النسبة قبل ترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کجاء الباقی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة
الاضافیة ونصب فی تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه لمجرد زید فی عدم
الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصح النفی ابتداء فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس ما قبل الترکیب نسبة مفهومة من
ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة قوله من حط الاعتماد حط الورق
حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق
من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید قوله لانه لا یراد حادی وعشرون الحادی معناه واحد من متعدد فلا معنی
لعطف العشرین علیه ولو اریدبالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشرون والمعنی لیس علیه ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة قوله مظنة الالتباس اذ
لا یعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثانی کاشر مثلا فی ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کل واحد من الجزئین
یلزم خلاف المقصد اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدل ان علی مفردین وهو ضد المقصد قوله باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورة وهو معطوف من حیث المعنی
علی العدد المشتق ذلک الفاعل منه فهو معطوف علی عدد لا متعدد وعلی متعدد لا استحالة فیه ویستوی فیما قلنا المعطوف
بحرف کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاءنی ثالث عشر جاءنی واحد من ثلثة عشرة فعشر معطوف
علی ثلثة لا علی واحد ثم حمل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع قوله و
یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته قوله ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا
فالاشهر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب ما لا ینصرف وقد یجوز ایضا علی قلة اضافته صدر المرکب
الی الاخیر تشبیها له بالمضاف والمضاف الیه تشبیها لفظیا قوله ولا کل ما یکنی به اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان
جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد
منها قسمین معربا ومبنیا قوله ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک
البعض علی السواء فلا یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر لکن یجوز ارادة البعض الآخر دونه ولیس المراد به جمیع الابعاض حتی یقال
لا فرق بینه وبین کل ما یکنی به والصواب ولا البعض مبهم وکان السهو من الناسخ قوله لکونها موضوعة وضع الحرف فان
الحرف کام مثلا ثنائیة لکل کم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة قوله او غیره
مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرجت فانه یحکی المعنی

كيت وكيت وهو والكان غيرهما الا انه افيد قوله لان كل منهما كلمة واقعة لا يخفى ان وجه البناء مناسبة مبنى الاصل او الوضع
غير مركب وهذا الوجه ليس منها قوله لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم
بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانها لايشاركانه في الوسطية فكونه وسطا مرجح قوله جوز الزمخشري آه عبارة
السيد السند في حواشيه على الرضي والقصة مسندة وقول الرضي لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعسف بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو
اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم نجد كم بحرف الجر كما يشيه اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل
بين كم الجرية ومميزها بالفعل متعدد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعم كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الجرية في جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله وامامميز
الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت والجر
تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور من مقدرة يجوز اضمارها قصد
التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فاقبل ومما يرده
ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغي قوله يدل على انشاء التكثير
ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبته غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي
فهو تجويز باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكشاركم اياهم فلا
يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم قوله لكان اوفق ليشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان
تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان ياول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي قوله كلاهما
اي كم الاستفهامي وكم الخبري قوله اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبنيا على تاويل كلاهما بكل واحد
والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظ اذ لفظ مفرد قوله غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل شاغلا
به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جارك فان جارك مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره ومع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا مشتغلا
عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث
قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق
ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال
بالانتقاض قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او
مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل والفاضل المندي ادخله في قوله والامر فوقع بجملته على الامكان العام المفيد
بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب فلم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

في نحو رجلا ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان يجعل كم منه مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة يعود على ضمير ضعف وكان الافضل رأي ان الجواز الضعيف كلا جواز فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهم ملكت فالاولى فيه ان يكون خبر الكون نكرة وما بعده معرفة **قوله** اعمال الكاف منه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** بمعنى انه يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا تحقق في كل واحد **قوله** فمن وما يقع مفعولا به نحو من بعت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عمة ثلثة اوجه ان الاوجه الثلثة تجارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير الرفع لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير هذا عن قوله وقد يحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله** فلا يحمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلثة في التمييز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذهل اي غفل **قوله** فامتناع عمة على الابتداء جزاء لقوله واذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد عاد الاسناد صفة اعني **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤول او المخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد فالفرق غير ظاهر لان المسؤول او المخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ اولا في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود الذكوري بسابقا وهو بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض **قال** ما اي ظرف جعل بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل في الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه يشكل بقوله سهنا اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير من بعد الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها وعما الحق بها ما قطع **قوله** فانه اي الظرف عند نسيانه اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كحرب بعد اي متاخرا كان خبرا من قبل متقدما **قوله** ضرب غايات اذ لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا ثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل بعض غايتين ولم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم لم يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صرن مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف ادخلوه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت ظهور الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان قلت فلم بني حيث وادوا ذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مضمون جملة تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وراء وامام واسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا يقاس عليها ما بمعناها من نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية لمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان معنى قوله قبله اللام من قبل ومن بعده من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** لمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين ما اعرب وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة بعد اللام من قبل ومن بعد بالتنوين متقدما ومتاخرا لان من زائدة فان قلت قوله لمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير لمعنى

سكنت للاضافة بهذا التفسير قوله للشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يخص ذاتا دون ذات قوله لما فيها للزوم ابهامها
غير محكوم لكون المقبل قبل الى ما لا نهاية وكذا غيره قوله لحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سبيل قال الشيخ الرضي وبعضهم يرفع سبيلا
على انه مبتدأ محذوف الخبر اى سبيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله مفعول ترى فان قلت كيف يكون
مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اى لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان
يقوله ولذا لكاى لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه المصرح عليه بقوله فيها معنى الشرط انتهى يعني ان اختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيها اذ الكون يصدق على ما يكون متاصلا فيه ح يجب بعده الفعل فلا يدل ترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المصرح فيها معنى الشرط ان كان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانها غير متاصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيها معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه كشئ آخر
يحفظ معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيها يدل عليه يجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المصنف فيها معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيها مرتين احدهما ما عرفت والثانية والمعه اشارة الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط وان
لم يدل عليه بطل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضي لعدم عراقة اذا في الشرطية جازم مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها آية
بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كون هم في الآيتين
تاكيد للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جازوا ان كان شاذا بجعل الاسمية الخالية عن الفعل بعدها قوله فجاءة
بالضم والمد مثل انا فيده بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة بمعنى اخذه بغتته قوله والاولى اذا ظرفية وذا لا يجوز
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشيخ قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا تقوم زيدا اذا يقصد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو قال الشيخ الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء قوله
وقد مر اليه اى الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما فقط
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ انجانا الله ولم يعهد مجرورا
باسم الا بعد ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضي قال ولا يجئ اني بمعنى متى وكيف الا
بعده فعل نحو اني تو فكون بمعنى كيف وتجوز ان يكون بمعنى من اين تو فكون وغير قوله لعدم ان شئتم على الاوجه الثلثة قوله منها
كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة نحو مار أيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اول
مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى والجمع كان ظاهرا ليس مفردا معرفة الا انه
في حكمه لانه دل به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد المعرفة

تم فسر قوله اى اول مدة آه ولم يبين وجه كونه معرفا معرفة فان قلت زاد فى التفسير لفظ هذان قبل اليومان فعلى ذلك كان ينبغى ان
وجد الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ماولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية المشار اليه بهذا
وهو معرفة قلت لو قصد بهذا المعنى لقال فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة **قوله** لحصول التمييز
بسبب تقييد يوم بقيدين فيه **قوله** متلبسا بالعدد اى يكون العدد منظورا فيه وقال الشيخ الرضى البارى بمعنى مع اى المقصود مع العدد
والا لكان الواجب ان يكون المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين **قوله**
اى ما كتب دفع لما يقال ان قرئى بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئى بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه
ان اريد بيان معناه المجازى وهو المكتوب على هذه الصورة الذى هو لازم معناه الحقيقى وهو ان يفتح الهمزة وسكون النون والمعنى
المجازى عام شاملا المشددة والمخففة وليس المقصد تاويل ان باكتب حتى يجب ان يقال اراد ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه
لا يستقيم عما قيل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فانه قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يحذف
المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لا دليل عليه وليل قال الفاضل الهندى فان قيل لم لم يذكر ان المخففة تقيل
اجاب اعتمادا على تصويره ان بالتشديد والتخفيف اراد بهما فى ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **قوله** فانهما اى
اذ وسند عنده اى عند الزجاج خبر المبتدا الكوفيين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما ماولان بالمعرفة وهو اول المدة او
جميع المدة والمبتدأ ما بعدهما لكونه معرفة نحو مارأيته هذا اليومان اللذان صاحبتنا فيهما وفيه ان كونه معرفة فى مثال جرئى لا يستلزم
كونه معرفة فى جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة فى جميع المواد وليس كذلك **قوله** يرد عليه انه يلزم اه
وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان لا جله لم يقبل بالابتداء بهما والابراد الذى عليه
ان يقول لم لا يكون ما بعدهما مبتدا فى هذا التركيب فانه نكرة وهذا ايضا نكرة عنده **قوله** لدى فى الرضى وامالدى فهو بمعنى عند
وامثل على بنائه وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزمها من اما ظاهرة و
هو الغالب او مقدرة فهى يتضمن عنده واما لدى فهو بمعنى عنده ولا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل الهندى وهى بمعنى عند
وهو عرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى تتضمن معنى من وهو الابتداء او حمل لدى بمعنى عند
عليها فاط د الباب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند لما من فى نحو من لدن لعدم التضمن ثم انتهى قيل ولا يرد عدم البناء لبنائهن
لدن ح لانه يكفى لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه امنا وجاز ان يكون
الدخول مستاكيد **قوله** لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التى فصلها الشارح فى اول المبنيات
قال الشيخ الرضى والذى ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما لا يخفى
من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف **قوله** وقد
ينصب على صيغة المجهول **قوله** بلدن متعلق بنصب **قوله** خاصة دون سائر اللغات **قوله** عندوة مفعول ما لم يسم فاعله بقوله
وقد ينصب **قوله** خاصة دون سائر الظروف **قوله** تشبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله بلدن به وقوله
ولكون عندوة مفعول له ايضا بقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله عندوة خاصة معطوف على قوله تشبيها من حيث المعنى

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبنا اذ الظاهر انه لا سمع النصب فالكان شائعا صرح بالشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له
وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه
والكان شائعا وجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون بهاء الظروف لكثرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة
يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فضاء لدن غدوة كراقو وخلافتصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضاء بازيد قوله ولذلك اي ولاجل ان نونه
شبه بالتنوين بحذف النون عنها اي عن لدن وثبت كالتنوين يحذف عن الاسم ويثبت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر
موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او الزمان اشارة الى ان موصوف
الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع شئ ما فيه الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف قوله
وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل فيما يعد دون النفي نحو كنت اراه قطا اي دائما قوله وبنا التضمنه لوضعه وضع الحروف هذا لا يصح
وجها لبناء اما لما وقعت في الرمي فبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي اليه هما حقيقة والى الآخر مجازا قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فالفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه
لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليس شئ في جميع الازمنة المستقبلة لانه يعني ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره
مع مقابله هذا ان دخلا فيما قبل فان دفع ما قيل انه يقتضي استدراك ذكره بعد الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره يعني مع المضاف
اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع
اليه لان اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء وايضا علم ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف
اليه لم يبق الضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة والا فلا وجه لتغيره فاقيل الدليل غير محكم لجواز ان
يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للهناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه بكسرا ومفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس
على ما ينبغي قوله لمشابهتها لانهما ستان متلهما ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة بحد ودحاصرة اليوم والدار مضافا
الى الجملة لكن لما كان مشابهين تشبيها بعيد المريضا فالى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري قوله الشاذ
الى الجملة لزوما نحو اذا وحيث قوله اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة هكذا في الحواشي السندية لكن ليس على ما ينبغي
لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصنف لم يقصد بالترتيب المذكور الا اشارة
الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وجملة جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وذهب الكوفيون ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم وهو ذا اي ذه وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص او الذي لم يتفق له مشارك في اسمه المحق

جملهائی درجته ثم ضمیر الغائب السالم من ابهام ای الذی لایشتبه بغیره ثم المشار به والمنادی ثم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف الیه اقول بدأ هو بالمشهور الذی علیه الجمهور انتهی اقول قوله بدأ اشارة الی ان النقل الاعلی الوجه المذکور لیس بمشهور ولا علیه الجمهور وبهذا ظهر ان ماقال الشارح قدس سره بعد بدأ وبهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه لایخ عن خلل فتأمل فی اختیار الصریح المشهور من مذهب سیبویه فلا یعترض بان الشارح تبع فی ذلک الفاضل الهندی ولیس بذلک فان البحث منها مایساوی ذا اللام والمضاف الی احدها معنی منه مایساوی المعرف باللام ومنه مایفوقه وذلک ان ماذکره غیر المشهور من مذهب سیبویه لیس لوجه وانکان من وجه لایقال المراد من قول الشارح وبهذا الترتیب الذی ذکره هو الترتیب بین ضمیر المتکلم وبین المخاطب لا الترتیب بین المعارف فلا یکون فیما ذکر خلل لانا نقول لیس فی الترتیب بین الضمیرین اختلاف اصلا فضلا عن ان یکون فیه اختلافات کثیرة وقد قال الشارح وبهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه فان فیه اختلافات کثیرة والعجب من الشارح قدس سره کیف قال به مع انه قال عند قوله وللموصوف اخص او مساوٍ والمنقول عن سیبویه وجمهور النحاة ان اعرف المعارف ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبینهما مساواة وهو مخالف لما ذکره هو وموافق لما انتقناه قوله کما ان تصور ذات زید وضع لفظ زید بازائه یعنی ان تعلم انه یکفی فی وضع العلم ان تتصور الذات علی وجه یفید تعیینه وتشخیصه سواء کان متصورا بالکنه او لا وسواء کان قریبا او لا وان مایفید التشخیص من الامر العارض لیسمی شخصا سواء کان واحدا او اثنین او ثلثة فان الشخص اخل فی الشخص من حیث کونه شخصا فلا یلزم تبدل الشخص عند انتفاء احد الشخصات لبقاء مایفید التشخیص وان انتفاء الشخصات بحیث لایبقی شخص فی خبر المنع فلا اشکال بوضع لفظ الله فانه انکان الواضع غیر الله فهو قد تصور ذاته المقدسة بحیث یفید تشخیصه والتصور بالکنه غیر لازم وانکان الواضع هو الله تعالی فلا اشکال وعدم ترتب فائدة الوضع علیه ممکن کیف ویمکن ان یسمی واحد شخص ولا یوضع الآباء لاسم تصوروا الابناء علی وجه یفید تشخیصهم وان لم یروهم ولا یوضع العلم للشخص فانه وان وضع لاثنین یبقی واحد شخص وهو المعنی بالشخص فاندفع ماقیل وکیف یتصور العلم الشخصی بانه الذی تصور الذات بعینه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه لم یقع تصوره قط لغیر شخصه فلا یکون وضعه انکان الواضع غیره وانکان ایاه فلا یمکن معرفة وضعه لغیره حتی یترتب فائدة الوضع اعلم وهو فهم الشخص بعینه وبشکله بوضع الآباء والاعلام لابنائهم فی غیبة الابناء قبل رویتهم وبوضع العلم الشخصی مع انه یتبدل شخصانه من اول عمره الی آخره بوما فیوما فلم یتصور مسمی علم بشخصه حین وضع العلم للشخص فانه موضوع له بشخصانه المتبدلة من اول عمره الی آخره فلا یمکن تصوره بخصوصه الذی وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا یندفع هذا الاعتراض بما قیل ان الشخص قد یتغیر فی لمه وکیفه وابنه وکذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا یکون الاعراض مشخصة بالحقیقة بل الشخص بالحقیقة هو وجوده الخاص به قال الشیخ ابو نصر فی تعلیقاته هویة الشیء وتعینه ووحدته وتشخصه بخصوصیة وجوده المنفرد له کله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عند نا بمنزلة العلامات التی یعرف بها الشخص فلذلک قد یشتبه علینا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده لیس مشخصا بالنسبة الینا هو العوارض والاعراض انما هو علیها لکن یبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غیر مفید لان الاعراض مشخصة بالنسبة الینا لما ذکره قوله ولا بعد ما دخلته قبلا آخره وما ذکره الشارح فی اول الکتاب مبنی علی ان المیم لیس بدلا من اللام والاقاعد القولین یبطل بالآخر قوله اذا صل یا رجل یا ایها الرجل لا یظهر وجهه قال الشیخ الرضی ومن

لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية ضمارا لكما ستعلمان مبحوثة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الشئ الى نفس شئ وبعض قوله فهو مستغنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والجموح خبران قوله والا اى وان لم يصدر بالآ
او اللام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء المقدر والا فنفى اللقب لا به من قصد المدح او الذم
فالاقتصار اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصدا لم يكن لقبا فابو البشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين من
هذين اللفظين قال الشيخ الرضى والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب يعنى ان اللقب يمدح الملقب به او
يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانها لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم قوله والا اى وان لم يقصد به مدح او ذم
كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء المقدر قوله والاب قوله لانه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس
ابو العتاهية كنية لقب ابى اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية وتبعهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعنى ما قاله القاموس
يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية للاقب والقاموس قد صرح بان بابا العتاهية لقب مع تصدره
بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعنى العتاهية فيه لقب واشير اليه بقوله لكنه اهية اذ على وزن الكراهية العتاهية للمركب قوله
اى تناول لابوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناول لا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفى هو المقيد
بوضع واحد لا خير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لما يخرج الاعلام المشتركة قوله بترتيبها متعلق باشار قوله فانها
يكون بدل بعض من مجموعها اى في اصناف يكون فيها اى في ذلك الاصناف بذا الترتيب اى بالترتيب الاعرفية قوله قال
الفاضل المتعصب بهذا الكلام لشيء بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف لا في اصناف المضمرات وقوله واقتصر على بيان
النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع
المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اى الاصناف
المضاف الى احدها ينتقض بهذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قوله ولذا اى لاجل ان
تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه قوله بين اصنافه اى اصناف المضاف اليه قوله لبعد بيانه اى التفاوت قوله منفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة جواب ما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف مايدل على كمية افراد معدودة اى يعلم من ذلك الاسم
ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم رجلا عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحدا واثنان
لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان ينبغي ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على
كمية الاحاد مع ان يدل عليها دفعة كثلثة مثلا او بدفعات كالواحد والاثنين وتصوير الدلالات على الدفعات ما اذا سئل عن
هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء يبقى انه ان اريد انه لابد من الاحاد في كل شئ من
افراد الاشياء في الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فيكمل بما اذا قيل كم درهما
عندك فتقول واحدا وليس هنا احاد وللاشياء فالصواب ان يقال العدد وضع لكمية الشئ المحسوب وح لم يدخل كم رجل ورجلان ولم
يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضى قوله محسب بكسر الباء

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية فقوله فحسب خرج رجل ورجلان لكن لا حاجة اليه لما مر
بسيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي
نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد قوله وكمية الاحاد قال الشيخ الرضي كمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب عن السؤال بكم وهو العدد
المعين فكأنه قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احترز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين يخرج منه الآت والالوف قوله لم يشتق
بقوله او بسهل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانها من اسماء العدد في عرف النحاة لان اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد وخبر لم يكونا قوله عند بعض المحاسب لانه معتبر عندهم
يكون زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فرض بكونه نصف مجموع حاشيتيه كاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة
والاخرى مجموعة وهو ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه
اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان لانهما قال الشيخ الرضي وعند المحاسب ليس الواحد داخلا في العدد لان العدد عندهم هو الزائد
على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد وقالوا الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج
الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد ومعنى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الكل
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لانتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي
اصول اسماء العدد والتي لفظا مبني عن كونها عددا والبضع ليس كذلك فلا يرد حصر الاصول في اثنى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد او جعل وارد اسماء العدد والغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة فان لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود انتهى وايضا البضع عبارة عن ثلثة الى
عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبار مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي
لاجل اعتبار ركن اثنينية لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة مفرد مؤنث غير حقيقي فاثنية العدد لاعتبار المعدود
مؤنثا فعلى هذا الثلاثة في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال وقالوا
غير طالق للتاء قياسا لمريم وعليه اربع اذا سمي به فان لحق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال التاء في اربعة
للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث اي لاجل تحصيل
الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضي اثبات التاء فيه ايضا فان قلت ثلث نسوة في ثلثة نسوة مؤنث حقيقي اذ هو جمع امرأة
فالتاويل لغو قلت ثانيته لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قال نسوة في الستة كما لا يجوز قال امرأة فيها مع انه جائز
فيها قوله ولم يقبل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة وهو
شاذ عند الجميع قوله والحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة واحدة
قياس عند الازني شاذ عند غيره قوله وابقاء الجزء الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله
بحالة تلبسا بحالة الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور قوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة جر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلم كيف وأثنتان تانيثه بالتاء دلالة محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تخص للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان فمحمول على اثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله فمحمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في اثنتان واثنكانت للتانيث الصواب فاسقاطها وان كانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله تذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما مر فت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق للحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع متحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محلا المفعولية القول لا يخرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان معربا وعشرون ليس معربا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا يشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو ولفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرا بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا لم خطاه احد لان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكر بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية يحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع غدا قال الشيخ الرضي ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاكثر في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي معنى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم ينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام ملفوظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما معرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ الملفوظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولا مسببا بالعطف اي بعطف العقود على السنين كما ذكره الشارح او بعطف السنين على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على السنين وعمم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للقسمين ثانيا تنبيها على الجواز قوله كائنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد لخصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

كما يدل عليه بيان المذكر والمؤنث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد واورد على الطريقة السابقة مثال المذكر ومثالا للمؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله واحدة مثال للمؤنث وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد واحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمؤنث ليعطف الزائد على العقد وهكذا الى آخر ما ذكره والشروع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد وايراده مثال للمذكر ومثال للمؤنث على الطريقة السابقة اب بالظاهر عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون اوقوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزائد على العقد وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان معطوفا على واحد واثنتان ومائة معطوفا على مائة وواحد وقوله وثلثمائة رجال معطوف على واحد وثلثمائة ومائة معطوف على مائة وواحد وايا ما كان هذا العطف قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل اذا المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما والمكان العكس في البعض في كل منهما سعلوما قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولاما يلزما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف انتهى **قوله** كما في قولك اي كما اسكن الياء تشاقل المركب بالتركيب وانكان للامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلثة ارهط قال الشارح الرضي والاكثر اذا وقع المميز اسم الجنس او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانها وانكانا في معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليها بعد ما تهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التمييز اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجرور بالالف والتاء وبعد التعوذ اي بعد ما اتخذ التمييز المجئ بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون عادة له اي بعد اتخاذه المجئ بعده عادة **قوله** وامانى ما عداها من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد ولانه ليس تمييز الان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به ليبانه فكان الجميع كالشئ الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان يكون المراد قلة افراده اي لنفي العدد وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** اي الصالح لان يكون تمييزا اشارة الى ان اطلاق التمييز على رجلا ورجلين مثلا مجاز لان كون رجل ورجلين تمييزين انما يتحقق اذا وقعا تمييزين للواحد والاثنين ولم يقعا قط تمييزين لهما **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التمييز اراد بالجوهر الحروف الاصلية فلفظ التمييز دال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجال ولا اثنا رجال وثنتا حنظل **قوله** اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فحاصل الكلام انه بذكر التمييز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التمييز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين وعلى هذا لا ورود لقوله فان قلت سبب اعتراضه ولم لم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر ليكون له ورود **قوله** فبذكر جماعي بذكر رجل ورجلين **قوله** استغناء عن التمييز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا او هو الواحد والاثنان **قوله** ان مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تمييز الواحد **قوله** مغن عنه اي عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان التمييز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التمييز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التمييز مفردا فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تمييزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تمييزه مفردا **قوله** لك اي مغن عن الاثنين **قوله** ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان للمناسب ان يكون تمييزه مثنى وان لم يكن واجبا كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور ما نقلنا عن الرضي فاذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو لم وان اراد الوجوب يكون التقييد المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي **قوله** ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التمييز على الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التمييز وصيغة رجل مع التنوين ورجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم المقابلة لملحق علامة الافراد والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين اخص من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ليس بتمام **قوله** على حدة حدة كعدة مصدر وحد بحده اي استغنى عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال **قوله** اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد **قوله** فلا يجري ذلك اي اعتبار التصيير **قوله** فيما تحت الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عددا ما تحته مثله بل الاثنين مصير لما قبله اثنين والثلثة مصيرا لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرا لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة **قوله** اي مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير **قوله** لانه اي الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه **قوله** فانه اي ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه مؤنثا فانث لتانيث مسماه **قوله** الى حد وليساوي ذلك العدد حده اي حد والثالث اي العدد الذي يدل عليه الاضافة لا في ملابسة **قوله** او يكون اي يكون ذلك العدد فوقه اي فوق حد ويدل عليه **قوله** بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة الخ عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو فرد ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث خمسة واحد من الخمسة باعتبار وقوعه في المرتبة الى مسته بل واحد من خمسة باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى مسته من الخمسة لان قوله او اربعة او خمسة معطوف فان على ثلثة **قوله** والا اى وان كان **مطلقا قوله** وذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** رحمه الله علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيه حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير **قوله** اى ممدودة اى مجهولة زائدة للدرج فان قلت المجهولة زائدة للدرج الالف وعلامة التانيث الغرة التي بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف الغير التانيث في الجاربردي شرح الشافية قال في شرح الهادي الغرة في حمراء وصفراء ومحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها الاقصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير لها بناء ان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل للمد لو لها ولم يكن تحريك الاولى لانها لو حركت لغارت المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولى في الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان صوم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضي الالف الممدودة في الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف اللازمة صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لانها واو او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاجتمع الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيها وسيصرح بها اشة قدس سره في بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التانيث الالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا قبلها فما قيل في الجاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي يجاء بها قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة فحسب قوله الالف ممدودة نظرا ليس بموجود امكان من وجيه بهذا فالمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل **قوله** تعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بالفين في فتى وكساء **قوله** بدليل تصغيره على عنيته اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لما ظهر في التصغير **قوله** لكون التانيث فيه تعليل لقوله فلذا كان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بدا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اى مع استغنائه **قوله** لما في لفظه من الاشعار باى بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شمسية **قوله** بخلاف مضره اى الظ متلبس بخلاف مضره **قوله**

اولیس فیه ای فی المضمر قوله فانه مع الفصل یجب اتیانها نحو جارت الیوم زید لرفع الالتباس لما یذهب علیک ان وجوب اتیان التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما یلزم فیه التباس علی تقدیر ترک التاء کالمثال المذکور فی الشرح فانه لو ترک التاء لا یعلم ان الفاعل مذکر او مونث فما ذکره الشارح غیر محتاج الی التقیید بما اذا لم یکن قرینة تدل علی التانیث لعدم وجوب التاء فی جاءنی الیوم زید الکریمة اذ المثال المذکور خارج عن المبحث اذ وجوب اتیان التاء لرفع الالتباس اللازم علی تقدیر ترک التاء والمثال لیس کذلک وانما یحتاج الیه لو لم یذکر قوله لرفع الالتباس فاندفع ما قیل الظاهر ان وجوب الاتیان مقید بما اذا لم یکن قرینة تدل علی التانیث اذ الحکم بالوجوب فی کلام الناظم لیس علی الاطلاق بل علی تقدیر الالتباس عند ترک التاء وهو انما یکون اذا لم تدل قرینة علی التانیث واما ما قیل فی الجواب بهذا دفع للنقل بمجرد الرای فلیس بموجه وان کان من وجیه فان قلت قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار یشمل اللفظی الذی علم للمذکر الحقیقی مع انه لا یجوز فیه الحاق التاء قال الشارح الرضی ولا یجوز مثل ذلک فی علم المذکر الحقیقی الذی فیه علامة التانیث کطلحة لا یقال قامت طلحة الا عند بعض الکوفیین قلت لا یبعد ان یراد بظاهر غیر الحقیقی ان لا یکون صالحا للمذکر الحقیقی بقرینة قوله بالخیار واعلم ان المونث اللفظی الذی یقع علی المذکر والمونث یجوز صیاغة لفظه فی تانیث الفعل المسند الیه لکن یجب فی المذکر ما یدل علی التذکیر نحو غزوت حمامة ذکر ولا تقول غزوت حمامة وترید المذکر او ترک علامة المونث نحو عندی ثلث من البطة ذکور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لکن میز بعلامة وهو ذکور ولو لم یذکر ذکور لم یجز تانیث العدد وتقول ما یقع علی المذکر والمونث حیث یقال نعامة ذکر یجب فیه ایضا التمیز بعلامة تدل علی التذکیر عند ارادة المذکر ولما لم یذکر العلامة التی واجبة عند ارادة تذکیر فی قوله ثم قالت نعامة دل ذلک علی ان الفاعل مونث حقیقی فلا یلزم ترک رعایة ما یجب رعایته وهو لم یقع فی کلام احد من الفصحاء فکیف فی کلام العلام الغیوب والعیوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض علی ان نعامة سلیمان عم کانت انثی اذ روی ان قتادة رض لما دخل الکوفة اجتمع علیه الناس فقال سلوا ما شئتم وکان ابو حنیفة رض حاضرا فسأله عن نعامة سلیمان اذکر کان ام انثی فتحیر قتادة فقال ابو حنیفة رض کانت انثی فقیل له من این تعلم فقال من کتاب الله ثم قالت نعامة قال صاحب الزبدة وما یشترک فیه المذکر والمونث کحاجة حقیقی فی الاول لفظی فی الثانی لکن لما کان التانیث لا بد للمذکر من تمیز دفعا للاشتباه قال یونس اذا اراد واذا ذاک قالوا ابذه حامة ذکر فالنعامة فی قالت نعامة مونث والا لقیل قال نعامتی قوله والا ای وان کانت النعامة فی الآیة مذکر القیل قال نعامة بتذکیر الفعل او بتانیثه والتمییز بعلامة نحو ان یقال قالت نعامة ذکر لکن لم یقل کذلک فعلم ان النعامة مونث وایضا نقل ابن السکیت انه قال اذا اردت بالنعامة المذکر قلت کنا وطلحة فی انه لا یجوز اعتبار لفظه اصلا فلا یقال قامت طلحة بل قام طلحة کذلک لا یقال قالت نعامة لقصد ارادة التذکیر بل قال نعامة عنده وقد وقع فی القرآن قالت نعامة فظهر ان النعامة مونث عجمی ان یکون ما قاله الامام مبنیا علی ما ذهب الیه ابن السکیت واذا عرفت ما ذکرنا ظهر لک ان اعتراض الشیخ ابن الحاجب وهو انه یجوز ان یکون تانیثه لاجل التانیث اللفظی ساقط فان ما ذکره الشیخ الرضی قد یکون اللفظی حیوانا کدجاجة ذکر وحمامة ذکر فیجوز ان یقال غزوت حمامة ذکر وعندی ثلث من البطة ذکور فیجوز ان یکون النعامة فی قوله ثم قالت نعامة ذکرا واعتبر لفظه فانث ما اسند الیه لیس علی ما ینبغی اذ قوله الاول ینادی باعلی صوته علی فساده قوله فیجوز ان یکون النعامة قوله ای آخر معرفه ای معرف المثنی وفیه انه یقتضی معرفة المفرد علی المثنی وقد کان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او الياء والنون فلا يصدق على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمين و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون المكسورة المفتوحة او الالف التي من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى فلا يخفى قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان مقتضى ظاهر العبارة تخيير المراد فلا حاجة الى توجيه لصيلة وانما سمي التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطل معنى الجمعية والمراد حينئذ التكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلف **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال امرا معنويا بالنسبة الا الى الحاق **قوله** او الحاق وهو الالف او الياء **قوله** او مع اللحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال الالحاق وحده وكذا اللحاق مع اللحوق يشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان سعة مشتركة من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او الحاق وهو النون مع اللحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل المحشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد **قال** جنس الموضوع اي مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد **قال** المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الى اصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هذا ولكن يشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك و هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وايضا المتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس بمجاز دون النوعي الذي في المجاز قال الشارح المحقق يريد بالجنس ما يعم الجنس حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ف

والجنس للاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل السندي وتبعه الشارح ولا يعد في هذه الارادة لانه والكان مقابلا
لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يعلم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي
المقابلة تكيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اى تاويل
الاسم بالمسمى به ليصح مضموم بتناد ولما فيتجاسنان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقرءين قوله اسميه
للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرءين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنيته اى المشترك قوله والمصنف اختار عدم جوازه اى عدم
جواز تثنية المشترك لمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد
بطهران بان يسمى الحيض طهرا او حيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل
هذا التاويل في القرءين ايضا اى كما يعتبر في الابوين والقرءين اذا كان مدار جوازهما على التاويل فحسب
وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل
فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرءين مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشا السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة تماما مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق
في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لابد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة هذا الكلام
لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظاهر وان اريد التاويل فقط فضلا ان السوال لا يشعر به الفاء السببية سابق و
فيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى ليصح مضموم بتناد ولما قوله في جواز تثنيته اى الاسم المشترك
قوله لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اى جواز تثنية المشترك لمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه
اى تثنية الاسم المشترك لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار او المراد منه
هو التاويل بالمسمى اى يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين
التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح
يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم
تخصيص والكان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعا اى الاعلام المشتركة قوله ورده اى اعتبار الامرين في الاعلام
قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك
عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رايت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك
بان يلتبس فيحكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله قلبت واوا والا قلب الالف واوا في هذا
الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل ايا في النوعين
اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو ويجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسامها كما فعله الشارح ليس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه للقلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلبت الفه واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يعل قوله لامكان الشكل اي لوجود الشكل قوله او حكما بامكان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او صدقه بامكان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى والى واذا اعلا فان الالف في الاسماء العربية ابدا اصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله او زائدة كما نسبت كعبلى او للالحاق كالارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في حواشي السيد السند على الرضي قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة ليست في اللفظ المتحركة كالتي في بدء وينظر من ذلك ان الالف تبتدأ ولها معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله فنشأ بهما همزة قراءة الا ان ابدال اللحقة قالوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة الرضي قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليس في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى قلت اشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد قدر الجملة فلان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا اقل من ان يكون ثلثة لما على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالهما مما يدل جزاه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كلا واحد منهما كلمتان عدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة قوله مفردة اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف وابدا ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما قيل ان المراد بالمفردة ما ليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دوري فغيه انه يجوز ان يفسر المفرد بما لا يدل على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعبابيد وعبابيد لبعض الفرق من الناس الذاهبون في كلوجه والنسبة اليه عبابيدي قال سيبويه لا واحد له واحده فعليل او فعلول او فعلال في القياس ونحو نسوة في جمع امرأة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء بضم الفاء كغلام وانما قدر لها واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعبابيد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه قوله والفرق بينهما اي بين اسماء الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كفعلة وافعل اولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة قوله لها احاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب العلم وبقل لجامل وبقلا فيكون واحدا في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكها في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها مخصوصة بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصدق على لفظ بل يدل على واحد وهذه لا تدل على تركيب وجميل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال كابل وباقر قال قدس سره في الحاشية الجمل

زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وبهذا ذكره السيد السند في حواشيه على الرضي **قوله** وركب الصحيح ركب لان اسم الجمع هو ركب لا راكب **قوله** وكذا اسماء الاجناس اي مثل اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التي ليس لها احاد من تركيبها فان كليهما جامع عند الفراء **قوله** اي آخره مفرده اي آخر مفرد الجمع قد حرفت وجه تقديره وفيه اني المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما عرفت **قوله** على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض تحققه يصح استعمال صيغة اسم التفضيل والفائدة فيه غير التصحيح بخلاف غلان ما فقه من الحمار واعلم من الجنار فان في فرض اصل الفعل فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الغلان بالجهل اذ من لا يتصور افقيته واحمقيته الا بالقياس الى ما لا يتصور فيه الفقه والعلم الا على سبيل الفرض المحال لما يكون الا اجاها لا كاملا والظاهر ان الفرض لا يكون الا لفائدة تائدة **قوله** اي آخره مفرد يا قد يضاف لان الياء في آخر المفرد فانا الجمع قلبا ياء **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة هي الياء المحذوفة في المفرد وترد في الجمع ثم تحذف فان قلت ينبغي ان لا ترد واذا كان كذلك لم يسبب استحقاق ليس بذلك اذ سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفي الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه رفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح **قوله** حذفت **قال** وان كان آخره هكذا وقع في نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه ووقع في بعض النسخ وان كان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي وان كان الاسم مقصورا اي مجهولا في آخره الفا صفرة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف ليس في آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي شرط اسم اريد جمعية الظرجوعا الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرط الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فحذفت علم يعقل ما قبل يكون مذكرا عاقلا وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فلم يذكر اذا رجع الضمير الى الجمع ليس يكون المفرد والجمع مذكرا عاقلا فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره مسببا للعدول عن الظ **قال** وان كان ذلك الاسم اي الاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخلو لا يفيد اذا سمي كان الاسم الذي اريد جمعه وجزء ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع جزء ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق في ضمن اسم لا وصفية فيه وان يتحقق في ضمن متحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد والقرينة على ذلك مقابلة لقوله وان كان صفة **قال** وان كان اسما فحذفت علم يعقل قال الشيخ الرضي عبارة تركيبه وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله وان كان اسما فحذفت شرطا وجزاء خبر لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام وان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلولا بالجملة التي هي قوله شرطه فحذفت وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يقتدر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر انتهى كلامه وجه التعسف في الاخير

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر ولا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل السندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفائي في جواب اما ومنع اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر بعيد كما يستعان بها في تحصيل ما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما لك زيد فوجد الفائية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند لشيء بالخلاف او بعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل السندي يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره جزءه وقوله ان كان اسما قد ذكر حكم بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى وقوله فاجلدوا بيان لحكم المذكور وقيد وحاصله ان هذا انما يكون اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فالظاهر ان يحكم بسلامة الجميع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر حكم جزءه اذ هو ما دل بكونه مذكرا حكما وقيد وحاصله انه لا بد لهذا التاويل من وجه بصير به موجبا وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وان الحيثية كونه مذكرا حكما حاصله جعل خبر بانه لا بد لا حقا بالحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حاصلا ما وان الاعتراض الثالث بقي واردا واجاب عنه الا ان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس تمتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره قوله من حيث مسماه دفع لما قد يقال ان يقال صفة المذكر علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة حقيقية وكذلك مع ان العلم ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم يعقل مسماه قوله حاصل فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعول الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعول الثاني وقوله للاشعار علة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر قوله واراد بالمذكر في الرضي قال المصرح في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كالعقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود وليدفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروده بذين ثم قال او نقول ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة بهذا الكلام ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فما ذكره المحشي من قوله اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ودورقاء على ما عرفت ليس على ما ينبغي قوله فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان يفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حمزة الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء كان حمزة الالف والتاء اعلم ان المونث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الشائعة اذا صح بها بدرة

قيل قرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على صعقة وابن كيسان على الاسم قوله ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله ليخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فخمسة نفر اسماء واصفاء ونصفها بالسبعة ان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون اجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما حملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن بجمع المجرد عنها الكون جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها قوله وانكان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر له فائدة كما قيل قوله اي مذكرا غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل مما لا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر الفائته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل آه بيان لقوله غير مستو قوله في افعل التفضيل كاكمل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والثالث الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيما اي في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها وهو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء الغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان ورجل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ليفرق في كليهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرأة امرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وعدمها ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاعيل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وانكان من وجيه اذا السياق ينادي باعلى صوت على خلافه والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور نكرا الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود رفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

لكان شيئا وحاصل الرد ان السنافة انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضميره راجع الى العلم الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف والسنافة فيه وانت بغير السنافة وان زالت بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الشارح قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل السندى وقد ذكر الفاضل التوجيهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد وعلى الشارح قدس سره قال الفاضل السندى قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضميره عائد الى المذكر المذكور اى وشرط امتناع كون صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يقال وذو وعدم كون المذكر فيه افعل فضلا وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما لا يخفى على من يلاحظ السياق فالسنافة باقية ولو قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله فمذكره وفعالتوهم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله وان كان اسما فمذكر علم المجرد عن التا لا مذكر المعنى لان التجرد عن التا عام للاسماء والصفات قال الشيخ الرضى اعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام لعامتهما ان احديهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور فى الموضعين يقتضى ذلك واما قولا او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيها على انه ليس بجمع فى الحقيقة وقد جاء سنون بضم الباء وتقليل قال الشيخ الرضى وبمثل هذا التنبيه كسروا عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون وثبون وليس بمطرد اما مكسور العين فلم يسمع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هى قوله سوى ما جبر نقصه من ذوى التا المذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فاد خل فى القاعدة ما ليس بمذكر ولا ذو تا ليس بداخل فهو شاذ كذا قوله اى آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتا ومذكره لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل ان كان له مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتا كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المونث بالالف والتا اصلا كحمر حمرا وفعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا شرط ان لا يكون المونث مجردا عن التا كما نصه فانه جمع على حائضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتا قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتا اصلا ومن تقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان المونث ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع المونث بالالف والتا ان لا يكون المونث مجردا عن التا لان انتفا المقيد يكون اما بانتفا القيد مع بقا ذات المقيد واما بانتفا القيد والمقيد معا والغالب الظاهر هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والانصاف التقييد لغو وهذا المفهوم حينئذ المفهوم الاول

فالصواب ترك تقييده مذكر بقوله مجموع بالواو والنون قوله لانه ليس بتحقيقي والظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع فيما من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفاطمة وسلمى او مقدرة كهند او ذات الثنائيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعرفة قوله من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي تغير نفس بناء الواحد وامور ه اي امور بناء الواحد الذي فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيهما باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان حرف آخر المفرد ما لم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس معتبرا في التكسير وبهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الياء والنون لانك تبقي بهما بناء مستقلا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثنائية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير قوله لك كما مر في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الخ تعريف بجمع القلة فجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على ما ذكر والا لم يكن ما بعد ولان المقابلة يقتضي ذلك ويشير اليه ايضا قول الشارح قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير الرضي حيث قال المراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل الجمع ثلثة فاعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة يعني ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه يختص بما فوق العشرة وهذا وفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيأتي ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الى اصل ان المعرف باللام من الجموع واسمائها كالجمع الافراد قلت او كثرت والخلاف بدون اللام لما دون العشرة كالرهط والعشرة فما دونها كجمع القلة مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المنافاة بين تصريح الثقات وبين فرقتم في هذا المقام ويوجب التوفيق بينهما والخلاف الاول صريحا في المنافاة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اهل الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاقال لزيد على الا فلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام يابى التوفيق فتدبر قال وفعلة كفعلة في الرضي وزاد الفا فعلة كقولهم هم اكلة راس لاء قليلون يكفيهم وشبههم راس واحد وليس شيء اذا القلة مفهومة من قرينة شبههم باكل راس لا من اطلاق فعلة قوله انطا انهاني الرضي قال ابن حروف الجمع السلامة

مشتركان بين القلة والكثرة وانظاهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما **قال** مذكرا كان كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات اعلم انهما اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فللكثرة **قال** وذلك لقوله تعالى ان الذين اسلموا الاشارة مع تعدد المشار اليه مبنى على تاويله بالمذكور **قوله** يعني بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء نقلا عن شرح المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا يلزم ان يكون السواد بمعنى سياهي اسم للحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجاري على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل انه يحمل له وماخذ منه والسواد بمعنى سياهي لا يشتق منه الفعل **قوله** لا يكون مصدرا اذ لا يصدق عليه بان يكون جاريا على الفعل اي محمولا وماخذ اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجاري على الفعل اذ هو ليس بكلمة فضلا عن ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظاهر انه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير دالة جزاؤها على جزء معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجاري على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل احترازا عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاستراباذي محل بحث **قال** وكان الاخيران مفعولا مطلقا اي وقع في الاستعمال كونهما مفعولين مطلقين بخلاف الاولين اذ لم يقع في الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اراد الامكان الوقوعي للامكان الذاتي فاندفع ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا صفة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله لتعويل المطلقين **قال** وهو من الثلاثي حال بمفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر هذا ما ذكره الفاضل الشدي في الحواشي وقال بعض الشارحين لما وقد يقيد عليه ان قوله سماع اما على حذف يا النسبة اي سماعي فيكون في حكم المشتق العامل للضمير او هو بتاويل مسموع والمصدر المؤول بالصفة جائز فيه الاضمار يدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا يكون في سواء الجر على انه نعت الرجل يعني مستوفيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اجاز الاضمار في سواء عند تاويله بالصفة مع انه مصدر هذا كلامه وهو صريح في انه يجوز حذف يا النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله يدل عليه قولهم وفيه ان العقل المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على امر احتمالي وانما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء مرفوعا على انه خبر لقوله هو والعدم على ان هو مبتدا والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز في سواء الجر والدليل على ان المصدر المؤول يجوز فيه الاضمار قول الرضي على ما نقلناه عنه في مصدر الكتاب ان لفظ وان كان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير **قال** سماع اي سماعي ظاهر انه على حذف الياء الا انه لم يثبت حذف الياء قال بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اي المسموع او محمول على حذف المضاف اي ذو سماع لان به المعنى لازم لمعنى قولن سماعي **قوله** وذلك العقل حاصل لمناسبة الاشتقاق اي للمناسبة الذي هو الاشتقاق فالاضافة بيانية اي كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا للعدول عن الاصل لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار عمله شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال الشيخ الرضي ولتقديرهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معه على معنى المضي وما قال الفاضل الهندي في الاشارة انه محمول على حذف المضاف اي ذو

طرة الباب قال ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيزان لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه انما يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا لكونه مدار العمل وليس لك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضى هذا ما قالوا واما الذى سنح لى من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بها رافة وقال بلغ معه السعى ومشددى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل قوله فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضى ولقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضمير المثنى والمجموع لا المثنى والمجموع كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندى بان الاضمار فى الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار تنزيلهما منزلة الضمير لانهما كالضمير فى قيامهما مقام غيرهما انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشى الهندية قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى مستترا بخلاف المبارز نحو ضربى زيدا قال تامل لانه عند عمله يقدر بان مع الفعل اه فيه ان تقديره بان مع الفعل انما كان لاجل انه هو المدار بعلة فيه انه ليس كذلك كيف وقد قال الله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة فى تقديره وقال الفاضل الهندى حيث لا يصح تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين وفيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل واليه اشار بقوله بان مع الفعل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول اللام انكان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتعقل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان مقرونا بعلامة المضى لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضى انتهى قوله مرة غير مجوز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويلى وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فليكن عمل المصدر مع وجود الفعل فى قولك ضربته ضرب الامير اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله واقعا بدلا اجمل الشرح ضميرا كان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وجزء مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا اى منتقدا واقعا بدلا اجمل جزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه فى ادا اصل المعنى وان جعل ضميرا كان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا جزءا كان يصح ايضا قال الشيخ الرضى اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز نظهار الفعل وكانه بدل منه لعدم الجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه قوله اى مجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ قال صاحب المغنى

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتمد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع آخر شبيه او بوضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك كذلك الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير ليبك رجال ويوجعها الحدود زينه شركائهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيتعين للفاعل في الثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهن بل خلقهن الله لجواز ذلك في نحو هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقه نحو قالت من ابنائك هذا قال بنأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها هذا كلامه **قوله** على الفعل لاصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل لاتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر وعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لاتقديران وهو الاليق من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى هكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب آه يشعر بان هذا مذهبا آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والالم يكن للتقييد فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قول جمهور يشعر بحيث قال اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الغرضية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين لحواشي الهندية بعد نقله ما نقلناه عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فيجوز ان يتعلق المعمول به على وجه الاصالة كما يجوز ان يتعلق بالفعل لاعلى وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية في قوله وجمان وجمان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيم لكونها جارية فيها وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني والكان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول **قوله** بالجعل المستفاد متعلق بقوله فصل **قوله** اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار **قال** من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا **قوله** موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به **قوله** اي الفعل اي للمصدر ونسبة القيام مسامحة اجراء الصفة المعنى المطابق على اللفظ **قوله** اي الذات ما قام به الفعل اشارة الى ان المعنى على ما والكان المذكور من باب تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور ائمة اللغة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او اما انا متقرب من فلان ومستبعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والبعد والاجتماع

لا يتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة
باب مفاعلة آنست كه هريكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان واكان
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضي للاشتراك جميع الفاعلين نحو زيد قاتل عمرا واوانا
متقرب لفلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله فان هذه آه يعني لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فاقال الفاضل
الحشي في رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام لشئ لا
على التعيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص ليصدر
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغي قوله وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا تم كيف وضع
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اي من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه وجوده والدليل الذي اورده الشارح قدس سره
على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصر وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول
فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغة اذا لم يكن للمبالغة واما الثاني فلانه محتمل للمعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احدهما ليما اذا كان
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون التثنية والجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبهها احكاما بها باحكام
اسم الفاعل واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المغالبة نحو ضاربني فضربته اضربه
فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى بصيرته
غلبته في الضرب ومعنى ضاربني غالبني في الضرب فيكون ضارب حاما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم الفاعل
به على ما قال به الشيخ الرضي حيث قال انتقض بخوطال اي زاد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والا
ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه وفي قوله والاولى دون الصواب اشارة
الى ان له توجيها آخر قوله ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة لبعيد جدا لان المتبادر من قوله ثم
وضع منه للمبالغة مثله في العمل دخول صيغ المبالغة في تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره
الشارح قدس سره في معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره
قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجا عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان
قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الرضية الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل
فهو ينفع بعض المطلوب لا بعضه قوله اي صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس
عليه قوله فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح في بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف

اليه اخص من وجه واصلا للمضاف والماضي بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما نحن فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظ
الا ان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سما بيانية باعتبار المآل قوله اعم من ان يكون اى الحال تخفيفا قوله كاداى المتكلم باسم
الفاعل هذا وانظ ان اسم الفاعل والمفعول وانحانا لايدلان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك
مدلولهما العارضي ودون الوضعي فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن يشكل باذكره اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان المعبر عن المستقبل بلفظهما الدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انهما حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظ
قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظ هذا كلامه وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه ينبغي يكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر
بالحقيقة ودون غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان زمان الحال
معتبرة على القيدية للموضوع له اللجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت ويشكل باذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالقائم
لمن صدر عنه الضرب والمقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتكلم والمتكلم ونحو ذلك حقيقة والا فمجاز
واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح قيل
وبهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يصار
الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع
له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال كل من اسم الفاعل اللازم
والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال
المطلق الكلام بناء على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل المتعدي
المتعدية الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واجنبي ضربك لزيد وذلك لضعفها لفرعيتها للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت **قال** وجبت الاضافة معنى وفيه
انكما وجد الماضي في ضمن الاستمرار كذلك وجد في ضمنه الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتجعل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل بمعنى نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليها **قوله** وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي بهذه الثلثة عامله اتفاقا من البصريين وبهذه الثلثة عامل اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة وقال سيبويه ان حوّل فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل محوّلا اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انها لا يعملان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فوعند هم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما شرط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثلا اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به حمله لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** عما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فان لم يكن معها الصيغة التي بها شابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جاريا للفعل اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جائز وبهما يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل الكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع الكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عامله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان العمل ليس على الاطلاق لك التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده بما قيده الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شيء مما اذا اسم مفعول قلت لا نسلم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اذا اوقع الضرب على احد له اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكال بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وبهذا الوسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

شروطا بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق **قال** لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التعيين لا العمومى ولا الشخصى **قوله** لصيغة اسم الفاعل قيل يريد صيغة اسم الفاعل مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل **قوله** كميت لا يجاوزه **قال** الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واحور على وزن افعل انتهى والبقم **قال** فيها ويجئ من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان **قوله** لزيادة اختصاص لما متعلق بقوله وخص ووجه لهم وجه زيادة اختصاص اما باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول **قوله** ولكون محلها وجه آخر لزيادة الاختصاص والمعنى ان الغاة اعتبروا هذا الشبه لعلمها ان الشبه باسم المفعول **قال** الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغا الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهى بالمعنى ذو مضاف الى مصدره فحسن بالمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بالمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والثبوت فى الآخر وقيل حملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه من لا تثنى ولا تجمع ولا تونث . الا وجه ان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها مشبهة به هو هذا الوجه المذكور فى الرضى لكن مقابلة قوله ولكون محلها المشابهتها اياها اى باسم الفاعل بقوله مشبهة به يوهم كون اهل الشبه الثانى غير الاول **قوله** فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث **قوله** فلا معنى لاشتراطها اى اشتراط الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل للحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان **قوله** ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث **قوله** عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية فى حسن وجهه وحسن الوجه يحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو اذا كانت الصورة الخطية محتملة لما فاحترز من ان الصورة الخطية فى حسن وجه لا يحتمل الا وجه الثلثة كيف وفى صورة النصب لابد من اثبات الالف وليس فى حسن وجه الف وليس لك ان تظن ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل **قوله** ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وجه لعدم افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان العزاز يجوزه ويقول تخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت محصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن شئ منها اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشرح لم يعلل امتناعه بما ذكر بل علل بما علل به الشيخ الرضى حتى يقال **قوله** واختلف فى حسن وجه قرينة على ان حسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق وهو لا يستقيم اذا امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة للتخفيف وانه انما يخالف فى ذلك **قوله** ان يكون الصفة اى المفرد بقرينة المثالين المتنعين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما **قال** الشيخ الرضى واما فى المثنى والجموع نحو الحمادان والحمادون وجوهم

فالتخفيف حاصل في الصفة بجر زيد عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان العمران ومجموع انه لا تحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف ينبغي ان يكون سبب قبيل حسن وجهه قوله لانه قد يتحقق الخ قيه بواحد منهما اذ التثنية لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف قوله على قبح وليس بمستقبح اصلا لاجل اجتماع الضميرين فان ولك بزيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه قوله لان الضمير فيه لقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل الربط بالصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاثبتان ضميرا آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله للاستغناء على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير الى ان ذلك انما يكون اذا كان اثبتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاثبتان ضمير في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اثبتان الضمير ليس متعينا للربط بل لتعيين الاب يتعين الوجه اذ لو قيل زيد احسن وجه الاب لا يتعين الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف فحذف ضمير الموصوف عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيدا ذليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الالف واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير الذي يشير بالربط لفظا واثبتان ما يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد عدم الرابط باللفظ يشير الى وجود الرابط معنى قوله حتى ارتفعت مع المعمول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها ظاهرا هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه بحثان الاول ان يكون المعمول بدلا اشتماليا ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله فيها ضمير الموصوف ليس ذلك في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب جرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يكون بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجه حسن او وجهت لكنها لم تدل على صفته له في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب زيدا صعر خلا مالانه لا معنى للقبح الا انه صاحب سبب تصف بالوصف المذكور فيقبح ان يحمل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سبب على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه [illegible] زيدا لا من صفة السبب وانما حسن جنان الكلب لانه كناية عن كريم اي هو كريم قوله فيرفعان الفاعل سماعا كان بمعنى الماضي او بمعنى المضارع اولا استمرارا او لا طلاق فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر لانها فرع عاملها وانما يجوز انتقال الضمير اليها من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف بانتصاف مرفوعها بنسبة كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب جملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول بهذا الكلام المرضي قوله لقولك زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما قلنا عن الشيخ المرضي آنفا قوله اي اسم اشتق لو قال ما اي اسم اشتق لما لزم التكرار قوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة الموصوف يعني عن تقدير صفة موصوف وهو الموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء

قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تصدر زيادته على غيره في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فلابد وان لم يكن غالب فان الذات فيهما فان الذات فيهما تصدر زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر آخر فتدبر فائدة اوراج قوله اصل فلابد ولا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة تصدر زيادته على غيره في المشتق منه نحو ضارب بني مضربته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل او ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس حمل الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لخروج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات المأخوذة في الصفات هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شيئ ما او ذات ما له القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لما نسب الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمكان للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره ممن قال لا يكفي في كون التفضيل بالفعل ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له منع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور بمعنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث الصيغة قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرداه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم للعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف حرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على ان يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله او بعض زوائده او بعضا من الاصول وبعضا من الزوائد مثلا اذا قيل احرنجم بالحاء المهملة والراء المهملة والجيم للعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل استخرنجم بالحاء المهملة والراء المهملة للعلم انه مشتق من خرنج وحروفه تمام حروف خرنج والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه ممتزج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله والجواب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل الهندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانه انما يورد اذا اعتبر الى الاستثناء ثم انه ضعيف كانه ليتعين بالعدد في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس سره كان بيان المراد الفاضل وجها لتشبيه واظنه هو هذا لان الشارح مطلع على حواشيه اطلاعا تاما فهو غاية التعقبة وانكان تشنيعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي للعارف قوله نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مما ان بعضها كبقي منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقا وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء والوكع ونوكاء فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما

وما لم يجئ منها فعل وافعال كالبعر والنتم والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع قوله اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه قوله اي ليست من منهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية وان يقدر افعل آخر هاربا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثرهم قوله اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او ينوى واوتي باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضي ولما لم ينحصر ما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشبع واما جوار فلما حذف منه تنوين العرف خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف فاستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى العذر لان الممتنع تنوين المكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او رد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منا وتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي قوله اي احدهما زيادة موصوفة للمقصودة به اشارة الى دفع ما قيل المبيع حمل المقصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المبني للمفعول وجعل اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكر محصل الاضافة البيانية ومآله واجيب في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي مقصد احدهما والثاني من حذف المضاف من ان مقصدا اي احدهما ذو مقصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احدهما اصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب الاخصيص قوله باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب بقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا باعتبار المراد قوله والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد قوله لخروجه عنهم والا يلزم كونه اجانبا نفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه ان كان نكرة قوله لعدم ذكر المفضل عليه بعدها اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فانه لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة من مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ممنوع كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور مع المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمعناه من المفضل عليه وذا في من فالاضافة ظاهرة مع اللام معهود دستوري لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور مع المفضل عليه واليه قال الشيخ فيما قبل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا للعهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدها واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصد منها التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من غير ليس من الذكر معنى قوله الرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يؤثر في المستثنى بالشرط
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثره في الجملة واما الذي ليس اثره اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان اسم
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصبه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني للعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل
في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظهر بارزا كان او مستترا والرضي قيده بالمستتر قوله لا النظر
اثره في اللفظ اي في لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في لفظه اثر
العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنهما في جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعبارة على تقدير
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظهر الملفوظ مظهر كان
او ضمير بارز فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشيء فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله نيابة عن معنى الفعل فلا يرد ان العمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان آه وجه مستقل نفي عمله بمشابهة اسم الفاعل فاندفع ما قيل
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس [redacted] مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اي وصفا
بسببا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
وما معنى تقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل تعليق قوله باعتبار الاول وباعتباره
تكرير بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يعقب الفصل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد لعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول معتبرا به وانتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وانكان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة يأباها مقام
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن الجمل عين زيد زائدا على حسن الجمل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام لشمول المواد التي
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح يخص مثالا يكون المقصد فيه المدح الا ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل بشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبرها مقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخلو عن مدح او ذم قوله بمعنى واحد من الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوز الا نفاة لكون من مستدعيا لها ومقتضيا بها خلا يجوز النفاة المقتضي بالمفروزة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لا يناسب المقام اي مقام
المدح لان نفي المدونية ليستلزم واحدا من المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة احسن كحل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفى المساواة ونفى المساواة فى مقام المدح يدل على نفى الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفى اى فى النفى لان المبالغة المعنى فى صريح به فى المعنى وزوال الزيادة فى النفى اهم من ان يكون بالنفى او بوجه آخر فلا يرد هذا السوال لانه ليس زوال الزيادة بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفى الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع فى شرح المفتاح للعلامة التفتازانى المحقق التفتازانى فى المقانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى سئل من ان عمة لك فى قوله ؎ كم عمة لك يا جريرة خالة ؎ فدعا قد علمت على عشارى ؎ مبتدأ وعلمت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله علمت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما تقول عمرا او اليوم الجمعة اضرب اشد ضرب او زيدا ضارب فهو مبنى على اشتباكه واتحاد بين المبتدا والخبر فالمبتدا من حيث انه مبتدا خبر ليس فصلا بالاجنبى من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبى من حيث انه ليس من معمولات الخبر والكل وجه هو موليها قوله ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد فى عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا ما توهم مضطرون فى احماله لانه لو رفعه بالجزئية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه للاضطرار يجوز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون منه تعقيد بسبب تقديم وتاخير تبعه فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل بالمقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى الكحل فى عين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فقدم منه على فى عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدا الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشئ على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فتقديم من الكحل على فى عينه هو محصل التعقيد والركاكة وهو محل للمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضى وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة احضر من الاول يقتضى كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى احضر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليسهل اخراجه من المعنى التفضيلى فمنع توقف عمل اسم التفضيل على ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظرف متعلق به قوله استغنى عن ذكره ثانيا اى ذكر العين والطعن ذكرها قال الشيخ الرضى انما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين وجد فيها حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فما شانه بعين زيد فى اصل الكحل بما اندفع ما ذكره الشيخ الرضى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى احسن الكحل فيها فاندة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اى من قوله ما رأيت عينا كعين فى كونها احسن فيها منه فى غيرها قوله على ابلغ وجهان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى يلزم المعنى قوله ما رأيت عينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه قوله لانه اى العلم كان تعليل لقوله وترك ترك موصوف احسن آه قوله واتيانه تفعلة قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لاتنكيره لانه مستغرق لوقوعه فى حيز النفى قوله اما اخيرة تقديمه مشعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية فى قوله والحال انى لا ارى يشير الى ان الحالية ارجح قوله عن الآفاق متعلق بقوله وقاية الصر قوله على وجه لم يضم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلمة بدلية كلا منها عن الآخر ولو ضم على ما هو التقسيم الحقيقى يكون الحد ومصرحة بها فى التقسيم ولم يسند عليها الى دليل الانحصار بل لم يحج اليه فتقسيم على الوجه المذكور داخل فى معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لا يخفى ما فى العبارة من الخزازة اذ لا مدخل للتقسيم فى معلومية حدود الاقسام من الدليل قوله اعلم ان قلت علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم باى سبب ذلك الوجه قوله بذلك القدر اى بمعلومية الحدود من الدليل قوله بل صدر اشارة الى بان عدم الالتفات انما هو بالنسبة الى تصدير المباحث بالتعريف لا غير قوله ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب لما الاولى قوله سلك تلك الطريقة المسلوكة فى مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدر اشارة الى ما ذكر لئلا يفصل عنه قال الفاضل اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة قلت ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص به الاسم والفعل فاندفع قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث معنى بند بل لوانث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح فى صدر الكتاب فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فهو لا ينفى ان التفسير بمعنى يقتضى التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشى كيف اعترض بهذا الاعتراض فى صدر الكتاب قوله على معنى كائن فى نفسه جعل قوله فى نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه اذ ليس المعنى على التقييد والحال احد احوال الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قيل ولا متعلقا بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون الكلمة فى بعض الباب وهو مجاز غير مشهور يحترز عنه فى التعريفات اقول وكونه مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغنى فى حرف جر اله عشرة معان احدها الظرفية قال والى مس مراده قال الله تعالى وتركب يوم الفروع منا فوارس يصدون فى طعن الاباهر والكلى اه والمتبادر عند اطلاق المعنى هو المعنى الحقيقى قال

قلت في كل من الوجهين بوجد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بين العامل ومعموله بغير الاجنبي وهو وان لم يمنع لكن غير مستحسن
قلت كونه غير مستحسن مم كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتماله على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه آه اورد عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة للمعنى ودلالتها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى
بما هو صفة اللفظ وكيف يحمل عليه فالاعتراض انما هو على تفسير الاول بالثاني وحمله عليه اللازم من التفسير لا على عبارة الشارح
حتى يقال في الجواب فرق بين حمل دلالة الكلمة على المعنى على كون المعنى في نفس الكلمة وحملها على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة
ولو سلم فالحمل على المراد يستلزم الحمل على كون المعنى في نفس الكلمة تامل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث
يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى والانسان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة
صفة الكلمة اللائقة لتركيبه لا يشتق منه ما يحمل عليها واورد عليه البعض انه لو صح لكان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى والانسان
اصل الدلالة صفة للكلمة فيظل حمل السوال والصحيح ح قوله كون المعنى والانسان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى منشا لصفتي الكلمة والمعنى حتى قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة آه فتحتاج
السوال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة آه يحصل السوال ولم يصح الجواب ثم
يعتبر حاصل التعريف بعد الاضافة من كون المعنى في نفس الكلمة ودلالتها عليه آه كلمة دلت على معنى كائن في نفس الكلمة اي دالة
عليه من غير حاجة آه ولا سباحة فيه وانما السباحة فيما حمل المور وحاصل التعريف حيث قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس
الكلمة ما ذكر لكان حاصل معنى التعريف هكذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا يخفى ما فيه من الملبسة والسباحة
قوله اخرى اليها الصواب اليها قوله لاستقلاله بالمفهومية تعليل لقوله من غير حاجة آه والظاهر من كلام الشارح قدس سره
في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا قصدا ومحظوظا في ذاته ويشير اليه قوله لبعيد بذاته وآله فلما خطر فيما قبل
بالمفهومية وكذا قوله لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن اذ النسبة الى فاعل ليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم الحصر والمعنى كونه
مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوصه فالنسبة بهذا المعنى مستقلة لكونها مفهومة من الفعل بدون ذكر متعلق مخصوص فلا يستقيم الحصر لكن يخدشه ان النسبة الى فاعل ليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها اللهم الا
ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معلل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومعلل باعتبارها به
بمعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فان قلت لا استقلال بالمفهومية معنى الحرفي وهو انضمام المعنى من الكلمة من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحمل عليه قلت يابى عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك
النسبة والما قيل ان الاستقلال بهذا المعنى مضائف لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وح يلزم
تعليل احد المتضائفين بالآخر فهو في حيز المنع كيف والمتضائفين كون الشيئين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل
الآخر وانضمام المعنى ودلالة الكلمة ليسا كذلك قوله فرجع كون المعنى مصدرا بدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا ظرفا لانه لا يعلل الصلة وحاصل المعنى ما يجب ان تحقق وتحصيل حتى تحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وتنائها
الى فاعل ما خال سيد المحققين في حواشي شرح المطالع ليس المراد بغير المتعين ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى ينافي المتعين

بل مالم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لاشك في ان الكلمة موضوعة
للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حينئذ مستعملة
مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين نوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل مالم يرد قوله والا كانت
آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا تستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه
وخصوصه لا من حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له
يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فوروده فلم يكن يكون منافيا للقول ليس للمراد بغير المعين آه تم ما ذكره الفاضل
المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك
انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم الا منضما الى الفعل فذكر الفاعل وعلى الاول معنى يستقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بدا ذكر
من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يستقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن
حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحبر لعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا بناء على كل
قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب صحته يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى
الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا
او عمرا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما ابرده الفاضل المحشي حيث قال اعترض ان آه
لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلا بل اذا استعمل
الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قوله الى فاعل ما تم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين يفهم
الحدث الذي هو معنى التضمني بدون المطابقي المجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة
اي لزم فهم الجزء عليحدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم
الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن
لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء
في ضمن الكل لا كونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم
الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام نظرا لاندراج دلالة
الفعل على الحدث في المادة المفروضة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا
لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال بطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا هم لا يجوز ان يكون دلالته عليه الكون
دالا عليه عند الانفراد ومتقابل لكونه مفهوما منه عند التركيب فينتقل الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سند المدققين
في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من ليفهم مجرد ذكر من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها دالا عليه عند الانفراد
ومتقابل لكونه مفهوما منها عند التركيب فينتقل الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما
هو مادة الفعل الموضوعة لا دون نفس الفعل اذ لا دخل لهيئة في تلك الدلالة وبانتفاء الرد المذكور يكذا قيل وفيه ان هذا

اصطلاح المتقدمين واللغاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ومنع وجود التضمن مستندا بان الدلالة تابعة للارادة تابعة لها حيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين وان لم يفهم خصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما بكذا ذكره وفيه ان النسبة الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم عنه فلم يجوز ان لا يكون قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة للتصريح منهم بذلك هكذا ذكره وفيه ايضا كيف يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انهم يستلزمون الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه لا يستلزم ان لا يكون المتضمن فيهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة بمعنى انه يتحقق التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا لا يستلزم عدم دلالتهما في الكل والملزوم **قوله** فلا يستقل بالمفهومية اي اذا كانت النسبة آلة للاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا للاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** تعين ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تقتضي ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران بجزء الزمان والا يلزم اتحاد الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مرادا بالمعنى في نفسه الا الحدث **قوله** ليس معناه الطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات الا انه صرف عن المتبادر لهذه القرينة **قوله** فخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه **قوله** لانه اي الحرف ليس مستقلا بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا للاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين الابتداءات الخاصة متعلقة للاحظة تنتهي معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى المتضمن والدال على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية مما كيف ولو كان كذلك لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره المحقق قدس سره في تعريف الاسم حيث سلب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال او ملاحظة العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى

غير مستقل بهذه عبارته وهو صحيح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وصدره والظاهر ان المشترك بين الابتدائات لا تعلق به اللاحظة واللازم كونه ملحوظا قصدا وتبعا مما وجاذكرنا ظهران ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن للوصف معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتدا المطلق جزء من الابتدائات الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتدائات الخاصة تخصص لمبتدا المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتدا المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشيخ في مصدر الكتاب ليس على ما ينبغي قوله يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسنا وخرج ما عدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه مستفاد بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه والالم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر موخرا عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم ممالا حاجة اليه بعد تقييد الاقتران بقوله وضعا لان النظر من اقتران بمعنى الكلمة بما بعد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلثة دالا فعلى ما وضعت له الكلمة ولا شئ من الاسم كذلك انتهى لانه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله في الفهم ولا تم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها او المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت يعني قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سوا كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية وبقيد الوضع بقوله وضعا وليا على ما مر منه قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل بناءه اشارة الى الاختلاف بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول وبه يوميء قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف ما وضع لغة او الجزء ما وضع لانشاء الطلب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل المنع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وضعه انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني بالاان المعتبر الوضع الاول وبالوضع الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بالوضع وضع خلا معنى لافتا وذلك الوضع وحدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الالتفات فلا معنى لاعتباره في مقام دون غيره فلما اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد وشكر وشهر وغيرها فان لها وضع ثان وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان نقدر فعلا باعتبار الوضع الاول واعتبار الثاني كما اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والافعال المنسلخة والمعنى الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

بالعلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعينة غير موجودة في الوضع الاول فهو افساد للكلام و تخريب للمرام وتساقطا واتساقطا ازلا معنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثاني ولا يكون جعل المراد راجحا الى ما قالوا فتامل فان قلت خليق قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبارها لا يفيد اذ قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذ لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وقيل واعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا يخرج عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل الحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كلواحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كلواحد وكذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخرج عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل في الجواب عنه ان خبران مجرد قوله منقولة دون قوله عن المصادر او غيرها بتفصيل المنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصار فاسدا عنه افساد للكلام وتخريب للمرام واليضا لا يتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يتبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة ومجرورة شيء ومصادر خبر كان المحذوف قبله سواء التخلف بارولا يدعوا اليه ضرورة قوله ودخل فيه معطوف على قوله ويتعين وضعا اسما الافعال لانه في تقدير ويخرج بقولنا وضعا اسما الافعال وقوله فيه اي في حد الفعل قوله الافعال المنسلخة عن الزمان اي التي ليته عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به امالدلالتها على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنزال وبئس وليت وواشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن واما لعدم دلالتها على الحدث فكان فيصدق عليه انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلا حاجة الاقتران بالوضع ودخل التسعة في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل الحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات عن الحدث وصرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان المانع في ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على الحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل لكن بحسب الوضع الاول وما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر والكان قد تعرى عن الحدث فكان او عن الزمان كنعم وبئس قوله ويصدق على المضارع استيناف جوابا لما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب ان احد الماخوذ ليس مقيدا بقيد فتقابل الامر ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من قبل الوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التذييب من المطول واذا الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالالزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيصي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونسبي بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا بمعنى ستة الفاظ على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقال في بحث احوال المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك وكذا اذا جيئ بها في مقام التاكيد مع واو الحال مجردة الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كتبه الفضل وعمرو وان اصلى جاهلا اليوم وما في شرح يمكن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر فليراجع وما قال بعض الفضلاء ان التعريض الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من تعدد الوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد ولا تعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصاية اذا الايراد المذكور انما يرد ان لو كان له استعمال واحد بما ذكره المورد واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا وجب من المعترض كيف اعترض مع الاطلاعه على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا منقوض به الا ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او لاستصحاب الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي قوله لتقريب الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة قوله او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان اللذين هما جزءان من مدلول الكلمة قوله او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع لتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل على ما مر في صدر الكتاب قوله وشتى من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق قوله لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزء الا من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وبهذا التقرير يندفع ما ذكره البعض في قوله لتقليل الفعل اعني الفعل اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشتى من ذلك لان التحقيق الا في الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد تحقيق الحدث لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او لتقليل الفعل بتقدير المضاف اي لتقليل مدلول الفعل الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث من حيث انه مدلول الفعل من الثاني مما لا يجوز له تامل قوله لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيدها لم يدخل وقد يجيئ لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح بالعلامة التفتازاني في المطول في شرح قولهم ساطلب بعد المدار عليكم لتقربوا به والمراد من القريب انه قريب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه قوله اما النفي الفعل اي نفي الحدث المقرون بالزمان في الغير عن الكلمة قوله او طلبه اي طلب الحدث المقرون بالزمان قوله او النهي عنه

اى من الحدث المقرون بالزمان **قوله** او التعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان **قوله** الا فى الفعل الاصطلاحى
فانه ضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى **قوله** لانها وضعت آه قال الفاضل الحشى ولان الشئ مالم يختص الشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما وﻻ المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
ايضا فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس ممكن وجائز فيهما فلذا لم يعملا
الا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن المقيد بقوله ساكنة فمع قوله
والصفات استثنت آه **قوله** حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانهما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لا مبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلت ساكن فى الاصل حركت لدفع التقاء الساكنين يدل عليه حذف الياء
فى رمتا على الاصح **قالى** ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل الحشى الاخصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافته نحو انى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة فان كان بيان الشارح يدل على تخصيص
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا فعلت بالسكون فالمذكور
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل انه لا يخرج عن نوع اللباس فى صورة الكتابة على ان اضافة نحو الى
فعلت بالسكون لا يخرج عن شئ فتفطن انتهى يعنى باضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس لك على انه لا يعدان يقال
ان له مثلا وهو فعلتا **قوله** مندخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت **قوله** فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح **قوله** اخف واحضر فان قلت الاخفية والاحضرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا كان اخف واحضر اذ الاخف والاحضر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه **قوله** اى فعل لو نصر كلمة ما قبل دال لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظر نكتته اختيار تكرار دال على سر التاخير
ثم التفسير شير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا **قوله** والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة وبجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصولة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما تحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

الاخبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالفعل قبيل ذلك لغرا كما قيل **قوله** فان المتبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** الحاضر الذي انت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة **قوله** قبليته ذاتية لما كان
الظاهر ان قبل ظرف زمان لقوله زمان والمعنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الحاضر فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم لان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا تقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول والتحقيق على آخر ولهذا مخالطا
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأ التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قيل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قيل بلفظ متقدم بان يقال ماول على زمان متقدم على زمانك قال الفاضل
السندي قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لكان العموم والخصوص في الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة او وقت الظهر في يوم الجمعة **قوله** فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف ولما قيد به الدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل بعروض لم ودخوله عليه وليس مقصودا للشارح قدس سره الا انه ينتقض منعه بهذا الاعتبار وانما
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاص يكون لسببه دالا على
الماضي لان دخول لم الذي موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه وصار فه عن الدلالة على الاستقبال حين دخوله
عليه فظهر ان المنع الذي اورده البعض من قوله لانعدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ولا تسلم دلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه **قوله** وجمعه بان ضربت ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه دال
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل مدخول ان عليه وعروضه دخول ان التي موضوع لقلب الماضي مضارعا ودليل على دلالته عليه
صار فه عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ولانم عدم دلالته على الزمان الماضي
منع غير مسموع **قوله** او تقديرا كخرمي فان رمى في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما البناء على الفتح بان تلفظ به ولو لاظهار الاصل بل ضربن بني على السكون ابتداء
تحرزا عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم ثم لا بد لكل
دليل وبهذا اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو بني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله لما بنا على الحركة فان قلت الماضي متقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل التصريف المضارع ماضي زيد على اوله لزوما

الاربع فيما ضرورة فيكون بناؤه مقصدا على بناء المضارع واعرابه فامعنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه
ان نظر في الابتداء حالة يصير اليها الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وباهو عوض منها والاكثر يحكم الكل بخلاف
بناءه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا
غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا دائما وليس كذلك للمضارع المتصل بنون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب
وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة المعارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل رأسا وايضا ما ذكره انما يتم لو ثبت
ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه قوله وشرطا وجزاء الا نظر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال
قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا
على قوله في وقوعه قوله كراهته بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله
كراهته فان قلت لزم اجتماع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار بحركة الآخر لعروضها بالعامل
وعدم لزومها للكلمة لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضرب عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يخرجه قلت كون السكون فيه عارضيا تم كيف وقد حصل بالاتصال ما هو جزء الكلمة بدل
عليه عدم التقوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رجعوا الواو وفيه ودون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من لهجة لان فحذفت التاء وصارا الآ
موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كانه مفتوح البا، فلما اتصل
به النون سكن البا فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف
الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التا كانت ساكنة فحذفت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
بالاتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته رفعا للثقل ورعاية جهة اصالته
توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه رفعا للثقل قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا
نقض بمثل ذهب فرس قوله احترازا عن مثل ضربا اي من خوج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه ايضا مبني على الفتح اي كما ان ضرب
مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار حكم البناء فتحة ما قبل الالف البتة واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتحة البناء تقديرية حملا او دليل
عليه الظاهر بردوه بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوف الآخر فلما اتصل به الياء التي آخره لاجل الياء بعد دخول العامل جعلا
كسرة الاعراب تقديريا لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر
لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية قوله فعل شبه لواقع التفسير بين ما واشبه لسلم من التكرار وقد مر العذر عنه قال تأنيث
اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي المتكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف
اتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان
يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجئ بخلاف نأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلم من
النأي بمعنى البعد قوله اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار
وقوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير
بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر منتقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء
امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية
لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه و
تخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فمشابهة
الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست لسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين
وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع
وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع
تغير بعض حركاته سبب لمحصل لجهة مشابهة للمضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت
لقارون في الثروة انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات يعني حين في اوائله متعلق
بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة الحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ
وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله لكان
يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليس في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية
فان قلت هذه الحروف ليست مطردا فالاول حرف من حروفه الاصلية والكان يرجع الى الماضي لشكل الظرفية قلت المراد
في جانب اوله قوله يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو الابتدائية فان قلت نأيت عين
الحروف لا جامع لما قلت الجامع المجموع والمجموع كلواحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة
فقط قوله وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو ظاهر لفظ المتن
انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف لا للموازنة والصلاحية للحال والاستقبال اذ بهما يشابه اسم الفاعل
خاصة فالحصر اضافي فلا يناسب كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال
ان زيدا ليخرج قال الشارح الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل
خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا
يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعتراض

بما هو خارج عن المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالحصر مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع وتخصيص الاشابهة والمشابهة الى صحة وباذكر ناظران ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد احترز بعبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقاقة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك والتخصيص بين وسوف فان المضارع قد تشابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفته لها منها يوخذ وجه الشبه كما ان قوله لوقوع الاسم آه بيان صفة للاسم هي منشأ لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الى صين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين الى صحة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انهما معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي وح قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على المسامحة والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبهذا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه مشتركا اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين الشبه والمشبه به ولا اشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد احترز عبارة المتن به ايضا عن الاطلاق على التقييد بالمحل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل لفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض ولك ان اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون حقيقة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كالماضي وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تشتيتا والحال عند النحاة غير آن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جبهتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمان ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو او ترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة بتلك المشابهة لا يتناسب وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة بمعنى آخر فلحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ شيء فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة يوجب ان لا يسم مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بمجئ ضارع بمعنى حاجز **قوله** من ضرع واحد يحتمل الوصف والاضافة كذا قيل والثاني لا يخلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من ضرع واحدة **قوله** فالهمزة المبدلة من الالف امنعة الابتدا بالساكن **قال** للتكلم لان المجرد مبدأ الخارج والمتكلم مبدأ الكلام **قال** مفردا حال من المتكلم **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكر لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب **قوله** والنون له اي للمتكلم لانه اذا الحق بعض من حروف العلة اعطى له ما يشابه حرف العلة **قوله** المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره مؤنثا كان او مذكرا فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد **قوله** كما اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في ووجل للمخاطب اذا لواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام **قال** والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى التاء للغائبة والغائبتين للتلبس بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل للاندفاع بالمشاهدة **قوله** الى حال كون المؤنث والمؤنثين اي الفاعلين المؤنثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوي غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى جهتي اللفظ والمعنى ولو اريد بالمؤنث صيغة المؤنث وبالمؤنثين صيغة المؤنثين يقبل غائبتين او ذوي غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع ح باعتبار تعدد الواو وانما اول لان الحال وذا بانى المعنى مبتدأ وخبرا والخبر يجب ان يكون ما يحمل على المبتدا وغيبة ليس محمولا على ذوي الحال **قوله** اي غير القسمين المذكورين اعاده وان مر هذا التفسير عتقريبا اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لان يكون بمنزلة بصيغ مغايرة للقسمين فان قلت الباء يستعمل في الله فينبغي ان يوصف بكونه غائبا وهو ذكر الله تعالى مستقال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في نحو الله ما يشاء مثلا غائبا وهو ليس المحذور وانما المحذور توصيف ذات الله بما هو ليس بلائم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا **قوله** لانه وان لم يصر جواب ما قيل اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان تكون حالا او تابعا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة تامة خاصة الى الذات فان افادت غير ما افيد بالمبدل منه **قوله** او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله غير ما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون قوله غير ما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غير ما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف **قوله** لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره اليه حالا ليكون على ديدنها الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر **قوله** مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في ابواب الالتباس فيها نحو يدحرج ويقال ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه محمل للاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس **قوله** مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته ولا مانع منه **قوله** لعدم علة الاعراب فيها اي في غير المضارع وهي المشابهة فتطلق الاسم فيما ذكر ولا اسم الفاعل في الموازنة وصلاحيته

الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه قوله ولامكان هذا الكلام المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير اذا كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد واذا كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان الظرف متعلق بما يستفاد من كلام المتن وهو اما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت اما يفيد الحصر فيكون موقتا بالتيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر المقتضي قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله ولا يقال ما من اله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيود المضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع موقت بما ذكر اذا لم يكن به احد النونين واما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا اتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا الوجه وجيه الا انه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيدة بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل باحد النونين مقيدة به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان فقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل به احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني قوله لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي قوله ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لما جعل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتنع جاز فلما اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او بلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم بذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة فلم تصلح علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل دفع وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجموع المذكر والواحد المونث فتفتح في الاول وتضم في الثاني وتكسر في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والبناء لم يكن للتنوين معه استمراج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام وضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على نا والثانية وحاصل ما ذكره الشارح الرضي ان الامتزاج بين الفصل والدنو الكائن قويا كما بين الاسم والحرف في قائمة وبصري فينبغي ان يحمل النون محل الاعراب كما مينا وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين ينبغي ان يحمل الاعراب على حرف قبل النون كما في الاسم المنون فاوجب الحكم في البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء وفرعا في الاعراب رجع الى اصله لمجرد مانع من اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب فهما الامكان يعتبر اعرابه فان صار آخر وسطا بحمل الكلمة التي صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان الفعل مع النون منه مانع عن حمل الآخر محل الاعراب هو شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذي ذكره الله قدس سره تم بضم مقدمة اخرى ملحوظة من المقام اليه وهو مع ان الاصل في الفعل البناء فيكفي في رجوعه الى الاصل ادنى مقتض قال قيل لو صح دليل الله قدس سره لزم عدم جواز اجراء الاعراب على ما قبل التنوين في نحو جاني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء فصار كيف والتنوين في الاسم الاعراب فروعي بقدر الامكان كونه معربا وايضا لا يلزم من عدم اجراء الاعراب مانع في الفعل عدم اجراءه فيما ليس فيه ذلك المانع وكذا اللام التي في قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على يا البصري وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا في قوله وايضا غاية ما لزم منه تعذر الاعراب وهي لا توجب البناء الملازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره واما الثانية فاسند كيف والاصل في الفعل البناء فكيفية ادنى باعث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثاني تاكيدا للاول لما بين الموكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه منه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت دون ضربك تحرزا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيما شيء من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمير المفعول فرق مبني على الدليل لا الحكم غير مسموع كما قيل قوله ولان نون جمع المونث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون جمع المونث كما ان قوله لان التاكيد آه دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل به كلواحد من نون التاكيد ونون جمع المونث فاورد دليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كلواحد من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان عطف نون الجمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كلواحد من النونين به وهو لا يثبت بكلواحد من المعطوف والمعطوف عليه بل مجموعهما واحادة لان يفيد ان كلواحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جار بعينه في نون جمع المونث والمذكور في جمع المونث جار خلافا منه في نون التاكيد حيث يقال لانها تقتضي فتحة ما قبلها ومع وجود المقتضي لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه يضم ان الاصل في الفعل البناء فكيفية ادنى باعث له فلا يرد ما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المونث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقة وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه وقال بعضهم وهو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لانا نجد الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يحمل ما هو قبل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المضارع المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع ولا نون المؤنث فتقسيم الجمع بحيث يشمل جمع المؤنث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن محل البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المؤنث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المؤنث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى جملة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فيما قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المؤنث فلا حاجة لتخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المؤنث بل لا بد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها شمول المتصل به ذلك حينئذ ما اتصل به نون الجمع المؤنث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى او قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة آه مسئور رضا للغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح قد سره بهذا التفسير فى بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المصنف واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل لما قال حرفا لاخير حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثل يرعوى فان آخره واو ان قلبت الاخيرة يا ولو قوعها طرفا بعد كسرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فالاعتبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية زائدة فتضيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يعامل لما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وباذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول التعريف اياه بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه متصل به ثم يجرد عنه قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظاهر واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عدالوقف من مواضع تقدير الاعراب فى غير المبنى حصر النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر واستثقل لا يضر كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين حالا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عدم تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر قوله مثل لم يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس لم يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا تتم مثالا لما يدوم فانت

خبيه بان مثال الرفع لايتم بدون ذكر زيد او عمرو مثلا بعد يضرب قوله والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف
على المجرد بقربه فلاي شئ عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير مقصود واحتاج على التقديرين قلت لان الحكم المذكور ليس خاصا بالصحيح
بل يجري في المعتل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع
لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في ثلثة عشر بن وتضمن الالف الحكم المذكور لايجري فيهما فالحكم المذكور مقيد بتلثة على التخصيص بالبقية
فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لعدم من تعميم الجميع قوله والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل مقابل للصحيح عند النحاة
وهو عندهم مالم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل له كلمة آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك اللهم ذكر ردفا للمتصل
عما ذكر قوله اسقط الحرف المناسب اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وحدث من اشباعها وقد
ذكروا الحركات ابعاض حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونها قابلين للسقوط انتهى وللبحث عن خلل قوله لان
الالف لايقبل الحركة فصار ظهور الاعراب متعذرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المونث سبب رجوعه الى البناء وتقدير
الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال فيخرج جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل ولقائل ان يقول
ما بالهم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاكيد ان نون الجمع سببا لبناء المضارع ولم يجعلوا تعذره بسبب عدم قبول الالف
الحركة سببا لبنائه بل جعلوه معربا بالاعراب التقديري لا بد من بيان الفرق بينهما قوله ويرفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المونث اي يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه في ذلك الوقت يحتمل
ان يكون بسبب ان التجرد عامل فيه وان يكون بسبب ان وقوعه موقع الاسم عامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي ولما كان
التجرد عاملا هو المتبادر من عبارته فهو ممنوع بل في تفسير الاسلوب دلالة على انه لم يقصد ان التجرد عامل كيف وقال في بيان الناصب
والجازم وينصب بان ويجزم بلم ولم يقل في بيان الرافع ويرتفع بالتجرد بل اذا تجرد يعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة
تنطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قوله ويرتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد وعن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى
ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لذلك المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ما ذكره الشارح بقوله وارد
عليه انه ثم التجرد وقيد في المبتدأ بالاسناد ولم يقيده لان الفعل لايستعمل بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة الى تخلاف الاسم ومنه يظهر
ان قول المصنف مثل يضرب مثال لصحيح المجرد والا فهو مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ودون يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغي
قوله وذلك مذهب الكوفيين الى جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بعدها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولكن ليس فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فالحالة عليها اولى من
احالته على المعنوي انتهى كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان مجرد الحروف وتصدره بها لايكفي في رفعها والا لارتفع مع
الناصب والجازم ايضا بل لم يعرب باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا الملازمتين في حيز المنع لانه انما يكون اولى لو لقي الحروف عاملا
مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مفردا قال الشيخ الرضي وانما عرفنا عامل النصب والجزم لضعفه وصيرورته كالجزء الكلمة قوله
وسواء كان العامل فيه النصوب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد قوله كما في زيد يضرب الى قوله او رأيت جملا يضرب اي سواء
وقع اسم مرفوع او مجرورا او منصوب قوله فاعطى اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق للانه على العدة السابق

امتيازه على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذى يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات قوله فى الصلة اذ الصلة لايكون الا جملة خبرية ليتمتع وقوع الاسم المفرد موقعها قوله وفى نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الافعال وفى جبركا ولوجوب كون خبره فعلا مضارعا عاملا ليفيد ان الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لامتنع اذ لايجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة قوله وكذا قائمان الزيدان اى قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولايجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل قوله وليفيدا يعنى لايجب الخ اذ جهة اعراب الاسم والفعل بل قد يجئ نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضرب ابوه فان رفعهما على الخبرية وقد لايتحد كما فى المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل فاعل لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وانكان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله وقوعه اى وقوع الفعل مطلقا بان يكون فعلا وليفيدا وقوعه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور فى المثالين قوله وانكان الاعراب الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضه اسما فى الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضه فعلا من غير نظر الى انه كان فى الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بانكان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاتى سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد فاندفع ما قيل وفيه بحث لان الاسم لايدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصده المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه قوله ان الاصل فيه الاسم يعنى المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك المحل ويصح حمله عليه او لا يصح بل امتنع لغرض وانه كان اسما فى الابتداء قوله ملفوظة حال عن قوله بانها وهو معرفتان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ابدل الالف نونا وفيه انه لامناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم يعين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون فى قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حصان تمحق الفعل الا انها لخفتها بلا التصريح لتاكيد النفى لتاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين حروف النفى فهو تكلف بارد ولا يدعو اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له قوله لا ان قال سيبويه انه معرف اذ لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا تجوز تقديم معمول ما فى خبر ان عليه وان لا ان يضرب فى تقدير مضربك هو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن يضرب يفيده قال الشيخ الرضى والخليل ان يقول لامنع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى قوله تقصد بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف قوله انه حرف برأسه اذ الاصل عدم التصرف قوله قيل اصله اذان قال الشيخ الرضى ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال قوله مخفف بحذف همزة ان قوله وقيل اصله اذا ظرفية قال الشيخ الرضى الذى يلوح لى فى اذن ان يغلب فى ظنى

ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله جملة صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك انهم اراد وا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لفظه وجردوه من معنى المضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا بها الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل
السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك
وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة هو كل وبعض الا انهما معربان واذ مبني انتهى قال ولبعد
لام الجحود هي الداخلة على الفعل مسبوقة بجاكان او لم يكن ناقصتين مسندتين الى اسم اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان ليسر
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم وسميها الكثر هم لام الجحد ولملازمتها للجحد اي النفي قالي الخواص والصواب تسميتها لام النفي
لان الجحد في الذمة انكار ما تقرر فلا مطلق الانكار انتهى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فهذه هم انها حرف زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا الفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفسه فهي عندهم حرف معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة ووجه باهذا ذكره صاحب المغني قوله وبعد اي مبني لانه
اوالاوهما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب تقدير ان ليصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه تقديران بعد
قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين
المعطوفين من كونهما جملتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند او المسند
اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم ينطق اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فقط ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لغير الواو من غير اشتراط شيء واما
امتناع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمتنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما
ذكر في شرح التلخيص اذ الذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر ويعطي ويمنع قوله ونحوه اي اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا حكم مختص بالواو لان الكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع
هذا الكلام وليس فيه تصريح بما ذكر وبهذا على تقدير ان لا يكون الاول محل من الاجوبة ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى
عاطف سوى الواو وعطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو اية ليس بصريح فيما ذكر قوله
اي المختصة قيل صيغة الفضل للحصر اي هي المختصة لا غير وبصار مقابلا للعوام والتي يقع بعد الظن انتهى قوله للحصر اي لحصر المسند وقصره
في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفضل فانها موضوعة لقصر المسند والمسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مختصا من المتعلقة محصر
في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مختصا من المتعلقة حقا في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا اشكال لوجود المخففة من الثقيلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من الثقيلة لانه متصور عليه للامتصور فاقيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين يتضمنا لمعنى القول ايضا مثل ناداني وداوح وح يجوز ان يكون الواقعة بعده مفسرة ايضا بعد ما قرر ان الصيغة تقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما شرحناه الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيده بالا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد لفظ القول من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من الثقيلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من الثقيلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وقوعه فلا يصور فيها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على جلبة الوقوع اي بجهان وقوع ما دخل عليه الظن ثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع قوله يجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعارا بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها محالا حاجة اليه كما قيل قوله نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي يستقبل وجوده وترتب قوله لا موبدا مطلقا كما قيل اولا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان لن للتاسيد يلزم اه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض على انظاذ انظا نه مستعمل في معناه الحقيقي واما اذا اريد التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم لسند جواز ان يكون في الآية مستعملة في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا اذ الاصل عدم زيادة على ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ورد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء الثاني وهو انه لنفي الموكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل اه قوله وحتى يأذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التاييد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المستقبل على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللازم وارادة الملازم والاولى ان يقال اي لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستعملا على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانها لضعفها اه قوله لانها لضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها لو حملت في المعمول لزم تواردة المؤثرين للفعلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سببا اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو جئتني اذن اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو لمعنى المقول سيويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذا وحينما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحينما لم يجزم ما هو جوابهما نحو اذن اكرمك كما جزمت اذا وحينما وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن انفك كاذبا بانه لا معنى له اذا الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا معنى للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال فقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان لها حق الصدارة فلا يتخطاها المضارع للاستقبال الذي يحل اذن محله ما هو الغالب فيه اعني كونه دليلا على الاستقبال المضارع اذا وقع في حالة الجواب من جزاء مودون ذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي عمة الاستقبال قوله اما اي الجواب والجزاء قوله لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه معدة له لا يكون الا مستقبلا واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة قوله نصب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين مطلقا بل على فقدهما بان اتصل المضارع المذكور بعد اذن جاء بعدها وقع قبلها وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه محتاج الى البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فانه مرفوع لما مر فيه بحث لان الجواب اعم الامور لا بعينه اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور الاعم وعلى ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وح الجزم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة لا محالة واما ما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت ان يبين له وعند دخول الجنة لا حاجة اليه قوله الملوخا منها اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بقوله واذن التي ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو اتصاف اذن بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فافتقر في الصلة الى تخيير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع ينصب اذا لم يعتذر قوله فالوجهان جائزان جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدا محذوف الخبر لفاعلا محذوف الفعل لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا لا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر الوجهان من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذا جهتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والموصوف المستتر فيهما مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحدا

والعلم بالعامل يظهر كل العامل في المستتر عمل كانه ليس لعامل فعلي لتقدير الجر المحذوف فليس الا امر واحد مسندا اما على تقدير الفعل فالمحذوف شئ ذو صفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا وان كان اوضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدما لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه قوله وكما قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان عند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمر بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه للاجل الاسم الصريح الآتي كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان واللام في كي يقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه قوله مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي للكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا سببا ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان واللام تقديرا خل على ما هو علة في الذهن لا هو معلول له في الخارج فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل انظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متعلق متعلق القدر لا القول نصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم حاصل هو انتصاب المضارع بعدها بتقدير ان لا غير قوله وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون تقييض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله وان كان بقوله سواء كان قلت قد يذكر ان في مقام التاييد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له ح نحو زيد وان كثر ماله يخيل فقر وان اعطى جاهلا يلئيم كذا ذكره العلامة التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا مع انه ليس كذلك فانه يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير امالا للدخول على ان حتى بمعنى كي كما في اولى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان بالنظر للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا وان كان بالنظر آه يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير قوله بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لاسيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اى الضاع ماضيا بان يكون التكلم بهذا الكلام بعد الفراغ من سير والدخول **قوله** او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام فى زمان الدخول واما كون المضاع مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انطاقه اخبار بعد الفراغ او عين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول فليس بظاهر ولذلك قيل لايحتمل الاستقبال كلا لايخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لاعبرة به فما قيل جوابا عن قيل بانتفاء فى امكان صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وعين الدخول وهو ظاهر وقبله البعض بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زمانا وقال هذا الكلام ثم دخله ليس جوابا **قوله** اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان السير قد مضى والمقضى الان الدخول لكن يتعين ان يكون الوقوع فى الحال التحقيقى وهى اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا فى زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا فى زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضى قبل المضارع لايجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضى فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك فى كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصوير او اخبار عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتحكيها اى العبارة اى هيئته فى زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا فى زمان التكلم **قوله** فى هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال التحقيقى **قوله** فالبقية اى مابعد حتى على اعراب كان على ذلك لاعراب فى زمان الدخول **قوله** وحكيته اى مابعد حتى على الاعراب المذكور لانه اريد به الحال حكاية **قوله** فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا لاحاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لاتعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لان تقدير بعدها ابتداء انما يكون بخلاف الاصل بلا ضرورة بوجود وجد لايحتاج الى الحذف ولانه لايطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل ونوقش فى الثانى بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة ضمير الشان والقصة لالفظ الشان **قوله** ويجب السببية لعدم ظهور الربط معنوى سواها بالصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد يناقش بان الاتصال المعنوى لاعينى السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوى **قوله** انظر الى الامر الاول اى نظر الى انتفاء الامر الثانى فانه يتحقق لان معنى التركيب والاجدر ان يكون ثبت سيرى وان يكون كان سيرى حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسببية تتحقق فتتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيرى منفيا فالمقام آب عنه ظاهرا ولو سلم فتخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاء كل كاف فى امتناع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظر لانه انتفع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لايصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير سيرى واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى منفيا الى غير ذلك فلم تتحقق خبر كان لايصلح للسببية **قوله** فى وقت حصول كان بحذف تلك الفاظ **قوله** يبقى الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

بعده الكلام كاذا المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو ابقوه
مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبئة الى الظاهر على انه ليس
معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخليص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية وكان فيه
شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف ولغوية كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء المقدرة
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم لتقدير افتقديرزرني فاكرمك لكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل
مبني على عطف الجملة على الجملة بخلاف الذي يطير فينصب بالذباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث يدل الخ اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية
المشعر كون الفاء بالعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية الخصت او لعطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف الجملة
على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية صدكانه صورة الفاء فلاجرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل
بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا بعد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفائيين من تغيير المعنى في شئ لانهما احد معنيها
واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا
فلان الظان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معناه
وانما يتغير معنى الفاء قوله ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء ما بعدها عن التوهم المذكور
قوله حينئذ اي حين كون ما بعد الفاء مستحق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشاء عليه يبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
او الجملة السابقة لا يعطف على الانشائية اذ لم يكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها تاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم
من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي لكن منك زيارة فاكرام مني وكذا في جميع امثلته
بل صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم ما قبل الفاء مما ذكر قدس سره وما ذكره قبيل ذلك
من قوله الفاء والواو حاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء المحمل مفرد البتة بمن عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فاقبل ما سبق حينه
موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء حاطفة
ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء متبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فالفاء
الجواب لا العطف فبينهما تنافٍ انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء متبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة
فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكور لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا
لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين
فالجواب بانا لا نسلم التنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احدهما
في الآخر على ان ذكره لا دلالة في شئ من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تنافٍ فتبصر من الصواب بمراحل تامل تعرف
قوله اي ليس منك الا ان تحدث منا هذا التقرير لا يناسب بقوله فتحدث منا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول
فالمناسب ان يقدر فتحدثنا ايانا قوله لو لا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ قوله

تعالى بخلاف الاسباب المذكورة فى الآية اذا كان لفظ الترجى الآتى معناه التمنى بان يوخذ السامع غير المتمنى مثلا حادى او كمن لا توقع ولا طاعة فى وقوعه وانما حكى اسبحانه بلفظ لعل ابقاء للحكى على حاله وتنبيها على تصور عقل فرعون حيث استعمل الترجى فى مقام استعمال التمنى قوله اى معينا ناقبلها لما بعدها اى يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها فى زمان واحد قوله والا اى وان لم يكن للراء بالجمعية بل فقط لكن القول بان احد شرطى الواو الجمعية لغة اذ الجمعية لا تنفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل هو مجاز لا ينساق اليه الذهن بسهولة قوله اى ما يماثل الواقع وقع لما قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشئ بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان القائل بالاحتباك كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارحين للحواشى الهندية بان المثل المتمم قوله واذا كانت منها اى من حروف العاطفة المذكورة قوله اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضمرا جاز نحو اعجبنى ان يضرب زيد فيشتم لما وجب تقديران فى المعطوف بجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التى دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من البحث بل خارج عنه لان البحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا وما لا يجب تقدير ان فى الفعل المعطوف عليه فحقه فيشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقديران وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل يا عجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقديران انتهى يعنى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغى ان لا يجب فيه تقديران مع انه واجب فقد عرفت وجه اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث قوله وامكان البعد بحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم به اى بما ذكر قبل قبل تثبت الحكم فى غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز بحيث يستقيم سند المقدم فى حو ننى المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد فى المثال المذكور فى الشرح قوله كان المناسب حتى اى حين عطف على قوله والعاطفة على احد المفروضين موافقتين فى التفصيل ذكرها اى ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة فى الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن والتفصيل منه الى آخر الكلام ومرة فى التفصيل بان يكون ذكرها لما ذكر فى التفصيل حيث ذكر حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو فى الاجمال ثم ذكر الكل فى التفصيل بعضها بالجر والتمثيل وبعضها بالبيان اشترط فى ذكر قوله والعاطفة فى الاجمال لكان الاسلوب واحدا وهو انتفاء الجميع ما ذكر فى التفصيل وما قيل فى الجواب العاطفة فى تقديران على نحوين احدهما اعتبار بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعلا ولا يخفى ما فيه اشترط ان ينضبط وفصل عقيبها شارطا ثم اعاد بذكر الشركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل فحينئذ ترك موافقة الاسلوب بلا باعث مبنى على ان ما ذكره تحصيل البغية على تقدير ذكر العاطفة مرتين وهذا بخلاف ما لو حذف قوله والعاطفة فحتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما يرد بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة ح يكون واحدا فى الاجمال ح يكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله انتصب ح يكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالمراد بحتى بحسب المعنى المشافى لا الاول ولو سلم فيرد على الثانى فى ابنه الايراد

المذكور فارجعان بحسب المعنى اليه الثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره يرد عليه انه آه حاصلان وليكم انما يدل على ما اورد عليه لو لم يرد على الاحتمال الثاني مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى وانما لزوم الفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني لكنك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول وانما لزوم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني نعم في صيغة قوله والانتهاء ناظر الى اوسواء كان بمعنى الا او الى او المعنيان يرجعان الى شئ واحد وهو ان الاول مسند الى حصول الثاني صح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل فيه ان هذا غير تام او بمعنى الى ودونها بعض الافعال قوله فلم يظهر الناصب بعد ما اشتهر بينهم من كونها بمنزلة العوامل تواردا والعاملين للغايتين على معمول واحد قوله لاستكراه الاولين والتوالي سيما قول المصنف لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضاء صدر الكلام فضية نظرا لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن ان يقال ان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزاء من الكلمة قيل اعترض عليه بنحو كم درهما اشتريت وبكم جمل مررت وغلام كم رجلا ضربت او عبد كم رجل شتمت واجيب بان جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستعملة بالصدر فان قلت قد جاء الامان المتوالية في بيت للاكراه قيل المراد المتحركين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف لا الا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا النهي ضدها على ما وقع في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى الناهي صفة كلمة لا وهو انكان خلاف انظ الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل والحمل على الاصلاح مهما امكان اولى وتعريف الصفة في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة وقوله ولا المستعملة في معنى النهي مشعران كلمة لا علم قوله المستعملة قد يتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام وانكان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله لجزم فعلا واحدا لعدم اقتضائها الا كثر قوله والجزم بها فعلان عندكونها قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطا الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا بمنزلة واحدة قوله ومن المتعذر استواء لما لم يستقم العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان في هذه المادة اقتضى مشابهته بان فلم يجزم المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطه محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان غربت الشمس او طلعت وجعل العموم في كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانعموم اينما قال واذا موضوعة للامر المقطوع به فانتفى مشابهته بان فلم يجزم قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي نفي الماضي قوله يجوز حذف الفعل المنفي بها نحو ما اخترت صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ولبيتك التي استودعتها ولم اعاد ان يجيء وان لم قوله كان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله بما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي او شبهه وبين معموله لعمل ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لما بين ان ومعموله بخلاف لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا يشعر بكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك قال القاضي في تفسيره قد عملوا جزم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفعل وكان اتيان كلمة كان لذلك فظهر ان منع وقوع لما بين ان ومعموله ليكون المانع عن العمل متلف الفعل ان فاقيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس بشئ قوله المذكورة من قبل

ان قلت الفائدة لمذا القيد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لولا لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لولا ولا يخصص بالمذكور قبل ثانيا ليكون الحاق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اي لجعل الاول سببا والثاني شرطا الى ان المراد من قوله السببية الاول وبسببية الثاني السببية والسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وشرطا نحو لو كان لي مال حججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق سببا والمعلق عليه سببا قوله في شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية كلية انما هو بجعل المتكلم واعتباره فلا يجعل كلم المجازاة تكليف بصيغ نسبة الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اي بجعل كلم المجازاة قوله بل اللزوم واللازم اذ لا يلزم من الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء اللازم المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد ما قال بعضهم ان الشاء سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي ان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما لا يتحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية ولكن اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرفه وقرينته يشمل جميع المواد لكل السببية بحسب اعتبار المتكلم وجعله يشمله فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للملزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبها وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعني اي يقصد المتكلم انشاء التكلم وصل بينهما بمكان اي بمرتبة حال كون تلك المرتبة شيئا من مكارم الاخلاق قوله يصير صفة اقوله بمكان والعائد اليه محذوف اي يصير به اشتم اسم يصير وقوله سببا للاكرام خبر يصير قوله لانه شرط تحقق الثاني اي علامة لتحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان او احد اخواتها معلقا عليه حصول مضمونه اي حكم بان يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء قوله من حيث يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل بكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى ما قيل اي قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا ما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتنى اي يعلق حصوله على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اي پاداش على الفعل فعل شيء وايجاده قوله فانكانا اي الشرط والجزاء فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكان ما بعد قوله وليسميان شرطا وجزاء تفسيرا بالشرط والجزاء فيد فانه بمنزلة انكان الفعلان اللذان يسميان شرطا وجزاء قال اولا والاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل قوله لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية الجملة ولا حاجة الى التعرض لانتفائه لوجوب ضعف التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في شق الثالث ليس في هذا القسم وهو جملة الماضي فما عدم الفصل بشيء آخر فلان الاصل عدمه قوله الجزم متعلقة بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله كجملة الماضي الذي هو مبني الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على جملة الماضي وجعل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان الجزاء ماضيا استقبح جزم الاسماء للتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لوساعده نقل قوله فالعرف قرينة

الشرط المثبت من ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار خلافا لاولي ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة

ان الغرض المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني اما قرا

صفة وليا كما ورد السكاكي يا نه يلزم منه ان ذكريا لم يهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لانا قبل من اين يجب ان يكون

كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على ان

تعالى اعطى ذكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات

متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض

مرتين اولها قتل ذكريا وحبس ارميا حين انذروهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستيناف

غير جازم بالنظر الى كلامه عليه السلام فلا يلزم الكذب في كلامه تعالى باختياره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود

التعليل للاخبار كانه قيل لم يطلب فقال لم يرثني ولا اعتراض في عدم ترتب غرضه على مطلوبه لجاز فان قلت الاخبار الكاذبة

على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني فلن اكذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة

والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو بهذا ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الورآء

ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان تحقيق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل ذكريا بان ماخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعده وابقى منه كتابا

او شرع هو المقصود وبقي ذلك الكتاب او الشرع معمولا به بعد ذكريا ايضا الى حين قوله المراد بالمال قوله فافهم ودليل على ارادة الصفة من المثال قوله

انما قال مثال الامر ولم يقل الامر اصلا انه لو لم يرد المثال وقيل الامر لما احتاج الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل

والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اولى الامر ان المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال

ويريدون به الصيغة دفع ارادة المعنى المصدري من الامر لا يقال لان مثال المضاف الى الامر يريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر

المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك

ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق بمطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال لام الغائب قال الشيخ

الرضي خان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لانهم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة

اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي بعيد جدا حمل عن ان

يحمل الامر بمعنى الاعم الشامل لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة واذا كان الامر شامل الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة

في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه ذاهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب

اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لام

في اصطلاح الصرفيين يشمل الامر باللام وهو اصطلاح المشتهر بين المحصلين تحاف ان يحمل اللام عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير

عنه بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح

انما يحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في المطول امتاز صيغة الامر بثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل الى مخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول لقلة استعمالها في صيغة الامر عنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء اسماها النحويون امرا قوله شامل لكل امر غائبا كان لان نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليضرب زيد واحضر وروید لطلب الفعل استعلاء وتبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كلمة عليحدة الا انه جعل آخره لشدة الامتزاج قوله متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل ودعا وخف وبع وهب وكذا المراد بالسكون السكون بالفعل فان قلت ففعلى ما ذكرت من تعميم الحركة كيف يتشكل بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة متحركة حركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يحصل بالبقي بعد الحذف امر اقلت وذلك مع كيف والمعنى تحصل بالبقي امر الان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والامر لك في امثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة زال ذلك المانع فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة تلك حذف الواو والساكنة في تقد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت في التصريف فلم ردني الاول دون الثاني قلت امثال ما ذكر نحو تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضي قال لانه لو ردها لوجب له همزة الوصل وتقول اوعدوا وهب ثم لعلة اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسقة فكان اسعى في رد الساكن ضائعا قوله اسكن آخره مما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقض البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح واما في المعتل وفيما فيه النون فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله ما يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ضميه قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه قوله الافعال لا غير او ماضي المفاعلة والتفعيل وانكان على اربعة احرف فكانت سين المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وانكان نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقي ان وجه التقديم انكان هو حصول التخصيص بصاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وانكان وقع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فينبغي ان يقدم فالاولى جعله وصفا له قوله دفعا للالتباس مفعول له بقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة هذا وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بالكسر ورد بان قال معنى قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فان اذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في البطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الصفة فلا معنى للتكلم في البطال فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آخر البيان للالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على التقييد
المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني
بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في اصلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع
واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل بفتح التاء والقاف
اذا قيل قتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل [illegible]ول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل
الثاني ليس بشئ والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ ودفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتته بعد الوقوع والا فلم تحرز عنه في قتل وعادى **قال** مكسورة اى
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ماسواه اى في صورة وجود ساكن سوى ساكن
بعده ضمة فخرج نحو فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله ان كان بعده ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن والحاصل
ان الهمزة تكسور في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير قيل
ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارعه
فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير السالم الذي بعده ضمة
مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ماسوى الساكن الذي بعده ضمة تناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة وكسرة مع
انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** للتنبيه بالامر منه اى من الاضراب **قوله** بالمضارع
المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة
عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فينكون اسما
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اى مثال
لامر يكون فيه بعده اى بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا عثار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاصوب
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا متنة
عليهما اذ ضميره بعده فيما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون والمكان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد
حرف المضارعة ساكن بالفعل والمكان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي المكان بعد حرف
المضارعة متحرك بحركة اصلية ابتدئ بها المكان متحرك بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر المكان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف
المضارعة وذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب
الافعال **قوله** اى فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدا محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت مفتوحة حالا او
صفة مع انه موافق للسياق اختيارا للاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل
لم يقل كذلك لان زيادة الهمزة الاصالية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لو كان كما ذكر لوجب ترك الفا الان الجزاء ماض لغير قد وتقدير قد تكلف ففيه انه لو ترك المشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال لانها همزة اصل زيدت فوجوب ترك الفا ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء وعليه قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة الثابتة عند النحاة تحققا في حيز المنع قوله مقطوعة اي مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لذلك لعينه اي لكونه همزة اصل قوله لا في ملابسة وهو كونه فاعلا لفعل وقع على المفعول قوله اي فاعل فعله اضافة الفاعل ح ليست لا في ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فالاضافة لا في ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالمفعول الخ يعني يقدر موصوف الموصول الفعل اللا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله ولم يكن تفسيرا للمتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والظاهر انه لم يقل به من راد في تتمة فضلا عن تحبير قوله اضافة الفعل اليه بيانية لانه يجوز ان اضافة العام الى الخاص لامية واليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الام الذي لم يذكر فاعله ليشمل ما لم المفعول فتيم ويكون الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية انما تتم على ذلك التقدير لما ان بين الام الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وما خذ المضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشارح قدس سره الا انه ليس برضى الخلو اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت او لو لم يكن صيغة المجهول مغايرا لصيغة المعلوم لم تميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول مغير للماضي المعروف وما خوذ منه كما ان الامر ما خوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر فيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في حيز المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التقييد قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا والفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء المنقولا قوله ووزن فعل جواب سوال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر تقيل غريب غير هذين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الى اسماء قوله ثقل لان طلب الثقل بعد الخفة مخالف لفعل فانه طلب خفة بعد الثقل قوله وبضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمناسبة فلا اعتبار لضمها في البناء وما قيل ما ذكر منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث مما فيه ما عرفت وايضا ضم الاول فيما حذا ما اوله الهمزة او التاء وفيما ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قولهم طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل عينه اي عين مثل طوى وروى وان لم يجتمع فيه اعلالان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لما لم منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع قوله اختلافا في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله وان لم يكن منه اي في المبنى

للمفعول من مضارعه قوله ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان لجرد الوصل والربط في مقام التأكيد دون الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والفاء قال الشيخ الرضي انما نبهوا على الضم الاصلي بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانه قصد به الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يقع الالتباس لقلة وقوع مثله قوله تعلق الفعل به اي بما غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع قوله اما بالهمزة فقد ينقل المتعدي الى واحد الهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا الى رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني قوله اي بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان مبضعهم جدوا النقل الى فاعل واستفعل من اسباب المتعدية تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها لان المتعدية ليست فيها مقصودة بالذات بل لاعانة شئ آخر بخلافها في باب افعل وفعل انتهى قوله او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد قوله واثنانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال قوله وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا بمعنى ظن وحال بحال وحسب يحسب ويستعمل برأى الذي هو مالم يسم فاعله من رأى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في ظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل في شرح الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مجرد ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما الاعتقاد في شئ على انه جعل صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى واما لما يصاب الشئ على صيغة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت شيئا على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما قوله من حيث الاخبار بها ناشئة انما قيد بذلك لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الجزء على المبتدأ واخباره بمعلوم او مظنون انما باعتبار الواقع ونفس الامر ومخلص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما اوقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل والمفعول المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال المجاهيل الاخبار انها بمنزلة الادوات بل المقصود منها الافادة بدون الفائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواصل بمعنى انها صدرت منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذا المقصود غير هذا وسواء لسر عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال لنسيانه لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها ومن ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود صدورها عن الفواصل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان
الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال **قوله على انها**
مفعول لها الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولا ان لها اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا حاملا لضمير المبتدأ الا يرى
فيه الذكر والمونث وكذلك تفصيل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما جعل الجزئين مفعولا واحدا ان
قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن او دفعا للترجيح
بلا مرجح **قوله** لحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا اصالة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز **قوله** لانحلالها اي لانفصالها من حال الشيء بها بالحاء
المعجمة كحال يحال فيحال ظنه والغراء بالغين المعجمة والمد بعد الالف الاغراء وهو المشهور لكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل
الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو اهم بمعنى الاغراس اغرت الصبي وطال بمعنى امتد وما كانه
عن طلب الفاعل وشى في كلامه كذب فيه ووشى به الى السلطان سعى الوشاة النمام وجمع على وشاة كالقاضي على قضاة والمعنى
لا انتفضا جازمين او اذ لا على اغراك السلطان بنا ووشى بنا قبل ذلك او وشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء احادنا الملوك بنا
بلا الحاق ضربنا واتصال بكروه **قوله** لعدم الفائدة المطلوبة منها واذ المطلوب بها الفائدة المترتبة عليها ايقاعها على المفعولين على ما هو الاصل
فيها لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان
هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبناء
ولا يظن الا بالماضي او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم **قوله** اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لا فائدة
في الاخبار به بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشأها احد امرين الاخبار اما شيء هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة
لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان
يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد
اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن كذلك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم
طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكساء منه وصار طبيعتين
له مفيد ليس على ما ينبغي **قوله** على نحو من يسمع يحل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرط ويحل بالجزم جزاء اصله يحال لما حذف حركة اللام
حذف الالف لالتقاء الساكنين **قوله** اي يحل اي يظن يسمعه صادقا **قوله** لاستقلالي الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في
حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا **قوله** الصالحين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولان للافعال
القلوب ومدخولها مبتدأ وخبر في الاصل والكلام مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة تنقيح **قوله** او مفعولين لهما
الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين كلا الامرين للاحدهما ويحل كلمة او على منع الخلو **قوله** كلاما تاما لافادة في وصف الكلام بالتمام
بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد وصلي مقصود لذاته
لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام
اخص من الجملة او لا مدخل له في ذلك **قوله** مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها تظهر تاثيرها
ظاهرا لايضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينها وبين غيرها من افعال الجوارح في خير المنع وهذه الافعال ظاهر كون
منعا ما من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء
لاحتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى بلبيان صادر
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين والاشك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر
لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باقي في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون
المعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان
قوله فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا قوله قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد
لشيوع هذا الالغاء وكثرته وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك قوله او بواسطة لحاجة اليه لانه
قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر قوله من حيث اللفظ ردعي
الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا الاعتبارين
قوله ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويويده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين مفهومين
كذا قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة مفعاله مفعلة وتحليل ان يكون من قبيل التجريد فيه
انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله وقد يقع فيها آه قلت مقتضى الالغاء الجواز
والوجوب انما هو بحسب السماع اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن
بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد بان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وقد سره فيما سبق بابطال العمل
لفظا ومعنى لا يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فما يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم لكنه لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم قوله لان اصل الفاعل التغاير

ان يكون الفاعل النحوي اي مسماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثر المفعول معطوف على الفاعل ومتاثرا اصلي موثرا اي اصل المفعول ان يكون متاثرا اجاب بالاتاثر الفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اعطى الدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل قوله ما عدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله وهي اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والى اصل في المواد الثلثة والظن المتعدد والحاصل في المواد الثلث ويحتمل هذا الحاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد انه لا يصح حمل احد الامرين على المعاني الاول قوله بحيث تتحد بحسب قرب قوله وانما قيد بما سيجيء آخر بقوله قريب من معانيها الاول قوله بذلك اي بقوله بحيث لكن ان يتوهم او قوله لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي يتوهم به اتحاد المفعولين وهذا المعنى ليس بحاصل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شفرة وخلت اي صرت ذا خال اي ضيلا وزعمت بمعنى كفلت وبهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة قال المصنف في شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب واستعمالها ظننت وخلت ورأيت ووجدت بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم اراءة خروج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين تاميهما حين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير ان واحد لا تضاحت على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما كونه عالما واحدا لا ان عرف ذات زيد بجزئي الاسمية كما ينبغي علم الفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار المتكلم فانهم يجعلون احد المتساويين في المعنى كالعلم لمعنى دون الآخر قوله قريبة من معنى العلم بالمعاني لانه صفة تجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالجمع قوله استفيدت اي قيل فيه شيء على ترتيب اللف فان وجدت اشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استفيدت ووجدت اشتق من الوجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت ووجدت اشتق من الوجد بفتح الواو مبني خرجت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن السابق انما في خبر ليس اي ليس معنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي اعتبارها علما فلا يرد ما قيل لو كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قرينة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بهما اي لا تتعدى كلا ما لا يصح السكوت عليه بمجرد ذكر احدهما الذي هو فاعل ما يحتاج الى الجزء الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها مع الاسم كلا ما لا يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدم تخالف الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا يحتاج الى المسند والمسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية ليس عدم الاطلاق بل هو لبيان الاولية فلا يلزم المراد بما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بها نقصان

صدورها بالنسبة الى الافعال التى تحمد بوجه ما قيل وفيه ان افعال القلوب اقتضى صدورا من بعض هذه الافعال وافعال المدح والذم اقتضى صدورها وفعلا التعجب من كل منهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد بمثل هذا على من قال بانقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد فى الحقيقة على ما قدمناه تم اقتضاء القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبنى على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره فى حواشى شرح المطالع احدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح فى ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه وحينئذ لا يفيد الخطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواتها والبه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة بتقييد حدثا وزمانا فى الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث كان او عن الزمان كنعم وبئس وليت واشتريت وعلى هذا الاصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة اشتراك ما حدها من الافعال التامة فى كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمحققون لما وجدوها ان معانيها تواتى معانى الاداوات فى عدم صلاحية الاخبار بها او وجوبها فى الاداوات وما ذكره الشيخ الرضى فى تعريف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث حيث قال ليس بشئ لان معنى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو المحصول المطلق وجزء يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله تحتى اولا بقيد دال على حصول ما تم بين بالجزء ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شئ ثم قلت القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد تم الحصول باتمان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لا يدل على ان كان يدل على حدث سند يصح السكوت عليه متامل **قال** تقرير الفاضل اى جعله وتبنيه على مقدمة **قوله** اى بعدة اشارة الى وضع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزء الموضوع له فلا يلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان فى الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع كما ان التقرير جزء كذلك فكيف يكون التقرير عدة قلت لان التقرير اصل بخلاف الزمان فيه ظرف له فالزمان والمكان جزء الموضوع له لا انه اعتبر جزء لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليست شعرى ما اراد بالعدة وما الفرق بين جزء وجزء **قوله** ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العدة اى خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عدة لذلك الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة **قوله** لان ذلك التقرير اى الجعل والتشبيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هى ثبوت الصفة للفاعل والتقرير اكان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واى ما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل بل هو ايقاع الصفة

الفاعل بمسامحة لايليق بمقام التعريف ومع ذلك لايصح اضافته الى الفاعل وجعل على صلة له اللهم الا ان يقال النسبة انما اريدت بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولا شك على ما عرفت **قوله** كل من الصفة والتقرير محمدة فيما وضعت له وجه كونهما محمدتين كونهما اصلان ومظروفان والزمان وان كان مجرورا بالاضافة قيد ظرف مستقطب لكان مجرور الدال في الموضوع له مستدرا لكونه محمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا محمدة في هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير محمدة مشيرا الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما محمدتان هذه الجزء الثالث الغير المحمدة الزمان فقوله قدس سره انما موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة محمدتان في الموضوع له لا انهما الموضوع له **قوله** وجعل الموضوع له جواب آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اي المحمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات والكل جزئي اخذ في تقرير الفاعل الزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الانتقال والدوام وغير ذلك مما يدل عليه بعض الافعال مع ما قيل في قوله اي المحمدة **قوله** بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة الى لفظ هو اي فذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي **قوله** لا يعبد جواب ثالث لذلك الايراد **قوله** ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي منحصر في التقرير والزمان والمكان غرضا لانه ليس باصلي بل اعتبر قيدا للتقرير او الحصة اضافي **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفة فتقول على صفة غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا ايضا متصف صيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال سعيد المحققين في حواشي المطول زاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل اقول الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة فان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها ودون التامة انتهى حاصل ما ذكره قدس سره وانه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصفة فلا يدخل فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظاهر ان ما ذكره المولى المحشي حسام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة ولذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منهما اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادر هما من العبارة محل منع ليس على ما ينبغي لنسبتها اليه قدس سره ما هو بريء منه **قوله** ثم التسعة بهذا الاعتبار اي بصير التسعة عشرة تامة **قوله** قوله اي قول الخوارج حاول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيها ضمير لما تقدم من الغارة قيل هي والغرق كلاهما بكاء الماء **قوله** فلعنة وعدم التعرية اي المعنى ما جاءت خصلة منا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريد منا وهذا معنى قوله انه لم يمكن هذه على قدر ما يحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي لا يجاوزه قال شيخ الرضي قال وطرد بعضهم وقال الاصمعي واحد الاوطاد وطد جاد اي شمل فقد جاد البرقعيدي من قتيل وطحال وليس بشيء لانه لا يراد ان البرجادي حال كونه قتيرا من ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا باطراده فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانه حرته **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر لافائدة في الوصف اذ الجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ او خبرا او الوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس

نحو قائم زيد وما قائم زيد سميت هذه الكلام لابد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الجزء الى المبتدا ونحو هما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فيقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احتراز تبقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل اغنى مشاغل قوله يعني الاثر المرتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية فيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقييد الفاعل على صفته والظاهر انه ليس لفاعل اذ الفاعل بالسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه يسموه فاعلا على اصله قوله كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل المعنى قوله لا على انه قسم منه اي ليس قوله يعني صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله يعني صار قسما منه اي من قوله ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون قوله يعني صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك بل محتمل ان يرجع قوله هو الى قوله ثبوت خبرها لا سميا يدل على كون الامرين قسمين بقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله بيتها اي كنائي بيتها بفتح التاء والمغازة التي يسير فيها السالك ولا يهتدي وقفر بضم القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلا والمطى بفتح الميم وكسر الطاء الحملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبهته بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارك الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا حزن بالزاي الفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث يشبه بالقطا التي صارت بيوضها فراخا وهي تكون حينئذ اشد طيرانا حينما صار الفراخ واهتماما باطعامها مخصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والام ليس كذلك اذ البيوض لم تثبت لها الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض فضيع انه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وليس زائدة فتنصب خبرا فاخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وانكان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لاسمه ولا بمعنى صار فلذلك ذكره مليحة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبر احتمال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسر القصة بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا ابتداء في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مضروبی ظننت قوله اذا ذات بضم الميم او بكسرها من ذات يذوت وذات يذات كان اى كان الشان قوله شاستاى اصلها شامستاى فرح بموتى الشامتة الفرح ببلية العدو قوله واخراى رجل آخرش اسمهم فاعل من الاثنا وقوله كانت الكائنة اى ثبتت بثبت والمقدور كائن اى ثابت كن اثبت فيكون ثبيت وتحقيل ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اى فيكون موجودا قوله ازليس المنفى على معنى او لو كان نفى على معنى ما كان للاستبعاد وقوم مريم رضى الله عنها عن تكلمهم اياه معنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة عند القوم وملامتهم اياها عند مشاهدتهم اياه واشارة مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم بلا جهلة كيف نكلم من كان فى المهد صبيا يابى اباء ظاهر اعن ان يكون المعنى على النفى قال الشيخ الرضى غير مفيدة للماضى والاخبار غير مفيدة للمضى الامحض التاكيد وهذا معنى زيادة فى كلام العرب قوله قدس سره وكان زائدة لتعيين اللفظ ليس على ما ينبغى وعلى هذا صبيا حال من ضمير المستكن فى الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضى اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يقعان اولا لان المبدة يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر ويقعان فى المحتوكثيرا وفى الآخر على راى نحو خطيبا كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لفظها وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله استيفار لجميع استعمالاتها نكتة ذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها خذ ير دما قيل هذا ليست عى استيفاء الاستعمالات فى اخواتها ايضا مع انه لم يستوف قوله ويلوح بصار قال الشيخ الرضى من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ولذا استحال وتحول فاضفاكانا فى الاصل بمعنى انتقل فكان حتى جميعها اى يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها الى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فقاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها او معنى جميعا ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها صار كانت تامة هو المرتفع بها فاعلة الراجع والمنتقل وبجوز استعمال صار تامة على الاصل نحو فصرنا الى الحسنى قوله فيا لك من نعمى نحو لك انوسا قيس نعمى بالضم هو النعمة ضد بؤس نحو لن راجع اليه اما لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابوسا وشدائد فجمع وان كان واحد التعدد والجر قيل النعمى جمع لنعيم بمعنى النعمة كجرحى جمع جريح قوله الدلول عليها بمواد ها وهى الصباح والمساء والضحى وقوله لا يصورها اى ليس صبح ومسى وضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذى يدل عليه صيغها هو الزمان الماضى قيل انما خص الاوقات بهذه الاقتصار بان المختص بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرهما ولم يوجد فى غيرها من الافعال الناقصة وما هو الا الاوقات الدلول عليها بالمواد بخلاف الدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد فى سائر الافعال الناقصة ولم توجد فى غير الماضى والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب فى كان بيان ما يختص به وسائر تصاريفه عن المضارع والامر ولم توجد فى سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان تكمل الاوقات على ما يعم الدلول عليه بمواد ها والدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضى هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الاقتران التى يدل عليه تركيب الفعل اعنى الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمان الذى يدل صيغة الفعل عليه اعنى الماضى الحالى والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد مسيلان امارة زيد متصفة بالصبح

في الزمان الماضي ومعنى يصح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال وللاستقبال انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح قدس سره فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران لا ينطبق على شئ من المعنيين الذين ذكرهما الشيخ الرضي فهذه الثلثة اذا كانت ناقصة قوله في جميع نهاره وتقترن ايضا بزمانه المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والاستقبال قال الشيخ الرضي قالوا لم يستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعمدة عليه قوله جميع ليله وتقترن ايضا بزمان الماضي قوله وبمعنى صار قال الشيخ الرضي وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان الماضي المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى صار ففيه نظر قوله وذلك اي لكون جميعها تامتين في غاية القلة قوله وفصلها لان الجمع بينهما وبين الافعال الثلثة في الامور الثلثة غير صحيح لعدم الشركة في الجميع تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طريقان فاختار احدهما قوله وآض وعاد واخواه وراح قال في العباب كان الاصل في هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر جنسها ثم ضمن كلها معنى صار قوله وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات تكلمت وذكرت بعد الوقوع فلا يرد ان هذا الوجه يستدعي عدم ذكرها في مقام الاجمال ايضا قوله سمي اسمها فاعلا اه قيل محل هذا التنبيه هو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته لتقدمه ان قلت للتنبيه في هذا المقام رجحان لان الفاعل آة معناني الى هذه الافعال فضيه تصريح بان المراد استمرار جزء الفاعلية بخلاف قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه لا تصريح فيه بان الفاعل فاعل الافعال فنظر وجه تاخير التنبيه الى هذا المقام قلت بل هو نقض ايضا في ان الفاعل فاعل الافعال بسبقة الذهن اليه بشهرة كون الافعال الناقصة لتقرير فاعلها على صفته ولم يذهب الوهم الى ان المراد فاعل الصفة فليس هذا الاحتمال قادحا في النص بل ليس باحتمال اصلا قوله لتستمر امارة مذ قبلها واستابل بها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها في الاقبل ذلك كذا ذكر الشيخ الرضي قوله واعتبار الصلاحية قيل الصواب ان يقال واما اعتبار الصلاحية والقابلية فمعلوم قطعا لما يلزم ذكر اما بلا اخت انتهى هذا نادر لو كان التفصيلية وهو هم كيف ويجوز ان يكون للاستيناف كما في اوائل الكتب قوله ويلزمها النفي اذا كانت ماضية مثبتة ولم يلها الدعاء واذا كانت مضارعة فبما دلا دلين قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير شائع نحو آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه وما دام وما كان مشهورا في تقدير الزمان الا ان وجه تقديره ان ما مصدرية والفعل بعده بتاويل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الى مصدر الخبر المضاف الى الاسم لا يرتبط بدون تقدير الزمان فما دام اشتهر في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار حاصله بهذا السبب فاندفع ما قيل لك سند وجه صحته لان ما دام صار حاصلا في تقدير الزمان معه حتى تمتنع ذكر الزمان معه وليس اللام بهذه المثابة في شئ من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصلح بسبب تقديره ان يرتبط بما قبله فلا بد من حصول كلام ليفيد فائدة تامة بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه لم يصلح لان يرتبط بما قبله والمكان غيره فلا بد هنا من اعتبار كلام ليفيد فائدة تامة الا انه لا يعتبر ما لم يقدر بما يرتبط به بما قبله فاندفع ما قيل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعرا بانه لو لم يقدر الزمان قبله لم يجب هناك حصول كلام ليفيد فائدة تامة وحينئذ ليس كذلك لظهور ان المصدر المضاف الى الجملة اي الى مضمونها ليس كلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم يشبع ما دام يابس ولم يحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يسكت عليها ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس بكلام اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجود وكلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام بالجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضميره يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم يضم اليه ما آخر لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه بقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه كلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام بالجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا ايضا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني قوله وهذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا لقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة مضى على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها كلها على اسمائها قوله لنفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الجار قد يجيب موجب وقد يمنع مانع وعلى هذا فينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كان مالك هذا المثال ليس من قبيل تقديم الجار على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله في الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مفيدا لجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله ومعنى اي معنى ايد بالجواز في الضرورة عن جانب العدم فقط قوله نحو ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كم كان مالك وعلى هذا ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف ويجوز تقديم اخبارها آه تفصيه موجبة فيكون الامكان جزئيا للقضية الموجبة ولذا حمل قدس سره الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جزئيا للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام يكون جزئيا للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فتعين ما قيل بقي احتمال آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع فلا يحتاج الى تقييد الضرورة عن جانب الوجود فقط وح ينبغي ان يقيد بعدم ما يقتضي وجوبه لانح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة اذ اللازم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار كما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السوال انما يرد لو كان الضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار وانما اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وامكان ان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار لانه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح ايضا

يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز هذا كان يقتضي صرف الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم ويوصف به الجار فيه وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يجز بد من تحمل التجوز بجعله من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم مرة ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق بما اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال فضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لعلهما انظاره سهو كما قيل قوله فلا تنافي تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف خلافا فمن لم يجز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقد ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا التقسم معارضة ومجادلة او بقوله فلا افتعال يقتضي التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اولها النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو جاء آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب جار المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه لا بالاعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجا لا القرب وانتظاره لا القرب تيقنا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الجزء الاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشارح الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله من قريب او بعد مدة مديدة لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الجزء رجاء او حصولا اه آخذا فيه فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو جاء جزء او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبر بل لدنو جاء او دنو الجزء قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الجزء فالشروع اما هو في الموصل الى الجزء لا في الجزء لكن سمي الشروع في الموصل الى الجزء شروعا في الجزء مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في ضمن طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بقوله كونها لدنو الجزء نظرا لان معنى طفق زيد مخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا يقال شرع فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالجزئية استدلالا بالمثل السائر نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لانها عيست صائما وتقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما
قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما للتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه قوله اقتضاء
مضاف قال الشيخ الرضي وهو التقدير تكلف اذ لم يطرد المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثرا ما ولزومه مطرد في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد
فتكاد من طول البلى ان يعيها في الصباح مصح الشيء مصحاه اي ذهب وقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله
والتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسى في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان
يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد فعل
عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله فظهر ان ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وقد احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث
وجاز ان تقول ان يخرج فاضل عسى وزيد فاضل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صحيح في ان ان يخرج
في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا وشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى قوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر
ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات و
قال ايضا نحو خفت بالكسر فظلت بالضم انه محمل للفصلي الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار محتمل لهما ونحو مختار محتمل لهما وكذا يشير
اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فاقيل على قول الشارح وقد احتمال آخر وذلك لما منع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد
قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان
فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد يجوز كونه
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز ليس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما وفاعلا الخبر
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان واللازم تسته المشار اليها بقوله لو كان
لكان ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما وفاعلا
فلو حذف لاحتمل كونه فاعلا قوله قدس سره ودون الاستقبال الثاني لعدم مشابهته قوله فلك عسى ان يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج اذ المحتمل لا يشابه المتيقن فلا يرد ما قيل هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا اسم عسى وان
يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستقبال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال في الجواب
يكون ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة ودون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في الصور مستفيضة على جميع التقادير قوله متحيرا نحت قوله لعدك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على الحصول للفاعل وذلك انما يكون في صورة الاثبات دون النفي وذلك فلا يشتبه على احد فلا يرد ما قيل لا نظر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله ع لم يكد يرى يس الموى من حب ميته يبرح ✻ قوله وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثبات نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود والى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا قريب وان اراد وا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا متيا منه واما كون نفيه اثباتا فمقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود والى القرب في الجملة اقوم اثبات فهو من فحش غلطه وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان اراد وا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو فحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب مما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرب دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وهو انتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشئ وثبوته في وقت واحد فلا يكون نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون جزء بل المفيدة لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا افتنا بثبوت مضمون خبر كاد وبعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم تثبت قرينة هكذا نحو ما كاد زيد يسافر فلم نبق مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله انا اخفيها في البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه قوله هي الشبهة اي الموقعة في الشبهة والباعثة على القول بان نفي كاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فلم تتفطن من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات فاكذان كاد نفيا فقال ان نفيه اثبات قوله ولتسليمه عطف على فلتفطنه الشراء اي لتسليم ذي الريمة تخطئة الشعراء وقوله وتفسيره بالجر عطف على تسليمه او تخطئة الشعراء اي تفسير ذي الريمة قوله مبدلا بقوله لم اجد قوله ان قوله اي بان قوله حذف حرف الجر عن ان مع ان قياس قوله يدل على ثبوت الخبر فاثبات الفعل مفهوم من فتحه بها لا من كاد وما يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر قوله فتخطئته الاولى تخطئة بعض الفصحاء قوله وذا الريمة عطف على علي ذي الريمة حيث قال اصابت بديهته واخطات رويته قال في المستقبل قبل الاولى في المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى اولان الحال عبارة عن اجزائي او اخر الماضي واول المستقبل فذكرهما ذكرها قوله ومما يتشعب منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر لانا في القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما من زيد على اوله احد الزوايد الاربع والامر ما خوذ من المضارع الخ طب لانه يجوز ان يراد ما من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكون الامر او ما يكون بغير واسطة في غير المنع كيف وقد قالوا بكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع فلا يرد ما قيل قوله فما يشتق منه لا وجه لذكر المضارع لكن انما يتم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

منه المصدر فلا قوله حين اراد اى الشاعر بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قربه رسيس الهوى عن البراح للاثبات لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه يدل عليه قول من قال اصابت بديسته واخطأت روية فلا يرد ما قيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا في افادة نفي كاد نفي الخبر او اثباته واما افادة تقنية بنفي القرب من الخبر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال في انه يفيد نفي المدخول للنفي الخبر او اثباته بقرينة ان قوله فالنفي متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه في افادة نفي فعل آخر فالتفريع تم كيف وان نفي سائر الافعال لا يفيد نفي فعل آخر بل انما يفيد نفي مدلولها تماما وان اراد التشبيه في افادة نفي مدلولها تماما فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفي كاد في المستقبل لاثبات لم ينكر افادته نفي مدلوله وانما ينكر افادته نفي الخبر وبدعي افادته اثبات الخبر قوله مجرد ذلك اي المجرد كون النفي في المستقبل كالافعال قوله عواه الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اي في ثبوت دعواه او في دعواه بالتادليل بالمدعى قوله وفي تمسكه عليها اي في تمسك القائل على الدعوى فالقدح في الدعوى عبارة عن القدح في الدليل الذي اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى آه يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد في الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه مما قيل عجبا عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقص ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة في ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلك قوله ايضا اى كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر الضمير مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عز من قائل وهذا العجب من حسن الشعر وفي الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على وجه المدح قوله ولاشل الشل اليبس في اليد ودنها بما يقال لمن اجاد الرمي مثلا لاشل عشره اي اصابه كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية وهذا العجب من حسن الرمي قوله فانه اي كلواحد من قاتله الله ولاشل عشرة قوله الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع في الرضي هكذا الا انه وقع مجزءا لان الشيخ الرضي قد ذكر ثلثة افعال ينتقض بها الحد فتفطن اشتاح كما كان لكن المذكور في عبارته فعلان قوله فاشيرا ما وقع الاولى ترك الفاء قوله اي لفعل التعجب هذا هو الوجه للمناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع قوله احد هما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اي احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل به وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم حينئذ اضافة غير طرف وآية ذوي الى الجملة فلا فائدة في تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقدر قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي رحمه الله بنى فعل التعجب لما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي قوله بنيا منها من فعل لا يمتنع بنائهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل واقعا على الاشد قوة والغلبة قوله من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير تمتنعا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه تمتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصها اذا كان جائزا في الغير متمنعا فيه فحينئذ الخواص يوجب التقييد بما قيده به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق قوله واجيب بان ذكر التاخير زاده قيل الجواب بان ليس بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على ما ولا يتوسطها بعد المنع فعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر تم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيده به الشارح قدس سره فلا يرد ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرها وانت خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد مع ان البيان ليشملها حيث قال المصنف لا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين قوله الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه ان اراد الفصل بين ما فعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه قوله مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضميره واحسن زيدا جملة وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله والى هذا اشار قدس سره بقوله ومعناه اه قوله لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب فجعله من باب شهر فرا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بالفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر فرا ناب الا شهر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام فهاهنا ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ التي للتعجب تخصص بالوصف المقدر اي شئ خفي سببه احسن زيد الكامل تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شهر فرا ناب اي شهر علم اهر فرا ناب قوله عند سيبويه والاخفش في احد قوليه قوله عند الاخفش في قوله الآخر قوله والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الجزء بوابع عدم سد ما يسد ويرد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر وليس مع ذلك مبتدأ قوله لانه كان مخففة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء وهو ثبت قوله معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي هو جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل وهو ظاهر زيادة تهانى المفعول قوله احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والعمزة للصيرورة قوله او زيد عطف

على يزيد صلى ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية **قوله** بمعنى صفته به وضع لما يقال جعله حسنا ليس في وسع المخاطب تكييف قال اى جعله حسنا **قوله** صفته بالحسن اى كن واصفا له بالحسن كيف على اى حال وطور شئت اذ ليس في وسعهم افراط اصلا واشار الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما وفيه جزء والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اى شخص كان فهو موجود في زيد وكان للقول بالمدح فيه وسعة لا يضيق ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في ابتداء الوصف ولعم ما قيل ٭ وقد وجدت مكان القول ذا سعة ٭ فان وجدت لسانا قائلا فقل ٭ **قوله** بنكرة منصوبة قيل لا محلا واحترز به عن الحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فمعناها قيل ما كافة مهيأة نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في علما وطالما **قوله** موصولة قال الشيخ الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف العائد بأجمعها في فمعناها **قوله** بمعنى الشيء قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشيء في غير هذا الموضع **قوله** فاى لفظ ما قوله هو اى لفظ هي **قوله** هو مبتدأ قال ابن هشام لا يجوز لانه لا يكون مبتدأ لتقدم الخبر لجواز دخول لو مع ان لتبدأ صلة يعطى الاندلسي مثله عن سيبويه **قوله** اى مطابقة الفاعل اه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل ولهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز في هذا الامران وتعين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول **قوله** حب اصله حبب كظرف اى صار حبيبا فاد عم كغيره **قوله** من الفعلية الاولى من الفعل **قوله** فالراكب حال تقريبي على ما قبله وقع في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو يعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله** لا بدله اى للحرف في ذلك اى في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اى الى الحرف وهذا صحيح في انه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية **قوله** كل شئ استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشئ من تركيب الفعل او بان يقدر في الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من نحو ي الكلام من غير التصريح به او تقديرا قال الشيخ الرضي ومن امثلة تعدي الحرف بمعنى الفعل **قوله** اين انت مني لان معنى اين انت بعدت **قوله** الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة بعد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار بعد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام انادي **قوله** المضيف الفعل اى يوصله **قوله** وفي عدها من حروف الجر تسامح اى قول بالمجاز اذ الجار هو رب الذي يقدر بعد الواو ولا الواو واما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يلاصقه ويلازمه **قوله** فالعشرة الاولى وهي من قوله من الى قوله وتارة **قوله** والجهة التي يليها وهي من قوله ومن الى قوله ومنذ **قوله** والثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اجد على اسما وفعلا وحرفا لا في اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتفقتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى تشتركان على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلما لم اجد من فعلا اليضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا من لوث من وفي نفي دل امرا من ولي بلى وكذا لم اجد الى اسما مع انه لم يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف العينين قال وارى العين في العدد اقوى

في المبني للمساوي في اصل الوضع وضعا اذا كان ضعفا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من في لدى اضعفا الاصلها اين ثم واو في واو لدى قال الشيخ الرضي وربما قال نظرا لان صلا الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا فلكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها للعلى الحرفية قال الرضي ثم اعترض المصنف على نفسه وقال لم اشا جعلا وصلا الحرفية لاصل الالفاتها بخلاف فاضلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشتبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لاصل الالفاتها قال الشيخ الرضي وهذا عذر بارد قوله لاسم الجزء وهي الغاية لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخير قوله على الكل وهو المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية اذ الابتداء ابتداء المسافة لا ابتداء النهاية اذ النهاية لا تنقسم حتى يوصف بالابتداء قوله اما من المكان اه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجازها الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى لمسجد اسس من اول يوم وقوله تعالى للصلوة من يوم الجمعة قال وانا لارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون المجرور بمن الشئ الذي مبدا ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا الشئ الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصل منها ولو باقل من خطوة وليس للمنداد والتاسيس حدثين ممتدين ولا اصليين للمعنى الممتد بل احدهما فان فيما بعد من وهذا معنى في من في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التجئ اليه واقر اليه فالباء آه افاد معنى الانتهاء قوله من امرهم يكون من قبل من او بعدها يصلح ان يكون المجرور بمن مميز اله ويوقع هم وذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجل انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير في قولك عزمن قائل انه القائل بخلافه التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور وهم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله فانه اي من الابتداء الموضوع محلا بالجملة اي بكونه جزء القوله من فيصح عطف المرفوع على المجرور لكونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مسامحة قوله في غير الموجب في المغني الرابع عشر من معنى من التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع بعد دخول من الى خمس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صفتا عموم وشرط زيادتها في الموجب تقدم نفي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت خارج البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد تنكير مجرورها والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهو داخلة على المعرفة وهي عندسيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا اي يغفره والجواب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا خطابا لامة واحدة تعذر ان بعض الذنوب لانها تعم فغفران كلها بل عدم غفران بعضها ايضا تعم غفران كلها ثم قال صاحب المفتاح

قد اجتمعت زيادة تهانى المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفاعيل وكانه وجه منع زيادة تهانى المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وفى ولا يجامعن سن لكن لا يظهر منع فى المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا فى الكتاب من شئ فقال من زائدة وشئ فى موضع المصدر اى تفريطا ولا يزاد فى ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم لانها فى الاصل خبر اعلم انه جاء من لمعان لم يذكر فى الكتاب منها التعليل نحو ما خطبكم انتم اغويتمونا والبدل نحو رضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ويعرف بصحة قيام بدل مقامها ومرادفته عن نحو فوصل لتقاعد قلوبهم من ذكر امه ومرادفة الباء نحو نظرون اليك من طرف خفى فهو مرادفة فى نحو رمى فاوا اخلوا من الارض اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمن لسلسنناه منهم كذا ذكر فى المغنى قوله او نسى من مطر قال الشيخ الرضى فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف والجار والمجرور مقامه شرطان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اى ناس منا الا ملك له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامها الا فى الشعر قال ... انا ابن رجلا وطلاع الثنايا ... متى يضع العمامة تعرفونى ... انتهى وبهذا يظهر ما فى المطول اى ابن رجل رجلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او فى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو او على الحكاية فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب فقوله او هو اى قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل من غير زائدة بل هو للتبعيض او للتبيين فهو غير وارد على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من غير زائدة قوله الى لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضى قوله وتوعبها اى المجرورة والمنصوب قوله للظرفية اما المكانية او الزمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى الم تغلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين ومن معناه المصاحبة نحو ادخلوا فى امم قد خلت اى معهم مخرج على قومه فى زينته والتعليل نحو فذلكن الذى لمتننى فيه يستكر فيما اضمرته فى الحد ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس ... يصيرون فى طعن الاباهر والكلى ... ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم ومرادفة من كذا فى المغنى قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اى حقيقة الالصاق يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازى فى المغنى الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه او على ما يحسمه من ثوب ونحوه ومجازى نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان منفصليا الى نفس الشئ كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجازى مررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون مسكا للقرس فى مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس فى الامساك قوله المقابلة فى المغنى وهى الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر باء السببية كما قالت المعتزلة كما قال المسيح فى لن يدخل احدكم الجنة لعملك لان المعلى لعوض قد يعطى مجانا واما السبب فلا يوجد بدون المسبب وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين جميعا بين الادلة كما فى المغنى قوله والتبعية بهذا المعنى

اى بجعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير قوله مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر غالبا داخلة على المقصور عليه وقد تقدمنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به قوله والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاتهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وحسنت قوله سواء لم يكن غير الجر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعيته جزما بل يبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر وهو زيد معرفة والاولى بحسبك درهما كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ أو ذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيدا ان زيدا مبتدأ موخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدإ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدإ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو ليضرب باسيف فالدكرار بقلة والاولان منهما زيادة الباء فيهما قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر وبخيبرنا لهم بسحر والمجاوزة كمن قتيل تخيص ما بسؤال نحو قل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل للاختيص به بدليل قوله تعالى نورهم يسعى بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار يدبليل يؤدهاليك الا ما دمت عليه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله لاختصاص التبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين قوله وزائدة نحو ما من احد الا وهو يعلم ان ربه على الحق وكذا فى نحو ما جاءنى من رجل بل رجلان قوله وشبهه اى شبه الزائد وهو ما لم يكن زائدا بل كان مفيدا لتاكيد النفى نحو ما زيد بقائم لان الاصل ما زيد قائما فدخلت الباء لتاكيد النفى كما دخلت الباء فى ما زيد بقائم فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصب لو كانت جارة لم تتعلق عندهم بشئ لزيادتها تكليف وهو غير جائز وجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها اى بحرى لاجل مسمى ولورود العاد ولما منهما وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ويخرون للاذقان وحانا لجبينه وتله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفى الحديث صوموا لرويته وافطروا لرويته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم التابع تقول او ما في معناه نحو قلت له وانذت له وضربت له ومواعظه بعين نحو وقال
الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقم
لقال ما سبقتمونا واليه يصير ورة ويسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا حوله والابجر
العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله درب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة
فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء
مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم اعتيادها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل
على القلة فحينا سب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا تناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل
عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع منه المعرفة لعدم اعتيادها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي
انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة تقول جاءني رجل وجاءني رجل فلو لم يكتفوا بعلم انه يستعمل فيهما والمعرفة
اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة
وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش ليكفل صليم
حرفيتها بخلاف رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل او المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال
صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتأخر عن المقدم فيمثل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب
ان العادة ان يعلل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف
من الفعل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر علة فيه ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بانا ان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد
لان معنى رب رجل كريم اكرمته واكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته
لم تحقق معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت او تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمته الاكرام
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المحذوف
جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله
لوجود القائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك هل لقيت رجلا
فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان
رب جواب لكلام ما ظاهرا او مقدرا قوله دواوها يدخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودواوها على النكرة والمضمر ولحوق
ما الكافة ذكر قوله دواوها والاقتصار على الدخول على النكرة تنبيه ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقها الكافة
اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله ينبغي بيان لقوله في حكمها فلا يكون عاما قوله واسكنت في اوله
او الاكثر يكفيه رب قائم الاعماق خاوية كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق قوله لصيرورتها بمعنى رب

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعد بل كما جاز بعد الفاء وبل فنده الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا باصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وبما ذكرنا ظهر ان قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتكابه للفاء وبل بسبب ذلك ويخرج عن كونه تعسفا قوله باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تخصيص بربي وبالله قوله من الامور المختصة لا الاختصاص بهذا الجواب والا يرد ما في الهندية قوله باللام وان لانها مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان توكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيدا ما هو بقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة بينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلا جامعة بين الحرفين قوله وظهاوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فاما بخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك وقد يكون اسما بمعنى الجانب افاده خل عليه من وهو كثير كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وعلى للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كقوله وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه يأس من رحمة الله تعالى قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسمها حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى والتقاقا قدس سره اذ التقدير ليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود بالنفي كلاهما نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ابدا احد الوجهين المذكورين

في الكناية شيئ ومنه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل المشارك في صفة مع كون الشئ اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والمتقارب منه انتهى اقول ومعنى المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر اى يصلح كل بدلا يصلح له الآخر هكذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فالشئ مثل مثله فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثلته وممن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فهو ابلغ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول ح كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بالنسبة الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل المثل واريد نفي ثبوت مثل له فمرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطة اختلاف الاداء حصل بين لانه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثلة عمن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة **قوله** اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل الضمير لادى الى اجتماع الكافين او شبهت بالمخاطب فطوى المنع في الكل **قوله** للابتداء اي بمعنى من **قوله** والظرفية يعني بمعنى في وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا والخوارزمية مذ بمعنى ايام **قوله** اجمعية عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل مستدام زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل **قوله** لا يكون فيها صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيها اي في النسبة الماضية **قوله** لان معناه اه دليل لقوله لا يكون فيها يعني جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم **قوله** لانما لم ينقضيا اي الشهر واليوم **قوله** بعد اي بعد الآن **قوله** فكيف اي لا يصح قولك كما يتوهم بحسب الظاهر لان الاول مثال للاول والثاني للثاني **قوله** لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا منه الى زمان التكلم صحيح اعتبارا بالابتداء **قوله** واذا نصبت بهما بعدها **قوله** يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافيته والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها **قوله** بالاعرف المشبهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا مضافين باللام فكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال يفهم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف **قوله** ونونا تا اي ان وكان ولكن **قوله** ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغن بغين معجمة وجاء لعين غير معجمة وآخرها لنون وجاء رغن وعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد وقد قيئ لعلت **قوله** على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير يعكسها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل ورجوع يلزم ان يكون ان يعكس نفسها وليس كذلك **قوله** يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى **قوله** فمتى يعكسها اينما فذلك يلزم استدراك **قوله** فمتى يعكسها **قوله** فلست ان اي الهمزة الواقعة قبل النون لان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور **قوله** في ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام

هوان لايكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا الحاجة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم قوله بعد القبول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن واما كسرت بعد القبول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام الحكي قوله وفتحت ان اي حينئذ اي حين القصد الحال كونها مع جملتها فاعلة اذ لا يتصور كونها فاعلة وحدها قوله لو لا انك ضربتني صدر منك اي لو لا صدر منك ضرب اياي قوله نحو لو انك قائم متقاضي اذ كره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا اقل لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو خلاف القول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل بانه وقع فيها الجزاء اسما مشتقا وهي قوله تعالى يوده احدهم لو يعمر الف سنة وان في الاعراب وجدانا الجزاء ظرف وهي لو ان عندنا ذكر امن الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الجزاء فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزاء المشتق لا الجامد ليس بتمام قوله في ان اي في الهمزة الواقعة قبل النون قوله على محله جزاء اي كائن على محله قوله فانا اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لانها اي ان قوله وانكان من يكرمني فجزاءه اي وانكان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدأ بتأويله مفردا بان يؤخذ من الجزء مصدر مضاف الى الاسم والضمير قوله قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزاء الواقع خبرا ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها تأويل المفرد مبتدأ او كذا عدم جواز حذفه للوجوب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم منه كونه مفتوحة من تقديم الجزاء والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موجود فانظر ان ما قيل في كونه مبتدأ بحث لا تهم كما اوجب التقديم الجزاء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الجزاء موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الجزاء ليس على ما ينبغي قوله لانه غير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا خاصا او مفعولا او حالا او تمييزا وغير ذلك مما يكون تأثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي لفظا ان قوله فمي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط قوله يكون اي ان المفتوحة بالتاء او الياء قوله مع ما اي مع اسم وخبر جملت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسما كان او خبرا قوله بتأويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي قوله اعني ان والابتداء والتمنع اصطلاحا هو توارد الموثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا فكانه منزل منزلة اللفظ قوله فان المحذور المذكور وهو

اجتماع عاملين على معمول واحد **قوله** مشترك بينهما اى بين الاسم المبنى والمعرب **قوله** خلافا لظاهر ورد الكسائى قال الشيخ الرضى انظر ان مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو فى المفعول شرط الفراء الصحة الرفع قبل مجئ الخبر فحذفا واعراب لا اسم فلا يتناول فرا للفظ ولم يشترط الكسائى **قوله** على اخبارنا بذلك اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا يقوم **قوله** اذا فصل اى وقع فاصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان عليا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم وينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله فنقصان حقه من التصدر **قوله** وهو متعلق الخبر اذ لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا فى الدار لقائم **قوله** فى معناه الذى هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق كيف وقد قال صاحب المغنى فى معناها ثلثة اقوال احدها هو الشهور انه واحد وهو الاستدراك الثانى انها توتارة للاستدراك وتارة للتاكيد قال جماعة منهم صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن هشام الخضراوى فى المغرب لكن معنا بالتوكيد ولم يرد على ذلك وقال فى الشرح معنى لكن التوكيد ويعلى معه ذلك الاستدراك هذا كلامه **قوله** اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد بالنسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة وزعم ابو على وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجة ابى على دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة **قوله** امانى الاعمال اى والما لزمه اللام فى اعمال ان المخففة وجعلها عاملا واذا كان كذلك احتاج المبرد لحصول الفرق بالعمل فلطرد الباب اى ليتبع باب الالغاء او ليتبع باب الاعمال اذ كان الاجراء تقديريا او محليا ومنه نظيران عطف قوله لان كثيرا على قوله فلاطراد الباب وجعله مقابلا له ليس بسديد اذ فيه لزوم اللام فى بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لطرد بعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار المعدود فيه المعنى ان لزوم اللام فى صورة الاعمال يحتمل ان يكون ليطرد كل الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض **قوله** لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضى قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية نحو قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغى **قوله** اكثر من مشابهة المكسورة اى بالفعل المفتوحة مشابهة تامة والمكسورة مشابهة بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثانى فلا يخلو عن المناقشة **قوله** الصالحة لان يكون مفسرة ضمير الشان الذى اعتبر مقدرا فى ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مفيدة **قوله** لكن مشددة النون **قوله** فتحت كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضى ولا يخفى انه تكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب **قوله** يدخل على الممكن الذى لا يكون لك توقع او طماعية فى وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى تحولت زيدا قائما اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى الستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب **قوله** واجب عنه قال الشيخ الرضى ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر والى المغوار جر بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك قريب ويجوز ان يقال ثانى لاحى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابى عبيدة والاجر وان روى بكسر اللام

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموع بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل ابها مذهبوا نت تلومونها وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وتقدير تقع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا * وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين واشتراط الصدر خلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان باباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والجر وبعزة تجب اليضا باباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قوله فطوالك مبتدأ خبره قوله اي حصل الفعل مرارا ولا يقولك مفسر بهذا التقدير لان جاءني زيد آه بيان لقوله فطوالك بمعنى فتفسير احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ الا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع التفسير تام فانه قال فطوالك ضربي زيدا وعمرا واي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالجر قوله بخلاف آه فتفسير الشيء بغير ما قيل قوله بخلاف تاما وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأينا بها من الرضي قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المصنف فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون في الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهملة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهملة لان تقييد ثم بمهملة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهملة والا لما تركه قوله مقرونة بمهملة تقدير لمتعلق الباء وهو اما مرفوع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير في الفعل المفهوم اي تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهملة قوله على رجالتهم قيل على وزن العلماء جمع اجل لمن ليس بفارس كبه قوله الا انه لم يات في العاطفة قال الشيخ الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او جزءا بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها مستقلا باجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قوله ومن ندا اي من عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلي الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلي الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اي كما يشمل الجزء قوله كما وقع في بعض الحواشي اي في حواشي الفاضل السندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل السندي يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ في الاستعمال حتى العاطفة في الملاقي قال الشيخ الرضي ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا الى آخره ما نقلناه عنه آنفا وايضا قال والسيد في مع جاعلة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا لكما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة جاء استعمالها في الملاقي ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل في الجواب عن جانب الفاضل السندي

لا يصح وخوال حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق الجزء الاخير كما منه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي خلافا لقائلين نفي الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او خيال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو مضى السادات حتى عبيدهم وح لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجها الا انه يابا عنه قول الفاضل جزء من متبوعه نحو مات السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي تتبع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب وان كانت متصلة من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان تتقدم عليها همزة التسوية او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وسميت ايضا معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين على ما يشعر به طلب التعيين في ام المتصلة لا ينتقض بقولهم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام او التسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستقيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين وما في المنقطعة فلا ثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلاما لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فمعنى اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد يخلى بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هين او لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولا يحل كون ما بعدام وما قبلها على كلامين بهمزتين منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كالمتصل ومنهم صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام على حدة وان كان معطوفا على الاولى وانما ذا لم تقدمه الخبر او الانشاء كانت حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها اصلا يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فظهر ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو لا انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك وشك فيها فقال ام شاة هي خير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي لا يسند الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح بسيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول بجواز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

هذا المعطف منها البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتابه التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح وغيره
من كشيرين واجازه الصفار وجماعة قوله لم يجز تركيب الطيت زيدا ام عمرو اقدر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله
ارأيت ليس كذلك الا انه ينبغي ان يقرأ بالتنوين وقوله ارأيت بيان لما ذكر على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة
قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله يطلب التعيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله شطرين احدهما احد الامرين
المتوسطين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين قوله واما استفهام عطف على قوله اما خبر قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام المتلا
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة
قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة
بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفي الاشباه
منقطعة بمعنى بل والهمزة وقع في الخبر والاستفهام ويلزمها في الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة اي ام متصلة انتهى وفي شرح
شروح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها
اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة
حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيد بهمزة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لازمة للنفي في المعنى
ان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان تتقدمها الفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت
بلكن جملتا حرف ابتدا وخبت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا يقترن بالواو قاله الفارسي وقال النحويين وقال قوم لا يمتنع مع المفرد
الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها لابن يسعون ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان
مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام
عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة
قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرفي النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات فهما لفائدة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير
عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امرا ونهي او استفهاما وتمنيا وغير ذلك ويختصان بالجملة فتجدانها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب البصريين قوله تدخل الاكثير على النداء واما كثيرا
على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا يا الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون امامي الاول او
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي بلى مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الا ايجابا
وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان يكونوا ربع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب الايمان اني لارجو ان يكونوا نصف اهل الجنة قوله ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذي تبتني بكة فقال لبيك بلى هذا ما ذكره صاحب المغني قوله تصديق للجزم سواء كان الجزم موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال وهو ضمادة بن ثعلبة قوله ان ورائكها مقول قول ابن الزبير ورائكها منصوب على انه مفعول لها لان لفظ تصديق له من لعن الله اشار السيد الشارح قدس سره بقوله اي لعن الله تلك الناقة ورائكها قوله من جوى جهن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله لا تحيل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها قال الشيخ الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في جئ بلا وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة للكلام الذي يودى به اصل المعنى لم يغاير الفائدة الحاصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد بهذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد واعترض على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به وانما قال الرضي انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس لك كيف وعبارته المذكورة بريئة عنه فانقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى بدونها لا تحيل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان غلبته يعطوا الى ناضر السلم اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الاتيان والمجازاة الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسامة وهو الحسن وتعطوا اي تناول ثمن بمعنى الميل ولذا عدي بالى والجملة صفة غلبته والناضر من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر عظيم ذو شوك والمعنى يوما تاتينا الجبيبة بوجه حسن كغلبته تمدحا الى حسن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية غلبته بالجر قيد به لان زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله ومع ان شرطا لاجابة اليه لان قوله شرطا يغني عنه لانه حال من المذكورات كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله ما يتعلق بالمذكورات قوله اي او وما مع شرطا قدر المضاف لان المذكورات او وات شرطا لا شرطا قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد بجميع ما ذكر من اذا ومتى واين وان لانها كلها يكون شرطا وغير شرط وزيادة كلة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة مع المضاف اي بعد المضاف قوله ما فيها كلها اي كلة ما في المواضع المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله كي يبرا حور سدى وما شعر تمامه ولا بافكه حتى اذا صبح حشر بافكه متعلق بيشعر او سدى القدر والباء سببية والحور الهلكة على وزن الطلبة جمع حائر كبئر وبازل والحور ايضا الهلكة بالضم

حروف الزيادة

٨٣٣

بمعنى الملاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سري والكافر في ملك الملاكين او في بيت المملكة باقله وابا طيله وما
صم لفرط جلده وغلظته ان سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة على انه كان ساعتها في ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه
ذلك لعلم فتفسير الشارح قدس سره الحور بالمملكة على وزن الطلبة عن علم ويقين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين
بمعنى فاعل لا عن ظن وتخمين بناء على انه تفسير الجوهري الحور بالمملكة بمعنى الملاك والشارح فهم من المملكة على وزن الطلبة وعلى
هذا لا يرد ما قيل الحور المملكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان المملكة جمع هالك كالطلبة جمع
طالب توضيح فيما وضح وانه بعجاب خيال الحور جمع حائر **قوله** اي الفعل متقرر في المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته
متقرر مقدر متعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور خلافه بين العلماء ان الالفاظ
قوالب للمعاني وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتباري باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول تقرر المظروف في الظرف
وجعله في حكمه فاستعير في معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع ذايع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا
قال الفاضل الهندي ظرف اعتباري او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب
قسما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى والفلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير صريح
القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه زائد وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في
عدم الظهور او بان الظلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتعاونون فيما جرى فيه او بان الظلق الملأ بمعنى
الظلق في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج
اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم **قوله** وقوله تعالى ما قلت
الا صح ايراده في سلك بيان قوله فمن لا تفسيري في الاكثر الا مفعولا مقدرا للقول غير صريح القول لان الخطاب ان قوله وقوله تعالى
عطف على قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر في خبر قوله وقد يفسر بها المفعول به الخ كما فعل الشيخ الرضي حيث قال وقد يفسر
المفعول به الخ قوله واوحينا الى ابيك يا يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير
به وفي امرتني معنى القول **قوله** هو مصدر جبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا الكلام الجر جادا
نحو بلغني انك زيد اي زيد تيك وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او نائب
معناه اي في معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرا **قوله** اي اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر
اخوك الا انه بمنزلة لان اخوك بمنزلة تواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر خبرا او في معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضي
وافاد وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بالمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب
بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربته وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام
وان كان الاسم منصوبا بفسره الفعل ولا يجوز اختيارا بل زيدا ضربته بل لا بد من املائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازاني
في المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع في الحال
والصحيح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه في هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيها انه لا ضرورة

في ارتكاب الحذف والدليل عليه **قوله** بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يصح جعل هل معادلة لما فلا يصح هل زيد عندك ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل الاتصال وام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع **قوله** فاستعمال الهمزة الى قوله المنسب وليق فيه ان استعمال هل معادلة لام المتصلة يكون حيث مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب **قوله** بام المقدرة بالهمزة اي المأولة بالهمزة **قوله** وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول بهذا المعنى ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور المعرفية كما يقال لمن هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من بقية الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول **قوله** فيعلم من ذلك اي من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **قوله** وخطأ اي نسب الى الخطاء الشيخ ابن الحاجب قائلا بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب **قوله** ولم يرد الشيخ ابن الحاجب **قوله** احد انتفائين المعلومين كون الانتفائين معلومين لعلم من قول العلماء ولتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فلا يرد ما قيل اعتبارا للعلم لا يخلو عن مناقشة **قوله** فلا يتصور هناك استدلال اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما والآخر مجهولا وهو ليس كذلك **قوله** البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد كذا ذكره التفتازاني في المطول في اول بحث المسند **قوله** لا يقال لو انك منطلق يرده قولهم تعلمون لو انهم بادون في الاعراب **قوله** اي في اول زمان التكلم قال الفاضل السندي اول ظرف تقدم بتضمين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط واعلم اولا ان الكلام والا فلا يصح ترك في العدم كونه زمانا ولا مكانا بهما **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفي في الحذر والذكر جوازه لانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم فالمدار بالحقيقة اللزوم على تقدير خاص اولية العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به **قوله** لكان الجزم بحذف النون اولى والاولى بمنزلة الواجب **قوله** على المعنى الاول وهو جائز ان يتبع القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويتبع الشرط **قوله** هذا اي انا والله ان تأتني اتك **قوله** فيكون باعتبار التقديم الى قوله نشر اعلى غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم واعتبر الشرط بقرينة جزم اتك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه **قوله** وعلى المعنى الثاني وهو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جائز ان يعتبر الشرط آه **قوله** فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط **قوله** وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفي المثال اتك بقرينة جزم اتك **قوله** هذا مثال اي قوله وان آتيتني والله لآتينك **قوله** فهو باعتبار هما اي اعتبار الشرط واعتبار القسم **قوله** نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال الثاني لك قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللفّ لان تقديم الشرط مقدم وفي المثال لك
قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية
والمثال مثال الالغاء الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلاعتبار
التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون
النشر على ترتيب اللف وباعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب
اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا
على الثاني لامكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والا فهذه
ايضا نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لا بل نشر على ترتيب
اللف قوله لكنه اراد اي المصرح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر
على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقديره باخره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له وانما المصاف به رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله للتفصيل
قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس للازما في جميع مواقع استعمالها فانها تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها
فالتزم ذلك المتعدد بعدها وعلى قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على مشى واما الراسخون
وهذا اوان تحقيقا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها
فيودي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام
الملزوم في كلامهم يعني الشرط قوله جزء حمائي جزءا يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع
الكلام وليحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل جزء واجب الحذف وليحصل بقاء الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شئ
كان ثابتة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار الآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شيئا يقع قياما
زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع بلانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول
شئ فيها قوله فمن الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلانها
بجوازه مع المانعين والاكثر ان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء المانعين فصاعدا قوله ووسط زيد لما ذكر من قوله لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي
انما ارتكب هو لاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم
ولم يجعلوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله يرفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما
يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل يعيد قائم منه قوله الساكنة في الوضع وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة
للساكنين في رمتا وخرتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي بحذف الكلمة فالحركة باعتبارها كالملازمة

الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام فانه لم تخف فاذا لم تخافوا وخافا وخافوا فان بين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كالازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كلمة الكلمة بخلاف لم تخف الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق فان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة فقد لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يدللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل بنائهن الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله وهو من حيث انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي بذاتها اي وضعا قوله فلا يضر بها اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكن وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تسامل قوله فان هذه اي نون من ولدان ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه قوله التمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل وتختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحو من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا وجملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه الخ فيه انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن والمقابلة واذا سمي به امرأة تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لعبد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وظاهر قوله انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك في التسهيل ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والغوالي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله فمبني اعتبارا للوضع في بعضها الخ تامل كتنوين العوض والمقابلة قوله موضوعة

اى موصوف احد العلمين به اى بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر قوله نحو جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال ونحوه مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وضمنه ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان تجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة به قوله وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم الا صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو ممتنع وفى الثانى كون النكرة صفة للمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول واما الثانى فلا وقع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبره لم يكن مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله اذا كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد فكما ان رجل فاعل جاء وابن زيد صفة له ككلك زيد فاعل جاء وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة فى ايراد عالم الا جعل الوصف مفيدا لانه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم قوله للالتباس بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لوجود همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا ومدورا او على ذهول المتامل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك قوله نحيس اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كلوا حد ليس سديد لانه اختيارا لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة قوله اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اوائلها المزيدة فى غير المتكلم اختيارا لكن قليلا وتجئ بالنون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النفى وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن زيد ما قيل مجيئها مع النفى بانظر انما خلت النفى بلا المشابهة للنهى قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للتردد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين عليه انما يكون اذا كان الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصه وطامة الصالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين او لهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها وليلى اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمودانتهى **قوله** لو قالوا آه لا يخلو من خلل **قوله** المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين علىحدة ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة **قوله** الاثقل لما ذكر وقيل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه شئ فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** غير بارز اذ ليس ما قبل النون فى الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف فى الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغمين فى كلمة واحدة ولم يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وانما كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجتمع ثلث متعاقبة بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة فى الجمع المذكر اذ لا ضرورة فى ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين فى الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده فى الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضى واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهى كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالتحركة ارتفاعه بها حرف واحد متحرك **قوله** اغزون وارمن بحذف الواو لالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة والثانى مدغما لانها فى كلمتين لان النون مع الضمير البارز فى حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارمو الغرض اى الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فى حكم الكلمة المنفصلة **قوله** لما حذفت فى نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارمو الغرض اى الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فى حكم الكلمة المنفصلة المستقبلة فى اذ ليس كالجزء ما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لثقل الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لان النون فى حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف فى اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون فى حكم المنفصل مع البارز يشكل عدم الحذف فيه وحينئذ يحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء فى اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل مع ان هذا خلاف الترجيح للاول وانكان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل اى كاللفظ المتصل الذى هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد بحركة حرف تحصيل بسبب حركة وتجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة تحصيل بواسطة اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاعل نحو قمن وجيئن فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عد كالجزء منه وجعل الحق الحاصل بحركة بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين برد الى التقاء الساكنين حيث حصل الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل خارج فانه لا يعاد لعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم الدليل الصرف قالوا انتقال الحركة الى الساكن سبب

لحق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو من خلل لان كون حركة النون واللام عاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو بما قبل النون واللام اضمة فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا اما خوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لاجل حركة النون واللام تخفيف يقوانه باتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صنن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا بعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف واليه كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليست بقيم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزو ارمي واخشي واختار رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو حاليا **قوله** اهل يرين بقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل **قوله** كما يقال يريان بقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب **قوله** لم ترى الناس بكسر الياء لانه ما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر **قوله** لاصلى ترين والالزم دخول نون على الامر **قوله** يرين اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح **قوله** كما يرين مع ضمير التثنية في اغزوا لانخلو عن خلل **قوله** وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المعرف المذكر على الجمع المذكر والتكلم يقتضي رعاية المثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة **قوله** والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة **قوله** ان يقال لا تهن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين **قوله** اصبت خيرا بقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله منونا **قوله** اصابني خيرا بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما **قوله** وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن المختم

تتمة

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كليهما

وهي تدخل بين الجملتين والمتبادر ان يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال انى للاري الخ اعلم ان
الاسلوب والطريق مبهم في معنى البيت العربي ان يبينوا اولا معنى المفردات التي فيها صعوبة ثم يبينوا انها بحسب التركيب ثم يبينوا
معنى المجموع والشارح اختار بدءه العاملة في الشعر فلما بين معنى مفرداته حاله صعوبة فبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فقول اري امامن
رويته الخ ثم بين ثالثا معنى المجموع بقوله مررت على وادي منسوب الخ **قوله** وجملة اتوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسكون الواو اي
جاؤا به **قوله** وتانيه بفتح التاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة **قوله** استدناي اخوف الى الضمير الراجع الى وادي او الضمير في تانيه
باعطاء اعراب المضاف اليه واعطاءه اليه **قوله** وهو بمعنى المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعنى المفعول اي المخوف
لا بمعنى الفاعل اي الخائف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا خائف وادي السباع موضع بسيار است درو
وشاعر توصيف ميكند آن موضع را **قوله** ومافي ماوقى الله مصدر ية بمعنى الوقاية وفي بعض النسخ ومافي قوله الا ماوقى بمعنى
من **قوله** والمستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات **قوله** لكثرتها فيها اي تسمية بوادي السباع
لكثرة السباع فيها فالاضافة بادنى ملابسة **قوله** الظلام من الظلمة يكون صفة اولى وادياقوله يكون صفة ثانية له والتوقف
معنى ثانية فانها بمعنى الكث والثاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي
السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الى ظلام وادي السباع في الاضافة والمخافة بدانكه موضعيكه
درو ي ترس بيشتر ست از وي ساكن تر ميگذرند ونرم تر ميرانند اسباب انا قطاع الطريق مطلع نشوند وقد عرفت ان
قوله وادياً بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت بالعبارة الاولى اي بالمثال المذكور اولا
وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري مثل ما رأيت وقوله وادياً مثل قوله رجلا واقل مثل
احسن وقوله به مثل في عينه وقوله ركب اتوه مثل الكحل ومنهم مثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت
بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا ولو قوله ما رأيت كعين زيد حسن فيها الكحل منه لان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا اري واديا اقل به ركب
اتوه من وادي السباع يناسب ويمائل ظاهر القوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان
المفضل عليه مقدم على اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قوله ما رأيت كعين زيد الخ واقل
اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعنى لسبب مشترك بين المفضل والمفضل عليه كالركب فانه
مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا
المقام **قوله** على وجه علم من دليل الخصائص ولا يخفى ان كلامه يدل دلالة صريحة على ان معلومية المحدود انما يكون من دليل الانحصار
لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الله وهو قوله لما قسم الكلمة الى اقسامها الخ لانخلو من الخزازة اذ لا يخفى
للتقسيم وهو اي اسم وفعل وحرف في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك انتهى
ملخص كلامه فالله اشار بكلامه الى ان المصنف سمع دليل الانحصار لا بد وانه كما فعله بدونه في تقسيم الاسم وانه اشار الى انه
لم يقل وهي ثلثة اقسام لانها ان دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه

ان يكون لفهم المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معالما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل مستقلا باعتبار انه يفهم له من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا مانع فيه وان قلتم بين ما قالوه ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وبين ما قالوا ان اللام من خواص الاسم تناف لان الاول يدل على عدم دخول اللام على هم الفاعل لان النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منها انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بابرز خارج كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل ما وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه

قوله ولما وصف وذلك المعنى الخ وضع وضل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل بالم يتعين منه ان المراد هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لانه لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزئه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة ح فيه **قوله** ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل

قوله لكن لا يتحقق اي العام الا الخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا تحقق الا في ضمن المتضمن والاعم في تعريف الاسم لا تحقق الا في ضمن المطابقي **قوله** مخرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوما للكلمة من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء اخر غير مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او اللازمي للحرف غير مستقل بالمفهومية فان من تدل على الابتداء المطلق وهو ما جزء لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني واللازمي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات محجورة في التعريفات **قوله** في الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن لا يكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظه الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او زيد ضرب امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل ويكون مقترنا بالزمان في الفهم لكن لا يفهم من لفظة الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين الاحتياج الى قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقتضاؤها باحد الازمنة بحسب الوضع اعدم كون الزمان

ايضا فالترديد المذكور سيتدعى ان يكون الجميع منقولا منها او الجميع منقولا من غيرها مع انه ليس كذلك بل بعضها منقول من المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان كلواحد من الجميع منقولا آه اى جميعها باعتبار بعضها منقولا عن المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غيرها وشل هذا واقع بينهم كما قال هذه الجماعة شيع بهذا الحجر اى شيع بعض منهم بعضه لا جميعهم بخلاف ما اذا شيوع حجر عظيم وقيل هذه الجماعة يرفع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حيث هى يرفعه لا كل واحد اشارة الى تعميم المعهد من التحقيقى كريد ومن التقديرى كميهات والى ان غير المصدر اعم من الظرف نحو دونك والصوت نحو صه والجار والمجرور كعليك وقوله ودخل فيه اى بقوله وضعا عطف على قوله فخرج والمراد هو الافعال المنسلخة عن الاقتران بالزمان اعم من ان يكون فيه الزمان او لا يكون فيه الحدث لكون الاقتران نسبة بين الحدث والزمان فلا حاجة الى ذكر الافعال المنسلخة عن الحدث قوله لاقتران معنا بها به اى بالزمان اى بزمان الاستقبال قوله ويصدق على المضارع وضع وخل تقريره ان المضارع يلزم ان تخرج لانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين الجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فى تعريفه وليس كذلك فما هو مقترن بزمانين يصدق عليه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فى بحث الاسم ايضا واورد فيه الجواب بانا لا نسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال او بالعكس فعلى هذا يكون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعنيين ليس بوضع واحد بل يتعدد الوضع هو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لمعنيين مع هذا التسليم لاعتبار قيد فقط فى تعريفه هذا الجواب غير مذكور فى تعريف الاسم قوله دخول قد اى قد الداخلة فيكون من الخواص اللفظية ح وكذلك البواقى قوله لتقريب الماضى الى الحال فمعنى قد ضرب هو الضرب فى الزمان الماضى ولكنه قريب بالزمان الحال والمراد انه لتقريب الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد فى غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او تقليل الفعل قيل المراد من الفعل الاصطلاحى او اللغوى والثانى مسلم ولكن قوله وشئ من ذلك لا تحقيق الخ غير مسلم منه دخولها فى المشتقات ايضا وهو باطل والثانى ممنوع كاذب لان الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا فلا معنى لتقليل لفظ واجيب بتقدير المضاف الى تعليل مدلول الفعل الاصطلاحى ومفهومه قال مولانا عمم والاولى ان يقول الاضافة موضع قوله الا فى الفعل لانه موضع الضمير اقول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوى وهو الحدث فيكون كلمة قد لتقليل الفعل الاصطلاحى باعتبار احد اجزائه لانه ان كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لا لتقليل احد اجزائه لان التقليل تعلق بجميع اجزائه فى قولنا قد يضرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداقه بالنظر الى النسبة والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات ولغيره بالتبع واقلمت قليل الفعل اللغوى لا يصح فى قوله لتقريب الماضى الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحقيقه بل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذى هو يقترن بزمان الماضى او الحال قوله لدلالة الاول على الاستقبال الخ ولو قال لدلتها على الاستقبال لتم الدليل ولكنه اراد بيان معنى السين والسوف فى ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلالتها على الاستقبال فالكبرى فيه مطوى اى كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فى غير المنع لوجوده فى المشتقات مثل

ما هو بحسب اصل الوضع قوله على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر
وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك او زمان فعلك او غيرهما
من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة
الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله فى اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم
على التقدم الذاتى لا الزمانى والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتى من التقدم
غير صحيح فان فى التقدم الذاتى لا بد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير
قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر فى التقدم الذاتى اما بان يكون المتقدم
علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو هو وان
كان الثانى فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم انعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم
العدم فهو يستلزم وجود المتاخر فى اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان ما لم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر
ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع فى الوجود بخلاف
اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه فما قيل فى الجواب عنه بان المراد من القبلية ازمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة
لا بالعرض اى التقدم بالواسطة الاول يكون بين اجزاء الزمان والثانى يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما
هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول
فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثانى فيلزم ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلا تقدم
الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية فى قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت
هذا التفصيل فانظر الى ما قال سولانا عصه فانه قال ان التقدم الذاتى ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو
لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزمانى صحيح ههنا اذ هو
ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ككف مع انه ليس منشار الاشكال فى لزوم
ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزمانى حتى يجاب بارادة التقدم الذاتى بل منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية
فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان
زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد
من قوله ما دل على زمانك اما التقدم الذاتى او الزمانى وان كان الاول يرد ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان
الثانى يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزمانى يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا تجتمع المتقدم والمتاخر
فى زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ككف قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ككف لكن الكلام فى ان
التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله
منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشار الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمانيات يعنى لا يكون

قوله فلا يتصف بصدق على الصناع الخ لا يخفى ان الصدق على الصناع بالمعنى الذى ذكره ليس بصحيح
لان الصدق على الصناع بالمعنى الذى ذكره يستلزم ان يكون الكاتب بالفعل كاتبا بالقوة وهو باطل
قوله وان كان الثانى فلا تخرج الخ لا يخفى ان الكاتب بالفعل كاتب بالقوة ايضا فلا يخرج
قوله فلا يتصف بصدق على الصناع الخ لا يخفى ان الكاتب بالفعل كاتب بالقوة ايضا فلا يخرج
قوله فلا يتصف بصدق على الصناع الخ لا يخفى ان الكاتب بالفعل كاتب بالقوة ايضا فلا يخرج

صفة التكلم لان التكلم يجلبه مكروها ويمكن ان يقال ان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيما تجدان ح قوله لجا انتهى اى الماضى يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة ودون المتحركة **قوله** بالشبه الاسم بجد الخ معنى الشابهة هو اشتراك امر فى وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالشبه به كما فى قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضى ايضا لان الماضى كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعانى لانه جار بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جار بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضى **قوله** تسلبا باحد حروف نأيت اى بملابسة زيادة حروف نأيت غالبا وللملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله اشبه بجعل الباء للسبب **قوله** فى اوائله لايقال ليس فى المضارع اوائل فينبغى ان يقول فى اوله لانا نقول صيغة جمع باعتبار المواد **قوله** وهذه المشابهة الخ اشاره الى رد من ذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس **قوله** لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضى ايضا مشترك بين المعانى المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع **قوله** عطف على وقوعه اى لا بالنصب عطف على قوله مشتركا **قوله** فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله **قوله** بواسطة القرائن فان جارية فى قولنا رأيت عينا جارية وكذلك النكرة تختص باحد الافراد بخصوص لام العهد **قوله** وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام للحصر والحاصل انه لم يعرف بما عرفه القوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يقبل او بانه ما فى اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة فى اللغة هو المشابهة وهى ماخوذة من معناه الاصطلاحى لا فى تعريف القوم **قوله** فالهمزة للتكلم الخ الفاء لتفسير سعانى تأيت وانما لم يفسر على الترتيب الذى فى تأيت لانه تبع فى ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان التكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغايب وانما اعطى الهمزة بالمتكلم الواحد لان تحته اثنا فاراد ان يكون ظاهره مطابقا لتحته لايقال تحته النون ايضا فلم اعطى النون بح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول **قوله** وللمونث اى التا ويكون للمونث والمونثين اذ ثبات لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام **قوله** غائبات او ذوى غيبة اشاره الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على تاويلين الوجهين لان الحال لابد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اى ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القايم **قوله** على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة فى عطف البيان فى التعريف والتنكير **قوله** فهو فى قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلابد ان يكون للبدل للفتح لئلا يكون المقصد اقص عن غير المقصد فالتخصيص المذكور فى قوة النعت اعم من الحقيقى والحكمى **قوله** لموافقة السابق وهو قوله للتكلم مفردا قوله للمونث والمونثين غيبة **قوله** وحروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع غير المتصل به يكون اعرابه تقديريا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصام لا يحتاج الى زيادة قيد المتصل به لان قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدا بها عند المحققين فيقول هو احترازا عن قولنا ما يضرب الا هما او الاهم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصام لا يفهم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ الكلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعرابه بالفتحة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطل لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان مبنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لا غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا **قوله** والمخاطب المونث اي ذات او الخطاب فيصح توصيفه بالمونث **قوله** والمونث قال مولانا عصام ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في متنى قوله فالصحيح منسوبا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا لانه الان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالمونث ويحتمل ان يقال لما كان اللفظ اشعارا بالتانيث ترك تانيثها **قوله** والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الفتحة والضمة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالفتحة والضمة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا بالضمة مثل يمحي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصام ان السكون الذي هو تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لانه في الاصل لم يكن لسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن لسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم من اللفظي والتقديري ليس بشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم يرد وقوله لفظا بعد السكون حتى تشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل اضرب او دع

فلا يكون كاصلها جزاء وحاصل الدفع انه جعل كلمة سوف على السين في ذلك **قوله** لان الاصل فيه اي في خبر كاد الاسم والمراد بالاسم عن الاسم ما يجيء من ان فاعل كاد اسم مخلص على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من المال باعتبار احد معنييه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد في وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان الملفوظة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدأ وبان مقدرة الخ **قوله** كايش في اي شئ والتشبيه في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في ايش من الاخر وفي لمن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذا ظرفية احتراز عن اذا العلية فنونه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة فتقول انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذا سلمت ادخل الجنة غالبا ومبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وهي في يومئذ اي يوم اذ اكان كذا على الجر ليكون على صورة المضاف اليه وقوله اذا الظرفية بمعنى ان لانه اي الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه **قوله** وبعد لام كي اي اللام بمعنى كي بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الثلثة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جار يعني ان هذه الثلثة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اي لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يتعرض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعدا والكتفاء بما ذكر المصنف فيما بعد حيث قال او بشرط سعني الى ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء والاسم لما فعل ما بعد الى مجرور **قوله** ان يحسن اي من الاحسان والفاء في قوله فان للتفسير النوعي **قوله** وكلمة ان اللتي وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيثها التي فيه اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حروف الجار لا حروف المعاني **قوله** بعد العلم اي بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كعالم **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتي ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله في الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال هو لانا عصان هذا لشعر بان العلم جار بمعنى الظن والمشهور انه لا يتعدى الا الى اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه والعلم انه ليس كذلك الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما ان لم يجز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم فحسب اما ان يكون مطابقا للواقع اولا وان كان الثاني فهو الجهل المركب وان كان الاول فلما ان يزيل فتشكيك الشاك اولا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثاني فهو اليقين **قوله** هي ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل يفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل لكن حبيب بان ايراده للمبالغة في رد مذهب الفراء والاخباريين النحوي فانهم جوزوا كون ان المخففة بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل عام كامل الحقيقة والاضافي فقوله ليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل اضافي لا حقيقي فجاز ان يكون ان التفسيرية بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة المحقق اي مدخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يبقى في مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا ينا سبه ولم يقل فينافيه كما هو النظم لاحتمال المجاز او تجريدها عن معنى الرجاء قيل لا يثبت نفي كونها مصدرية وهو المدعى بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم نقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا في اداة المضارع لان ان المخففة من الثقلة

فيكون المراد من قوله اظنك معناه الحالي لا الاستقبالي في المثال الثالث كلاهما منفيان وان لان قولهم اظنك سهول لقوله اتاديراد منه المعنى الحالي ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يتعقبا الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يتعقبا على ما قبلهما والمتبادر من بعدها ان يكون بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصام في شرحه نقيض ما ذكره بنجو اكرمك اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لامحالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا لضرب فانه لا يعمل للفصل مع الصحيحان يقع واذن اذا تصدرت وانا يفصل بينها وبين صلتها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما مر في الامثلة الستة **قوله** اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة **قوله** لا تعمل الا الاستقبال يعني ان نهاية امرها استحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا تعمل الا الاستقبال لان دخول الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال **قوله** ظرف للاعتصاب اي ظرف لقولنا ينتصب اي ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها الخ **قوله** كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدا مثل قولنا من حرف جر فان من مبتدا وحرف جر خبره فتمثيل اذن بهذا المثال الخ مرفوض وحل تقريره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرهما لان اخوات اذن يكون مبتداء ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن مبتداء ومثل اذن تدخل الجنة خبره وكلما كان انتصاب المضارع باذن دون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر **قوله** فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دايمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن وحده ويحتمل ان يكون في مدخولها واشمل حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا عصام الوجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقائل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قولنا جايزان محذوف مع فاعله مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه رجح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الشيخ في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من عدم جواز حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصنف وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا مفيدا بحيث يحتمل كما لا يخفى ثم ما ذكر واسن الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاعراض المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاعراض كما عرفت في اول هذه الى شيئة والى ما ذكرنا يدل ما اورد من الدليل على كون الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد سايرالحروف العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم متبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو والفاء دون سايرحروف العاطفة فلذا اخص بهما **قوله** النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاكتفاء على العطف اما ضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهي قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اى هذه العبارة فى زمان الخ **قوله** على كنت هيئت اى على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** اذ كان ما بعد حتى اى كان فى زمان الدخول ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بقيت ما بعدها على عبارة كان ما بعدها على تلك الحركة العبارة والحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** فحتى زمان الحكاية ايضا الخ اى اريدان يكون فى زمان الحكاية ايضا مرفوعا كما كان مرفوعا فى زمان الماضى وبهذا ذكر تم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا فى حال الحكاية ومرفوعا فى زمان الماضى فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقديران على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اى علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذى بعد حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر فى حتى الاستقبال بالنظر الى ما قبله فان يكون الاستقبال ما قبلها ايضا ينافى ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه انما انه علم الاستقبال حقيقة فهو مسلم واما انه علم الاستقبال بالنظر الى ما قبله فنسلم لكنه لا ينافى الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين فانما اجتمعا بينهما ليس مما بعد واجيب ايضا بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة معنى الحال منه ينافى ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لاجارة اى للحرف جارة وللحرف عاطفة لا يقال لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها بها المضارع وكان فى تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافى ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اى الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى حرف داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفى فى قوله لان تقدر بعدها الخ لافيد النفى ووجه التوهم انهم يقولون انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتدا بعدها **قوله** فيرفع اى اذا كانت حرفا ابتداء فيرفع ما بعد حتى لكن بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** بعدم الناصب والجازم فحينئذ الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر فى الثلثة وهى الضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب والسكون فى حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اى حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوى ليتحقق الغاية التى هى مدخول حتى **قوله** اى كون ما قبلها اشار به الى ان السببية فى السببية للمصدرية لا للنسبة فان الباء المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدرى كالنزعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوى لان وضع حتى لارتباط ما بعدها بما قبلها فهى لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظى فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوى واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظى لانها اذا كانت حرف جارة لا بد لها من مجرور يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطئة الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى بالانكار وما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فينبغي التأمل والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصح الاكتفاء بما سبق او الاكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل ما كان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لابد من الحمل بينهما لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب وتقابل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشئ انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لانا نقول عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فهم كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل الا ان نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشئ منهما لا بان يكون شئ منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس مرادا من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لانه تعالى ليس فيهم التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الجزاء او على حذف المضاف من الجزاء ما كان ذا تعذيبهم فيكون الجزاء في الحقيقة هو ذا ونصب بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء لا بفتح الباء كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الخبر على تاويل الا لانا نقول لا يلزم ان يكون مثل ترتيب اللف قبل رؤية الماء لانا نقول ما كان الاسم مقدما على الخبر وكان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ما كان الله معذبهم وهذا التوجيه ليس موافقا بلاحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر المعرف بحلى بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فذهب الشارح بخلافه **قوله** والفاء التي الخ ينتصب الخ اشار بالى ان الالف واللام للعهد وهو يشير به الى انه في ذيل الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة فقال سواء كانا عصفارا بمبتدا وخبر وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها للانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتدا محذوف فتامل مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيح سبب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتخصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير اللفظ بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة لله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بشئ وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن لقصد

بجملة ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فليس ظهور الفتحة فيه مثل ما اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اى مصاحبة ما قبلها الخ اشاره الى ان المراد من الجمعة المتحققة فى ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار اليه سن ان الواو فى الاصل لا يكون الا للجمع اى هى موضوعة للجمع واليه يشير قوله دايما فى الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اى بامثل الواقع الخ انما قال ذلك لدفع اعتراض الشمنى حيث قال ان قوله فى مثل ذلك يدل على عدم كون هذه الاشياء الستة قبل الواو بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو مثل ما يكون قبل الفاء والاعين ما هو قبلها مع ان قبل الواو عين ما هو قبل الفاء فاجاب عنه الشمنى بان لفظ مثل مقحم ههنا والشمنى اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايضا لان الاصل عدم كونه زايدا اى الواقع قبل الواو وبامثال الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وبهما تتغاير ان مفهوما وقوله فى كونه اى فى كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء الستة وجه الشبه **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اى ليس مفهوم او هو المركب من الى ان كما هو المفهم من كلام المصنف بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الا ان والاضافة بادنى ملابسة وهى ههنا دخول الى او دلولا على ان فلا يلزم تكرار ان ح ويمكن تصحيح كلام المصنف بوجه آخر بان المراد اذا شرط تحقق معنى الى ان الا ان هذا لا يستلزم ان يكون الى ان الا ان داخلا فى مفهوم او لانها اذا كانت بمعنى الى او الا تحقق معنى الى ان او الا ان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اى لا تلزمنك فى كل وقت الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف فى جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه فلا يكون متصلا وقوله لا تلزمنك بفتح التاء **قوله** مطلقا اى النظم ان يقول مطلقة بتقريبة لفظ الحرف قبله ولفظ كان بعده الا ان يقال قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اى اطلقت الحروف اى اطلقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم ما كان النظم كذلك العاطفة المذكورة فى المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا عمم الشمنى الحروف العاطفة مما ذكر وغيره لان هذا الحكم يجرى فى جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم فى الاستعمال ثم استعمال جمع الكثرة فى قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** اذا كانت منها اى اذا كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها فى كون ان مقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم الصريح فان الشروط المذكورة تتقدير ان فى الحروف العاطفة المذكورة على تقدير ان لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا بل يكون اسما مؤولا فلا يرد ما يقال قد شرطتم تقدير ان فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقض **قوله** وتقدير ان اى تقديران فى نحو اعجبنى ضرب زيد الشتم الخ بعد الواو والفاء ليس بمشروط الخ **قوله** على اول المعدودات اى المعدودات المفصلة الناصبة تتقديران والاجمال عبارة عن قوله وينتصب بان ولن واذن وكى وبان المقدرة الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان شئ اريد ان تحسن الخ **قوله** او على آخرها اى آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف ثم يصح عطف شئ على ما هو فى اول هذه الامور ويصح عطفه على ما هو فى آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل ضرب بيد وعمر وبكر وخالد كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه على بكر ايضا **قوله** وقيل هو اى قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات المجملة ان صحت

فينبغي ان يقع الانتهاء والاستثناء تامل **قوله** علم بنظير الناصب بعد ما قبل هذا ينافي ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي ما مر من قوله فيجب قياسا مك وان تذهب فجوابه ان يقع المراد بجواز اظهار ان فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقديران يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله** نحو قوله تعالى ليلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون نائبا واو غم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما واو غمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية **قوله** لضعفها اي الضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل لعدم قوتها في العمل وتقابل ان يقول هذا الوضع يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شئ من المواضع التي تقدر ان فيها واجاب ان ما ذكر ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثر لها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قبله فلا بد من القرينة لذلك بل ليست الا اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا على تاويل سماعك ان قلت من اين تعلم انه مبتدا قلت قوله خير من ان اه خبره فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيد مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم واللازم بطل فالملزوم مثله **قوله** خصا اي الحصر اعاما في قاعدة صيغة المضارع المتكلم بالفارسية اكاه باشيد اي بجماعة كه ملاست كننده ايد مراكه حاضر شديم جنگ را توعي بفتح الواو وبكسرها وفتح العين العربية والسيار موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي بخلاف ان الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وبغير ما فليس بسماعي لذا لم يذكر ما المصدرية **قوله** ولا استعملته ولم يقل ولا الموضوعة رعاية كلمة في في قوله في النهي اللان ما الموضوعة ناسب ان يقول للنفي لا في النهي **قوله** خلافا احد اشار بالى ان هذه الاربعة على كلم الجازاة للان المجزوم بها فعلان مع الواحد مقدم على اثنين لا يقع هذا متنقض بلم يضرب ونقيل يسكون اللام اي لم يقبل بحكم العطف لانا نقول المراد انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجازان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل ان يكون الشئ جزاء للشئ الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لانه ذلك لانه لا يجوز ان يكون باعتبار معنى الجمعية **قوله** ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انما تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما انما قدم ان مع انها غير مستقلة بالمفهومية بالانها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء لان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها متضمنة بمعنى الشرط **قوله** لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بهما لا تدخلان المضارع على الوجه الكلي فقد خلتا عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** من المتقدم اي الحال والمراد من الحال العادي لا نفس الامري لامكان اجتماعها في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو لان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال من نعم لو اريد بعض الاحوال اي قرائتك مثل قرائتي في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذا ما تقع

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلم المجازاة المذكورة من قبل اشار به الى انها في ذيل الاقارير تفسيرية فيكون معطوفا على مدخول في قوله فلم الخ اما يجعل لاضافة للعهد او بالعادة المعرفة فانها اذا عيدت كانت عين الاولى غالبا **قوله** تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس ذلك كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى **قوله** اي يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلم المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني في نفس الامر فكلم المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه كذلك فاشار تنبيها فيه ولهذا قال وفي شرح المصنف الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان تضربني فانا اضرب بل المتكلم لعتبر ملزومية شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة على سببية مقوله ولا شك الخ اشارة الى اللاعتراض على ما وقع في شرح المصنف وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كاسبابنا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل يعني ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايراد احداهما في صورة السبب والسبب في صورة اللازم والملزوم والحاصل انه ليس المراد من السبب والسبب الحقيقيين فكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم يعتبر بينهما النسبة ليصح بها ايراد احداهما في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح ملزوما للثاني لا سببا بل السبب هو الثاني فعنى قولنا ان كشتني اكر يمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون الشتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل يتصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن **قوله** اظهار المكارم الاخلاق اي باعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاخلاق الحسنة **قوله** يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اي بوجوده ومرتبة ليصير الشتم الخ **قوله** لانه شرط اي شرط بسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اي الثاني يبتني على وجود الاول فقوله امتناع الجزاء منصوب على نزع الخافض **قوله** ان تزرني ازرك في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء **قوله** او الاول عطف على ضمير في كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته وبمعنى صه في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت وتخيل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرني فقد زرتك قيل ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تخترني بزيارتك اياي الآن اخترك بزيارتي اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر للاداة والبارز الى ان وهو سببها والشرط وانما قال مع صلاحية العمل لان الجزاء لو كان

معناه بالفارسية اگر باشد از شما يان كه مسلمانا بيند هزار كس غالب بيايند شما يان بر دو هزار كس كه كافران باشند يك مسلمان را: دوكافران گرفتن گناه كبيره است ومعنى عاد الخ كسى كه عود كند بگناه پس انتقام ميكيند الله تعالى از او **قوله** فالفار للرتبة والمراد هو الفار وما هو في حكم الفار وهو اذا للمفاجاة بقرينة اللاحق **قوله** لتاثير لحروف الشرط في الماضي فيكون معنى الماضوي فيه فيها فلا تاثير لحروف الشرط فيه فيقلب معنى الماضي المضارع **قوله** فاحتاج الى رابط الفاء اذ لم يكن الجزاء مصولا لحروف الشرط فاحتيج الى رابط فلا بد من رابطة الفاء **قوله** الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفي بان وليس وكذا المضارع مع السين والسوف واللام الابتدائية ونون التاكيد مع التعجب والقسم والتمني والترجي والعرض **قوله** لتاثير لحرف الشرط في الجزاء الخ وذلك لانه لما يصوغ عمل حرف الشرط في الجملة الاسمية لانه لا يكون غالبا الماضي الى الاستقبال فيها وكذا في الدعاء والاستفهام والتمني وغيرها من الامور المذكورة **قوله** اذ التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واتى بالاذا المفاجاة لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة التي ليست مع الجملة الاسمية للجمع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة صحة توقع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ اى اذا يخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجي **قوله** فبينهما معنى الفاء اى في اذا معنى الفاء مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هي الفجاءة ويصح قولك ان معناها قريب من معنى الفاء فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفاء فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب واتخاذ دعوى القرب مما لا يرد ان معنى ثم ايضا قريب من معنى الفاء لانه ليس فيها معنى الفاء بكماله لوجود التراخي في ثم دون الفاء **قوله** ولكن الفاء اكثر اى الفاء اكثر استعمالا في الجزاء او الفاء اكثر في ان يخبر عن حدوث امر فجاء امرونحو ذلا الكلام اشارة الى تصحيح لزوم الفاء في الاسمية مع وجود اذا الفجاءة والى فائدة قوله موضع الفاء لانه يشير الى ان اذا اقل استعمالا من الفاء او الى ان الظاهر ان يقول وقد يجيء **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واتى على الشرط اليه قلت المتبادر من ان يكون شرطا فلذا حمله عليه **قوله** لاختصاصها بها اى اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمية المفهومة من اسمية الجملة لاختصاص الجملة الاسمية باذا المفاجاة ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذا الشرطية يعني ان ذلك لاختصاص ليس في اذا الشرطية مختصة بالفعلية كذا التصريح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمية يميل اليه قيل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية بناني ما مر في علة من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة المبني عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية بناني ما مر في الظروف من اختيار الفعل بعدها المبني عن جواز الاسم بعدها ويناني ما مر فيما اضمر عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المبني عن جواز الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد بالمنع الغلبة والكثرة فيما مر في الظروف من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر الموارد اعتبار الاقل في حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص واللزوم في غير ما اضمر عامله ولم يعكس الامر في الفرق لمناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص يستدعي حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور لا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سيئة الخ يعني اگر رسد كافران را سيئه بانچه كرده اند دستهار ايشان بيشتر ازين پس نوميد ميشوند ايشان بسبب اين از رحمة الله تعالى وان اصابت المسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى واسناد السيئة الى ايديهم لانهم يفعلون السيئة بايديهم غالبا **قوله** ان

حرف العلة واما اذا رفع وقيل تدخل بضم اللام لا يعلم انه تصدمنه السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقدر ان لا ظهار قصد ها كما عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهى دخول الجنة وقصدا وازلك السببية بالاسلام فقدران **قوله** قيل ان تسلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان النهى اى لاء الناهية فى قوله لاتكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولايكون قرينة للفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت امتنع لاتكفر الخ **قوله** خلافا للكسائى اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائى على الفعل المجهول ليكون الكسائى مخالفا للجمهور او خالف الكسائى خلافا حذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشار به الى ان قوله للان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائى **قوله** وهو خلاف الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمعنى الذى ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وبهذا اذا اقتصد اى المضارع انما ينجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجزم من الجوازم بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لا يقال ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانم ذلك ايضا فى صحة الحالية لان حالية شئ مسبب لكونه منصوبا لامر مرفوعا فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فرفع اما صفة او حال **قوله** فهب الى آخر ذلك الخ وقوله لدان بمعنى عند وهب امر من وهب يهيب بفتح الهاء وبالكسر ايضا لانه يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب يهاب والمقصود بالتمثيل هو ما يثنى بضم الثناء وعلى قراءة بعض لبسكونها فقوله برشتى جمله بصفته فانه صفة بقوله وفى الثانية هبه كن مرا از نزد خود دولى كه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فكلمة فى بمعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشاره الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثنى حالا من ولدا لانه يجب تقديمه لنكارته **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** فاذريم الخ بفتح الذال امر من زار يذار اذا من وذريذر والمقصود بالتمثيل ليهون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الواقع فى المضارع الواقع حالا لا هو الضمير فى يهون ولا يجوز التوصيف اذ المضمر لا يوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را در ضلالت شان در حالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تا سرگردان شوند دران ضلالت **قوله** اى عمن بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بيهمين فان نصبه بالياء **قوله** وقال رأيتهم ارسو قولا ارسو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امر من سايريسى وقوله رأيتهم بالهمزة والارساء اقامة السفينة والضمير فى ترادها اللجج بتقطيع بحتريا ولها بضم اللام لا بسكونها انه مرفوع لانه كلام مستانف لا محل له مما قبله فيكون مرفوعا على الاستيناف فى كتب العربية جاء بمعنى جواب سوال مقدر فيقال ان كلام مستانفى جواب چه سوال مقدر است بفارسية وگفت پيش دران جماعتى كه آنرا كاروان بگو سرگردان گويند برگرد يد واليستيد كه مداومت كنيم حركت را نقوله ترادها كلام مستانف فرض ولو كان الاستيناف بمعنى جواب سوال مقدر فالسوال المقدر ان هذه الجماعة يقولون على آثارهم لم رمت لنا ان نقف والقافلة تسير فقيل لهم ارجعوا فى جوابهم لاجل محاربة الكفار فقوله كل متقاع يعنى پس هر مردم سست بيمانه كه بتقدير رسد تعالى يعنى فى اجل كسى كه مى رسد **قوله** هكذا فى بعض النسخ لا يقال ان لام فى بعض النسخ انما يكون بمعنى الى اذا مر مخففا للتشبيه المستفاد من حرف له بهذا لانا نقول هذا احد معنى غير التشبيه كما يقول كذا قال

لابد دان الاحتراز عنها بغير موجبة لانها خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وبها صيغة الاسم **قوله** اى آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخر وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سياتى وقوله والبناء على السكون عطف تفسيرى بقول الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب فسكون لم يضرب ولیضرب آمه او ردكلامه على وجه يتناول كلا المذهبين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفائها يقتضى الخ هذا علة البناء على السكون وحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف المضارعة حيث لشبهه حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابها بالاسم المشترك لسبب حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى بعد البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** فى الصورة حكم المجزوم وانما قال فى الصورة لعدم صحة التشبيه باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب الجزم **قوله** اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم مختص بالمجزوم كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع ونحوه **قوله** لانه لما شابه بضارعانيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة اى لتضرب اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فليلا يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال ينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة حرف العلة فحينئذ التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** لكثرته لانه مشهور ويحتمل ان يكون عدم ذكره لقلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب ضارع رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب فى الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند الصرفيين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى ههنا الذى فى مضارع رباعى كان بعد حرف المضارعة ساكن ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان فى قوله ما يكون والضمير فى انما هو راجع الى ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج نحو فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه ولكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا احرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه نظر لان الرباعى لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى ليتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى المتكلم بالساكن فلا يرد ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يتوصل بذلك كما انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانها يسقط فى الدرج وتتصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول الادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول الادنى ملابسة فلان الفعل ايضا يضاف الى الفاعل ودلالة المفعول فح لا ينفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة مما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهى كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه قول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافته الا لادنى ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافة اى اضافة الفعل الى المفعول الادنى ملابسة كما توهم ل لوقوع الاعتراض المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الخ وح يوافق ما مر فى المفعول ما لم يسم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذى لم يسم فاعله والضمير فى فاعله راجع الى هذا الفعل ولا يكون فى الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل فى قوله مراد بالموصول الفعل الذى الخ ما هو الفعل الكل وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد به من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه اى الى الموصول بيانية اقول فح قال والانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه سببا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية مما لا وجه غير معلوم فالاحق على ما هنا بهذا وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعل اضافة العام الى الخاص لامية لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لامية لا بيانية قيل الاضافة البيانية ينبغى ان كان بينهما عموم من وجه وهنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيما نحن فيه بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل وشبهه لكنه اكتفى بالاصل فتبان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف فى هذا يحتمل ان يكون هذا المبتدا من الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم فاعله عدم ذكر الفاعل مالان فاعله غير مقصد لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما النسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل مثل ان يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما لتعظيم الفاعل او تحقيره او لشهرته او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او لقصد الاختصار **قوله** واقيم المفعول مقامه احتراز عن هذا لان هذا ايضا ينتقض التعريف بنحو اخير بن بحذف الواو والباء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه **قوله** فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله اى لم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر بينهم **قوله** فعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يقال من عدم ترتب الجزاء وهو قوله فهم ادل الخ على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله لان هم الاول مكسور الآخر متقدمان على كون الفعل مجهولا بتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان يريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ما ذكر بقوله الاصوب بدلا من كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب بعيد لاجل ذلك الاحتمال لان المتبادر من المعتل هو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المغلبة عند الفا الاكتفاء بالمثال اشارة الى ان مثل عور وصيد من الشواذ لا النقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين والتعميم بالنسبة الى المضلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام لا للحصر **قوله** لزيادة نحو ضم العين المجرد للفعار والاختلاف فى مثلى يستلزم التغاير فيه **قوله** فى المبنى للمفعول سنذاى من المعتل فى بعض النسخ فى المبنى للفاعل سنه وهو غلط من سهو قلم الناسخ حوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** ويتبعه اى يتبع ذكر صيغة المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين يقلب عينه الخ **قوله** ما ذكرنا من زيادة الضمو والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الجزء اذا كان جملة لا بد له من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو تصحيح يعنى ليفيد زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول سيجىء ان الكافية باسم الرضى ايضا فكانه قال فى شرح الكافية وقد يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا ما ترى **قوله** اى نحو اى تقل بكسرة فاء الفعل الى جانب الصحيح فيقل الياء الساكنة لعدم الفاء نحو لواه قليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تقل الى الصحيح قليلا فى قيل الى العاد قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وجاز هذا المعنى عند القراء بضم شفتيه اعلاما كمره **قوله** اعنى بهم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفاء بكسرة خالصة ولكن بضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاصح بيد الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين لحتى يرى ضم الشفتين فهذا مشكل عندهم من قرار كسر كالفعار **قوله** الا بيان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المحكى به **قوله** قبيل اضافة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى المجرد لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** اذ تقريد بكسر التاء والقاف فى اختير والتقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة بلا تفاوة **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقال خير وقيم بخلاف اختير والتقيد فان ما قبل حرف العلة منهما متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فتقول بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف وتقدير الارادة للمعلوم فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط هنا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد حذف فاء فضم اوله الخ والمراد بضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله وان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الامثلة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بصيغة معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار وشبيها كما فى يقام ويستجار واصلهما يقوم ويستجير بتقلب حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم تقلبان الفا لتحركهما فى الاصل **قوله** المتعدى هو غير المتعدى اى هذا باب المتعدى وانما عبر الياء بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكتة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكنه خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

على زيد مثلا **قوله** وهي ظننت ولم يقل هي ظن وحسبت هو الظن كما سيقول في الافعال المتناقضة وهي كان صالحا للاشارة الى انها مع فاعلها تفيد فائدة تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال المتناقضة لعدم افادتها بدون اخبارها وقوله وهي من علامة المسند اليه بعده وانما لم يقل بل عرفناها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ للاشعار بما سنذكره من تعريف الشيء هو معرفة افراده وهذا ما كان افرادها متناهية تعرفها بطريق التعداد فان لم يكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتيان التقييل وهذه الثلثة ليس يقين شاملة الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك وهم والجهل المركب والتقليد من العلم اللغوي **قوله** من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهي كلمة من لبيان كلمة ما وضمير منه راجع الى ما وقيل في تفسيره اي لبيان ايهي اي الجملة المذكورة عبارة عنه **قوله** كما اذا قلت علمت الخ اذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال الى احتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اي الاخبار عن قيام زيد ناش عن علمنا فاذا تقرر هذا فقد عرفت من ان الاخبار بهذه الجملة ناش عنه لا نفس هذه الجملة فان من الامور البديهية ان نفس الجملة لا تكون ناشئة عن العلم فيكون في عبارة المصنف مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه والى هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها لا من حيث انها مفعول هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فعلم المخاطب ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن منه متردد بينما لما عرفت ان زعمت للشك واليقين لكن تعدد احدهما بالاشعار فلا يرد ان قوله كذلك بواقي الافعال الصحيح في بعضها **قوله** اي جزئي الجملة الاسمية اشار بالى ان اللام عوض عن الاضافة اليه فيه اشارة الى انه لو قال فتنصب جزئي الجملة الاسمية لكفى لاحاجة الى قوله على الجملة الاسمية وانما قدم المسند على المسند اليه مع ان الاهم هو العكس لان ما رجز من لفظ المسند اليه **قوله** على انها مفعول الخ اما على ان التقييل مفعولان لما الاداة اشار به الى انهما في الحقيقة مفعول واحد فانهما في قولنا علمت عمرا فاضلا في معنى علمت فضله **قوله** من خصائصها وكلمة من للتبعيض فانهما لا تقبل ومن خصائصه كما قال في بحث اللام ومن خواصه دخول اللام وفي اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد الخ والتقييل وهو اداة او المفهوم الواحد بعبارة مختلفة **قوله** هي التي تختص بالشيء ولا يوجد في غيره قيل فيه توهم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور وبعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه او بما هو من اظهر بان الاولى ان يقال وهي التي تختص بالشيء بدون ذكر قوله لا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله تختص والجواب عن جميع التقريرات ان قوله تختص يعني يوجد لانه جرد قوله تختص عن الجزء السلبي واستعمل في الجزء الايجابي ونجاب عن التعريفين اللوليين بان المراد من الاختصاص المذكور في المعرف هو الاصطلاحي ومن الاختصاص المذكور في التعريف اللغوي **قوله** فلا يقتصر على احد الخ هذا التفريع باعتبار ان معنى متى والتعبير به عنها اشعارا بان كل منها بقرينة مقابلة كانت ومقابلته **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر دون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ دون الخبر كما في قولنا الهلال الله اي هذا الهلال **قوله** لان مفعوليها معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعولها اي علمت قيام زيد فالمفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوي اي كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فنقيض ان حذف احد مفعوليها غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعوليها غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه حذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لهما وصالحين للان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما وكذلك
بوصف المفعولية وهو ظاهر الان يقول المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فهو بصدد مقابلة قوله الا مفعولين لهما
بقوله للان يكونا مبتدأ وخبرا فان ما يكون مفعولا للفعل يصح اسناد الصلاحية اليه لا ترى انه يصح اسناد هما الى زيد هو صالح المنصب
كالاسباب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا **قوله** كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام التام
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق فالاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب علمت
ايضا كلام تام نحو زيد ورب هم لان الحقيقة كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا مثل زيد حجر **قوله** مع ضعف عاملها اي فعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار بالى رفع ما يقال ان المفعول به يقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول كما سبق **قوله** في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف المجانسة على تقدير الغائها **قوله** زيد قائم في ظني لا يقال ان قولنا في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قولنا في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون بمطلق المجاور والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجه سابقا **قوله** الى جواز اعمالها ايضا لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احد هما اولى من الآخر او لا **قوله** بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زيد يظن ان بكرا يضرب لا فاعل لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي حسب يد اضمارا وكذلك
في الامثلة الآتية **قوله** نحو لست بجلوم احسب يد فان الفعل ههنا ايضا من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير مكرم
زيدا **قوله** وصحيح بداي يصاحبها او يقارنها **قوله** ولا شك ان الاخبار بالماضي لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان هذه الافعال
للافعال الآتي مضمون الجملة كما مر تفصيله **قوله** هذا القول فيه دخل تقريره ان انحصار الافعال المفهوم من كلامه في المتوسط والمتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في المواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب **قوله** فقيد
فقيد جواز الخ اي بالجملة ان الالغاء في هذه الصور واجب فقيد جواز الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه بالمبني الخ كما لا يخفى
يروح ليكون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد **قوله** هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها **قوله** بشيوعه الى الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه **قوله** ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء بحيث
لا يترتب الا على امر آخر ولا يخفى ان تعليق هذه الافعال ليس بعمل غير عمل في اللفظ فالعمل في المعنى هو الفرق بين التعليق والالغاء وان الالغاء وعدم الاعمال مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان والذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين واللام الابتداء يقتضي جعلها مبتدأ وخبرا فانا عطيانا للفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيانا في محلهما من الاعراب ما اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله وتعليقها
اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** بسبب قوعها على فعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها **قوله** قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما يقبل كلمة الاستفهام مع ان القبلية
بالنسبة اليهما حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فح يخرج اسم الاستفهام

قوله وذلك اي وعدم جواز ذلك في سائر الافعال قوله لان اصل الفاعل الخ حيث الغيرك لفظا الاصل علامة بالضم ميزان الفاعل قد يكون غير متاثر ايضا لكن على خلاف الاصل علامة بالكسر فان جميع الافعال المايكون الاموثرة فالعبارة المستقيمة ان يقال ان الفاعل يكون متاثرا والمفعول بهما متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر والقلت المراد من الموثر هو الموجد ليس جميع الافعال موجدة كما في زيد قائل ان يقال ان الكلام في الفاعل والمفعول به مطلقا والفاعل مطلقا موثر والمفعول به متاثر ويمكن ان يقال ان الاصل فيهما ان يكون الفاعل موثرا وموجدا ويكون الفاعل فيهما غير موثر وموجد ايضا كما في قولنا اي زيد عمرا قوله فان احدهما متاثر الخ لا بد ان يكون بينهما اي بين الموثر والمتاثر وبينهما اي بين الفاعل والمفعول به تغاير بحسب المعنى او بحسب اللفظ كان معناهما متحدا بوجه ما الى شيء واحد فلا بد من وقوع التغاير بحسب اللفظ بقدر الامكان اي بقدر ما يمكن التغاير فيه قولنا ضربت نفسي يمكن ان يكون بحسب المعنى متحدين كما هما بحسب اللفظ متغايرين بان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير المتكلم قوله بقدر الامكان متعلق بالتغاير اللفظي اي يعتبر التغاير اللفظي بينهما بقدر الامكان باي يكون احدهما اسما ظاهرا والآخر اسم الضمير واحدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا قوله ومن ثم قالوا ضربت الخ وهو لدفع ما يتوهم ان في قوله ضربتني ايضا تغاير لفظي بينهما قوله فان الفاعل والمفعول هنا اي في ضربتني ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لانه جاز ايراد احدهما اسما ظاهرا بان يقال ضربت نفسي فنفسي هو المعنى من ضربتني قوله لانتفائها اي الفاعل والمفعول الان الكلام منهما مصل ضميرا يكونان متفقين لفظا فلا يرد ما من ان الفاعل والمفعول ايضا متغايران في ضربتني ايضا بحسب اللفظ لان المتكلم غاير بضمير المتكلم قوله مجازا ضربت نفسي هو قولنا فيقال ان في ضربت نفسي يكونان متفقين من حيث ان كلا واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم لا يقال ينبغي ان يقول في وضع ان من ابين المتغايرين اسم ظاهر بين ضمير المتكلم ولا حاجة فيه الى المجيء بلا اضافة لانا نقول المراد منه بيان المغايرة من وجه آخر ايضا ليكونا ابلغ في التغاير بان النفس المضاف الى ضمير المتكلم والاعلب في الصافان يكون مغايرا للمضاف اليه بحسب الذات فلما اضيف النفس الى ياء المتكلم كانها غيره وانما تعرض بالغلبة لانه قد يكون المضاف عين المضاف اليه بحسب الذات كما في خاتم فضة قوله واما افعال القلوب الخ دفع وهل تقريره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون موثرا الخ لو صح لزم ان لا يصح قوله علمتني منطلقا لاتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغاير هما لفظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا او كان احدهما ضمير امتصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول الثاني في قوله علمتني منطلقا موثر ومتاثر فلا بد اتحاد هما معنى وتغايرهما لفظا فلا فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما وكان قوله لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به بالنظر الى الاول وتقرير الجواب ان المنصوب الاول اي المفعول الاول من الافعال القلوب ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول بحسب الفهم والمفعول به في الحقيقة هو مضمون الجملة اي علمت انطلاق قوله لانهما ليسا في الحقيقة اي الفاعل والمنصوب الاول في افعال القلوب ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لا يقال ان الفاعل قد يكون فاعلا حقيقة لان الفاعل في قولك علمت انطلاقي يكون في موقعه لانا نقول في نفي الكل يكفي نفي احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا به بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيهما فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله وما جرى مجرى الخامس قوله فقد تني وعدتني مما جرى مجرى الخوف دخل تقرير ان كون فاعلها ومفعولها كمتغايرين متصلين بشيء واحد من خصائص افعال القلوب بطلان ذلك جاز في غيرها ايضا مثل فقدوعلم فاخاليسا منها فيقال فقدتني وعدمتني تقرير الجواب ان المراد من افعال القلوب حقيقة وحكما ويجري مجراها حكما فان قوله وجدتني من افعال القلوب وبهما نقيضان له فيكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض فقوله لانهما نقيضان الخ بيان وجه الحمل لا يقال كيف كانا نقيضين لانهما متجانسان ايضا كوجدتني مع انه لا بد ان يكون احد النقيضين سلبيا والآخر ايجابيا قوله معناهما ساكتان الخ محل بحسب المعنى لان معنى عدمتني معدوم ساختم من عدم واو معنى فقدتني فقدتيساختم ونيست شدم من خود واو لا يخفى ان المناسب بين النقيضين هو ان العلم لوجدت يتوقف على العلم بعدمت وفقدت فلا بد انه لا بد في حمل النقيض على النقيض من مناسبة ما صورة ههنا لا يقال يكون احد النقيضان فكيف كانا نقيضين لانا نقول لا يكون شيء واحد نقيضان حقيقة وبهما متساويان لان النقيض قوله وكذا الجهل المعتبر قوله ارى فتعين

قوله اى افعال وضعت وضع كلمة ما بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان
تذكيره باعتبار لفظ الموصول ولقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف
افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس بمطلقه الجامعية وايراد ها في المعرف
اشارة الى الجامعية وفي المعرف الى المانعية فالمعرف في الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد
كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله تقرير الفاعل على صفة اى لثبوت الفاعل على صفة بانها تنسب الى الفاعل وهي القيام
في كان زيد قايما واشار بذكر الفاعل الى تسميته مرفوعا فاعلا ولهذا جاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان
في المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها في المنصوبات لعدم دخوله في المفعول به لان الفعل لا يقع عليه قوله اى العمدة
فيما لخ وهو لدفع الاعتراض لتقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فقط كما هو المتبادر
من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له في جميع الافعال الناقصة والدوام
جزء له في بعضها مثل ما دام مثلا والانتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة في اجزاء الموضوع له هو التقرير
المذكور فليس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره
ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فان ضرب في ضرب زيد موضوع
لتقرير الفاعل على صفة الضرب تقرير الجواب ان الصفة في الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا في الموضوع
له فليس القيام جزءا في كان في قولنا كان زيد قايما لان التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة
وكل منهما خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قايما فيكون العمدة والمقصود الاصلي
هو ثبوت القيام ونسبته الى زيد وهو داخل في كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان
تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه
جزء في مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منهما يكون جزءا في الافعال التامة دون
الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصام لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان
ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجبا كونه عمدة امر آخر فلا بد من بيانه حتى تكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق
بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة
جزءا في التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فينلزم ان يكون الزمان
ايضا عمدة في الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثاني فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول هذا
يرد اذا كان الحصر الذي يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة في الافعال الناقصة هي التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
اضافيا فمفاده ح ان تقرير الفاعل عمدة في الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وهذا لا ينافي ايضا عمدة
فيها قوله فكل عن الصفة والتقرير عمدة الخ واما تعرض بالعمدة ههنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل
لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء المفهوم لكن الزمان ليس من الاجزاء التي هي العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو مشتملا وهذا المعنى المتضمن مشهور بينهم قوله تتم التسعة فقوله تتم من الافعال التامة لا يطلب جزءا صوله لنا تتم التسعة او تتم البيت او تتم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى المجرور لكن المجرور الذى هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تتم بمعنى صار اى ليصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة ولقائل ان يقول ان ما عرفت من معنى التضمن يلزم ان يكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى ليصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصم ليصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه انه ليصير التسعة حال كونها تامة عشرة والحاصل انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا او المتضمن فيه اصلا او بالعكس فجاز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله وكل زيد فان كل فعل تام لا يحتاج الى الجزء لكن اريد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية قوله اى صار زيد عالما كلاما صفة فعولا كاملا صفة لقوله عالما حالا عنه فضيه ما فيه قوله ناقصة خبر قد جاء قوله ضميرها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فى سهما وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام قوله من الغرارة وبخرها الغرارة بالكسر وانما قال وبخرها لان كون الضمير راجعا الى الغرارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بودند ازان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستاده بآن خوارجان كه شبهه ايشان را دفع كنيد وباطاعت آيند ازين دوازده هزار كس شصت هزار اطاعت كردند وچهار هزار ديگر اطاعت نكردند وگفتند اين چهار هزار خوارج ماجاءت حاجتك واين خطاب بابن عباس بود كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشان را سردار آن جماعت ساخته فرستاده بودند يعنى تو نيافتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را در خلعت يابى وما ازجهت انتظار بتو اطاعت نميكنيم فيكون جاءت بمعنى كانت فقوله ماجاءت بمعنى لم يكن لكن هذه الغرارة قوله يحتاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله او استفهامية عطف على قوله ما فيه قوله يعود اليها اى الى الكلمة وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما فى من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر فى الحقيقة شىء واحد كقولنا زيد انسان وبجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظة وان كان مذكرا ولكن معناه مونث يعنى كدام آنست مادر تو فان الشئى اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومونثا بحسب المعنى يجوز فى تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا قوله ومعناه اية حاجة اشار به الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة قوله ارهف شفرة اى حد وسكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذى فى غاية القطع بالرمح الذى هو فى غاية الحدة تفهيم والعجم يعبر له بالالماس قوله لا يتجاوز جاد وقعد اى بما لا يتجاوزان عن موضع استعملها العرب فيه فهما ناقصان فى التركيب الذى وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا وجعلنا هما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلها ناقصة فى هذا التركيب وغيره قوله اى لاجل اعطائها اى الافعال الجوائح واشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الجزء من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصم ان الافعال الناقصة كما يعطى اثرها الى جزءها وهو المنتقل اليه كذلك يعطى اثرها الى اسمها فانا اذا قدنا صار زيد غنيا فى زيد فقير

قوله مودة مفتح الميم والواو محبت ردوستی والمقصود بالتمثيل هو التحويل بمعنى صار والمعنى ان العداوة تصير محبة بانتقال سريع بالعنايات وقول الشاعر فيا لك من ليلى تحولن ابو ساتو المقصود بالتمثيل هو تحول بمعنى صار والاصل تحول فعل مضارع حذف احد التائين منه وقوله ابو ساتو بفتح الهمزة وسكون الباء وضم الواو كما في لسان العرب بمعنى شقت وشواى القتى بالضم جمع الغنم بمعنى الغنمة وهنا كناية عن الجنة وما في قوله فيا لك حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو تمني والمنادى مجرور باللام سيبين ان البيانية ومخصوص من بين اشتراكهما في اقترابه واللام متعلق بالفهم من فحوى الكلام نحو اخص لك من تمني آخر قوله اصبح وامسى وراضحى آخر وهذه الكلمات الثلث اذا كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر فحصول الخبر يكون في هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اي حصل غناؤه في وقت الصباح وهلم جرا من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادة مضمونها حصول الغنا لزيد في هذه الاوقات الخاصة يعني في وقت الصباح اصبح وفي وقت المساء اذا قالت امسى وفي وقت الضحى اذا قالت اضحى قوله الدال عليها اي هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها وهي الحروف الاصول اي مادة هذه الافعال في الماضي والمضارع تدل على الزمان الخاص الذي هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون هذه الاوقات الخاصة في الافعال الآخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بموادها وهيآتها على الزمان المطلق اعلم ان جميع الافعال الناقصة تدل بموادها لا وقاتها فلم يتعرض فيما بقي من الافعال الناقصة بذلك اتكالا بما ذكر قوله بيد انه لا يكون هذه الافعال يعني صار فقط واعلم ان الصبح هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والعشا ما بعد الزوال الى الغروب والضحى صدر النهار حتى يعلو الشمس شعاعها قوله وتكون تامة حينئذ تكون معناه الدخول في هذه الاوقات فتقول اصبح زيد يعني صبح كرد زيد وقته بداخل في الصباح قوله بتثنيتهما اراد بالوقتين النهار والليل فالنهار للظل والليل لباستاذا قلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو في القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل وهو في القيام قوله في جميع نهاره اي نهار زيد اي النهار الذي هو فيه كذلك في قوله جميع ليله قوله بات زيد ساريا والمناسب ان يقول بات زيد نائما اي النوم مناسبان لتلبس موقع السير لانه لا مناسب لليل الذي يغلب منه النوم قوله بمعنى صار تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما في وقت النهار دون الليل فظل تكون ناقصة وان اردت به انه صار ذا قيام من غير تقييد تخصيص قيامه بليل او نهار فظل يكون بمعنى صار وكذلك بات قوله ظلت بكان كذا يعني روز باشيدم بكان كذا يعني طلبت قوله بت بيتا طيبا يعني بيتوتت كردم يعني با من كردم شب شي كردني خوش قوله انما من الملحقات هذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة مر وجه فذكر في الاجمال ولا يكون منها من وجه علم في التفصيل قوله الحق على صيغة المجهول قوله من زال يزال اي هو من زال يزال بالفتح مفتوح العين لا من زال يزول بضم العين قوله واذا كان زال يزال ناقصة فكيف وجه زيادة كلمة ما عليه لا نا نقول انما تكون من ملحقة الحديث باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله ومنه البارحة ليلة الماضية فيما سبق بحيث لا زال في معنى الزوال فان الليلة الماضية قد زالت قوله انفصل فيكون الكلام بمعنى انفصل وانقطع اي اتصل هذه الافعال الناقصة بما الا بمعنى الا الثانية قوله مثل سمي اسمها علما قال مولانا عصام وقد كان جعل هذه التسمية في تعريف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع ليدل على الفاعل على صفة ويمكن ان يقال انه قد يذكر ذلك التعريف في الآخر كما يذكر في الاول انتهى حاصل كلامه قول نعم بسيع ايراد باني كلا الحلين لكن المناسب ايراد ذلك الموضع لان ذكر الخبر انما يناسب بعد ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر فقال قيل سمي اسمها اسم الافعال الناقصة فاعلا له قوله مذ فحقه ان يقال منذ بالنون لان الغاية في الزمان وقيل بكسر الباء وضم ما بعدها اي هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان يقبل فاعلها تحقيقا قوله من وقت يمكن آخر وهذا تسهيل لما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي هو جوهر نحو زال زيد ومادام الدهر عالما ولا يصدق

قوله كقولهم عسى الهم الذي فهذا البيت ايضا مستشهد حيث شبه عسى الذي لم يذكر فيه ان على كاد بقوله كذلك عسى زيد يخرج فلو لم يشبه عليه كان هذا البيت ايضا تمثيلا معناه بالفارسية نزديك هست غمى كه پيش آمد مرا گاه وبرين غم يعنى بودم مرا گاه در آن غم نزديك است كه مبهوت باشد از وراى آن غم يعنى از عقب شادمانى قريب قوله فدج بالجيم او بالحاء المعنى خلاصحى المثناى بمعنى شلوماني وفي بعض النسخ الكرب بفتح الكاف وسكون الراى موضع قوله اللهم ومعناهما واحد قوله كان الاصل ان يكون وهو خبر عسى قوله من الاستعمال الثاني اى المحذوف ان فيه لعدم مشابهته فولك الخ لانه لا يقال كاد ان يخرج زيد بعدم وجودان في كاد قوله اى وضع القرب اصوليعنى كاد موضوع القرب بالخبر على سبيل حصول القريب على جاعد وخبرها مشروط فيان يكون فعلا مضارعا مثبتا على انه المقصود بالقرب لانه على معنى الحال الذي يتاكد القرب قوله فتخبر الاخبار اى تخبر عن وقوع الخبر وذلك لعلمك باشراف الخبر على الحصول للفاعل في الحال فعلة اسم مفعول اى ليس بمقبول بخلاف فاعل عسى على تقدير الاستعمال الثاني فانه مقبول قوله من الحال اى كاد زيد يخرج في الحال خبره لا يكون الا المضارع ليدل على الحال قوله من غيران اى خبره فعل مضارع من غيران لدلالته ان على الاستقبال المنافي لمعنى المقصود وهو الحال قوله قد كاد من الخ والالف في يمضيا للاشباع فانها لاظهار حركة ما قبلها يعني دور دراز شدن كه مند نزديك هست اينكه سود وبرطرف شود قوله يمضيا اى الصاد المهملة والميمة وهو المقصود بالتمثيل معناه الانقطاع قوله كاد وما يشتق منه قوله اى كسائر الافعال في افادة الخ لان من شان حرف النفي ان ينفي خوله ايجابا او سلبا وانما قدر لفظ السائر يعني الباقي لئلا يلزم مشابهة الشيء لنفسه لان كان من الافعال المذكورة ايضا وانما قال على القول الاصح للاختلاف كما صرح به فيما بعد قوله ماضيا كان او مستقبلا لانا نقول معناه انه سواء كان فيه حرف المضارعة او كان فيه ذلك لا نقول المراد من قوله على كاد هو ما اشتق منه وتعرف تفصيله فيما بعد قوله اى نفي كاد يكون للاثبات اى اذا دخل حرف النفي ومافي معناه عليه يكون للاثبات قوله فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون اى فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون فانها النافية دخلت عليه مع انه للاثبات والا يلزم التناقض بين قوله فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون لانه لو كان للنفي فمعناه بالفارسية پس ذبح كردند آدميان بقره را وحال آنكه نزديك نيست كه كرده باشند آدميان ذبح بقره را وانه تناقض فيكون قوله وما كادوا يفعلون للاثبات يعني نزديك هست كه ذبح واقع شده هست اينها بدانكه اين آيه در وقتي نازل شده هست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم وفات يكي از پيغمبران شخصي را كشته بودند وجماعتي دعوي خون كرده اند وحق سبحانه وتعالى بپيغمبر آزمان كه گاوي بكشند وگوشت او را بزنند تا آن مرده آواز مي برآيد معلوم ميشود كه قاتل چه كسست پيغمبر آزمان گفتند بمردم كه ببريد گاوي بكشيد وگوشت ويرا بمرده زنيد مردم گفتند چه نوع گاو كشيم وحي آمد كه گاوي بكشيد كه جوان نباشد بلكه ميانه سال باشد پيغمبر آزمان امر كرد مردم را بكشتن اين نوع گاو مردم باز سوال كردند از پيغمبر خود كه گاو ميانه سال بسيارست كدام را بكشيم وحي آمد كه گاو زرد زرين باشد يعني خوش رنگ تابان باشد چون پيغمبر امر كرد بكشتن اين نوع گاو باز مردم سوال كردند كه گاو زرد زرين بسيارست باز وحي آمد كه گاوي بكشند كه علامت مردم نخورده باشد تعجب كردند در خانه پيرزالي يافتند وچون پيرزال از يمعني خبر يافت بر چند بهاي بلند كردند گاو را نداد وبعد مردم گفتند به پيرزال كه گاو را بكشيم وپوست او را پر از طلا سازيم پيرزال قبول كرد گاو را كشتند وگوشت او را بر مرده زدند مرده آواز داد كه مرا عيال كشته اند پيغمبر آزمان گفت دوبار كه گفتم گاو كشيد يكبار گاوي بكشيد هر گاوي كه باشد اينهمه مشكل نبود كار بآدميان وحي اين اشكال بواسطه سوالات آدميان ناشي شد كه گفتند كه چه نوع گاو كشيم بعضي گفته اند كه نزول اين آيه آنست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم چنان بود كه آدميان بر وقت كه كار بدي ميكردند

على سبيل الحصول هو العلم بالحصول كما يظهر من كلامه قدس سره فالعلم بالحصول ليس عين الحصول في زمان الحال كما هو المعتبر في القسم الثالث لانه جاز ان يكون الحصول في زمان ممتد طويل فاذا وقعت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب الذي في القسم الاول يكون المقصد مجرد الرجاء والخبر وفي القسم الثاني الذي هو الحصول وقع اكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث **قوله** وقرب شروع عطف تفسير بقوله اخذ الخ وقوله واخذ مفعول مطلق لذي اي في النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله وشروع عطف تفسير لقوله اخذ **قوله** بمعنى اخذ في الفعل اي شئ من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب معناه شرع في الضرب **قوله** كربت الشمس قال الشنوائي في الحاشية الكوبيدك شمس من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كلامه اي كرب من الباب الاول من الثلاثي المجرد ومن الباب الخامس منه **قوله** وكرب اي كرب يده يفعل وقوله يفعل متعلق بالجمع **قوله** جعل يقول وانما قال جعل يقول ولم يورده في قبيل كرب واخذه وطفق للتفنن فيقوله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وقوله يخصفان فعل مضارع بغير ان في الآية بكذا وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وهذه الآية في واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام در زمانيكه ابليس سوسه كرد ايشان را بسبب آن ايشان گندم خوردند كه امر بود بخوردن آن گندم جامه بهشتي ايشان تمام ريخته شد مانند معني كه مردم در بهشت برهنه اند يعني برگها كه در بهشت بود در ريختن خود ميگرفتند **قوله** مثل عسى وكاد في الاستعمال وقد عرفت ان الاستعمال الرابع في عسى ان يكون مع ان والاستعمال في كاد ان يكون بغير ان وبهذا اندفع ما قيل ههنا تناقضان او شك اذ كان مثل عسى وكاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع خبر على سبيل المرجوح وانما تناقض او شك بالجواب ان التشبيه انما يكون في مجرد المعنى لا في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى وكاد مساويا ان في او شك بدون ملاحظة الترجيح فيهما فلا تناقض **قوله** لانشاء التعجب اي للانشاء بمعنى التعجب مثل ما قيل في قولنا ما اضرب زيدا لانشاء التعجب تعجبت من ضرب زيد اياه فعل ماض وضع لانشاء التعجب **قوله** لانشاء التعجب اد اراد الامور الغريبة **قوله** وفي الكشاف الخ فعلا التعجب انما يقال اذا كان في الكثير المنبئ بصيغة التثنية فلم لا يقال فعلا التعجب بصيغة التثنية وجمعا اصلا لانا نقول الخ قال الكناك فلا وجه لايراده وانما عدلنا لانه تكرار او تفويت جعل الواحد اصلا لانا المقصود من التعريفات التعريف للمفهوم الا افراد ولفهوم المفهوم من الواحد يجيء الافراد **قوله** الى الكثرة وافراد واشتمل الافراد بالنوعي اما مثنى وجمعا اما فعلا ان يقول اذا كان افراده كثيرا بحيث لا تتعد والا تحصى هو ظاهر مجمع القلة هو الافعال لا يدل على الكثرة والجواب انه اذا كان لشئ واحد جمعان احدهما جمع قلة كالحرف في جمع حرف فحينئذ لا يستعمل جمع القلة الا في معنى واما اذا كان له جمعان كالافعال في جمع فعل فحينئذ يستعمل له فيما معنى الكثرة يستعمل في معنى القلة ايضا فالافعال تستعمل في معنى الكثرة ههنا **قوله** فالتعريف للجنس اي التعريف للمفهوم المفهوم في ضمن الخ وذلك لان فرد فعل التعجب هو ماهية نوعية التعجب مع التشخص فيكون مركبا فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب في ضمنها قطعا لكون الجنس الناطق في ضمن الماهية الشخصية لزيد **قوله** ايضا بالنسبة الى الواحد **قوله** اي فعل وضع لتفسير كلمة انما يكون بالاعم الاغرب فلهذا فسرها **قوله** فلا ينتقض الحد اي لما فسر كلمة ما بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بقوله الله دره فارسا فانه يقال في وقت التعجب **قوله** انما من الاصوات لكن نقل من الاصوات الى صيغة المصدر والى الاسم هو التعجب في شئ قال بعض الشارحين تقديره انما له طابا عليه فيكون فعله مقدرا فينقض بنحو قاتله متدن شاعا يعني مقاتلة كند الله تعالى زيد را از روي شاعري يعني غالب آيد زيد را الله تعالى از روي شاعري بر اكه مقاتله كردن با غالب آمدن لازم است و يقال في وقت لم يكن من الناس مثله في الشعر **قوله** من شاعر تميز له فحول كلمة من على التمييز اي قاتله الله امة شاعرا وقوله الى آخره قاتله الى آخره متعلقين في التحت الى الفوق ومعناه حينئذ گويا ساخت او را خدا از فوق معناه يعني شاعر خشك سازد او را انگشت زيد ويقال له في وقت التعجب **قوله** الرمي قال الشارح في الحاشية يقال لمن اجاد الرمي شلا لاشل عشره اي

چه شدید است زید استخراج را یعنی زید بسیار بیرون می آید وجعل الفعل الذی تمنع بناء صیغتی التعجب منه اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** بیان للفعل الممتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای تحصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مفعولا ومجرورا بالباء وقد یسقط المثل فی قولهم ما اشد بدل علی ان الموصل لایحصل اشد بل المراد به مثله مثل اقوی استخراجة واکثر استخراجة **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وللقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا کان المفعول بمعنی الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانا نتوجه اذا کان المراد من الجواز ما هو الامکان الخاص واما اذا کان المراد منه ما هو الامکان العام الشامل بجانب الوجوب معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا او لا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عدا ما ای فیما عدا صیغتی التعجب کما خرج الفصل بین المفعول والجار والمجرور **قوله** ما قدمنا ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب حالة ادائه لو ترک التقدیم علی التاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده بتناول التصرف الذی هو التقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی هو التقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای فلا یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانهما ای صیغتی التعجب بعد النقل الی التعجب **قوله** جریا مجری الامثال جمع المثل وبیان ذلک انه اذا نقل قولنا احسن بزید الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لان الامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف بکسر التاء وخطابا الی الموت فعد امثل فلا یتغیر بان یقتح التاء لخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود بهمت کریم منظر ومالی بسیار داشت همت طلبی نمی داشت صباحب جمال واین نباشد از وبرون آید بجوانی رسید وبهمت کرامت مقامی رسید که ملوک روی زمین از ان گرسنگی والگیزند بهمان شیوه بدل که کریم منظر بود وه است کسی را فرستاده که زین جهان برود آیم اگر تو را باز بجای در آرم یا من وغنی کریم منظر گفت که با صیف صنعت اللبن یعنی آن ملامت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در زمستان فروخته اکنون که در تابستان شیر را فروخته ای کرده هست **قوله** لیس عدم التصرف هذا اعتراض وقع من اشارحین **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی ولا احتیاج فی المتن ایضا فلو اکتفی بکلام حسن **قوله** لا للتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زیدا فانه لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فحینئذ یناسب ان یکون احد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجوب لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه یفصل ای یفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فلا یرد التقدیم والتاخیر مما اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیار التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد بهما القصد لا ما قال الشارح فی الحاشیة بجواز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی ما وتاخیره عنه بحیث تتقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید ما احسن او ما زید احسن فتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زید او ما زید احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کان متقدما علیه ایضا او لا تقدیما علی نفس الفعل فقط وتاخیره کذلک ما عاد کره بعیدة لا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس فتبصر علی هذا الجواب ان هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شمولها لکلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیرها لا خصوصیة له بصیغتی التعجب فانه لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة سنة قدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا تتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر وتاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بامکان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی ما وکذا تاخیر زید عن ما وکتقدیم احسن علی الکل

فاذا زيدت العزة عليه تصير متعديا **قوله** اى حسن ابنت وفاعل الامر مستتر وجوبا الا اذا اورد له التاكيد **قوله** او زائدة هذا على تقدير ان يكون الباء زائدة **قوله** اى اجعله بصيغة الامر **قوله** بمعنى صفة بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** يتعدا الزمخشري بضم الزاء وهو صاحب الكشاف **قوله** امر لكل واحد اى يومر به الى كل واحد من افراد الانسان لايخفى ان الامر الى كل احد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا يتعقل بان يجعل يبدا الخ **قوله** فان فيه اى في زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يمكن ان يكون في شخص من جهات الحسن يكون في زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لايكون خالية من جهة **قوله** يعني الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا في الحقيقة اشارة الى علة اخراج مدحت وذممت من افعال المدح او الذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم لا انشائهما برده عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانهما لانشاء المدح والذم لانهما امر الا ان يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بهما حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** فمنها نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم اراد بالمدح العام في نعم وبالذم في بئس ومعنى العام ههنا عدم تبيين الوصف الذي مدح او ذم لاجله يعني اذا قيل نعم الرجل لم يتبين انه حد لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعني ممدوح في جميع صفاته لا في صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين ودليل البصريين حق الضمائر ثانية يقولون نعمار جلين نعموا رجالا ونعت المراة فجلين فتغيير ضمير التثنية ورجال تغيير ضمير الجمع المذكر والظاهر انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناءهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر البست بنعم الجار يا سفينة **قوله** والثاني من دليليهم دخل حرف النداء عليهما يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير يا نعم الرجل والثالث من دليليهم ان يقولوا نعم الرجل ما شاء كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الادلة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف الجر تقديره والبست بجار مفعول فيه نعم مفعول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مفعول فيه اى دخل الباء نعم وانما دخول حرف النداء فتقديره يا ايها يا نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل **قوله** يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلي **قوله** في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا بدون قوله فاء مفتوحا لان اربع امات اما يكون في مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاء مفتوحا فيلزم ان يكون في فعل على صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون في فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة في كل فعل على فعل كسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق فتحذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اى المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان في نعم الرجل اجمال لان الرجل سيهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اى زيد في هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفي المثال الثاني هي اثنان **قوله** بلام جر او بلا اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جرجرا او بجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميزا نكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لا يقال ان الضمائر انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عنها لانا نقول المراد من الضمير في قوله مضمر الضمير المبهم كالضمير في نعم رجلا من فحينئذ الضمائر معرفة هو الضمائر التي يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد اتفاقي والا لا يكون التمييز الا منصوبا **قوله** او مضافة لفظية لا معنوية

فاعل فان الوجه فاعل لكن وجوه تخصيص بالمدح وجه يستعمل بمعنى شيء اى ليكون الفاعل **قوله** اى تمييزا بكلمة ما التي بمعنى شيء لا بمعنى الشيء بالالف واللام **قوله** مثل شمائلي اى اوصافي **قوله** اى تقرروا الصدقات واعطوها على سبيل العلانية فنعما هي الخ **قوله** لان نعم اى نعطائي هي المخصوص بالمدح **قوله** فيكون اسما **قوله** اى المخصوص بالمدح او الذم **قوله** لكونه بمعنى شيء **قوله** اى المخصوص بالمدح او الذم هنا ولا تاثير لتعريفه خاصا او مضافا **قوله** اى المخصوص بالمدح او الذم **قوله** اى الضمير المستتر **قوله** اى الضمير المبهم او الضمير فاعلا **قوله** اى الضمير المستتر **قوله** اى الضمير العائد **قوله** اى الضمير المستتر **قوله** اى الضمير المستتر **قوله** اى الضمير المستتر

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وتجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين والبه اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا ومتاول خبره يعني جعلت اقوال الذين قبح حكمهم تكذيب الجنس استقباحا كرده اند كه كاذبانند ولقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في منعا كما مرت الاشارة اليه من قوله ان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا والجواب بان الله لما ذكر قوله تاويلا في جانب الجنس ولم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع اي لا نسلم ان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم **قوله** بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** تقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فحينئذ يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله** او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون مثلهم مخصوصا فيهما مفردين ولقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان الاضافة ايضا افادة كالالف واللام اي حذف بالقرينة **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي او بغاية المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد فحصة ايوب عم **قوله** نعم المهاد ون يعني چه خوب گسترانيده بست واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى وآثارا ورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم المهاد ون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد حذف المخصوص اذا علم بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار لانه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله **ومنها قوله** حبذا في حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا الذي من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن ذا صار مثل المتاوه في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** وحب بصيغة المجهول لا يقال منع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول وذا الان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حب بضم الباء الاول فاسقطت حركة الباء للادغام اما باسقاط الحركة او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المجهول وذا **قوله** اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب دوست داشته شده بست زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى ذا فاعله والى ذا ايضا وهذا بمعنى لان راجع الضمير في قوله لا تغير **قوله** بجزئيها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا تغير اي الامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لاندل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الماشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب بست او از روي رجليت دانى كه خوبست از روي جل بودن بزيدست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

في ضربت يد جرد وركن بمعالانه مسند بخلاف زيد قائما في ضربت زيدا قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا ومسندا اليه بل المسند فيه هو ضرب والمسند اليه هو التاء **قوله** ينتقل معناه بالنسبة اليه اى الى الاسم وبهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج اليه لكل حرف يحتمل ان يكون تعليلا لاحتياجه في جزئيته الى اسم اى ليتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** وفعل كذلك اى فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او لمنع الخلو اذ قد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتخصيص **قوله** حروف الجر ما وضع اى حروف وضع كل منها للافضاء بفعل واريد بالمفاد الجمع في المعرف اشارة الى جامعيته كما ان ارادته في جانب التعريف اشارة الى مانعيته ومعنى الاول انه ليس للمعرف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني ان ليس للتعريف فرد لم يصدق المعرف عليه واشار الشارح الى مثل ذلك في قوله التوابع كل تال باعراب سابقه فعلى هذا لا يرد انه ينبغي ان يقول حرف الجر بصيغة المفرد لان التعريف للماهية للافراد ويجوز ان يكون الاضافة بجنسية مسلطة للجمعية كلام بجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ويجوز ان يكون تقديره منها حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد وهو في ضمن الجمع كلمة باعتبار عن الحروف اتمام بتقسيم الجنس صريحا كتقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر اقسام الحرف لانه بمنزلة التقسيم فاشار به الى نوعي التقسيم من الصريحي والضمني **قوله** لافضاء الفعل اى لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله او معناه ما يذكر بقوله كالمفاعيل الخ مع لا يرد ما قيل ان اريد بالفعل الفعل الاصطلاحي هو غير مفضي وهو ظاهر وان اريد منه اللغوي هو الحدث فلا حاجة حينئذ الى قوله او معناه اى المعنى المتضمن لان المعنى المطابقي مفض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان يقال ليس الاسم بمعنى الفعل الذي هو الحدث في جميع المواد لانفاذ الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفضل وتقائل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل الاعم بالخاص فيلزم الكتفي **قوله** ومعناه يعني فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل اللغوي الذي **قوله** بمعنى الافضاء الوصول وما الخ وقع سوال تقريره ان تفسير الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول والايصال متعد فتفسير الشئ بالمباين غير جائز والجواب ان الافضاء وان كان لازما لكنه صار متعديا بالباء في قوله يفضي فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما ان ذهب لازم بمعنى الذهاب مع ان تعديته بالباء يكون بمعنى الاذهاب لا يقال ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى المتعدي لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية غالبا او نقول بتقدير الباء او نقول او نقائل ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود الفعل او معناه يفضي الى ما يليه والجواب انه مقدر ههنا اى غلام ثبت لزيد واجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لان صلاحية الوضع فلا يقتضي التعريف المذكور منع الحرف العطف لايصال الواو مثلا معنى الفعل الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانها لم يوضع لغرض الايصال لان الواو انما وضع للجمع ويلزمه الايصال لا يقتضي التعريف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة لكن يخرج لك جاءني من احد والباء في قوله تعالى كفى بالله واللام في قوله تعالى روف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا يراد منها معنى فضلا عن معنى الايصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظ وبان الافضاء اعم من ان يكون بالشخص او بالنوع **قوله** وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ولفظ الكل معجم واريد به للمبالغة كما مر غير مرة والمراد من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في التعريف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا او لقائل ان يقول ان شبه الفعل بهذا التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال وعاملها الفعل او شبهه

ان من موضوع البديهيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق بمعنى اسمى كما عرفت فى صدر الكتاب والمراد الابتداء الخاص ويكون اللام للعهد لشهرته لا يقال للابد فى العهد من تقدم المعهود صريحا وكناية لانا نقول قد يكتفى بعلم المخاطب ايضا كقولك كيف الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد **قوله** اى لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه **قوله** والمراد بالغاية المسافة لا النهاية التى هى المعنى الحقيقى لها والمسافة تعتبر بها المجازى فهو من قبيل اطلاق الجزء وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هى النقطة الاخيرة وهى جزء فى المسافة وهى شاملة لها وذكر الغاية واراده المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية والجزئية والمراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد تكون بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد فلم لا يجوز ان يعمم الامر الممتد من ان يكون ممتدا بنفسه او منشا الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من البصرة فان الخروج وان لم يكن ممتدا بنفسه ولكن يترتب عليه امر ممتد كالسير والجلوس وغيرهما لانا نقول المسافة هى البعد المكانى فيلزم ان لا يشتمل فى الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا البعد مطلقا فيعم ان يكون مستعملا فى البعد سواء كان مكانيا او زمانيا **قوله** لان لا ابتداء للنهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة فلا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال ابتداء الامر التى لها نهاية فمعنى قولنا ابتداء النهاية انها لابتداء ما له نهاية فالاضافة لادنى ملابسة احترز عن ابتداء ما لا يكون لنهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قولنا ان معنى لابتداء والنهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون تقدير شئ فيه غلط بين لان الاضافة وعلى تقدير عدم اقتضاء الاضافة لا معنى لابتداء والنهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوانى بقوله فيه بحث اذ لا نسلم دلالة فى ملابسة اى من لابتداء وما له نهاية اى لا يستعمل لها فى ابتداء ما لا نهاية له انتهى خلاصة كلامه كلام الفاضل المذكور ساقط من وجهين لو كان المراد ان من لابتداء ما له نهاية فلم يتم المقابلة بين المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اى لابتداء الامر الممتد بعضا ان من لابتداء ما له نهاية لان المسافة لا يستعمل الا فى الامر الممتد الذى له نهاية **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اى اطلاقا كثيرا وكلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل الى الفعل الذى يصدر من جل مثل سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض يطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من فى غير الافعال الاختيارية واللازم باطل فصحة قولنا ضلى القدر من اول النهار الى آخرها والقلى بالفارسية جوشيدن والقدر ديگ فعلى القدر ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختيارى اعم من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشأ الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس **قوله** والمقصد ذكره بعد الغرض ليسهل الحمل على العلة الغائية **قوله** علامة من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول ليسهل توهم اختصاصه بالزمان او بالمكان **قوله** وما يفيد اى وصحة ايراده ما يفيد فائدة تسامى فائدة الى فى مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعدها كما فى المثال الاول او قبلها كما فى المثال الثانى **قوله** لان معنى اعوذ به التجئ اليه اى الى الله تعالى فقوله التجئ بصيغة المتكلم الواحد الا التجاء بناء على تجريد الشئ لانه من مبهمى قبل التجاء

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لايقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير مبهما لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم تتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لامعرفة **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لاعلى سبيل الاصالة فصولنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر قائم قد في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكر ضعف ماذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لافي الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل للجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقتا وحكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب وتجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء وتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي واذا المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلوسيته **قوله** اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا ايضا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض ههنا كما سبق ويجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان بنشائه كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه بسبب له كالسير والجلوس **قوله** هي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى وجه ايراد ها بعد من فان قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذا كذلك وما يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى بهذا المعنى مقابلة بين في الجملة اي في بعض المواد والمراد انها مقابلة بين باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو فحوا لصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم من الباء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه مذكورا حكما والى اليه يدل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرفقيه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فرجع الضمير مذكورا حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب المخاطب الخ خزازة لان المخاطب ان كان على صيغة اسم المفعول كقوله منتهيه وكان اليه مفعول مالم يسم فاعله يقوله منتهيه وضمير راجعا الى قلب المخاطب كان للاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان المخاطب منتهيه وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منتهيه وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار الشوق والميل يعني اسنادا للانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنتهيه اليه بل ميل قلبه منتهيه اليه ولا يجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون لان السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المتصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مرورك لم يكن شيئا ملتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد موضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكم الملصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في بعد فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستعانته واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراء مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وبهذا الدفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يجعل التفريع نظرا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بان اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة حتى لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل اما ذاهب بزيد قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجود ها في جميع الحروف الجارة كما يقال النسب هو على الترتيب الانسياب الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تتضمن الفعل معنى تصييره وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قوله زائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على الاطلاق فيكون مرفوعا بالعطف على الجر على ما عرفت في من قوله في الجر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستفهام بهل او في خبر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام قوله والتي عطف على الاستفهام اي هي زايدة في خبر كلام النفي بليس وبما قوله وهي زائدة في الجر الخ توطئة لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم قوله اي غير الجر الواقع الخ اشار به الى ان الضمير راجع الى الجر المذكور وخلاف ما يرد وان الظاهر ان يقول وفي غيرها قوله سواء لم يكن جبرا اي قوله وفي غير ما فيه احتمالان الاول

والفرا قوله اصلها اى وضعا قوله ثم يتسع فى التنكير دخل تقريره انه اذا كان رب فى معنى التقليل اصلا فيكون فى معنى التنكير مجازا فيلزم ان لا يحتاج فى استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج فى استعمالها على التنكير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها فى معنى التنكير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فتشهر تنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة قوله يعنى الذى تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التى فى قوله وفعلها اى الفعل العامل فى رب قوله ولا يتصور اى لا يتحقق ذلك اى التقليل المحقق الآتى فى الماضى فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال ربما يجىء زيد قوله لانه اى التقليل لا يسع فى المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضى لا يقال ان المضارع الاستقبالى مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها تحقق الوقوع مثل يؤخر فى قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت فى يموت زيد لانا نقول لا يسع فيها ايضا قوله لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا بلم قوله اى ذلك الفعل الماضى اشار به الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار المواد ثم اللام فى قوله لوجود للتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط المعنى لا علته قوله لا مرجع له اى ليس له مرجع يعتد برجوع الضمير اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تقريره قوله خبرا اى لا مرجع موجود قوله مميز نكرة منصوبة على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيده وذلك النكرة بعد قوله تمييزا لان النكرة [illegible] وقيده واعلم ان التمييز منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز اياه خص الاختلاف بالمطابقة لسلامة ما عداها عن الخلاف الى المدخول فى الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير المبهم هم وهو يدخل على المبهم ويدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله الكفاية مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله المانعة صفة كاشفة او يكون تحقيقا لماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق بمعنا معتبر فى مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق لماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اى على رب اشار به الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة تمنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انما اختصته بنكرة تقدير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين كفروا الوداة بالفارسية گرمى كند قوله ربما ضربته بالجر فانه قد يدخل الاسم كما يدخل الجملة والصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اى واو رب فى حكما اشار به الى ان الاولى ان القول واو هنا فى حكمها ثم قال بل القائل وهو مولانا عصم ولم يقل واو هنا فى حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واو هنا فى دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا فى جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشى والعير بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اى تقدير المعطوف عليه اذا كان فى اول الكلام تعسف اى خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وعند بمعنى مع قوله اى حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اى الفعل الذى هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه يقول احلف بالله لافعلن كذا وبالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اى عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو فى القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها فى القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف بهنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين فى جواب كلامه قوله اذا اعترض اى حذف مشروط بواحد من الامرين و
قوله بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا فى قوله
مايدل عليه وجعله معمولا للثانى كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله مايدل عليه
الى جمل ما هو صيغة حيث فسره بالمعرفة وتحيل ما يكون للمقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين
اجزاء الجملة التى تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثانى لتقدم الجملة على القسم والضمير فى قوله او لتقدمه ضمير المفعول وقوله
مايدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اى القسم وهذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موخرا عن القسم
قوله ولذا اى ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب فى الجملة المذكورة علامة جواب القسم فى القسم الذى ليتم السوال وهى اللام وان
وحرف النفى فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اى لمجاوزة شئ وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف
اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما فى اخذت عنه العلم واديت عنه الدين وانكان المجاوزة كذلك
فى رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اى مجاوزة شئ وتعديته اما بزوال الشئ الاول عن الثانى الخ لا يقال الاولى
ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر يجوز تذكيره وتانيثه قوله
الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذى هو ثالث قوله او بالوصول وحده اى او
يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اى بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اى زيد
الاستاذ العلم فان العلم باق فى زيد ايضا قوله اديت عنه الدين اى اديت عن جانب زيد الديون الدين الى خالد فحينئذ يكون
الزوال عن الشئ الثانى فقط بدون الوصول اليه لانه اذى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذى هو الثانى بل
وصل الى خالد الذى هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاولى لان فى كليهما يكون الوصول الى الثالث وتشترط
فى الزوال عن الثانى فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان فى الاول يكون الوصول اولا الى الثانى ثم منه الى الثالث وفى المثال
الثانى لا يكون الوصول الى الثالث قوله ليعلم ذلك اى القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا
كانا اسمين يكونان لمعنى الجانب الذى هو الاسم مثل جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اى من
فوقه او من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول
من عليهما اكثر استعمالا اخذ اختصته به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيه اى تشبيه مفرد بمفرد اى للدلالة على مشاركته له فى المعنى
وبهذا المعنى لا يستدعى ان يكون وجه الشبه اقوى فى المشبه به واخفى يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان
الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هى مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر فى قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذا التقدير
ليس مثله شئ بانيكون مثله بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان فى الآية وجوها
وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها مالا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة نحو كنزع الخف قبل رويه الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

او غيرهما اى ابتداء مسافرتى جميع سنة الفرس او ابتداء عدم رويتى لفلان جميع سنة كذا قوله بشرطان يكون هذان مثالان انما يكون للابتداء فى الزمان الماضى بشرط مضى هذه السنة تماما اى لم تكن انت فيها فانه لو بقى شئ منها يكون السنة حالية لا ماضية قوله لا تكون على صيغة الخطاب اى لا تكون انت وهو تفسير للماضى وصفة كاشفة قوله الى الآن اى الى التكلم بهذا الكلام واعلم يذكر اسمية مذ ومنذ اكتفاء بما سبق فى بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام وقوله فى الحاضر عطف على قوله فى الماضى والعامل فيه هو كان المقدر اى حال كونها كائنين فى الماضى الان المجرور متقدم وهو جائز دخل قوله فى الماضى وفى الحاضر على الزمان الماضى والزمان الحاضر لدفع التثنى حينئذ بين قوله للزمان وللظرفية كما مر تفصيله قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اى من غير اعتبار معنى الابتداء اى ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال بالفرق بين هذا القسم والقسم الاول لانهما ايضا للظرفية فى القسم الاول لان سنة فى المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنهما ليسا للظرفية المحضة فى القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اى الذى اعتبر له حاضرا اى الزمان الذى اعتبر بهذا الزمان حال كونه حاضرا وان مضى بعض هذا الزمان فصحيح ان يقال ما رأيته فى هذا الزمان الحاضر الذى انا فيه وهو يوم الجمعة مثلا وان مضى بعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزئه فيصح ان يقال لكل الزمان الحاضر بهذا الاعتبار فاذا عرفت هذا فلا يرد ان الازمان ليست من قار الذات اى حتى كان اجزاؤه مجتمعة فى الوجود فكيف يصح ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاؤه فى الوجود وليس كذلك تم المراد من قوله اى الذى اعتبر له حاضرا ان الزمان الحاضر مجموع اعتبارى والامر مركب من الجزء الاخير من الزمان الماضى والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل الحاضر هو الذى لم يمض تمامه وانت فيه فى بعض اجزائه وقوله فالمراد جزاء بقوله يعنى اذا اريد بما الخ قوله وهو هذا الشهر الحاضر عندنا اى الشهر الذى انا فيه واليوم الذى انا فيه قوله لانه لم يتقضيا بعد وكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذى انا فيه والشهر الذى انا فيه ظرف زمان الحاضر اى لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى فاجاب بقوله اى لان هذا الشهر وهذا اليوم لم يتقضيا بعد ولم يدخل زمان آخر فلا يعنى بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اى كيف يصح ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى لما مر من انه لا بد فى كونهما للابتداء فى الزمان الماضى ان يكون السنة مثلا كلها ماضية حينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء فى الزمان الماضى وكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد احد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية وقوله يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اى يجعل الاول اى المثال الاول مثالا للابتداء فى الزمان الماضى لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والحدوث اى ما رأيته مذ حدوث شهر ما اى من زمان حدوث شهر رمضان مثلا ما يقال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثانى ايضا للابتداء فى الزمان الماضى فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر انه يكون المثالان للابتداء فى الزمان الماضى والظرفية فى الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر انهما يكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اى استثناء ما بعدها اشار به الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء لا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى لاجله والخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الجر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة
لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لانم انيكون تقديم للحصر
لم لايجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء وليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لايجوز انيكون الحصر اضافيا لاحقيقيا
قوله وجوبا ذكر ليميل بالجعل على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لما فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسمه اى على كل
منها قوله كالكلام الموكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى بعكس ما قيل على حذف
المضاف وهو لفظ الباقى وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى كما يكون
مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت
لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى ما بقى بعد الاستثناء وكذا يمكن ارجاعه الى ماله صدر الكلام اى التى لها صدر
الكلام قلت عدم اختياره لانه اذا اريد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل
المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لايخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة تقتضيه
لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتمام لان الدليل لايدل الا على
صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمرو اقاعد بقولنا قال زيد ان عمرو افاضل فاجاب باختيار الشق الثانى
ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سؤال تقريره ان كونها متعلقا
بشئ آخر لايستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما
حمل الالتباس على الالتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكره
سابقا فى بحث المبتدا فلم يذكره هنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل
بان لاتقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لاتقتضى
الصدارة انها لايكون طالبة لها وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة او لا قوله لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك
اى للاستثناء المستفاد من قوله سوى ان ليعيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فنى بعكسها على المعنى الاخير ايضا لستلزم
استدراك قوله فنى بعكسها وهذا كلام متعرض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير وتقابل ان يقول لو حمل العكس على
المعنى الاخير لايكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل
الوجوب للان غير ما يقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان يقتضى صدره جوازا
اولا ولو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء فى قوله فنى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد
من قوله سوى ان لاتقتضى صدر الكلام وجوبا كما لاتقتضى صدره جوازا حينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فنى بعكسها فلا
يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان بافيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولا تقتضى صدره جوازا او
فى قوله لان مجرد الاستثناء ايما الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولما صدر الكلام ولان عدم اى عدم الصدارة قوله الكافة اى
المانعة عن العمل قيل انها اى ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لايكون الاسم الفاعل والمفعول التصلين فلايرد حينئذ ماقيل لابد ان يثنى صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذى والتى مع ان صلة الالف واللام لايكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظى والمعنوى وصلة اللام جملة بمعنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة باسوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية مخصوصية **قوله** وتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير الى ان او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان **قوله** حال كونها مع جملتها فاعلة اشار به الى ان قوله فاعلة حال عن ان واسمها قال مع جملتها الدفع ماقال الشارح الهندى من ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما لانها لايكونان الا اسما فكيف يقع كونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليها فاجاب بان المراد ان ان مع جملتها فاعلة **قوله** لوجوب اى فتح الهمزة فى ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه اسم وهو مفرد اى بلغنى علم زيد وكرهت شعره **قوله** لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا لكبرى الدليل وصغراه مطوى **قوله** لوجوب كون المفعول مفردا لكبرى الدليل وصغراه مطوى لايقال يشكل بما قلنا قال زيد ضربت عمرا يدا فان قولنا ضربت عمرا مفعول لقال وانكان عمرو مفعولا لضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولا حكما فلا يكون اسما حكما لانا نقول لانم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال قال زيدا ان ضربت عمرا فحينئذ يكون اسما حكما فهو مفرد حكما **قوله** انحو عندى انك فاضل اى عندى فضل زيد وعندى خبر مقدم عليه بقرينة **قوله** لوجوب كون المبتدا مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقولنا نسمع بالمعيدى خير من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بمفرد اى سماعك دائما لم يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا وانما لم يذكر التمييز والمستثنى لانهما داخلان فى المفعول فانه اعم من الحقيقى والحكمى ولذا لم يذكر مفعول مالم يسم فاعله لانه داخل فى المفعول عند المصنف وانكان داخلا فى الفاعل عند غيره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فى المضاف اليه على مقتضى تعريف المصنف **قوله** مضافا اليها بارجاع الضمير الى الفاعل او المفعول والمبتدا **قوله** نحو اعجبنى اشتهار العلم اى اعجبنى اشتهار علمك **قوله** لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم والجواب انه مأول بالمصدر ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث ومثل لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث مثل جملة يجب اللفظ مفردا بحسب المعنى فيصح عند دخول ان كما قالوا **قوله** وقالوا اى العرب لولا انك الخ وهذا الرد مذهب الكسائى والفراء لانهما ذهبا الى ان ما بعد لولا فاعل لا بمبتدا اى لولا وجد انك كذا ذكره فى الحاشية ثم ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف اى لولا انطلاقك موجود فلا يرد ما قيل ان ما بعد من الجمل الاسمية بعد لولا **قوله** اى ما بعد لولا الخ اشار به الى التسامح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الامتناعية بقرينة قوله لانه مبتدا لان ما بعد لولا التحضيضية لا يكون الا فاعلا او مفعولا **قوله** وكذلك بعد لولا التحضيضية اى يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لا وجه للتخصيص اى تخصيص الفتح بما بعد لولا الامتناعية تقرير الجواب ان بعد لولا التحضيضية عامل ومعمول الفعل الذكور اما فاعل او مفعول لا يقال فلا يحتاج الى بيان ما بعد لولا الامتناعية او تخصيصه فان النكتة المذكورة تعم البيان ثم قوله جبران فى قوله لانها **قوله** اى لولا زعمت انى سمعت ذلك اشار به الى ان ما بعد لولا فاعل محذوف والمذكور مفسره لان لولا التحضيضية لا يدخل الا على الفعل فهى تدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان يعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر هاهنا مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضى وكونها

وفي بعض النسخ جمعهما اي اللهزمتان والاظهر ما اراده تمام حوالهما وهذا لدفع ما يقال ان اللهازم جمع مع انه ليس لشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فلا بد ان يقال حوالي اللهزمتين بصيغة التثنية لا الجمع قوله مع حوالهما بفتح اللام اي حوالي اللهزمتين يغلبا كالابوين حيث اطلق اسم الاب على الام ايضا قوله اي مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كلواحد من الصورتين في فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه ليس الا مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين اي تقدير المعهود والجماة المستفاد من قوله فان جاز التقديران الخ لانا نقول ان شبه كلواحد من الصورتين شبه الاخرى لما عرفت ان المراد بالشبه ليس الا مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين المذكورين فبيان شبه الصورة الثانية ليستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يحتاج الى ارتكاب التاويل لكلواحد منهما بل يكفي ان يضاف قوله وشبهه الى الصورة الثانية لقربها فلا يرد حينئذ ان المصنف لو قال وشبههما لكان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن مع ظهور المطلوب قوله وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس بموجود في كثير من النسخ قوله لكان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل المعنى لان ما لو كان موصوفة تعناه اول المفعولات ولو كانت موصولة تعناه اول مفعولاتي فيكون اول مفعولاتي حاصل معناه قوله لان اول المقولات اني احمد الله فانه جملة لانه مقول القول وهو لا يكون الا جملة تامة اراده الا قوال او المقولات من كلمة ما دون اراده القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه يطلب التعدد قوله لا المعنى المصدري اي اول المقولات ليس بمعنى المصدري المستفاد من قوله اني احمد الله وهو قول الحمد وذلك لانه لا بد من الحمل بين المبتدا والخبر وهو التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج وليس المعنى المصدري متحدا بالمقولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدري قول خاص ليس من جنس المقولات لان ما هو من جنس المقولات انما يكون جملة والمعنى المصدري ليس بجملة مع انه لا بد ان يكون الخبر محمولا على المبتدا وليس المعنى المصدري محمولا على المقولات بان يقال اول مقولاتي قول الحمد لله لان المعنى المصدري لا يكون الا محمولا على المعنى بان يقال اول قولي قول الحمد لله على تقدير كون ما مصدرية قوله اول اتحلي فانه في تاويل المصدر بما المصدرية اي اول قولي فحينئذ يكون المعنى المصدري الذي بسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بما المصدرية لحصول التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدري واول المقولات اني احمد الله حيث كان بينهما تغاير في الواقع وكذا ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل الصادق قوله لما هو من جنس المقول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفتوحة مع جملتها قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها ما لم تغير معنى الجملة تكون مدخولها باقيا على كونه جملة فيكون اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وهذا اعتراض على المصنف بانه جعل قوله لذلك علة لجواز العطف على اسم ان المكسورة مع انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صريحا فالاولى ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز العطف على اسم ان المكسورة والعلة المصرحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف من متفرعات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ الا انه لم يقل كذلك ليكون كتابته اتقن محفوظ ولعل مراد مولانا عصام من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث قال الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط ماضي الخبر في غير المبني كما ذكره المصنف وايضا المراد من الاكثر هم خان المجرد من البصريين فانه لم يشترط ماضي الخبر في المبني كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه حينئذ اي حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر لكونها مبنيا وهو توطئة لقوله خلافا للمبرد والكسائي **قوله** فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اي بين كون الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل لتجويزهما العطف في التركيب المذكور **قوله** كما سنعلم فيه اي في الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد لان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين على اعراب احد اذا كان الاعراب في اللفظ فجاز ان يكون اعراب احدهما في اللفظ واعراب الآخر في التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال الحكماء بالظن **قوله** لانها في المعنى الاصلي وهو الابتدائية كما لا يخفى **قوله** وعطف شيء عليه اي على اسمه بالرفع اي على هذا الشيء **قوله** بكرا اي بكر خارج **قوله** على محل انهما الضمير راجع الى السارق والسارقة فيهما وهو لكل التثنية باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم بقاء الخبر الخ الاصل فيما لا يقال لها كانت الجملة الاسمية باقية على تقديرها فمعناها باق ايضا كما ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو الاستدراك كذلك في ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو التاكيد بخلاف ليت واعلم فان معناهما يغير بهما لان الجملة تصير مسيئة مدخولها فيخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبري مع دخولها ايضا فاذا صار الكلام بعد دخولها انشائية تغير معناها جيدا لان التغير نوعان احدهما التغير الذاتي والآخر التغير الوصفي وبدخولها تحقق التغير الوصفي وان لم تحقق التغير الذاتي وامكان وان لم تجعل الجملة مسيئة ولكن تغير معناها بدخولها لان كون زيد عمرا يسد بنائي كونه شاعرا بالاسناد فان الجملة زيد اسد فلو قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف المكسورة ثم قوله ايضا في قوله وايضا كذلك يحتمل الاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا بجواز الاكتفاء بالاول وعطف خلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه والمكان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعاد قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** خلت اللام اي لام الابتداء وقوله التي هي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا يجتمع معها اي مع المفتوحة ما هو الخ لانها متافيان لان اللام لتاكيد معنى الجملة ودخول المفتوحة في تاويل المفرد منها متنافيان **قوله** بدخلت واتما قال ذلك ليسلم ان توهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله دون ما فانه لم يحصل المقصود حينئذ **قوله** اي على خبرها اي خبر ان المكسورة اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره ومن الاسمية والفعلية نحو ان زيدا لابوه قائم او ليقوم او لقد قام الا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد وانما قدم دخول اللام على خبر ان وعلى دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا ولانها لام الابتداء ولان دخولها على الاسم مشروط بالفعل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد في قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافي للتنافي بين لوازمهما وهو يستلزم التنافي بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اي والله ان زيدا ليضربن **قوله** نحو ان زيدا لقائم ونحوه قوله تعالى ان ربهم يومئذ لخبير فقوله لخبير خبر ان دخلت اللام عليه وكان الحال الظالم اتم فوائد الصلوة وقرا فيها سورة والعاديات وبالغ بهذه الآية فقرأها بان بالفتح فوقف لانه قرا المكسورة بالفتح فترك اللام في قوله لخبير متصورا ان اللام انما تدخل

مع انه لايجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نقام الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابهة للامر مثل ع فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل قوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز الغاء الماضي بل الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه يبطل عمله بحذف حرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** وانما لم يذكره صريحا اي والاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية اسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في غير المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء وهو الغالب بجواز ان يكون ذلك اي عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح بمذهب الكوفيين لانهم يجوزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمي لكون الالغاء غالبا العلم بالحالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اي الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سياتي **قوله** اما في الالغاء اي اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فعي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فنقول ان زيدا قائم معناه لازيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لايقال لم لايجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد والتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لابد ان الفرق بينهما لايدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اي اما لزوم اللام في صورة العمل فلظهور الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما انت لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لاطراد الباب خانك تقول ان زيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقوله ان زيد لقائم يرفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فتامل اللفظي لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما لم يظهر فيه الاعراب لفظيا فهو يطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيه الاعراب فلابد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فقابله قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلظهور الباب ليس على ما ينبغي بحر بيان

قوله باسمك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء والقسمية **وقوله** ربك بالجر صفة اسم يعني قسم باسمك صفت اسم است كه پروردگار تست
بدرستيكه كشته شوند آنانكه بسلامتي راه واجب شده است بر تو عقوبت متعدد كه قصاص ست قيل لم لا يجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة
لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قوله لمسلمون قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام بعد ان الشرطية ويرد عليه لم لا يجوز ان يكون
ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ ولا نقض للقواعد بالشواذ لانها
بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع
حركتها وكثرة الاستعمال ونقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب واما اخذ الوجوب من العطف فان
قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله فتعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فحكم المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكم زيد لا شتراكهما في المجيئية لا يقال ان بين
كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على
المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لاشك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما ان عمرو في
المثال المذكور ليس بداخل في جزء زيد **قوله** واسبب في تقديره اى في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان بالتشديد ماض مثل ضارع مثل ضرب بخلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة
اكثر من المكسورة ممنوع لان الامر من ان بان بالفتح ان بكسر الهمزة والنون المشددة كعلم من ضرب فيكون ان امر مثل ضرب فحينئذ يكون ان بالكسر
فعل الامر كما ان بالفتح مثل فرعلى صيغة الماضي والجواب ان المشابهة التقوية على المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل الافعال
ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والظاهر ما سيجيء **قوله** لبنائها
على الفتحة **قوله** في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** ان كل ما الخ فيهم
واللام في لما فوقية وهي التي تدخل على الشرط او على ما يتضمن معنى الشرط فحينئذ تدخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي انما تدخل على الشرط او صل
ما في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فلام لما لام جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية واتما زيدت كلمة
ما بعدها للكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا مختلفين في القرآن واسه ليوفينهم الضمير المستتر الى ربك ويقال وفاه اذا اعطاه وافيا
والمراد هو اعطاء الجزاء عليهم **قوله** ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر واتما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال
المفتوحة في السعة للتعاول لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة
للتعاول فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه متعاول حقيقة **قوله** وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد
ان قوله ذلك للكان اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير
المستتر في يكون لوجوه الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيها في الاصل اى قبل التخفيف **قوله**
فهي لا تزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة واتما فرق لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة
المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** والعمل في الظاهر وانكان الخ والمراد من الظاهر

(منصوبه بعد واو) وقوله علم المربي جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله الان سوف يأتي كل ما قدر الا للاف الاشباع بالفارسية ميدانم من پس علم مرو نفع بكند مرد را بدرستيكه نزد است كه مي آيد هر چيزيكه مقدر شده وقت ريدن او تعالى شأنه مضارع فيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** بجعل ان قد البلغوا رسالات ربهم اي الاجيال البلغوا رسالات ربهم اي مرسلات ربهم بالتغير من الزيادة والنقصان **قوله** ولزوم هذه الامور الثلثة الفرق اي لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق في الماضي والمضارع معتل الآخر واما في الصحيح والاجوف فلعدم احدهما للاطراد لان العمل فارقة بينهما ولم يذكره الشارح اكتفاء باحد قسمي قوله الآتي لو قيل الامر بالعكس بانكانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمادة مصدرية ايضا لجعلنا الفرق انا نقول نعم لكن لما كان لمادة المناسبة بالمفتوحة المخففة تخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتخفيف كما مر وهذه الثلثة ايضا للتخفيف بخلاف المصدرية فانها للجاوز والقطع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة في المخففة بجواز ايراد غيرها مما ذكر ورد هذا في الدليل الشارح ايضا كما لا يخفى **قوله** وحرف النفي وهو لا وما ولم ولن ليس من حروف النفي بل يستعمل سواء في النفي فخرجها بالقياس بحرف النفي مثل علم ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معنى حتى يشار اليه باضافة المسند فاطلاق المصدر يستعمل الاطلاق **قوله** كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض هنا اولا كذا فيما سبق لما انها تفيد فائدة النون المحذوفة **قوله** فانه لا يحصل بمجرده اي بمجرد حرف النفي الفرق بينهما لان حرف النفي يجمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين وسوف فانها من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل في تاويل المصدر لا يقال بل الوصح لكان فلم لم لن ايضا كذلك لانها لا تجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق في حرف النفي وهو لا وما يستعمل في معنى النفي جاز ان يكون الفرق بنفي كالسين وسوف فقد وان قال او حرف النفي فلم يرد عليه لم يقل وما في معناه ومن لم لن لا يقال ان الجوازمية لا تدل على خصوص النفي لانا نقول النفي بمناسب المخففة في المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفي وما في معناه **قوله** فالفارق بينهما اذا لم يجمع اي غاية الامر ان حرف النفي اذا اجتمع معها فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق صحيح اي اذا عرف باجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود **قوله** من حيث المعنى اي وجود الفارق بينهما من حيث المعنى فلا نسلم ان المعنى بالفعل الذي هو مدخول ان الاستقبال في المصدرية والا في المخففة وفي بعض النسخ لانه ان عنى الاستقبال في المخففة والا في المصدرية يعمل في المستقبل وقد عدها لها بان الاستقبال كما مر في بحث الفعل **قوله** والانشاء اي الانشاء التشبيهية فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه فرد ونمط من الانشاء بالاخبار لا معنى جعل الكلام الخبري الى الانشائي كما قيل ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله** حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا براسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** ركبته من الكاف الخ كما ركبت مع ذا واي في هذا وكاي **قوله** لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل عبارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اعني انها ما ركبت بان صارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فاعرف الصورة اي صورة الكاف فان صورته بحرف فتحتان الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة والكاف المعنى على الكسر **قوله** تخفف اي كان اي يجوز تخفيفها بحذف النون التي كسرت لنقل التشديد لكثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح يرد حرف الموصول

انما يكون في الواو حينئذ على انه يجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير اظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر **قوله** وليست للتمني وهو مصدر من تمنى بفتح النون اشار بقوله اى لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي للامور الآتية في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه **قوله** فتدخل على الممكن هذا اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقب الوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم التفريع مبني على تفسير التمني بانه محبوبية الشيء المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال **قوله** وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود لا يقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شيء قدير لانا نقول المراد من المستحيل المستحيل العادي وهو يجتمع بالامكان الذاتي فلا يرد النقض برد المختار رضي الله تعالى عنهما لما عرفت ان التمثل للمحال العادي واجيب بانه ايضا على ان هذه مناقشة في المثال فجاز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا قوله نصب المعولين لا يقال نصب المعولين لا يختص بالفراء بل جوزه كلهم كما ذكره لانا نقول المراد هو نصب المعولين بالمفعول وغيره لم يجوزه الا نصبها بالمفعولية كما ذكره الآن دليل الفراء يجري في غير ليت من هذه الحروف بل دليل الكسائي والجمهور ايضا كذلك **قوله** يا ليت ايام الصبى الخ والمقصود بالتمثيل قوله رواجعا بالنصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه على رواجع مبني على مذهب المصنف لانه جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لا يعقل من الصفات وعند المبرد يكون قياسا في جميع الصفات فلا يرد انه لا يجمع فاعل بل يجمع فاعلة على الصفة والمراد من ايام الصبى بواياه ما بين خمسة عشر الى اربعين والى خمسين برواية والصبى في اللغة هو الميل الى المحبوب وقت ما **قوله** ايضا محبوب لا يقال ان يا في يا ليت حرف النداء وليت حرف ايضا وندا الحرف غير جايز لانا نقول المناوي محذوف اى يا قوم ليت ايام الخ **قوله** حال كونها اى الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام وانما قال لنا كائنة لم يقل كائنة لنا ليكون متعلق الظرف مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر هي اسمه ومتعلق الظرف يتاخر عنه لاتساعهم في الظروف دون غيره فلا يرد حينئذ ما قيل الاولى ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقة **قوله** ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وقت ما **قوله** ومعناه اى معنى الترجي لا معنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد انه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد هو احد الامرين فيحتمل ان خشي **قوله** لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني توجه كنيد اميد هست كه نجاة وفلاح يابيد **قوله** ولعل الساعة اى ساعة القيامة هذا مثال الخوف لان فيها خوف **قوله** اى بكلمة لعل وانما اول تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حرف التعجي لا المعاني **قوله** كما جاء في اللغة العقيلية اى جاء الجر والجر مع الشذوذ التقيلية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والعقيلة قبيلة في العرب الانشاء شعر غير راخوانده **قوله** في ذلك اى في الخبر بما **قوله** وداع دعايا الخ الواو في وداع واو رب فعلى مذهب البصريين رب تقدر بعدها وهو جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو واو رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجيب صيغة المتكلم وحده من استفعالية التي هي بمعنى العطاء والضمير في لم يستجب الى داع وذلك راجع الى النداء **قوله** مجيب نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كذا قال العلامة التفتازاني **قوله** اخرى اى مرة اخرى **قوله** دعوة مفعول مطلق **وقوله** اى المغوار بكسر الميم وعين المعجمة اسم بليغ من وزن المبالغة

ة التركيبان بضم الراء جميع المركب **قوله** مع هذا اى مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال تقدم الحاج حتى المشاة فان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت وان عكسه وهو تقدم رعاة الغنم على ركبانهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اى بين التقدم الذهني والخارجي **قوله** واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اى كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه فحتى كما يكون الافادة الشمول الحكم بجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبياء فان الفعل اى الموت تتناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها داخلا وجزءا قويا للناس وامثاله في قولك نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به **قوله** وكذلك اى لاجل ان الملاقي للجزء الاخير يفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اى الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير **قوله** الا انه لم يات الخ اى لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيها فيدفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ **قوله** لكثرة استعمالها اى كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها **قوله** فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس فحتى كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يحمل لها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجيء العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ **قوله** في معنيتا اى الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بملاقي الجزء الاخير **قوله** وانما استعلوها اى حتى العاطفة **وقع** سوال تحكمانه قيل فلم رفع الاصل فاجاب بانهم استعلوها في اظهر معنييها وهو كون الحتى جزءا **قوله** من آحاد المجاورين اى في تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذي هو موت الناس الى الجزء الذي هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم بالمجاورين كما في نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بهما وقوله المجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم **قوله** ومن هذا ظهر اى من التحقيق المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وهذا دفع كلام صاحب الهندي حيث اعترض على الجماعة بان قوله وجعلوها جزءا من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في عبارتهم ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء له حكمه فيكون جزءا لها حكما فعلى ما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا **اعلم** كون حتى في امثال المذكور للعاطفة كما عرفت **قوله** اى للدلالة الخ اى او دائما وهو دائم تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في عبارته هو اقل مرتبة التردد الذي يفهم له من او دائما وهو دائم فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اى غير معينين

قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه اى عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما لا انه يسأل المتعين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال قوله دون نعم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد ار ايت ام عمرو او انها خصصها بالمذكر لان تعيينها كما في قبالها بصدده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما مع الهمزة متعلق بـ او واما معا قال الفاضل الحلوائي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة ففيه اغناء للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال عن التعيين قوله لان المقصود بالسؤال اى سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاء او لم يجئ وهو معنى نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الشارح فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده لوجود احدهما لا على التعيين مع العلم ان قول الشارح جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفي جوابها بما مع ان المتحقق بلا نفي كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطئ ويجزم بوجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب الكلي عند السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا للكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لا نه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم بوجود احدهما فلا فصيح الجواب بلا قوله فالمشار اليه بثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله امر واحد اشارة الى قوله دوام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين والمفرع عليه تفسير ثم في الموضعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجملها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ لرد كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اى لاجل انها

دام المتصلة لانبتة الالمزة الاستفهام **قوله** بعد النفي الخ اي كلة لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون للاثبات بعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون لنفي مابعدها والمثالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فعلى كل تقدير اي سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او للعطف المفرد على المفرد **قوله** يصدر بها الجمل بتشديد الدال اي انها تورد في اوائل الجمل كلها اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يقال المخاطب الخ اي ايراد حرف التنبيه في اول الجمل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به فيورد حرف التنبيه على اول ما يقال للازيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الى **قوله** عن شئ ما يلقى الخ اي عن شئ من الاشياء الى يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** يلقى من الالقاء من باب الافعال **قوله** ولهذا اي ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته عن شئ ما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم مشاركة الجملة الاسمية فظهر منه يكون بعض الامثلة فعلية ويكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا تحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل يا خاصة الخ اي يا التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا يتعين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الا بها اي بهاء التنبيه ولقائل ان يقول ان اخصية بطريق من وجهين اما اولا فانها يتعين بالوصف بذي اللام الى لام الجنس لانه يبين ان المبهم الذي هو من اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المصنف قبل بحث العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع ومن ثم الى من من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة لاسم الاشارة لا يتعين بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم الى بمن له العلم وهو لا يكون الا انسانا لا غير هذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف بذي اللام ايضا والجواب ان المراد من المتعين هو المتعين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بها التنبيه بتعين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلا بد حينئذ ان تتعين بالتعين الشخصي ايضا لانا نقول التعين الشخصي غير مقصود من ها التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة التعين من ها التنبيه انما يكون بالقصد والثاني فلانه يتعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية فتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للاشارة اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد المثال للتثنية والجمع لان الكلام هنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخل على اسماء الخ لانا نقول المراد من المفردات ههنا ما ليس بحماية فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ما ذكره في بحث المنادى يا اسمها استعمالا بانها استعمل في موضع لا يستعمل غيرها فيه والاسم عندهم يستعمل

صيغته في مرتبة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا كما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شئ فيفيده الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم وما بازائه في بل فلا يرد حينئذ ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعله صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانها مقررة لما سبقا سواء كان ما سبقا اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ الى ايجاب بازائها بحروف الايجاب تغليبا فتدبر **قوله** الا يراد عند مجيء قول حروف الايجاب بعد هذه الحروف يجعل ما سبقا مثبتا تابع انه يصح حملها على ما قبلها حتى على الايجاب والاثبات اي اثبات شئ ما عرفت في ضمن بيانا هذا **قوله** تقرره لما سبق اي هذه الحروف يجعل ما سبقا محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اي سواء كان ما سبقا كلاما استفهاميا او خبريا وانما لم يقل او انشاء او خبرا كما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا قابل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اي نعم الذي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقا ونعم لا يدل عليه الا بضميمة شئ آخر اليها وهو قام زيد في جواب السؤال المذكور والقول بان معنى نعم هو قايم زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعنا ها لان قام زيد في السؤال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم اللازم مقام الملزوم **قوله** هذا ما خطر ببالي بعد الخ كل ذلك لي والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك يتوجه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون معنى بل لما مر **قوله** ولو قيل في موضع بلى بهنا اي في جواب نعم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قولك الست للنفي والهمزة للانكار نفي النفي اثبات فكانه تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد بازيد اليس لي عليك الف معناه بحسب العرف ان لي عليك الف ودرهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فلا تنافي الشك الذي من في الالف بل هو جايز مع في ذلك فيقول اليس لي عليك الف الخ وكما لا يضر الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار بالاختصاص هنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اي المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذي اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبجعل المنفي ايجابا **قوله** اي قد قام اي يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد تقدم وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقررة اياه اي بالاستفهام عطف على **قوله** مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ والمراد دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اي الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الم تقريره الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي هنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعا لمعنى لا يستدعى عدم زيادة هذه الحروف كلها لان معنى زيادتها
ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعا لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى
الحروف مراد المتكلم لان الكلام تمام معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة
قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا
ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده ابن هشام في المغني
حيث قال ويلزمهم على هذا ان يعدان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كان او لا زائدة ولم يقل به احد انتهى
كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى
المقصود اي مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدون
تامل قال الفاضل المحاشي اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منقوض بان واللام
الابتدائية حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونهما مع انهما لا يعدان من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد
وطرفيه مما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيأ منها لم يكن داخلا فيها كما
ان زيدا قام كذلك ان زيدا لقايم كلام ومعنى ان واللام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في
اصل معنى الكلام وبدونهما يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لافادة شيأ من الاركان وما يتعلق بواحد
منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد لتفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا
متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة
هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون
لتاكيد النفي كما صرح به ابن هشام في بحث المستثنى في قوله لان من لا تزاد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد للاستغراق
ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون من الاركان
فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما سقيما بل كلام حسن
قوله كما في من الاستغراقية في النفي الجنس مثل لا رجل في الدار ولا من حيل فيها فان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم ومن الاستغراقية توكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين اللفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية
فصيح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اي بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه
ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا
ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن
الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ
غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اي وقوع العبث
من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله ان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لاحول الخ الحور بضم الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الهلكة والهالك وقوله بيرے بمعنے الگ وقوله نعرف الخ بالمجهة وكسر العين من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والضمائر هو البيد والمصراع الثاني الخ حتى اذا الصبح حشر والظرف في المصراع الاول متعلق بسرى وقدم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق بيسرے او بما شعرو حتى غاية له يقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الموت فيكون حتى للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعنے مومنين عاصيين درجاه هلاكه انداخته نفسها آيشان را حال آنكه ميدانند ثم قوله الفسهم على ضمن اضر به بمعنى الهلاك فلا بد ان يقول به موضع قوله باكفه برجوع الضمير الى بير الهلاك الا انه وضع المظهر موضع المضمر من المصراع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسية وقتيكه عالم ميشود بافتادن مذكور كه مطلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن وران زمان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادة تا العل هذا حكم الاغلب حيث ذكر موضع زيادة اللام فيما سبق بخير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصيمي ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشرط جعل الفاء سببية في بحث ما اهم عامله على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهبه فلا يرد الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني الخ من حروف التفسير وقائل ان يقول الفاء للتفسير متحقق بينهم فان الفاء في قوله فهي التفسير كل مبهم الخ للتفسير فلا بد من عد فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم استعمل لها للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اى مات فتفسير لقوله قطع رقبته وهو جملة قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة كاى وهي اى ان مخففة من المثقلة بمعنى العقول اى ان مخففة من المثقلة بمعنى العقول مقدر بالفعل هو في معنى العقول بان يفهم العقول منه اى من ذلك الفعل والايه اشار الشارح قوله اى بفعل مقدر اشار به الى ان الاداة من كلمة ما هو الفعل واشار بقوله مقدرا اى ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ باعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون منظورا فيه للمعنى بناء على ان اللفظ يقيد بالمعنى ويزداد بزيادته كما ان المظروف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون المعنى منظورا فيه للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني وهذا هو الاكثر قوله غير منفك عنه تفسير للاختصاص قوله هي لا تفسير في اكثر الامثلة المقدر الخ اشار الى ان المساحة التي في عبارة المصنف بان مرده انما هي مختصة بمفعول مان في معنى العقول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثرية لا يقال انه ان تكون الفاء للتفريع وفي تفرعه على ما قبله نظر لانا نقول التفريع قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمة وانما قال في الاكثر لانها قد تفسر مفعولا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اى نادى به بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر اي بواسطة حرف الجر فالقول المقدر اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال والمثال الاتي بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو المفسر في نادى به وكونه في معنى القول فان القول اللازم للنداء قوله اى كنت اليه شيئا هو اى ذلك الشيء اي بمعنى ما تو فان شيئا مفعول به مقدر اله

بحث حرف الاستفهام

قوله وان تقدر تقدرت الكون اى بتقدير جعلها فى تاويل المفرد والذكورا وفى معناه بان يكون الخبر جامدا لا بد لك ان تقدره الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيدا هم جامد فمنع ان يكون ابوه مدرر فان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون قوله لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام المحضيضى كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التحضيض او التوبيخ او اللوم قوله ويلزمها الفعل واعلم ان لولا ولوما يكونان تحضيضيتين ابتدائيتين والاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية اى تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل يرفع الفعل على انه فاعل يلزم والفعول فذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم بحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا تنفك عن الفعل ولا تستقل بمعونة قوله هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته قوله فمعناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر رجوعه الى الحرف قوله ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع المحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم الفعل من المخاطب قوله فحسب فى المضارع بمعنى الامر واراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر قوله ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لا بد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا قبل المناسب تسمية هذه الحروف الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم واعتبار التغليب بتكلف قوله فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم به قيل انها قد تستعمل فى لومه على ترك ما لا يمكن تداركه فى المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد قبل موته قصاصا قوله على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك اعده فى الزمان المستقبل قوله سمى بها اى سمى قد بها وفى بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر لتوافق قوله لمجيئها قيل الاولى ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لهما بل التسمية بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغايب لمن يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الآن يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتبصر واورده كذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة لا الاضافة المصطلحة قوله الى هذا المعنى اى معنى التحقق فى الماضى القريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى القريب بزمان الحال فقوله اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير قان ركوب الامير متوقعا واقعا قريب بزمان الحال والضاد قد يكون للتحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب ما كنت متوقعه وهو قيام قوله مجتمعة بالرفع صفة لمعان

اى معنى المثال الذى هو للمضى بعينه المثال الاول الذى هو للمضارع فحينئذ يصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وقد يستعمل لو فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مومنة الخ اى امة مومنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اى الحرة المشركة كلم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب وشگفتن ودرشوق آوردن **قوله** وهذا لازم معناه الخ اى هذا المعنى لازم معنى لواى المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعدادها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك ويويده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اى فى الماضى اى حصول الامر فى الماضى يكون مقدرا ومفروضا فيه وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالى **قوله** وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافى الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه فى محله انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح اذا كان المقدر ممتنعا ولا ممتنعات فقط مع انا قد بينا ان الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره فى حاشية الشمسية فى تحقيق المحصورات ويمكن الجواب عنه بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لما قدمنا ولكما هو فى اعتقاد اكثر الناس لان العبرة فى وضع لو كون الشرط مفروض التحقق فى الماضى معلوم الانتفاء فيه وانت تعلم ان يقول سلمنا ان وضع لو كذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ ممنوع الا ان يقال وهو سهل قولنا كل شمس فى فلك كليا منحصرة فى فرد واحد وهو **قوله** فيلزم من انتفاء الخ اى يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء ما علق به اى فى الواقع وكان هذا مبنيا على ان التعليق فى لو انما هو من جهة التوقف والانجرار والتعليق الابتدائى توقف المعلق به كيف وقد يكون المعلق اعنى الجزاء لازما اعم من المعلق به اعنى الشرط كما فى الكان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا او عدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد الملازمة المستفادة من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء الخ لان المعلق عليه اما الملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم عام لان اللازم قد يكون اعم وايضا لانم ان يكون انتفاء السبب مستلزما لانتفاء المسبب لان المسبب قد يكون اعم منه نعم ان كان مساويا للمسبب يلزم من انتفائه انتفاءه **قوله** فيلزم انتفاؤها الخ اى فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجئ وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر فى معنى لو انما يكون على وجه التوقف وانكان بحسب عدم المتكلم او ادعائه وذلك ان انتفاء الموقوف عليه يستلزم لانتفاء الموقوف ثم فى قوله فى زعم المتكلم اياما الى ان المعتبر فى معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء ومن ان يكون مطابقا للواقع اولا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلوائى من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر **قوله** فتعلم من ذلك اى من انتفاء الفساد انتفاء التعدد والذى هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازوم واللازم فى قوله للتعدد والآلهة للعصابة **قوله** ومن هذا الاستعمال اى استعمال لو هذا توهم المعصوم لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان المعنى فيه انه اذا انتفى الفساد وينتفى التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

وهي انه اذا حذف الفعل المفسر لابد من ابداء المفسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة تقرير الجواب
ان قوله منطلق يقتضي وضع يليق ان يقع في ذلك الموضع قوله منطلق وان لم يليق ان يقع في ذلك الموضع فان التفسير المذكور
لا يستدعي وقوع منطلق فيه فحينئذ يليق اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد فان قوله منطلق خبر ابوك فاسماء وجب
آخر بان معنى قوله وضع منطلق ان ايراد انطلقت مستدرك بعد لو انما تدل على مضي وان دخلت على المضارع فيصنع
ان يكون وضع انطلقت شيئا آخر واجيب ايضا بان معنى قوله وضع منطلق انه يكون في موضع منطلق قبل دخول لو ودون
بعد خولها فالامكان حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور الواقع خبر ان كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق معناه انه ومن ثم قال بعضهم لو انك منطلق انطلقت بفعل
وضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عنده بهذه الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال عنده بهذه
الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق دخلا في قوله ومن ثم قيل لو انك لا نافية فعلى هذا ذكره الفاضل البخاري
قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق نقض ذلك بمثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطية بل
حرف مصدر ليس بشيء قوله لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر اي الفعل المحذوف لا بد له من مفسر فيدل الاتحام الآتي
من عنده قوله فهو عوض عنه اي من التحقق والثبوت الذي سنذكره ان عوض عنه اي عن ثبت يعني الفعل الواقع خبر ان نائب
عن الفعل المقدر لفظا فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض اليصح ان يكون شيء
من شيء من حيث اللفظ والمعنى معا قوله بذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر المفرد انما يصح اذا كان الخبر
مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر بذا الخبر ووضع بذا الفعل موضعه ان مصدر منطلق
هو الانطلاق واشتق منه انطلقت فيوضع له موضع منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه ولا من مصدره حيث
لا مصدر له قال الفاضل الحلواني وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الظاهر من المقابل فيندرج فيه
المصدر فكيف يمكن اشتقاق الفعل منه وان اريد بالجامد ما لا يكون مشتقا ولا مشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه
اقول الواسطة ممنوعة لانه اذا كان الخبر مشتقا منه فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من نفسه كما اذا كان الخبر مشتقا فيمكن اشتقاق
الفعل من مصدره فيما اذا كان الخبر مشتقا منه مما لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله جاز وقوع
الخ اي لم يمتنع فهو شامل حينئذ اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي لتعذر وقوع الخ لتعذر الاشتقاق من الجامد
قوله اذا تقدم القسم قال الكلام هو قوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح السندي ثم اعترض
الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او مجدودا وظرف المكان كذلك
مبهما وقوله اول الكلام ليس بشيء مبهما فلا يجوز النصب منه فقوله اي في اول زمان التكلم اي قبل كلامه بان قوله اول الكلام
ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام يعني اول زمان التكلم بالكلام فان اضافة الزمان قبل
المصادر شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الى الزمان ظرف لان اسم التفضيل المضاف
الى الزمان معناه المشهور الاكثر دخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا هما

قال الفاضل الحلوائي بقي ههنا بحث وهو انه قدم في بحث كلم المجازات ان الجزم واجب ان كان كل من الشرط والجزاء الشرط فقط مضارعا وجاز ان كان الجزاء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزاء في العمل وعدمه مما يجب فكيف يجب التطابق ههنا حتى ليشترط معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزاء كما هو الظاهر فما نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كلم المجازات فلا اشكال حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين اثريهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه يلزم ان يكون اي الجواب مجزوما لظهور اثر ادوات الشرط فيه لفظا وغير مجزوم لوظهر فيه علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يجزم شيئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرط تاثير في الجزاء لفظا لان الجزاء اذا كان مضارعا حينئذ فالمتكلم مخير في الجزم مثل والله ان اتيتني آتيتك في صورة عدم الجزم ويقال والله ان اتيتني آتك بحذف الياء في صورة الجزم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاثيرها فيه لفظا ويمكن الجواب ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جزم الجزاء اذا لم يتقدم القسم عليه كما هو المراد في بحث كلم المجازات وقد اجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان المشار اليه بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاثير ادوات الشرط فيه ووجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما هو امكان كونه مجزوما والمحال محال او نقول عدم الجزم وجوبا لا يصح الجزم وبالعكس هذا هو الظن قيل ان ما ذكره الله لا يدل الا على ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط فجوابه بان وجوب عدم كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهو القسم ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا التقدير لفظا ينافيه ظاهر او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على العناية اي بالقسم فحينئذ يجعله جوابا له اولى من جعله جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم تقدر ان يكون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغير المفوض اولى من جعله جوابا للمفوض لان الشرط المفوض بخلاف القسم لانه غير مفوض قوله لكون اليمين عليه اي على جواب القسم اي والله لاكرمنك ان اتيتني قوله وللشرط اي ونحو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان اكرامه مشروط باتيانه قوله الماضي لفظا اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله او لم تاتني اي والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي قوله لاكرمنك بلام الابتداء ونون التاكيد الثقيلة فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقديم

ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا
بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال
الثاني فاذا كان كذلك فمحل عبارة المص على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال
لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدمين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والغاء القسم المؤخرين
في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له لقدر الامكان الخ يعني لما كان المفروض تقدم اللفين وهما المثالان على ما فعله المصنف فقصد ليكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا ياتي في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم
المذكور في المثل على مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثل فحريا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم البعيدان عنه في الذكر في المثل واما قال لقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الامثلة بالمثلات حقيقة على ما فعله المص بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول واما قال على تقدير تقدم اللفين الخ
لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المص والكلام فيه فظهر لك
مما تقدم ان اللفين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين ح قوله حيث مثالهما بالبيان النشرين قوله ولتقدير القسم كالفظ
اي حكم ما اذا كان القسم مقدرا الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كما ان القسم
المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب
كذلك القسم المقدر في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار والالغاء
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب التخصيص لانه فلا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط مما لم تثبت
وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالتلفظ بها والمقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان بمعناه المصدري
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير بمعناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم
في الشرط الخ اي اذا كان حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان
الجواب للقسم لفظا قوله اولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفصل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لو قرع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا انه قال
صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فالحكم المشروح في المثال
هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتى فيها باذا المفاجاة ايضا على ما
صرح به المص في بحث كلمة المجازاة لقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او بما اجعله في الذهن اي يكون كلمة ما التفصيل ما اجعله المتكلم
بشرط ان يكون الجعل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اي عليها اجمالا كما هو الواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه
قوله وقد يكتفي بذكر قسم واحد اي قد يكتفي في ما يذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفي

To: www.al-mostafa.com

اى تقديمه عليها كما مبنية بقوله بل الضم اليها مانع آخر الخ قوله فان مافى حبران بكسر الحرة والنون المشددة لايعمل فيما قبل ان قوله وهذا المانع يتعذرين ان لايكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله فيجعل اى هذا القائل بلا قوة سلب حكم الامتناع الذى كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لا مانعة جوازا التقديم على تقدير ان يكون ما بينهما متوسطين اما وغائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لا مانعة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لانه يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اى كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله واما تقديره اى تقدير الكلام وهو مبتدأ وقوله فوجه خبر ظاهر جزله قوله بما يذكر اى بان يقال وحامد ذكر الخ بان يقدر فعله عاما هو مشتق من الذكر كتذكر لا عاما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى فاعل الحكمى قوله مع انه يوهم الخ بالكان زيدا مفعولا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم الخ اطلب قوله وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوهم جواز ما ايضا بالكان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جواز هما بلا خلاف قال فى بعض الحواشى قد استدل المصنف على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لايقال لانعم الابطال فى شئ من المثالين لان تقديرهما حامد يذكر زيدا هو منطلق وحامد يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة بجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضمير مخبرا عنه بالانطلاق وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق قوله وانما مثل الخ اى المصنف اورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد الشق الثانى بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة ظاهرة لانه كثيرا ما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الردع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الردع والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك وراى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك كلا يوم يعم الناس لرب العالمين واختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه والاكثرون لان الظاهر ان كلا لهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا رد عالخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الخبر كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لكان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للخبر ونفيا قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا من قال لك افعل كذا وقوله لايجاب من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لامعرب قوله ولمناسبته معنا ما معناه قيل هذا وهم للتثنائى بين

وقال الفاضل الحلوائي ولا يخفى ان كلامه هذا اى قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على ما مر اخ يدل على جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة والظاهر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون الظاهر من كلامهم عدم جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون من كلامهم كما لا يخفى قوله او يكون الجملة اخ هي قمن وقاما وقاموا فعلى هذا يكون الاسم الظاهر مبتدأ وما قبله خبره فلا يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر لان الاصل في المبتدأ التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله والغرض كون الخ في التحقيقة علة لقوله فيقدم الخبر عليه قوله فسمي بالتنوين الشيء الخ اى سمي النون تنوينا اى سمي له بهذا المصدر الذي هو التنوين استعارا بحدوث ما يكون بالشيء وحدوضه لان في معنى الحدوث ولهذا اسمى الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثانية في اللفظ دون الخط قوله بذاتها واراد بكونها ساكنة بذاتها اى يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى اى يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى اى يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ليلا يخرج عن التعريف التنوين المتحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين قوله عادن الاولى ليلا يدخل فيه غير التنوين وبالجملة التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من اذا المجرد على تقدير الاطلاق حفظا للمنفعة فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اراد بالساكنة بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك نحو نون في آخر المعرب نحو محسن وضمائن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى ننظم عليه فانا نختار الشق الاول ودخول نون نحو محسن وضمائن في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا ينافي منع التعريف لخروجه بقيد منع حركة الآخر فليتأمل المقصود بالقيد اخراج النون عن قوله نون ساكنة بل ادخال تنوين عادن الاولى في التعريف فان كسرة التنوين في عادن الاولى للعارض هو اجتماع الساكنين التنوين وهمزة الوصل واما الكسر خلافا للمحشين انه اخر حرك بالكسر قوله فلا يضر بالحركة العارضية اخ يعني ان نون ساكنة مع وجوب دخولها في التنوين ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا اجعل موضوعا واسبت الاحوال اليها ولم يجعل فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضة للتنوين وما ذكرناه اضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي من انه لو قال فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وايضا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الظاهر ارجع الضمير الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا لنحو النونات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من مثلا لا يكون من حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلوائي حيث قال ثم الظاهر ان يكون المراد بالنون الساكنة النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال وهي شاملة نون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود الا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض غير المحدود والآخر لان المعتبر عند القوم هو ما ذكرناه وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود قال الفاضل الحلوائي جعل مجموع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ بهنا لاجل ما يقال ان احمد وابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون منهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم ان يكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن وانما قال ليس للتنكير لان الحاجة ليس بغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وانما ان يدخل نكرة **قوله** قال الرضي وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا لما يقال تنوين الواحد يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين عليحدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ **قوله** لتعاقبهما على آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظير بالتامل و اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم **قوله** والحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجز لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة **قوله** اي يوم اذ كان كذا اليوم مزمان معين مبدأه طلوع الشمس ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبنيا تيلا غير **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظ مضاف اليه للتبعيض **قوله** توهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلواني كما لا مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فنحمل كلام صاحب الكشاف على انه للتمكن ايضا لانه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لانهم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما **قوله** ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلواني ان التانيث في مسلمات ليست لمجرد التانيث انها علامة وللجميع ايضا فلا تاثير في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نسلم ان التنوين بعد العلمية هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض للمقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشيء لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات موثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فهنا كلام الشيخ على ذلك فحينئذ وجود العلمية والتانيث فيه يوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان انما يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعينها كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرنا انفا **قوله** لوجوده فيما كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عمق بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والطاوي بالطاء المهملة الخالي والخرق بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء اسم مكان اي المحل الذي يمر فيه بسهولة ومعنى المصراع بالفارسية يعني بسياري از بلد باست كه بسيار شده اطراف او وخالي شده است محل مرور او يعني كسي نميگذرد واين اشاره است بآنكه بلد ويران است **قوله** شبّه الاعلام لماع المخفق الاعلام جمع علم بفتحتين بمعنى علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان **وقوله** خفق من المخفق بسكون الفاء لكن حركت لوزان البيت بالفارسية سراب كه در هوا گرم آب مي نمايد ومعنى المصراع بالفارسية شبيه ميشود وعلامتهاي وراه باي بلده بسيد يگر كه بسياري از لمعان يعني از درخشندگي ودرشتي آب مي نمايد **قوله** تحركت القاف الساكنة عند التغني بالفتح او الكسر انما يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما بالكسر فلان اصل القاف الكسرة خاوي المحرق ولماع المخفق لكونهما آخرا اضيف اليه تحركت عند الاحتياج اي بكونها الاصلية واما الفتح فلما ثبت من ان مثلهما اذا لحق بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح والنظر الى التقاء الساكنين لكثرة النون واقتلن بنون التاكيد الثقيلة **قوله** والحق بهما اي بالقاف النون فقيل الخ **قوله** وقد تجاوز البيت وقيل قد تجاوز هذا القسم حايه اذ حده ان يثبت في الوقف دون الوصل وهو بالعكس **قوله** ولهذا السقط عن التطبيع لان التطبيع والوزن يتم بدونه **قوله** موضوع لغرض الترنم اي تنوين الترنم ملحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم **قوله** واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا نظر اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اي التعويض عن المضاف اليه الابان موضوعا له وكان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض المشبّه سمي له الموضوع له بالمسامحة والمجاز **قوله** وتحذف اي التنوين اي تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون في جمع المؤنث السالم **قوله** من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثاني ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم **قوله** مضافا الى علم آخر اي غير العلم الاول ولنقض ذلك بمثل يا يزيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب سمي بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان المغايرة المفهومة من قوله آخر اعم من الذاتي والاعتباري فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبر اباغيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات وبين اللفظين بالاعتبار فتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا سري الى اللفظين ولجعلهما متغايرين لفظا ولو قوا قوله علم آخر بالتركيب الاضافي او التوصيفي يندفع النقض كما لا يخفى **قوله** لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اي لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال **قوله** وحذفا اي خطا وكتابة بحذف للالف فقوله خطا عطف على لفظا اي الابن لطلب التخفيف لفظا وحذفا خطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا لا ينافي طلبه للتخفيف لفظا ايضا خلافا لبعض ما ذكره الفاضل الحلوائي ان حذف الاصل لا يخص بالخط بل هو تخفيف في اللفظ ايضا **قوله** لانه اي الفضلاء بن فلان كانه يعني العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه **قوله** ليعلم منه الخ والحاصل انه اذا انتفى احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف **قوله** اذا كان اي الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اي كان له موصوفا عاطفا كان او بدلا

بل بنيدلا في الدار بقوتين لان مجموع نون التاكيد مع النفي بمعنى نظر بخلاف النفي بلا المشابهة انتهى حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لا في الدار لغيره بن ليس بشيء ثم اعلم ان المراد من النفي الواقع في المتن معنى عام ليشمل فعل الحال لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابه للنفي في جزم الآخر قوله ولزمت اي نون التاكيد قال مولانا عصمي وينتقض ما ذكره بقوله تعالى اذا اتممتم او ختمتم لاملئن جهنم تحشرون جواب القسم وثبت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اي على تحشرون والقسم مقدر هنا اي والله اذا اتممتم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد الاشكال حينئذ لتقدم المجرور فيه وهو الله قوله اي في جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى المفعول في قوة الجواب اليه اي الى القسم لان المثبت ليس الا القسم في الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فجر وتطفيفه كما اختاره الشريف في حاشيته بما ذكر بكتاب المساحة والتزام المتساهل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس القسم بل هو مفيد للتاكيد قوله ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه اي عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يوكدوه اي الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون بعد صلاحيته له اي بعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه متصل بالفعل بخلاف القسم قوله اي اشترط الموكد حرفه بما سواء كان التاكيد بما لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متما قوله فانها اكد الحرف اي حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون بيما واد غم الميم في الميم قوله ليلا ينقص بالصاد المهملة من النقصان خان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكرين اي الغائب والمخاطب قوله ليدل على الواو المحذوفة قال الفاضل الحلواني هذا لا يتم في مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لا تخشين الا ان يعتبر اطراد الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشيون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لا تخشون فيكون في الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تخشين قوله لالتقاء الساكنين اي في كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة بكلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط في التقاء الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى بحذف الواو لالتقاء الساكنين لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده اي يكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى هذا لا بد من حذف الالف في اضربان واضربن بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث قال بنون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لمشابهته بالواحد ولم يحذف في اضربنان لئلا يلزم اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة ايهما هو كالكلمة الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المؤنث والحاقت في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت منزلة الجزء منها لشدة الاتصال والامتزاج بها وكذا الحال في جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولاوجه لحذف الواو والياء بهما لالتقاء الساكنين الا ان الشارح لم يلتفت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم انظر فرق ما بين قوله ان اشترط ما يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا في التقاء الساكنين

ولذا اخروا الكلفا لما اتصل كلمة منفصلة به قوله وبهما اى بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره الصنعي في شرحه هذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما كتبت مع الالف فليس اذن قوله لكنا لمتصل على اطلاقه
صحيحا قوله في مثل هل ترون بسكون الواو قوله كصنعاني لم ترد العوم بالاتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون لان
نون التاكيد اقتضى حركة ما قبلها والا لزم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله الخفة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانهم يحذف للساكنين مع
واو الجمع والنون في الاول وياء المخاطبة والنون في الثاني بل حذفة المدة واجيب بان الواو ساكنان او لهما النون المخفف
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا دل للاول قوله اللام الساكنة التي بعدها الان للاتهى فيكون الان الآخر ساكنا
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحرك بالكسر كما في لاتهين الفقير قوله لاتهين الفقير يملك ان تترك يوما
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من بين يهين في هو من اللئام
ضد الاكرام والفقير المحتاج وملك اصله تملك بتشديد اللام بمعنى اهل للترجي والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني بست شدن واز مرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغني هو واى الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا يستقيم والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله بقيت فتحة ما قبلها اى مع اثبات الياء قوله لتدل اى الفتحة عليها اى على النون الخفيفة صونا للتاكيد المقصود من
الحروف قوله والا لكان الواجب ان يقول لاتهين الفقير اى بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين تحريك نونين
احدهما بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حظا لمرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم الممكن عند عدم الاداة او الاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللام اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اى في الوقف تخفيفا اضمم وكسر
ما قبلها قوله فيزاد حذف اى في حال الوقف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يوكد بها عند ارادة الوقف اصلا ليلا يفضي الى المحذور قوله لاجل الخفة يعني لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل الخفة او لاجل غيرها قوله فانه لا يزاد حذف لاجله اى عند الوقف كما لا يزاد حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اى عند الوقف لا طلاقه معناه انه
يجوز ان تقلب الفا وهذا منزل لا استثنا من قوله وفي الوقف حيث لم يقيد النون فيه يكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان الضم والكسر
يحذف اى يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا تقلبت النون اى التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدى تو وقوله اصابني خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله اخير بحذف النون وكسر الراء

تمت

To: www.al-mostafa.com